سلسلة العلوم الاجتماعية

أزمة الديمقراطية في الأحزاب المصرية

دراسة في أنماط التنظيم وإدارة الخلاف وصنع القرار

دكتور وحيد عبد المجيد





أزمة الديمقراطية

في الأحزاب المصرية

دراسة في أنظمة التنظيم وإدارة الصراع داخل الحزب



برعاية السيدة

سوزان مبارك

المشرف العام

د. ناصر الأنصاري

الجهات المشاركة

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التربية والتعليم

وزارة التنمية المحلية

المجلس القومي للشباب

وزارة التنمية الاقتصادية

تصميم الغلاف

د. إيناس حسني

التنفيذ

الهيئة المصرية العامة للكتاب

أزمة الديمقراطية

في الأحزاب المصرية

دراسة في أنماط التنظيم وإدارة الخلاف وصنع القرار

دكتور وحيد عبد المجيد



٢٠٠٨

لوحة الغلاف من أعمال الفنان: عبد الهادي الجزار

الإصدارة الجديدة لمكتبة الأسرة تقدم لنا على غلاف كل كتاب لوحة تشكيلية لفنان مصري معاصر من مختلف المدارس والأجيال وهذه اللوحات لا تعبر بالضرورة عن موضوع الكتاب.

وتتقدم مكتبة الأسرة بالشكر لقطاع الفنون التشكيلية بوزارة الثقافة وتشكر أسرة الفنان على هذا التعاون.

عبد المجيد، وحيد.

أزمة الديمقراطية في الأحزاب المصرية: دراسة في مصادر التصميم وإدارة الخلافات وصنع القرار / وحيد عبد المجيد. - القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨.

٤٩٦ ص؛ ٢٤ سم

تدمك ١ - ٥٣٥ - ٤٢٠ - ٩٧٧ - ٩٧٨.

١ - مصر - الأحزاب السياسية.

٢ - الديمقراطية.

أ - العنوان

رقم الإيداع بدار الكتب ١٢٩٨١ / ٢٠٠٨

I S B N 978 - 977 - 420 - 535 - 1

ديوي ٣٢٤٫٢٦٢

توطئة

منذ ثمانية عشر عامًا انطلق مهرجان القراءة للجميع على جناح فكرة أن الكتاب هو عماد المعرفة الرئيسي، والثقافة الرفيعة، وأن الكتاب ينفرد عن غيره من أدوات التثقيف ومصادر المعرفة بقدرته على تنمية الفكر وصنع العقول المستنيرة، وتكوين الشخصيات المتميزة، وفتح آفاق الاستنارة أمام الملايين، والإسهام في تشكيل وجدان الأمة، وحفظ تراثها، والوصول إلى رؤى مستقبلية لنهضتها.

ولقد حرصت مكتبة الأسرة طوال أعوامها السابقة كرافد رئيسي للمهرجان على تحقيق الهدف النبيل من تأسيسها.. ذلك الهدف الذي تحدد في طرح العبقرية الإبداعية والفكرية والعلمية للمجتمع المصري المعاصر، وفتح نوافذ على الفكر والإبداع العالمي، وإقامة جسور بين الحضارات المختلفة، والتعرف على ثراء التاريخ الفرعوني والإسلامي، وأخيرًا تحفيز الأجيال الجديدة على القراءة حتى تصبح عادة، بل ضرورة ملحة تترسخ أهميتها في الأذهان من خلال كتب عظيمة الفائدة، تباع بأسعار رمزية في متناول الملايين.

ولأن وصول الكتاب إلى كل مكان في مصر ميظل حلم السيدة الفاضلة سوزان مبارك، راعية القراءة للجميع، فلقد أعلنت هذا العام مبادرتها الجديدة بإهداء مليون كتاب مجانًا للمجتمع. ولأن مهرجان القراءة للجميع يتخذ شعارًا مختلفًا كل عام يتواءم مع الرسالة التي يهدف إلى تحقيقها وتنوعها وتطورها عامًا بعد عام، فإن مكتبة الأسرة تتخذ توجهًا عامًا في اختياراتها للكتب، يستهدف دائمًا تحقيق وعي عام متجدد بتطور القوى الاجتماعية، ويقوم على

منظومة قيم تتلخص في تعميق دور العلم والتفكير العلمي، وتعزيز الديمقراطية، والتعددية وترسيخ قيمة المواطنة والانتماء والمشاركة والمسئولية، ودور مؤسسات المجتمع المدني، وتأكيد قيمة التسامح وثقافة السلام، وترسيخ قيمة دور المرأة، وقيمة التجدد الثقافي والتفكير النقدي والحوار والتبادل والتواصل المجتمعي والدولي، وإبراز تواصل الإبداع المصري. ولقد تم استحداث قيمة جديدة هذا العام هي تعزيز تجليات الوطن وقضاياه. وذلك لمواجهة متغيرات خرائط الصراع المضاد، الذي يسعى إلى التفتيت بإشعال الفتن والانقسامات التي تحول الانتماء الوطني إلى ولاءات لأعراق وعقائد ومذاهب، وفق تصنيفات قاطعة تعمل على تعبئة الناس وقولبتهم لكي تضعهم في موقف التضاد بعضهم لبعض على سبيل الاستبعاد والاستعداء للنيل من سيادة الدولة الوطنية، وانتهاك دعمها للمواطنة والديمقراطية والمجتمع المدني ومشروعية التعايش. ولذا ستظهر تجليات الوطن وقضاياه وتتجسد في الإبداعات التي ستطرحها مكتبة الأسرة هذا العام.

لقد نهض صرح مكتبة الأسرة على أعمدة المكتبة العربية، وثراء تحفها الإبداعية والفكرية، واكتشاف الأقلام الموهوبة الشابة، فالتف الجميع حوله كواحد من أكبر المشاريع الثقافية في تاريخ مصر الحديث، نأمل دائمًا أن يحقق أحلامه العظمى، وأن يساهم مساهمة فعلية في نهضة المجتمع.

مكتبة الأسرة

تقديم

قضية الديمقراطية من القضايا التى تشغل العالم فى هذا العصر، وذلك يزداد الاهتمام بها فى أرجائه. ولكن هذا الاهتمام لا يشمل، فى معظم الحالات، الديمقراطية داخل منظمات المجتمع، بالرغم من أنه ثبت عدم إمكان بناء ديمقراطية كاملة فى أى نظام سياسى بدون قدرة على ممارسة هذه الديمقراطية فى المجتمع.

وهذه الدراسة واحدة من دراسات نادرة فى الأدبيات السياسية والاجتماعية حول الديمقراطية فى الأحزاب السياسية باعتبارها من أهم منظمات المجتمع فى العصر الحديث. وهى تبحث فى مدى وجود ممارسة ديمقراطية داخل الأحزاب السياسية المصرية، وتثير تساؤلات مسكوتًا عنها عن موقف هذه الأحزاب من قضية الديمقراطية. وهل يمكن أن يكون التنظيم الحزبى ديمقراطيا بالمعنى الصحيح والشامل لهذه الكلمة؟ أو بمعنى آخر: هل من الميسور أن يتحقق التواصل بين قمة الهرم الحزبى وقاعدته داخل هذه الأحزاب؟

وفى هذا المضمار يؤكد د. وحيد عبدالمجيد أن أزمة الأحزاب المصرية تكمن ليس فقط فى عجز برامجها عن النفاذ إلى قلب الشارع السياسى أو التماس مع طموحاته وتطلعاته، وإنما فى ضعف الهياكل التنظيمية الداخلية

للحزب من ناحية، وفي عجز الأحزاب نفسها عن تفجير الطاقات البشرية والفكرية التي تزخر بها هذه الأحزاب من ناحية أخرى. وهو ما يشير إليه المؤلف بقوله «بيروقراطية التنظيم الحزبي» والذي يرمي به إلى قدرة الحزب في خلق آليات منتظمة للمشاركة القاعدية في إدارة الشأن الحزبي.

ويتناول الكتاب عبر فصوله الأربعة عددًا من القضايا والمفاهيم المتعلقة بهذه الأزمة (أزمة الديمقراطية داخل الأحزاب المصرية)، حيث تنطلق الدراسة من تحديد مفهوم الديمقراطية ذاته داخل الأحزاب السياسية في العديد من النظريات ومنها: النظرية التعددية، ونظريات النخبة، وأخيرًا النظرية الماركسية اللينينية، وتمضي الدراسة إلى رصد خبرة الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب المصرية استنادًا على عدة أنماط هي: توزيع السلطة والاختصاص، والعلاقة بين النخبة والأعضاء في هذه الأحزاب خلال الفترة من ١٩٠٧ - ١٩٥٣ والتفاعلات داخل النخبة الحزبية، وانتهاءً بنمط توزيع السلطة والاختصاص في الأحزاب المصرية المعاصرة وما يرتبط به من البناء التنظيمي للأحزاب ١٩٧٦ - ١٩٩٦، وعملية صنع القرار الحزبي أيضًا.

ويخلص المؤلف في نهاية الدراسة إلى أن أزمة التطور الديمقراطي في داخل الأحزاب المصرية تتمحور حول عاملين رئيسيين هما: ضعف تطور مؤسسات المجتمع في مصر من جهة، وغياب النخب السياسية الملتزمة بالديمقراطية من جهة أخرى. ويطمح المؤلف في أن تقدم هذه الأحزاب نموذجًا ديمقراطيًا مشعًا، يؤثر على منظمات المجتمع الأخرى، وعلى نظام الحكم في آن واحد.

ومكتبة الأسرة تقدم هذا الكتاب من طبعته الجديدة الصادرة عن هيئة الكتاب في عام ٢٠٠٧، والتي ترصد مدى التقدم في الممارسة الديمقراطية في الأحزاب المصرية من خلال مقارنة الأحزاب التي نشأت في الربع الأخير من القرن العشرين، «أحزاب الموجة الثالثة» بأحزاب الموجة الثانية (١٩١٩ - ١٩٥٢).



مقدمة



صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب عام ١٩٩٣ تحت عنوان (الأحزاب المصرية من الداخل) . وكانت هذه هي الدراسة الأولى من نوعها عن الهياكل التنظيمية للأحزاب المصرية وأنماط التفاعلات فيها بهدف قياس مستوى الديمقراطية داخلها . فعلى كثرة الدراسات التي بحثت في مدى ديمقراطية، أو لا ديمقراطية ، النظام السياسي ، لم يهتم أحد تقريباً بالديمقراطية داخل الأحزاب .

وما زال هذا الاهتمام غائباً بعد ١٤ عاماً على إصدار الطبعة الأولى من كتاب (الأحزاب المصرية من الداخل) . ولذلك فحين نفد المطبوع منه ، وعدت إليه ، وجدت أن مجمل التحليل المفصل الذي قمت به على مدى ثلاث سنوات في أواخر ثمانينيات ومطلع تسعينيات القرن الماضي ما زال صالحا لتقديم صورة وافية لحالة الأحزاب المصرية التي أخضعت تنظيماتها وتفاعلاتها الداخلية للدراسة ، وهي مصر العربي الاشتراكي والتجمع والأحرار والوفد والعمل والوطني . فلم يحدث تغيير نوعي في هياكل هذه الأحزاب . أما التغيير الكمي الذي شهدته فهو إلى الأسوأ في اتجاهه العام، مع القليل منه إلى الأفضل في حزب الوفد بصفة خاصة .

لقد رجعت إلى نص الكتاب لاتخاذ قرار بشأن إعادة طبعه في الوقت الذي مرت ثلاثون عاماً كاملة على تأسيس ثلاثة من الأحزاب الستة موضع الدراسة فيه، وهي مصر العربي والتجمع والأحرار: الأحزاب الثلاثة التي نشأت أولا كمنابر ثم تنظيمات داخل الاتحاد الاشتراكي العربي ثم أعلن الرئيس أنور السادات تحويلها إلى أحزاب خلال افتتاحه الدورة البرلمانية في ١١ نوفمبر ١٩٧٦.

وهكذا من نوفمبر ١٩٧٦ إلى نوفمبر ٢٠٠٦: ثلاثون عاماً تعتبر أكثر من كافية لنضج التنظيم الحزبي. فلا يحتاج الحزب إلى أكثر من عامين لكي يشب عن الطوق، وإلى خمس سنوات لينضج، أو ليتضح أنه غير قادر على أن يكبر. وفي حالة النظم التعددية المقيدة من أعلى، يمكن أن تمتد هذه الفترة إلى عشر سنوات.

ولذلك كان مفترضاً أن يصل معظم أحزابنا، التي بلغ عددها ٢٣ حزباً في نوفمبر ٢٠٠٦، إلى مرحلة النضج والتأثير قبل حلول الذكرى الثلاثين لإعلان قيام الأحزاب. فحتى ذلك الوقت، وفضلا عن الأحزاب الثلاثة التي بلغ عمرها ثلاثين عاماً، كانت هناك ثلاثة أخرى في عمر الثامنة والعشرين (الوفد والوطني والعمل)، وإن كان الوفد فقد خمس سنوات في حالة تجميد اختياري، والعمل أكثر من عشرة أعوام في حالة تجميد قسري.

ومن بين الأحزاب الثمانية الأخرى، التي مضى عليها في الذكرى الثلاثين للتجربة الحزبية أكثر من عشرة أعوام، أربعة أصابها شلل مبكر بسبب تكالب بعض مؤسسيها على مواقع النفوذ فيها وتدخل لجنة شئون الأحزاب في شئونها، وهي مصر الفتاة الذي نشأ عام ١٩٨٩، والخضر

والشعبي الديمقراطي (١٩٩٠) والعدالة الاجتماعية (١٩٩٣) أما الأحزاب الأربعة الأخرى فأهمها الحزب الناصري (١٩٩٢)، بالرغم من أن حزبين سبقاه في النشأة وهما الأمة (١٩٨٣) والاتحادي الديمقراطي (١٩٩٠)، بالإضافة إلى التكافل الاجتماعي الذي تأسس في ١٩٩٥.

ولأن الفترة ما بين العامين ١٩٩٦ و١٩٩٩ خلت من تأسيس أحزاب، فالأحزاب السبعة الباقية لم يزد عمر أقدمها في الذكرى الثلاثين للتجربة الحزبية (الوفاق القومي) على ست سنوات، ثم حزب (مصر ٢٠٠٠) خمسة أعوام، وحزب (الجيل الديمقراطي) أربع سنوات. أما الأحزاب الأحدث فيقل عمر اثنين منها (المحافظين والجمهوري الحر) حتى عام واحد. كما لم يكمل حزبان آخران (السلام الديمقراطي وشباب مصر) عامين، ويقل عمر حزبين غيرهما (الغد والدستوري الديمقراطي) عن ثلاثة أعوام.

ولكن هذا التفاوت الشديد في أعمار الأحزاب المصرية، في الذكرى الثلاثين لبدء التجربة الحزبية المعاصرة، لا نجد مثله في أحجامها وقدرتها على النفاذ إلى قلب المجتمع والاتصال بفئاته وشرائحه المختلفة، بالرغم من أن بعضها كان موجوداً في الشارع في مرحلته التأسيسية، ثم انحسر هذا الوجود بشكل سريع.

وإذا استبعدنا الحزب الوطني الحاكم لأن تداخله مع أجهزة الدولة لفترة طويلة أتاح له وضعاً متميزاً، لم يكن هناك فرق كبير بعد ثلاثين عاماً بين الأحزاب التي تعبر عن اتجاهات لها تاريخها مثل الوفد والتجمع والناصري وغيرها. فلم تحافظ هذه الأحزاب على العضوية التي بدأت بها، سواء على المستوى المركزي أو الوسيط أو القاعدي. كما لم تعوضها بغيرها لأن عضويتها الأولى تكونت من خلال الإقبال عليها، وليس عن طريق توجهها إلى الناس حيث هم إلا في أقل القليل.

ولذلك فحين انصرف من أقبلوا، لم يكن لديها ما يؤهلها للتعويض عنهم. وكان للقيود الإدارية والأمنية التي فرضت عليها أثر كبير في ذلك. ولكن كان لضعف الديمقراطية في داخلها، وغيابها تماماً عن بعضها، وحدة الصراعات بين قادتها ومؤسسيها، أثر لا يقل أهمية.

ومن هنا تأتي الأهمية القصوى لدراسة الهياكل التنظيمية. فالأحزاب السياسية تعرف بتنظيماتها أكثر مما يمكن الاستدلال عليها بشيء آخر. هكذا قال عالم السياسة الفرنسي موريس ديفرجيه قبل أكثر من نصف قرن. فصارت قولته حكمة. وإذا كان ديفرجيه لاحظ أهمية الهيكل التنظيمي الداخلي للحزب في عصر كان من السهل فيه التمييز بين الأحزاب حسب اتجاهاتها الأيديولوجية والفكرية، فقد ازدادت هذه الأهمية بعد أن بات هذا التمييز صعباً. فمن أهم سمات الظاهرة الحزبية، في عالم ثورة الاتصالات والمعرفة، هو تراجع الفروق الأيديولوجية بين الأحزاب. ويمكن تفسير ذلك بأن الصراع الأيديولوجي على المستوى العالمي في عصر القطبية الثنائية جعل البيئة السياسية في كثير من دول العالم منقسمة ،وكان تمايز الأحزاب أيديولوجياً أحد خطوط هذا الانقسام. ولكن مع انتهاء النظام العالمي ثنائي القطبية وانهيار الاشتراكية، أخذ هذا التمايز يتراجع ولم يعد ثمة فرق أيديولوجي حاسم وقاطع بين حزب شيوعي وحزب اشتراكي وحزب ليبرالي. ما زالت هناك تباينات بينها بطبيعة الحال، ولكن ليس إلى الحد الذي يضع خطا فاصلا بين حزب في اليسار وآخر في اليمين. وأخذ الناخبون يلاحظون عدم وجود فروق جوهرية بين برامج الأحزاب في الانتخابات.

وكلما تراجعت هذه الفروق في الخلفية الأيديولوجية والاتجاه السياسي والموقف تجاه القضايا الكبرى و البرنامج الانتخابي، ازدادت أهمية التباينات بين الهياكل التنظيمية للأحزاب.

غير أن لهذه الهياكل أهميتها التي لا تقارن ولا تتوقف على الحاجة إلى ما يميز بين الأحزاب. فقد ثبت أن قوة أداء الحزب أو ضعفه رهن بتنظيمه أكثر من أيديولوجيته أو اتجاهه أو برنامجه. ورب تنظيم قوي يعوض برنامجاً ضعيفاً أو موقفاً هشاً. وليس أدل على ذلك في مصر من أن معظم المراقبين فسروا صعود جماعة محظورة قانونا مثل «الإخوان المسلمين» خلال مرحلة هبوط الأحزاب المشروعة كلها إلى قوة تنظيم الأولى. وربما لا تخلو مناقشة في هذا المجال من إشارات عدة إلى قوة تنظيم جماعة «الإخوان» وهشاشة الهياكل التنظيمية للأحزاب السياسية.

وكذلك فإذا صح أن الحزب يُعرف بتنظيمه، فأداؤه يتوقف أيضاً على قوة هذا التنظيم أو ضعفه. فالأحزاب السياسية الأساسية في مصر لا ينقصها الخلفية الأيديولوجية بل لدى بعضها ما يزيد على حاجتها من هذه الخلفية. كما لا تعوزها البرامج. ولكن أكثر ما ينقصها وتشتد حاجتها إليه هو الهيكل التنظيمي القوى الذى يمكن الاستناد عليه والانطلاق منه للوصول إلى الناس واجتذاب أعضاء جدد وإعداد مرشحين يخوضون الانتخابات وتوفير فرص للفوز لهم.

ولذلك يجوز القول إن آفة الأحزاب السياسية المصرية هي في تنظيماتها أو هياكلها التنظيمية. فهذه الهياكل تفتقد القدرة على توفير المتطلبات اللازمة لنشاط حزبي فاعل ومؤثر. وأهم هذه المتطلبات هو استثمار مختلف الطاقات والإمكانات الحزبية، ولا يتحقق ذلك إلا عبر مشاركة واسعة من أعضاء الحزب على مختلف المستويات التنظيمية، وبصفة خاصة المستوى القاعدى، مهما كان عدد هؤلاء الأعضاء.

فقد تكون عضوية الحزب عند تأسيسه محدودة، ولكنها فاعلة. وقد تكون العضوية واسعة، ولكنها خاملة. وفي تاريخ الأحزاب المصرية ما يؤكد ذلك. بعض هذه الأحزاب بدأت بعضوية واسعة تدفقت عليها في فترة التأسيس مثل حزبي الوفد والتجمع. ولكن الأعضاء الكثيرين الذين تدفقوا على هذين الحزبين لم يجدوا آليات للمشاركة الفاعلة، ولا مناخا يساعد على إطلاق طاقاتهم. فانسحب معظمهم تباعاً. وكان للقيود التي فرضت على أحزاب المعارضة أثر كبير بطبيعة الحال في تفريغ هذه الأحزاب من العضوية التي كانت لديها في مرحلتها الأولى. ولكن ما كان لهذه القيود أن تحدث مثل هذا الأثر الكبير إلا لأن الأعضاء الذين خضعوا للضغوط لم يجدوا لوجودهم في الحزب الذي تركوه جدوى تحفزهم على الصمود أمام هذه الضغوط.

ولذلك تفيد التجربة الحزبية المصرية المعاصرة أن حزبًا يبدأ بعضوية محدودة تتسع تدريجياً لهو خير من حزب تتدفق عليه عضوية واسعة من اليوم الأول لتأسيسه فيفشل في استيعابها ثم يفقدها والفيصل هنا هو التنظيم الحزبي. ومعيار نجاح هذا التنظيم هو قدرته على إطلاق طاقات كل عضو وتوفير آليات منتظمة للمشاركة القاعدية في إدارة الشأن الحزبي. وهذا هو المقصود بديمقراطية التنظيم الحزبي.

وجوهر هذه الديمقراطية هو المشاركة، وشرط هذه المشاركة هو الارتباط الوثيق بين قيادة الحزب وقواعده والتواصل المستمر من أسفل إلى أعلى. وليس فقط من أعلى إلى أسفل.

وقد شغلت هذه القضية دارسي الأحزاب السياسية منذ مطلع القرن العشرين. فالديمقراطية الحزبية ليست يسيرة المنال ولا سهلة التطبيق.

وهي لا تتوقف فقط على رغبة مؤسسي أي حزب وقادته، وإن كان لوجود هذه الرغبة أثر لا ينكر في التقدم نحو تنظيم حزب ديمقراطي.

ولأن بناء حزب ديمقراطي مسألة معقدة، فقد أبدى بعض رواد الدراسات الحزبية تشاؤما وصل إلى حد الاعتقاد في أن الديمقراطية ليست ممكنة داخل الحزب السياسي. وهذا هو ما ذهب إليه أحد أشهر علماء الاجتماع في النصف الأول من القرن العشرين، وهو الإيطالي روبرتو ميشلز صاحب الكتاب المعروف عن القانون الحديدي لحكم الأوليجاركية (أي القلة القليلة) في الأحزاب السياسية.

(Political Parties - A Sociological Study of Oligarchical Tendencies of Modern Democracy).

فقد وصل ميشلز، عبر دراسته التفصيلية الهياكل التنظيمية في الأحزاب الاشتراكية الأوروبية عموماً، والحزب الاشتراكي الألماني خصوصاً، إلى استئثار نخبة صغيرة بالسلطة. واستنتج من ذلك أن هذا الاستئثار قاعدة عامة في أي حزب سياسي، وأن هذه القاعدة تعتبر قانوناً حديديا غير قابل للتغيير.. وسيجد القارئ تلخيصاً لهذه النظرية النخبوية في الفصل الأول من الكتاب جنباً إلى جنب النقد الذي تعرضت له من أنصار المدرستين التعددية والماركسية. ويثور الجدل في هذا المجال حول السؤال الرئيسي الذي هو الدافع وراء تحليل هياكل الأحزاب وتفاعلاتها الداخلية. والسؤال هو: هل يمكن أن يكون التنظيم الحزبي ديمقراطياً؟ وقد شغل هذا السؤال المهتمين بالظاهرة الحزبية منذ أن أصبحت الأحزاب تسعى إلى ضم أكبر عدد من المواطنين إليها. لم يكن هذا هو الحال عند ظهور الأحزاب التي اتسمت بطابع نخبوي في البداية، قبل أن يصبح الحزب

الجماهيري هو النمط السائد بفعل بزوغ وانتشار أحزاب اشتراكية وتحول الأحزاب الليبرالية وغيرها باتجاه هذا النمط.

والسؤال عن إمكانية أن يكون التنظيم الحزبي ديمقراطياً لم يكن نوعاً من الترف السياسي أو رغبة في إضفاء شكل أفضل على الأحزاب. فقد ارتبط هذا السؤال بمسألة موضوعية من ناحية، وبضرورة عملية من ناحية أخرى.

موضوعياً، يختلف الحزب عن النظام السياسي الذي ينبغي أن يكون ديمقراطياً. فالحزب يضم أعضاء متفقين في الاتجاه والبرنامج، بخلاف النظام السياسي الذي لا يمكن إلا أن يشتمل على اتجاهات متنوعة ومختلفة. والحزب ينضم إليه المواطن طواعية واختياراً، ويستطيع أن يتركه إذا وجد فيه ما لا يرضيه، بخلاف النظام السياسي لأن من يجد فيه ما يسيئه لا يمكن أن يتركه إلى نظام سياسي آخر أي إلى دولة أخرى لا يحمل جنسيتها.

وبسبب هذا التباين بين الحزب والنظام السياسي، كان السؤال عن الحاجة إلى الديمقراطية في داخل الأحزاب موضوعياً.

وعملياً، اقترن هذا السؤال بجدل حول ما إذا كان الحزب الأكثر ديمقراطية هو الأكثر فاعلية في كل الأحوال. فالديمقراطية داخل الحزب توفر إمكانات لا بديل عنها لتعظيم مشاركة أعضائه الفاعلين، وبالتالي زيادة قوته الناجمة عن هذه المشاركة. فالحزب الذي ينشط كل أعضائه أو معظمهم أكثر تأثيراً من حزب تحتكر نخبة صغيرة فيه إدارة شئونه.

ولكن العلاقة بين ديمقراطية الحزب وفاعليته ليست تلقائية، بل تمر عبر أدوات وآليات لا بد من توفرها لتكون مشاركة أكبر عدد من الأعضاء متجهة لأكبر قدر من التأثير على نحو يدعم قدرة الحزب التنافسية.

ومن هنا كان من الضرورى أن يدرك قادة أى حزب سياسي أهمية توسيع نطاق مشاركة أعضائه ليس فقط فى نشاطاته، ولكن أيضاً فى إدارة شئونه، وأن يعرفوا منافع الانفتاح والتواصل بين مختلف مستويات الحزب.

وفى غياب نموذج يمكن الاعتماد عليه لتحليل التفاعلات الديمقراطية داخل الأحزاب، تستهدف هذه الدراسة إلى صياغة مؤشرات بشأن ديمقراطية الأداء والعلاقات داخل الحزب السياسي سعياً لبناء مثل هذا النموذج الذى يمكن تلخيصه فى سؤال بسيط ولكنه شديد التعقيد فى آن معاً، وهو من يفعل ماذا.. وكيف يفعله فى الأحزاب المهلهلة.



الفصل الأول

مفهوم الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية



المبحث الأول

الديمقراطية داخل الأحزاب في النظرية التعددية

تعتبر النظرية التعددية وما تقدمه من مناهج ونماذج نظرية أبرز إسهام معاصر في دراسة علم السياسة. فهي أكثر النظريات تأثيراً على تطور هذا العلم. فالمنظور التعددي في دراسة الدولة والمجتمع لا يزال يسود أدبيات علم السياسة الغربي، وإن بدرجة أقل مما كان عليه الحال في الخمسينيات والستينيات عندما كان هذا المنظور يحتكر التفكير الليبرالي.

وتجدر الإشارة إلى شيوع استخدام مفهوم التعددية في أكثر من نسق علمي وفكري، وخاصة في الفلسفة وعلم التاريخ. ويمكن بشيء من التبسيط إيجاز هذا المفهوم من الناحية الفلسفية في أنه ذلك المفهوم الذي يقوم على الاعتقاد في أن كل كيان في الوجود، بل والوجود نفسه يتكون من أجزاء مستقلة، ولكل جزء جوهره الخاص المتميز. ويترتب على ذلك قناعة مؤداها أن هناك، أو ينبغي أن يكون هناك، أشياء متعددة على مختلف

مستويات الحياة بما في ذلك بالطبع الحياة السياسية. فالتعددية تدافع عن التعدد في المعتقدات والأفكار والمؤسسات والسياسات والاختيارات، وتعارض الواحدية أو الأحدية Monism التي تعني القول بأن ثمة مبدأ غائياً واحداً، وذلك من منطلق أنه لا يمكن إدراك الحقيقة من خلال مبدأ واحد.

وفي هذا الإطار تذهب النظرية التعددية السياسية إلى ضرورة وجود تنوع في القيم والممارسات والمؤسسات في الدولة والمجتمع بحيث تكون القوة موزعة بين عدد من الجماعات التي تتباين مراكز السيطرة فيما بينها بدلا من احتكار جماعة واحدة لممارسة القوة بصفة مستمرة.

ويمكن القول بأن رفض السلطة المطلقة للدولة واحتكار الحكم هو المعلم الأساسي للنظرية التعددية السياسية. وهذا ما يفسر اهتمامها المتميز بتعدد المؤسسات والجماعات في الدولة والمجتمع من ناحية وبالتفاعلات المرتبطة بالتنافس والانتخاب، وهو الاهتمام الذي يفوق أية نظرية أخرى، ومن هنا أيضاً عنايتها بالقنوات المتعددة التي يمكن للمواطنين من خلالها التأثير على القادة السياسيين وعلى عملية صنع القرار[4].

والملاحظ أن للنظرية التعددية لا تفرد مبحثاً مستقلاً للديمقراطية داخل الأحزاب السياسية بشكل منفصل كلية عن هذه الديمقراطية في المنظمات غير الحكومية. لكن إسهاماً بارزاً فيها، مع ذلك، يصل إلى أن إمكانات توافر الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية وجماعات الضغط السياسية تعتبر أعلى من غيرها في المنظمات الأخرى كما سيتضح في هذا الفصل.

وتجدر الإشارة إلى أن المدارس الجديدة، التي ظهرت في إطار الفكر الغربي خلال العقدين الأخيرين، كرد فعل لأزمة النظرية التعددية،

حافظت على هذه السمات الجوهرية. فهذه المدارس الجديدة تقدم إسهامات في مجال نظرية الدولة بالأساس، وأهمها التعددية الجديدة[1] واليمين الجديد[2].

ورغم أن لها رؤى مختلفة بشأن التنافس الحزبي وأبعاده، إلا أنها لا تقدم أطروحات مخالفة لما قدمته النظرية التعددية الكلاسيكية بشأن الديمقراطية داخل الأحزاب والمنظمات غير الحكومية بصفة عامة.

أولاً: الديمقراطية في الأحزاب المعاصرة

قلّ هو اهتمام علماء السياسة والاجتماع التعدديين بقضية الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية المعاصرة بالمقارنة مع اهتمامهم الواسع بالديمقراطية في النظام السياسي. فخارج نطاق النقد الذي وجهه بعضهم لنظرية النخبة والنظرية الماركسية والذي سيتعرض له الباحث في هذا الفصل، تعتبر إسهاماتهم محدودة، ولا تمثل نموذجاً نظرياً متكاملاً يمكن الاعتماد عليه بشكل مباشر في دراسة هذا الموضوع.

وفي مجال الأدبيات التعددية الخاصة بالديمقراطية داخل الأحزاب، يمكن الإشارة إلى جانبين مهمين: أولهما يتعلق بتأثير النظام الحزبي على هذه الديمقراطية، والآخر يرتبط بتأثير التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال العقدين الأخيرين عليها.

١- تأثير النظام الحزبي على الديمقراطية في الأحزاب المعاصرة:

تناولت الأدبيات التعددية هذا التأثير من خلال ثلاثة افتراضات أساسية:

أ ـ أن هناك علاقة طردية بين رسوخ النظام الحزبي واستقراره وبين توافر الديمقراطية داخل الأحزاب، بمعنى أنه كلما كان النظام الحزبي مستقراً وراسخاً كلما أمكن توقع مزيد من الديمقراطية في أحزابه. لكن هذه العلاقة ليست مطلقة حيث ترد عليها استثناءات عديدة مرجعها أن استقرار النظام الحزبي قد يؤدي إلى تزايد قوة قيادات الأحزاب وسيطرتها. فرسوخ النظام الحزبي في هذه الحالة يجعل لقيادات الأحزاب مكانة غير مشكوك بها في النظام السياسي بشكل عام، الأمر الذي قد يدفعها إلى الهيمنة على أحزابها. وبهذا المعنى يكون عدم رسوخ النظام الحزبي أحياناً دافعاً إلى توفر قدر أكبر من الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب حيث تكون القيادات الحزبية في وضع مقلقل أو مشكوك في استمراره مما قد يضعفها أمام القواعد أو يجعلها في حاجة إلى الحفاظ على تأييدها وحماسها للحزب[٤].

ب ـ أن هنالك علاقة بين طبيعة النظام الانتخابي المعمول به في إطار النظام الحزبي، وبين الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية. فيشير ميركال إلى أن الخبرة أثبتت أن نظام الانتخاب بالقائمة الحزبية يتيح لقيادة الحزب سيطرة أكبر على قواعده والعناصر النشطة بسبب تحكمها في عملية الترشيح للبرلمان. ففي نظام الانتخاب بالقائمة تستطيع قيادة الحزب تحديد المرشحين الذين يضطرون إلى السعي لاكتساب رضائها لضمان الترشيح أو إعادة الترشيح، خاصة وأنهم لا يستطيعون في الغالب خوض الانتخابات بعيداً عن أحزابهم إذا لم ترشحهم إلا بصعوبة بالغة، وذلك على عكس نظام الانتخاب الفردي الذي يتيح لعضو الحزب إمكانية التمرد على حزبه وترشيح نفسه بمنأى عن هذا الحزب إذا اختلف مع قيادته[٥].

جـ - أن التباين بين نظام الأحزاب المتعددة ونظام الحزبين الكبيرين له تأثيره على الديمقراطية داخل الأحزاب، حيث تقل هذه الديمقراطية في الحزب الذي يعمل في إطار نظام الحزبين بالمقارنة مع نظام الأحزاب المتعددة. ويفسر درتليفي وأوليفيري[٦] هذا التباين بأن قادة الحزبين الكبيرين يسعون بالأساس للحصول على رضا الناخبين مما يجعل برنامجيهما الانتخابيين متقاربين. وتبعاً لذلك فأيًا كان الحزب الذي يفوز في الانتخابات فإن برنامجه يميل إلى التعبير عن الناخب الوسطي medium voter حيث يكون الاتفاق عند هذا الناخب ضرورياً لتعظيم رفاهية المواطنين. وفي هذه الحالة لا تتاح لقواعد الحزب ونشطائه فرصة مناسبة للتأثير على توجهات قياداته التي تسيطر على أمور الحزب بشكل كامل تقريباً. أما في نظام الأحزاب المتعددة فيكون المجال السياسي أوسع لأن عملية الالتقاء عند الناخب الوسطي تكون أقل احتمالاً مما هو حادث في نظام الحزبين. ولذلك تتمتع المستويات الحزبية المختلفة بنفوذ أكبر في تحديد السياسات المقدمة إلى الناخبين، ويكون لنشطاء القواعد تأثير أهم على اختيار البرامج الانتخابية وانتخاب قادة الأحزاب، ويصبح هذا الدور المتزايد للقواعد عاملاً مهماً في تقييد حركة وسلوك قادة الحزب الذين يحتاجون إلى الاحتفاظ بتأييد أعضاء حزبهم أولاً بغض النظر عما إذا كانت هذه السياسات تؤدي إلى جذب المزيد من الناخبين.

لكن الواضح أن هذه الافتراضات الثلاثة تتباين في مدى مصداقيتها فالافتراض الأول الخاص باستقرار النظام الحزبي ورسوخه ينطوي على حجة منطقية قوية وتمت صياغته عبر دراسة النظم الحزبية التنافسية المفتوحة في أوروبا الغربية، ولذلك فهو يصدق عليها. لكن الأرجح أنه لا يصدق بالدرجة نفسها على النظم الحزبية ذات التعددية المقيدة في بلاد

العالم الثالث التي تأخذ بهذا النوع من التعددية، ومن بينها مصر. أما الافتراض الثاني فهو أهم الافتراضات الثلاثة وأكثرها عالمية ومصداقية. والأرجح أنه يصدق على مختلف أنواع التعدد الحزبي المفتوح منها والمقيد.

لكن الافتراض الثالث هو الذي يصعب فهم منطقه الذاتي وقبول تعميمه. فليس صحيحاً على سبيل المثال القول بأن الديمقراطية في الحزبين الكبيرين ببريطانيا أقل مما كانت عليه في أحزاب ألمانيا فيمار المتعددة، بل العكس هو الصحيح. لكن ربما يكون نظام التعدد الحزبي متميزاً على نظام الحزبين الكبيرين ـ على الأقل نظرياً ـ في جانب محدد من جوانب الديمقراطية داخل الأحزاب وهو وجود أجنحة فالتعدد الحزبي الواسع يشجع على نشوء الأجنحة في الأحزاب من خلال حاجة هذه الأحزاب إلى التحالفات والائتلافات مع بعضها البعض، وهي الحاجة التي تكاد أن تنعدم في نظام الحزبين الذي قد يعرف بالمقابل دوافع أخرى لظهور الأجنحة وأهمها:

ـ وجود تقليد حزبي يعطي استقلالاً ذاتياً لمنظمات الحزب في الأقاليم.

ـ وجود أعداد كبيرة ومؤثرة من المثقفين الذين ينزعون إلى الجدل المستمر حول مختلف القضايا التي يواجهها الحزب بما يؤدي إلى ظهور آراء وأفكار مختلفة قد تدفع إلى ظهور استقطابات داخل الحزب.

ـ وجود نزعة تعددية داخل الحزب تعود إلى مرحلته التكوينية بحكم تعدد القوى التي شاركت في تأسيسه(٢).

لكن حتى إذا كانت النزعة لتكوين أجنحة أكثر احتمالاً في نظام التعدد الحزبي فهي لا تكفي كدليل عام يصلح للتعميم. والأغلب أن هذا الافتراض المشار إليه متأثر بالنموذج الأمريكي ومنطلق منه لتعميم نتائجه على نظام

الحزبين رغم أن النموذج البريطاني مثلاً يختلف كثيراً وينطوي على درجة مقبولة من الديمقراطية داخل الحزبين الكبيرين. وحتى بالنسبة للنموذج الأمريكي يوجد خلاف بين الدارسين على مدى توفر الديمقراطية داخل الحزبين الديمقراطي والجمهوري. ولذلك فإن هذا الافتراض لا يقوم على أساس صلب ولا يصلح للتعميم حتى على نظام الحزبين الكبيرين وحده.

٢ ـ تأثير التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الديمقراطية داخل الأحزاب:

من أهم إسهامات التعددية في دراسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية المعاصرة ذلك الإسهام الذي قدمه آلان وير حول التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في النظم السياسية التنافسية خلال العقدين الماضيين ومدى تأثيرها على هذه الديمقراطية. فيحدد وير عوامل تؤدي إلى تدعيم سيطرة القادة على الأحزاب وعزلهم عن قواعدها أهمها[١٨].

هيكل الحزب نفسه في أحزاب النخبة Elite-based parties يعتبر من أهم العوامل التي تحرم الأعضاء من المشاركة في إدارة شئون الحزب. لكن هذا لا يعني أن هيكل الأحزاب الجماهيرية Membership - based parties يجعل السلطة داخلها في أيدي القواعد رغم أن الكثير من الأحزاب الاشتراكية تنص على ذلك من الناحية الرسمية. لكنها في الواقع لا تعرف الديمقراطية الحزبية الكاملة، وإن كانت هذه الأحزاب أكثر إدراكاً لكون أعضاء الحزب لهم حقوق للتأثير على بعض شئون الحزب على الأقل وأنهم ليسوا مجرد قوة عاملة حزبية Party Work Force.

ـ ما يؤدي إليه الوصول إلى الحكم من عزل قادة الحزب وتزايد الحاجة إلى وحدته للاستمرار في الحكم. فتدل الخبرات على أن الأحزاب تصبح أقل عرضة للانقسام عندما تصل إلى الحكم بالمقارنة مع ما كانت عليه قبل ذلك.

ـ التقنية الجديدة للحملات الانتخابية والتي تساعد على مركزة هذه الحملات بل وعلى شخصنتها إلى حد أن المعارك الانتخابية أصبحت تدور بين المرشحين المتنافسين وليس بين الأحزاب التي ينتمون إليها. وقد حمل هذا التغير في تكنولوجيا الحملات الانتخابية دور نشطاء الأحزاب أقل أهمية بسبب تأثير وسائل الإعلام وخاصة التليفزيون والذي يؤدي إلى مركزة العمل الانتخابي وتدعيم دور قيادة الحزب فيه.

ويرى وير أن هذا التطور في التقنية الانتخابية هو أهم تطور يؤثر على الديمقراطية داخل الأحزاب حيث غدا التليفزيون منافساً لنشطاء الحزب، والخصائص الشخصية للمرشحين مهمة كسياسة الحزب. ومع ذلك فهو يحذر من المبالغة في تعميم أهمية هذا التطور التقني، لأن استخدام التقنيات الجديدة وأهمها التليفزيون ليس متاحاً بشكل مطلق. فهناك قيود على استخدامها في كثير من الدول إما بسبب الأنظمة الانتخابية التي تقيد الإنفاق الانتخابي أو لقلة الموارد المالية للعديد من الأحزاب. وعلى هذا النحو يبدو وير أكثر حذراً في تناوله لأهمية تطور تقنية الحملات الانتخابية من إبشتاين[٢] الذي أعطى منذ وقت مبكر أهمية كبرى لهذا التطور الذي يضيف إليه أيضاً المهارات الشخصية لقادة الأحزاب والمساهمات المالية في الحملات الانتخابية كعوامل تحد من الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب. وقد ذهب إبشتاين إلى أن هذا التطور من شأنه أن يدعم نمط أحزاب النخبة التي تزداد فيها سيطرة القادة على الأعضاء على حساب نمط أحزاب الجماهير، بحيث يصبح النمط الأول من النموذج الذي تقتدي

به الأحزاب في المستقبل. وقد بنى ذلك التوقع، الذي لم يتحقق، على أن استخدام التقنيات الجديدة يتسق مع طبيعة أحزاب النخبة ولا يجعلها في حاجة إلى توسيع عضويتها، بحيث تحل هذه التقنيات محل التنظيم ذي العضوية الواسعة وتقدم بديلاً له. لكن ذلك التوقع لم يأخذ في اعتباره فارقاً مهماً بين هذين النوعين من الأحزاب أوضحه تريش بعد ذلك، وهو أن أحزاب الجماهير ذات العضوية الواسعة تحتاج إلى التقنيات الحديثة في حملاتها الانتخابية بدرجة أقل بسبب اعتمادها على فروعها المنتشرة في أقاليم الدولة، وذلك على عكس أحزاب النخبة التي تفتقد إلى العضوية والتي يسميها أحزاب الهيكل العظمي Skeleton Parties. ولذلك تظل أحزاب الجماهير أقل تأثراً بالتطور في التقنيات الانتخابية، وبالتالي لا يصبح تحولها إلى أحزاب نخبة مطروحاً على الصعيد الواقعي، وذلك في الوقت الذي يكون اهتمام أحزاب النخبة القائمة أصلاً على هذه التقنيات أكبر(١٠).

وعلى هذا النحو تجنب وير، على عكس ابيشتاين، المبالغة في أهمية تأثير التقنيات الانتخابية الحديثة مدركاً أن هذا التطور الذي يدفع نحو تدعيم دور قيادات الأحزاب على حساب أعضائها لا يعمل وحده، فهناك تطورات أخرى تدفع إلى مزيد من الديمقراطية داخل الأحزاب، الأمر الذي ينعكس فيما تشهده أحزاب عديدة من تفاعلات داخلية خلال السنوات العشرين الماضية(١١). وهو يعزى هذه التطورات إلى التغير الذي حدث في البنية الاقتصادية الاجتماعية لكثير من الدول، حيث ظهرت جماعات جديدة من الطبقة الوسطى تسعى إلى إقامة هياكل سياسية تتيح قدراً أكبر من المشاركة وإلى إثارة قضايا سياسية جديدة، وتعتبر هذه الجماعات أفضل تعليماً من الأجيال السابقة للطبقة الوسطى وأقل استعداداً لقبول الطابع النخبوي للأحزاب البرجوازية القديمة أو للطابع التراتبي للأحزاب الاشتراكية.

ويرى ويبر أن فشل هذه الجماعات الجديدة في مقرطة الأحزاب التي تنتمي إليها يدفع بعضها أحياناً إلى الخروج وتأليف أحزاب جديدة تراعى فيها اعتبارات الممارسة الديمقراطية. ومن الأمثلة البارزة في ذلك فشل بعض أعضاء الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني في مقرطته وفي التأثير على سياسات الائتلاف الذي قاده هذا الحزب في أواخر السبعينيات، مما أدى إلى انشقاقهم لتكوين حزب جديد مع مجموعات سياسية أخرى وهو حزب الخضر. لكن في حالات أخرى تنجح جماعات الطبقة الوسطى الجديدة في تحقيق أهدافها كما حدث مثلاً في حزب العمال البريطاني الذي شهد خلال السبعينيات صراعاً متزايداً بين بعض نشطاء هذه الجماعات من ذوي النزعة اليسارية وبين قياداته ذات التوجه الوسطي واليميني. فقد أدى ذلك الصراع إلى إصلاح بعض الإجراءات الداخلية وتغيير بعض سياسات الحزب، ويخلص ويبر إلى أن روح المشاركة الفاعلة التي دعمها نمو طبقة وسطى متعلمة وظهور أزمات سياسية أثرت على العلاقات الداخلية في كثير من أحزاب الدول ذات النظم التنافسية باستثناء بعض الدول التي لم يسمح مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي فيها بظهور الهياكل الطبقية الضرورية لهذه العملية كما في حالة الهند وجامبيا مثلاً.

ثانيا : أهمية الديمقراطية داخل الأحزاب لاستقرار النظام الديمقراطي

هناك محاولات عديدة سعت لدراسة أنماط السلطة في المنظمات غير الحكومية في إطار علم الاجتماع الحزبي منذ أعمال شارل ميريام (١٩٤٤) وبرتراند دي جوفنيل (١٩٥٧)، وحتى الاتجاه المعاصر الذي يهتم بقضية

مقرطة Democratizing هذه المنظمات بالتركيز على الاتحادات العمالية والنقابات، لكن يحسب إلى هارى إكشتاين أنه أول من اهتم بدراسة العلاقة بين أنماط الأحزاب السياسية وبين نمط السلطة الحكومية[١٢]، وتوصل إلى أهمية توفر الديمقراطية داخل هذه الأحزاب كضرورة لاستقرار النظام الديمقراطي أو لتوفر الديمقراطية المستقرة على حد تعبيره.

وقد انطلق إكشتاين من افتراض أساسي مؤداه أن الخبرات المتعلقة بالسلطة التي يحصل عليها الفرد في الجماعات التي يقضي بها معظم حياته كالأسرة والمدرسة والنادي والنقابة أو الاتحاد والحزب السياسي تؤثر بشكل مباشر على طبيعة النظام السياسي وتحدد ما إذا كان الممكن وجود ديمقراطية مستقرة من عدمه، ويمكن تلخيص مضمون الإسهام الذى قدمه إكشتاين فى ضرورة انسجام أنماط السلطة كشرط لتحقيق هذا الاستقرار، وهي الضرورة التي أكدتها الدراسة المقارنة لحالتى ألمانيا فى عهد جمهورية فيمار وبريطانيا.

١- انسجام أنماط السلطة[١٣].

ميز إكشتاين بين الاستقرار الديمقراطي وبين استمرار النظام السياسي لفترة طويلة، لأن الاستمرار قد يحدث بسبب عدم كفاءة أو سوء حظ المعارضين للنظام. وضرب مثالاً على ذلك بالجمهورية الثالثة الفرنسية التي نجت من السقوط عدة مرات بأعجوبة. أما الاستقرار فهو يفترض قدرة على التكيف مع المتغيرات وعلى تحقيق طموحات سياسية وإقامة تحالفات، أي أنه ظاهرة أكثر تعقيداً يكون الاستمرار مجرد جزء منها ولذلك اهتم ببحث الظروف الأكثر عمقاً، التي تكمن وراء استقرار النظام الديمقراطي، والتي ترتبط بأنماط السلطة في الهياكل أو المنظمات غير

الحكومية. فكلما كانت هذه الأنماط ديمقراطية، كلما أمكن بناء نظام ديمقراطي مستقر، والعكس. ويدرك إكشتاين أنه من الصعب تصور مجتمع تتشابه فيه أنماط السلطة كلية، لأن بعض العلاقات الاجتماعية لا يمكن التعامل معها بطريقة ديمقراطية كاملة أو مستمرة مثل العلاقات داخل الأسرة والمدرسة. فإحدى الوظائف المهمة للنظام الاجتماعي، وهي التنشئة الاجتماعية، تقتضي الخروج بشكل أو بآخر على النمط الديمقراطي. وكذلك الحال بالنسبة للمنظمات الاقتصادية والمؤسسة العسكرية، لكن يظل من الضروري توفر حد أدنى من الديمقراطية فيها أو على الأقل توفر المظهر الديمقراطي في أسوأ الأحوال بمعنى التقليد أو تمثل الديمقراطية. ولذلك يجب توقع قدر من عدم التشابه بين أنماط السلطة، لكن يظل الحديث عن انسجامها ممكناً إذا كان لهذه الأنماط قدر من التوافق مع بعضها البعض دون أن يعني ذلك التشابه الكامل، وإنما نوع من التشابه التدرجي gradual resemblance. وهو يعني بذلك أن المجتمعات تتكون من هياكل تتفاوت أنماط السلطة فيها اقتراباً وابتعاداً عن النمط الحكومي الديمقراطي. فتكون هذه الأنماط في الأحزاب أكثر قرباً من النمط الحكومي، وتليها جماعات الضغط ثم المنظمات غير السياسية. وفي إطار هذه المنظمات الأخيرة تكون منظمات البالغين أكثر ديمقراطية من منظمات غير البالغين أي الأسرة والمدرسة. وعلى هذا الأساس يتوصل إكشتاين إلى أن الحكومة تكون مستقرة في حالات ثلاث مرتبة ترتيباً تنازلياً كالتالي:

إذا كانت أنماط السلطة غير الحكومية متطابقة مع النمط الحكومي الديمقراطي أو إذا كانت هذه الأنماط تنطوي على نوع من التدرج في

التشابه مع النمط الحكومي الديمقراطي في إطار تقسيم مناسب للمجتمع، أو إذا وجدت درجة عالية من التشابه في الهياكل القريبة بحكم وظائفها من الحكومة (الأحزاب وجماعات الضغط) مع ابتعاد ملحوظ عن الأنماط الوظيفية الصارمة في الهياكل الأبعد عن الحكومة بهدف تقليد النمط الحكومي الديمقراطي.

وتعتبر الحالة الثالثة هي الحد الأدنى لاستقرار الحكومة الديمقراطية لكنها الأكثر إمكانية للتحقيق من الناحية العملية.

٢ ـ نموذجان لتوفر وغياب الديمقراطية المستقرة.

يقارن إكشتاين بين نموذجين محددين للنظام السياسي في بريطانيا المعاصرة وفي جمهورية فيمار الألمانية خلال العشرينيات وأوائل الثلاثينيات.

ففي حالة بريطانيا يظهر الانسجام واضحاً بين نمط السلطة في الحكومة وفي منظمات المجتمع.

ولذلك لا يوجد في المجتمع البريطاني أي تغير واسع أو حاد في أنماط السلطة، مما يساعد على استقرار النظام الديمقراطي على عكس ما كان عليه الحال في إحدى أقل الحكومات الديمقراطية الحديثة استقراراً وهي جمهورية فيمار، التي كانت أنماط السلطة فيها تختلف عن بريطانيا في أن النمط الحكومي الألماني كان ديمقراطياً بينما كانت المنظمات غير الحكومية بما فيها الأحزاب وجماعات المصالح سلطوية إلى حد كبير بالمقارنة مع بريطانيا.

ومن هنا كان طبيعياً ألا يطول بقاء جمهورية فيمار، لأن الديمقراطية فيها كانت معزولة في المستوى الحكومي رغم أنها كانت ديمقراطية واسعة.

تلك هذه الديمقراطية فرضت من أعلى على مجتمع تسوده علاقات سلطوية بدءاً من عائلاته وحتى أحزابه السياسية. فالأسرة الألمانية كان يسودها آباء وأزواج من الطغاة، وفي المدارس معلمون مستبدون، والشركات هيمن عليها رؤساء ينفردون بالقرار، وكانت سلوكيات مثل الغطرسة والفظاظة وحتى العنف سائدة إلى الحد الذي لا يمكن اعتبارها انحرافاً عن الأنماط الطبيعية، ولم تكن هناك علاقات أقل سلطوية في المؤسسات التي يمكن أن تتوسط بين الجماعات الأساسية كالأسرة والمدرسة وبين الحكومة مثل الأحزاب السياسية. فعند إكشتاين يمكن الحد من التأثير السلبي للنمط السلطوي في الجماعات الأساسية إذا كانت هناك مؤسسات تتوسط أو تتداخل بينها وبين الحكومة وتتسم بعلاقات سلطة مختلفة، أي مؤسسات تتوسط بين الاستبداد الغالب في الجماعات الأولية وبين الديمقراطية في الحكومة بحيث لا ينتقل المواطنون دفعة واحدة من الاستبداد الشديد في قطاع إلى حياة الحرية الواسعة في قطاع آخر.

وتعتبر الأحزاب السياسية عند إكشتاين أهم المؤسسات التي يمكن أن تقوم بهذا الدور، لكنها لم تقم به في جمهورية فيمار لعدم توفر الحد الأدنى من الديمقراطية داخلها.

هوامش المبحث الأول (الفصل الأول)

١ ـ انظر مثلاً:

1 - Robert A. Dahl, A preface to democratic theory (chicago: university of chicago press, 1956) pp.. 22. 25.

٢ ـ يعتبر روبرت دال ابتداء من ١٩٧٦ ولينبولم أبرز معبرين عن التعددية الجديدة. انظر:

2 - patrick Dunleavy and Brenden o'leary, Theories of the state - the politics of liberal Democracy (London: Macmillan Education Ltd. 1987) pp. 13 - 41.

3 - R. A. Dahl and C. E. Lindbolm, Polities, Economis and Welfare (chicago university chicago press. 1976) R. A. Dahl, Dilemmas of - Patrick Dunleavy and Brenden O'leary. op. cit, PP 72 - 136

4 - Hans Daalder Partis etes and Political Development in Western Europe, in joseph lopalombard and weiner (eds). political parties and political development (princeton princeton university press, 1966) PP 75 - 76.

5 - Peter H. merkel, Modern comparative politics (U.S.A) dryen press. 1966) PP 100-101.

6- Patrick Dunleavy and Brenden O'leary, Theories of the State. op. Cit., PP 27-31.

7- Rephael zarisky, The Italian Socialist party-A Case study in Factional conflict, The American political science Review, vol. LVI, no. 1, march 1962, PP. 372-390

8- Alan ware, parties Under Electoral competition, in: Alan ware (ed), political parties-electoral Change and structural Response (New York: Basal Blackwell, 1987) PP. 10-12

9- Leon D. epstein, Political parties in Western Democracies (New York: praeger, 1967) PP. 43-45.

10- Karl W. deutsch, politics and Government - Second Edition (Boston Houghton Mifflin company, 1974) PP. 70-71.

11- Alan Ware, Op. Cit., PP. 13-15

12- Harry Eckstein, A Theory of Stable Democracy, Appendix B in: Harry - eckstein, Division and Cohesion in Democracy-Astudy of Norway (Princeton: Princeton university Press, 1966) PP. 225-288.

13- Ibid., PP. 234-241.

المبحث الثاني

الديمقراطية داخل الأحزاب في نظريات النخبة

اقترنت نظريات النخبة في جانبها المتعلق بالتنظيم الحزبي بعالم الاجتماع الإيطالي روبرتو ميشلز صاحب القانون الحديدي لحكم القلة (الأوليجاركية) في الأحزاب السياسية والمنظمات بصفة عامة، فيعتبر هذا القانون أهم تطبيق لنظريات النخبة على العلاقات داخل الأحزاب، وهي النظريات التي أرسى أسسها كل من فيلفريدو باريتو وجيتانوموسكا، وهي تتلخص في حتمية وجود نخبة في أي مجتمع تتكون من أقلية تستحوذ على عملية صناعة القرارات المؤثرة على هذا المجتمع. ورغم أن العديد من المفكرين السياسيين، منذ أفلاطون، لاحظوا انقسام المجتمع إلى أقلية حاكمة وأغلبية محكومة، فلم تكن تلك الملاحظة تتجاوز رصد وجود الظاهرة ذلك دون تنظيرها واعتبارها قانوناً صارماً ربما باستثناء جان جاك روسو الذي نجد عنده جذور هذا التنظير بشكل مبسط وعابر في إشارته إلى استحالة وجود حكم الأغلبية وضرورة انفراد أقلية معينة بالحكم. كما شهد القرن التاسع عشر ظهور أفكار مهدت بشكل أو بآخر

لنظرية النخبة، مثل فلسفة البطل عند توماس كارلايل، ومبدأ التفوق (سوبرمان) عند نيتشه.

وقد تابع أحد الدارسين ظهور واستخدام مصطلح نخبة[1] فذكر أنه منذ أن ظهر في القرن السابع عشر لوصف سلع مميزة، ثم امتد استخدامه ليشمل الفئات الاجتماعية المتفوقة كالنبلاء، والوحدات العسكرية الخاصة، لكن أول تأصيل نظري لمصطلح النخبة كان على أيدي باريتو وموسكا[2]. فقد استخدمه باريتو للتأكيد على عدم تكافؤ القدرات الفردية، وجعله نقطة انطلاق لدراسته للتعارض بين من يملكون السلطة أي النخبة الحاكمة وبين من لا يملكونها أي الجماهير. وفي الوقت نفسه كان جيتانوموسكا يقيم تمييزه المنهجي بين النخبة والجماهير عبر مفهومه عن الطبقة السياسية التي تحتكر السلطة.

وقد عمل علماء السياسة والاجتماع النخبويون على تطوير جوانب من أفكار باريتو وموسكا، لكن يظل جوهر نظريات النخبة أنه في كل مجتمع لابد أن تكون هناك أقلية تحكم وأغلبية محكومة، وأن هذه الأغلبية عاجزة بالضرورة عن التأثير على النخبة الحاكمة. ولذلك أصبحت سلاحاً في أيدي منتقدي الديمقراطية التعددية، حيث يظهر التعارض بينهما في جانبين أساسيين: أولهما تعارض ما تؤكده نظرية النخبة من عدم تكافؤ المقدرات والمواهب الفردية مع أساس المفهوم الديمقراطي القائم على المساواة بين الأفراد.

وثانيهما تعارض فكرة الأقلية الحاكمة مع فكرة حكم الأغلبية التي يقول بها المفهوم الديمقراطي.

١ ـ قانون ميتشلز الحديدي:

كان لميتشلز الفضل في تطبيق نظرية النخبة على المنظمات عموماً والأحزاب السياسية بصفة خاصة، وذلك عبر دراسته التي ركزت على الأحزاب الاشتراكية الأوروبية[٣]، ولذلك اعتبره دارسو نظرية النخبة أحد أعمدة التراث التقليدي لهذه النظرية مع باريتو وموسكا[٤].

ورغم أن ميتشلز هو الرائد بين النخبويين في دراسة العلاقات داخل الأحزاب السياسية، فقد أشار موسكا أيضاً إلى غياب الديمقراطية فيها بسبب سيطرة نخبة قوية عليها تمثل الدعامة بالنسبة لها وتوجه حملاتها الانتخابية وتختار مرشحيها للانتخابات.

وأوضح موسكا أن قيادة الحزب تمثل أقلية منظمة وموحدة وذات أهداف مشتركة بما يكفل لها القوة والقدرة على فرض رغباتها على الأغلبية غير المنظمة من أعضاء الحزب[٥].

ومع ذلك يظل ميتشلز هو النخبوي الرائد في مجال الأحزاب السياسية من خلال قانونه الحديدي لحكم الأقلية الذي اعتبره صالحاً للتطبيق على أية منظمة. فالحديث عن التنظيم ـ عند ميتشلز ـ يعني الحديث عن حكم القلة[٦].

وقام إسهام ميتشلز على إثبات استئثار نخبة صغيرة بالسلطة داخل أي حزب سياسي، وذلك في إطار بناء نظري يحدد آليات سيطرة القلة على الحزب. فينطلق ميتشلز من أن هذه السيطرة تبدأ من الحاجة إلى اختيار ممثلين مفوضين من أعضائه الذين يستحيل جمعهم كلهم في وقت واحد. وكان المفترض أن يتمتع أعضاء الحزب بسلطة واسعة تجاه هؤلاء الممثلين الذين يصبحون قادة الحزب، لكن الذي حدث هو تشكل طبقة من

السياسيين المحترفين والفنيين ذوي الخبرة والكفاءة ليستحوذوا على هذه السلطة، وأصبح هؤلاء القادة متمتعين باستقلالية عن الأعضاء بدلاً من أن يكونوا الأداة التنفيذية للإرادة الجماعية[٢].

فبقدر ما تتعقد آلية أي تنظيم ويزداد عدد أعضائه وتتضخم موارده وتنتشر صحافته بقدر ما تتضاعف سيطرة القلة، ويصبح حق الرقابة المعترف به للأعضاء قليل الفاعلية والتأثير. وبذلك يتم تقليص دور الأعضاء إلى حد الاكتفاء ببيانات مختصرة تقدم إليهم بين الحين والآخر عن أوضاع الحزب، ويعتاد زعيم الحزب عندئذ إنجاز معظم الأمور الأساسية بمبادرته دون الرجوع إلى القواعد. وبذلك تضيق دائرة الرقابة الديمقراطية إلى الحد الأدنى الذي لا يعتد به. فتقسيم العمل يفرض نفسه، وتتم تجزئة الاختصاصات ويتشكل نظام بيروقراطي تتوزع فيه الوظائف وفقاً لتراتبيه التي يفرضها العمل المنتظم لآلة الحزب.

ويخلص ميشلز من دراسته إلى أن تجميع السلطة في أيدي عدد محدود من الأشخاص يؤدي بشكل محتم إلى انتهاكات عديدة، ولا يترك مجالاً للحديث عن الديمقراطية داخل الأحزاب حيث يصبح زعماء الحزب أسياداً، ويتحمل الحزب عبء سيطرة قيادته، بما في ذلك الأحزاب المعارضة التي ترفض الانتهاكات التي ترتكبها سلطة الدولة. بل أن أعضاء الحزب يصبحون أحياناً، من هذا المنظور، أكثر خضوعاً لقادتهم من حكوماتهم[٨]. ويتبع بعض قادة الأحزاب في إدارة الصراع مع معارضيهم أساليب لا تختلف عما تستخدمه نظم الحكم في صراعاتها ضد من تسميهم «العناصر المخربة»، بما في ذلك المصطلحات التي تلجأ إليها هذه النظم والاتهامات التي توزعها والحجج التي تبتكرها للدفاع عن الترتيب القائم للسلطة.

ولا يوجد ـ عند ميتشلز ـ اختلاف بين الحالتين سوى للتباين بين تنظيم اختياري (الحزب) يملك المرء تجاهه حرية الانتساب وبين تنظيم قسري (الدولة) لا يمكن التخلص أو الانسحاب من عضويته[٩] وبذلك تتخلص الديمقراطية داخل الأحزاب إلى حدود الحق الذي يتمتع به الأعضاء في انتخاب الزعماء في فترات محددة يتلوها تقديم الطاعة المطلقة لهم[١٠].

٢ـ إضافات ديفرجيه:

يعتبر العالم الفرنسي موريس ديفرجيه أول دارس للأحزاب السياسية يعطي أهمية قصوى لتنظيماتها، وهو أول من ميز بين الأحزاب على أساس تنظيمها. فالأحزاب عنده لا تعرف ببرامجها أو بالطبقة التي تتبعها، وإنما بطبيعة تنظيماتها. فالأحزاب المعاصرة تتميز قبل كل شيء بتنظيماتها[١١].

وقد أسهم ديفرجيه بجهد وافر في تطوير الأفكار التي قدمها ميتشلز عن سيطرة القلة على أي حزب سياسي، وأعطاها أبعاداً أكثر تعقيداً. فقد وضع ديفرجيه كتابه الرئيسي عن الأحزاب السياسية بعد حوالي أربعة عقود على كتاب ميتشلز. ووصف ديفرجيه هذا الكتاب بأنه كتاب صغير ممتاز وصف فيه ميتشلز بتعابير لا تزال عصرية إلى اليوم الميول الأوليجاركية في التنظيمات الجماهيرية[١٢].

لكن ديفرجيه تميز بتحليله للسمة المزدوجة للأحزاب، وهو يقصد بها المظهر الديمقراطي والواقع الأوليجاركي، حيث ذهب إلى أن هذه سمة جميع الأحزاب باستثناء الأحزاب الفاشية التي تصرح على الاعتراف صراحة بما تمارسه الأحزاب الأخرى خفية.

وهو يلمح ذلك بأن الديمقراطية لم تزل هي العقيدة المسيطرة كمصدر للشرعية، ولذلك تضطر الأحزاب إلى أخذها بعين الاعتبار، فتسعى للظهور بمظهر ديمقراطي، لكن الضرورات العملية تحملها على تطبيق العكس(٢٣).

فقد لاحظ أن الأوتوقراطية المعلنة، بمعنى اختيار القادة عن طريق التعيين من أعلى، هي الاستثناء، وهي توجد في الأحزاب الفاشية أو الشبيهة بها، حيث تحل رغبة «الفوهرر» محل الانتخاب كأساس للشرعية. لكن يسعى القادة في الأحزاب ذات المظهر الديمقراطي لتطوير الأساليب التي تمكنهم من الحصول على طاعة الأعضاء إن بالإقناع أو بالإكراه، كما تم إقرار القمع في الأحزاب بصورة تدريجية من خلال نظام عقوبات متكامل منها ما هو أدبي مثل اللوم أو مادي مثل الإيقاف والطرد، لكن الإقناع هو الذي عمل أكثر مما عملت العقوبات على تنمية الطاعة التي أسهمت في بعض الأحزاب منبع التضامن إلى حد أن يعلن الحزب الشيوعي الفرنسي فتح صفوفه أمام كل من يحترم نظام الحزب حتى لو لم يشاركه مفاهيمه الفلسفية، الأمر الذي يوضح مدى أفضلية الانضباط الحزبي والطاعة.

٣- النقد التعددي والماركسي لنظريات النخبة:

تصدى بعض علماء السياسة والاجتماع للتعدديين بالنقد إلى ما طرحته نظريات النخبة من أفكار، وخاصة أطروحات ميتشلز، لتعارضها الجوهري مع النظرية التعددية. كما انتقد بعض المفكرين الماركسيين المعاصرين لميتشلز قانونه السابق الإشارة إليه.

أ - النقد التعددي لنظريات النخبة:

تعرضت نظريات النخبة في مجال الديمقراطية داخل الأحزاب وبصفة خاصة قانون ميتشلز لانتقادات متعددة من بعض العلماء التعدديين.

١ـ نقد ليبست:

في مقدمته لإحدى طبعات كتاب ميتشلز السابق الإشارة إليه، أخذ ليبست[١] على القانون الحديدي لحكم القلة الذي يعتبر أبرز إسهام نظري في مجال الديمقراطية داخل الأحزاب عدداً من أوجه القصور يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- إنه ينظر فقط إلى الجانب التقييدي السلبي للبيروقراطية في المنظمات، بينما يخفق في إدراك دورها كوسيلة يمكن لهذه المنظمات أن تنجز من خلالها أهدافاً مرغوبة.

- إنه قانون مبالغ في حتميته رغم صعوبة تعميمه بسبب وجود تباينات مهمة في الهيكل التنظيمي للأحزاب السياسية المختلفة.

- إنه لا يفصح عن كيفية التأكد من وجود خلاف بين مصالح وأهداف كل من القيادة والأعضاء. فقد بني ميتشلز جانباً مهماً من تحليله على أن التحول إلى اليمين الذي اتجهت إليه بعض الأحزاب الاشتراكية كان يعكس قدرة القيادة ذات التوجه المحافظ على الانحراف عن مصالح وأهداف الأعضاء.

ويشير ليبست هنا إلى رسالة قدمت إلى جامعة كولومبيا عام ١٩٥١ وتثبت على العكس أن أهداف أعضاء هذه الأحزاب هي التي تغيرت أولاً بفعل التحسن السريع الذي طرأ على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة الألمانية في العقدين السابقين على الحرب العالمية الأولى مما جعل للأيديولوجية الثورية التقليدية التي كانت قيادة الحزب تتبناها استجابة ضئيلة.

- إن هذا القانون لا يجيب على سؤال بالغ الأهمية وهو: إذا كان قادة جميع المنظمات غير الحكومية محافظين ويسعون إلى تحقيق مصالحهم فحسب، فمن أين لهم إمكانية التعامل مع القضايا الكبرى. والاجابة عنها للمباشرة التي قدمها ميتشلز من خلال إشارته إلى القادة الكاريزميين المتفوقين وذوي المؤهلات غير العادية لا تفيد كثيراً، فضلاً عن أنها أدت به بعد ذلك إلى تأييد موسوليني والفاشية.

- إن المشكلة في هذا القانون، وفي نظرية النخبة بصفة عامة، هي في تحديد المقصود بالديمقراطية. فليس هناك خلاف على أن الديمقراطية بمعنى نظام لصنع القرار يشارك فيه جميع أعضاء الأحزاب أو المنظمات بدور نشط ومستمر تعتبر مستحيلة. ولذلك فثمة حاجة إلى فهم أكثر واقعية لإمكانات الديمقراطية في مجتمع معقد يحول دون الانزلاق إلى اعتبار أن سلوك أية قيادة لا يمكن فهمه إلا بمنطق المصلحة الضيقة والهيمنة والامتيازات.

٢- نقد دالدر:

تناول هانز دالدر[*] قانون ميتشلز بالنقد من زاوية أنه يرتكز على ثلاث أطروحات زائفة وهي:

- الخلط بين عدم المساواة في النفوذ بين القادة والأعضاء وبين حكم القلة (الأوليجاركية).

- افتراض وجود صلة مباشرة وإلزامية بين الأصول الطبقية العليا والوسطى للسياسيين في جميع الأحزاب وبين حكم القلة، الأمر الذي ينطوي على مغالطة مؤكدة.

– وهم الحتمية الذي يدفع إلى استنتاج خاطئ مؤداه امتلاك الذين يقومون بوظائف حيوية لقوة مطلقة.

وقد ناقش داتلدر كلاً من هذه الأطروحات على النحو التالي:

(أ) عدم المساواة لا يعني حكم القلة: فقانون ميشلز لا يقدم دليلاً جدياً على السيطرة الدائمة للقلة في الأحزاب السياسية، لأنه لا يجيب على أسئلة أكثر أهمية من التي طرحها مثل: هل يكون القادة متحدين دائما عندما يتعرضون لضغوط من أسفل، وهل هم بالضرورة غير قابلين للمحاسبة والإزاحة، وإلى أي مدى وتحت أي ظروف يمكنهم الاستغناء عن الرأي العام وعن اعتبارات مصلحة حزبهم. فالإجابة على هذه التساؤلات تعتبر بمثابة معايير يجب الاحتكام إليها لمعرفة مدى وحدود عدم المساواة في النفوذ داخل الأحزاب.

ويذهب داتلدر إلى أن نظرية النخبة في مجال الأحزاب السياسية تحاول تعميم خبرات دون أن تهتم بالبحث المدقق عن درجات النفوذ الذي يمارسه القادة على أتباعهم ومدى اختلافها من حزب لآخر ومن نظام حزبي لآخر.

(ب) الأصول الاجتماعية، والانحياز الطبقي: يرى داتلدر أن سيطرة عناصر من الطبقة العليا والوسطى على جميع الأحزاب بما في ذلك الأحزاب العمالية ليس دليلاً بالضرورة على النزوع إلى حكم القلة في هذه الأحزاب، وإنما هو مؤشر على أن المجتمعات الأوروبية لا تزال بعيدة عن المساواة في الفرص بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، وخاصة فيما يتعلق بمسائل التعليم، ويميز داتلدر بين هذه الطبقية في قيادة الأحزاب وبين حكم القلة على أساس أن الأصل الاجتماعي لا يحدد الميول السياسية، فهناك

سياسيون من أصول عمالية قد يكونون أكثر محافظة من نظرائهم المنحدرين من طبقات عليا، والعكس. فرغم أن السياسة تتأثر بالعوامل الطبقية، إلا أنها لا تعتمد سببياً عليها. وفي العادة تكون النخبة السياسية، أو النخب المتنافسة، المكونة من أشخاص من الطبقة العليا أكثر استعداداً للاستجابة للضغوط القادمة من أسفل.

جـ. وهم المنهجية: يرى دالندر أن تصور وجود قوة مطلقة لأية جماعة لكونها تقوم بوظائف لا غنى عنها ينطوي على وهم، سواء كانت هذه الجماعة في المجتمع أو في الحزب السياسي، وهو يطرح السؤال التالي: هل تظهر هذه الجماعات متجانسة بشكل كاف لكي تستثمر موارد القوة الكاملة لما يبدو أنه وضع استراتيجي تتمتع به، وما القوى المضادة التي تمنعها من تحقيق ذلك. ويقول إن نظرية النخبة تفتقر دون سبب كاف من الرؤية الصحيحة لكون القيادة لا غنى عنها للتنظيم الواسع إلى الرؤية الخاطئة القائلة بأن هذا الوضع يعطي احتكار قوة لقيادة بعينها.

٣ ـ نقد دال:

يعد روبرت دال من أهم العلماء التعدديين الذين تصدوا لنظرية النخبة بشكل عام، وإن لم يعط اهتماماً خاصاً أو مركزاً لأطروحات هذه النظرية في مجال العلاقات داخل الأحزاب السياسية. فعلى عكس ليبست ودالندر، لم يركز دال في نقده على قانون ميتشلز، وإنما على أفكار رايت ميلز في كتابه «نخبة القوة» الصادر عام ١٩٥١، وفلويد هانتر في كتابه «هيكل القوة في المجتمع» الصادر عام ١٩٥٣ ومع ذلك لم يقصر دال نقده على نظرية النخبة في النظام السياسي وإنما جعله شاملاً لكل منظمة تقوم بإصدار قرارات[16]. وقد انطلق نقد دال من أن بعض الناس يحتفظون أنهم

يسيطرون على مقاليد الأمور مثل العائلات القديمة ورجال البنوك ومجلس المدينة ورؤساء الأحزاب، وأن لهذه النظرة قبولاً واسعاً لأنها بسيطة وتبدو كما لو كانت واقعية. كما أنها تتميز على غيرها من التفسيرات البديلة بأنها صيغت على نحو يجعلها في غير حاجة إلى إثبات بحيث يكون على كل من يجادل فيها أن يثبت عدم صحتها، وهذا يجعلها نظرية شبه ميتافيزيقية.

ولكي يمكن القول بأن هناك نخبة حاكمة، لابد أن تكون هناك جماعة مسيطرة لا تمثل أغلبية ولم تتبوأ مكانها وفقاً للقواعد الديمقراطية. ويجب أن تكون تفضيلات هذه الجماعة هي السائدة دائماً في كل حالات الخلاف حول القضايا الأساسية ويجب أن يكون تركيبها محدداً بدقة من حيث أعضائها ومراكزهم وطبقاتهم الاجتماعية وأدوارهم. وعلى هذا الأساس يشير دال إلى عدد من الاختبارات غير الصحيحة التي لا تفيد في هذا المجال.

أولها يخلط بين النخبة الحاكمة وبين الجماعة التي لديها إمكانية عالية للسيطرة، فوجود إمكانية للسيطرة لا يعني السيطرة الفعلية.

ثانيها يخلط بين النخبة الحاكمة وبين مجموعة من الأفراد لديها نفوذ أكثر من غيرها، ففي كل منظمة يكون لبعض الأفراد نفوذ أكثر من غيرهم، لأن المساواة السياسية الكاملة هي أحد أكثر الأهداف الإنسانية مثالية، لكن من المغالطة القول بأن غياب هذه المساواة يعني وجود نخبة حاكمة.

وثالثها يجنح إلى التعميم انطلاقاً من مجال واحد للنفوذ.

فالجماعة التي تملك نفوذاً في مجال معين لا تستطيع بالضرورة ممارسة نفوذ مماثل في مجالات أخرى.

ولذلك يطرح دال اختباراً يعتبره أكثر دقة، وهو: هل تسود تفضيلات جماعة معينة في كل أو تقريباً كل الحالات التي يحدث فيها خلاف؟ فما لم يحدث ذلك، يكون افتراض وجود نخبة حاكمة هو افتراض زائف. والتحقق من هذا الافتراض يقتضي أن تكون النخبة المفترضة محددة جيداً، وأن تكون هناك عينة عادلة من الحالات تشمل قرارات سياسية أساسية تختلف فيها تفضيلات هذه النخبة المفترضة مع غيرها من الجماعات، وأن تسود تفضيلاتها بشكل منتظم في هذه الحالات.

ولا يدعي دال أن البحث الضروري لمثل هذا الاختبار أسهل تماماً، لكنه لا يقبل افتراض وجود سيطرة مطلقة لجماعة محددة في مجتمع أو منظمة دون الاستناد إلى اختبار دقيق.

ب ـ النقد الماركسي لنظريات النخبة:

ظهرت أول محاولة ماركسية للرد على ميتشلز بعد صدور كتابه بقليل، وقام بها المفكر الماركسي المعروف نيكولاي بوخارين[١٧] الذي انطلق من تقدير أهمية ما توصل إليه ميتشلز في قانونه الحديدي لحكم القلة، ولذلك لم يكن رد بوخارين يدخل في إطار النقد الجوهري لهذا القانون بقدر ما كان محاولة لتأكيد إمكانية تجنب انطباق هذا القانون على المجتمع الاشتراكي.

فالواقع أن النظرية الماركسية لا تواجه مشكلة مع نظريات النخبة إلا فيما يتعلق بهذا المجتمع دون غيره من المجتمعات التي تتفق النظريتان على أنها تنقسم إلى قلة حاكمة وأغلبية محكومة رغم اختلافهما في تحليل طبيعة هذا الانقسام.

وقد لجأ بوخارين في محاولته لاستبعاد المجتمع الاشتراكي من أحكام قانون ميتشلز إلى الفكرة الماركسية التقليدية القائلة بأن تحويل علاقات الإنتاج وتصفية الرأسمالية من شأنه أن يطلق طاقات للجماهير لتصبح أكثر قوة من أي جهاز في الدولة أو الحزب، وركز على ما تعنيه الاشتراكية من تغيير وضع الطبقات الدنيا وتخليصها من العجز الذي اعتبره أساس خضوعها لحكم القلة. فعندما ينتهي هذا العجز لن يكون بمقدور أية جماعة الهيمنة على المجتمع الاشتراكي، مع التأكيد على أن هذا العجز هو نتاج ظروف اقتصادية وتقنية معينة تعبر عن نفسها في الثقافة العامة والأوضاع التنظيمية، وتوقع بوخارين أن يشهد المجتمع الاشتراكي إنتاجاً غزيراً للتقنيين والمنظمين الأمر الذي يحول دون استقرار أية جماعة تريد أن تستأثر بالحكم.

ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن بوخارين لم يكن متفائلاً تماماً، وإنما تضمن تعليقه على قانون ميتشلز قدراً من الحذر، وخاصة بشأن احتمال بروز عناصر تميل إلى الاستئثار بالسلطة، لكنه أشار إلى أن هذا الاحتمال يحد منه النمو المستمر في القوى المنتجة وإلغاء احتكار التعليم. كما اتجه بوخارين في بعض مواضع تعليقه إلى التحذير الصريح لدى اتخاذ شكل التأكيد على ضرورة أن يجد المجتمع الاشتراكي طريقاً للحد من استقرار الجماعات الحاكمة، والدعيم عملية ترقية الطبقات الكادحة بصفة مستمرة من خلال التعليم والتنمية الاقتصادية حتى توجد دائماً خارج جهاز الحكم قوى تتميز بالوعي السياسي والأهلية للمشاركة في الحيلولة دون انفراد الإداريين بالسلطة.

وعلى هذا النحو يتضح أن بوخارين لم يرد على تحليل ميتشلز لهيكل السلطة في الأحزاب الاشتراكية التي تعمل في المجتمع الرأسمالي. بل

وينطوي تعليقه على قبول ضمني بهذا العائب من نظرية ميتشلز من خلال اهتمامه بتأكيد أن عجز الجماهير سيجد نهايته مع تصفية الرأسمالية، بما يعني الإقرار بوجوده قبل هذه التصفية وبالتالي الإقرار بما يؤدي إليه من حكم القلة. ويتسق ذلك مع رؤية لينين أيضاً للجماهير في المجتمع الرأسمالي. فعند حديثه عن التنظيم الثوري، نجده يؤكد على ضرورة أن يكون تنظيماً صغيراً من الثوريين المحترفين يقود الجماهير التي يصفها بأنها غير مؤهلة لمعرفة الطريق الصحيح بدون توجيه[18].

ومن أهم التعليقات الماركسية الأخرى على ميتشلز تعليق سيدني هوك[19] الذي انطلق من أن التنظيم لا يؤدي بالضرورة إلى نشوء قلة حاكمة أو طبقة جديدة؛ لأن الأمر يتوقف بالأساس على ملكية الموارد الاقتصادية وليس على موضوع التنظيم ذاته، وكانت حجة هوك الأساسية أن قانون ميتشلز يقوم على افتراضات مستقلة من فترة محددة ولا يصح تعميمها، والأهم من ذلك أنه لا يمكن اعتبارها صحيحة في المجتمع الاشتراكي الذي تتغير فيه طبيعة القيادة السياسية فلا تعد معتمدة على القوة الاقتصادية. ففي المجتمع الرأسمالي توجد تقاليد وثقافة ونظام تعليمي مما يغذي الاتجاه إلى الهيمنة من ناحية ويحد من اهتمام الجماهير بالأمور العامة من ناحية أخرى. أما في المجتمع الاشتراكي فالقيادة السياسية ذات الطبيعة الإدارية لا تنطوي على ممارسة قوة اقتصادية، ولا تسعى إلى توجيه التعليم نحو تدعيم الاتجاهات الاجتماعية والأخلاقية المؤدية إلى حكم القلة، وخاصة مع إلغاء الاحتكار الطبقي للتعليم، فضلاً عن إلغاء تقسيم العمل إلى يدوي وذهني، وبالتالي يصبح الخطر الذي يعبر عنه ميتشلز بعيداً في المجتمع الاشتراكي.

وعلى هذا النحو يمكن القول بأن رد الماركسيين التقليديين على قانون ميخلز كان يعبر عن قلق أكثر مما يدخل في إطار التصدي لنظرية النخبة كما فعل التعدديون.

والملاحظ أن عقد السبعينات شهد ظهور منظور ماركسي جديد يلتقي مع نظرية النخبة في تحليله لقضية الديمقراطية داخل التنظيمات العمالية في المجتمع الرأسمالي. فهو ينطلق من القدرة اللامتناهية للمؤسسات الرأسمالية على التأثير على العمليات التنظيمية الداخلية لهذه التنظيمات. ويمكن تلخيص مضمون هذا المنظور الماركسي الجديد في أن النفوذ القوي للمؤسسات الرأسمالية على العلاقات العمالية يجعل قدرة الإدارة على جذب القيادات العمالية إلى جانبها أقوى من قدرة العمال، وتنطلق هذه المقولة من افتراض مؤداه أن هذه القيادات تقف في الوسط في عملية شد الحبل Tug - of - War بين القواعد العمالية والإدارة، وأن ميول هذه القيادات تتوقف على توازن القوى بين العمال والإدارة، لكن توازن القوى مختل بالضرورة لصالح الإدارة التي تملك رأس المال مما يمنحها قبضة قوية دائماً على العمال وقياداتهم في النشاط اليومي للاتحاد. فالنظام الإنتاجي السائد هو الملكية الخاصة التي تستحوذ عليها أقلية صغيرة، ومن ثم يكون السعي للربح هو المحرك الأساسي لنشاط الإدارة. وفي مواجهة هذه القوة الاقتصادية المركزة، فإن الأغلبية العظمى التي تعتمد على عملها من أجل العيش تكون في وضع أضعف بشكل لا يمكن تجنبه[٢٠].

ويذهب هذا التحليل الماركسي إلى أن السيطرة الاقتصادية لرأس المال على الاتحادات العمالية يدعمها عاملان تناولهما هايمان وفيرلي[٢١] بالتحليل: أولهما أن لرأس المال مدخلاً طبيعياً إلى الأجهزة القمعية للدولة.

وثانيهما أن للقوة السياسية والاقتصادية غير المتساوية تعطي رأس المال نفوذاً جوهرياً في عمليات التشكيل الأيديولوجي ، وبالتالي تعطي المشروعية لسيطرتها وتمنع أي تحد فعال من جانب العمال.

هوامش المبحث الثاني (الفصل الأول)

١- تجدر الإشارة إلى أن المقصود بالنخبة هنا سيطرة جماعة صغيرة على جماعات أكبر، وليس المعنى الشائع الذي يرادف القيادة السياسية. فالمقصود هنا هو المعنى الطبقي للنخبة.

٢- انظر: ت. بوتومور، النخبة والمجتمع، ترجمة جورج جحا (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢) ص ٥-٧.

3- Rodhert Michels. Political parties - A Sociological study of the olsqarchical tendencies of Modern Democracy. translated By Eden and Cadar paul (New York: The Free press-london: Coller Macmillan Ltd , 1962).

٤- ت. بوتومور، النخبة والمجتمع، مصدر سابق، ص١٧.

٥- د. إسماعيل علي سعد، أسس علم الاجتماع السياسي (القاهرة: دار المعرفة، ١٩٨١) ص ١٥٥-١٥٦.

يقول ميشلز.

6-"Who says organization says oligarchy" see;

Robert Michels, op. cit., P. 365

7- Ibid., pp. 65-66

8- Ibid., pp. 152-153.

9- Ibid., pp. 212-215.

7- Ibid., pp. 220

١٠- موريس دوفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة علي مقلد وعبد المحسن سعد (بيروت: دار النهار

للنشر، ١٩٨٠) ص ص ٣ - ٤.

انظر أيضاً:

Maurice Duverger, party politics and pressure Groups. A Comparative Introduction

Translated by robert wagner (New York: Thomas G. Cruwell Company, 1972) P.5

١٢ - موريس دوفرجيه، مصدر سابق، ص٤

١٣ - المصدر السابق، ص ص ١٤٥ ، ١٤٦.

14- Seymour Martin lipset, Introduction to: Robert Michels, op. cit. pp 15-39.

وقد أعاد ليبست نشر هذه المقدمة في الفصل (الحادي عشر) في كتابه الصادر بعد ذلك بسبع سنوات:

Seymour Martin Lipset, Revolution and Counterrevolution - Change and persistence in social stuctures (London: Heinemann Educational Books Ltd., 1989) pp412-436.

15- Hans Daalder, parties, Elites and political Development in western

Europe, in Joseph Lapalombara and Myron Weiner, Political Parties Polisical.

Development, op. cit., pp. 43-77

16- Robert A. Dahl, A critique of the ruling Elite Model, The American Political Science review, vol. Lu, no. 2, june 1958, pp463-469.

وقد نشرت هذه المقالة أيضاً في الكتاب الذي حرره بيتزورنو (محرر):

A. pizzorno (ed.), political sociology (Harmandsworth, pengum Books, 1971) pp. 126- 135

17- Nicolai Bukharin, Historical Materialism - A study of sociology (New York International publishers, 1952) pp. 306- 331

١٨- فلاديمير لينين، ما العمل - المسائل الملحة لحركتنا (موسكو: دار التقدم، ١٩٨٦) ص ص ٥٢ - ٥٣.

19- Sidney Hook. Towards the understanding of karl marx (New york: Johnday co. 1933) pp. 311-315.

20- Paul coldman and B Donald. Managerial strategies and the worker - A Marxist Analysis of bureaucracy. Sociological quarterly. vol. 18, no.1, january 1977, pp. 108-125.

21- R. Hyman and R.H. Fryer. Trade Union-Sociology and political Economy. in: Tom clark and Laurice clments (eds.), Trade Unions Under capitalism (Glasgow: Fontana, 1977) pp. 152-174.

المبحث الثالث

الديمقراطية داخل الأحزاب في الماركسية - اللينينية

تنظر الماركسية اللينينية إلى قضية الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية من خلال مبدأ المركزية الديمقراطية، ويرتبط هذا المبدأ بدور الحزب الذي يعتنق تلك النظرية أي الأحزاب الشيوعية بالأساس سواء التي تعمل في ظل نظام سياسي تعددي - تنافسي أو سلطوي أو التي تسيطر على السلطة فيما يطلق عليه النظام الشمولي.

ويتلخص دور الحزب في النظرية الماركسية اللينينية في أنه طليعة الطبقة العاملة والقائد السياسي لكفاحها الطبقي وأداتها لبناء الاشتراكية والشيوعية. فالحزب بهذا المعنى تعبير سياسي عن مصلحة طبقية محددة، وبالتالي فهو يضم الأفراد الذين تجمعهم هذه المصلحة. ومن هنا تأتي أهمية وحدة الإرادة داخله، والتي يسميها فلاديمير لينين بالانضباط الحديدي، وهي لا تعني انتفاء وجود آراء مختلفة داخله، وإنما تعني أن

يكون للقرار في النهاية ولحداً وملزماً بعد المناقشات وعرض مختلف الآراء[1]. وتعتبر الحكومة المركزية الديمقراطية بمثابة المبدأ التنظيمي الأساسي الذي يعبر عن هذا المعنى.

١- مبدأ المركزية الديمقراطية :

يقصد بهذا المبدأ من الناحية النظرية[2] الجمع بين المركزية والديمقراطية داخل الحزب في آن واحد، أي تأمين تطبيق القرار الذي يتم التوصل إليه بعد مناقشات مفتوحة على كل المستويات بطريقة صارمة لكن بموافقة القاعدة.

وتجدر الإشارة إلى أن مبدأ المركزية الديمقراطية تم إقراره رسمياً لأول مرة في حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي عام ١٩٠٢ كحل وسط بين دعاة المركزية الكاملة باعتبارها ضرورة لتوحيد كل القوى وتوجيهها نحو هدف واحد وعلى رأسهم لينين، وبين دعاة إعطاء أعضاء الحزب حق التأثير في سياسته مثل مارتوف وتروتسكي وإكسلرود، وانتهى النقاش إلى إقرار مبدأ المركزية الديمقراطية على أساس أن وحدة الإرادة داخل الحزب لا يمكن أن تكون إلا ديمقراطياً عن طريق المشاركة الجماعية ومقارنة الاقتراحات والآراء المختلفة واختيار القرارات الصائبة[3]. ومع ذلك فثمة مؤشرات على أن المناقشات داخل الحزب ظلت حرة بل وحادة حتى عام ١٩٢٦. ورغم أن وجهات نظر لينين كانت هي التي تنتصر دائماً، فقد كان هذا يتم عبر الجدل وليس بالتزوير أو القوة. لكن في المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي السوفيتي في مارس ١٩٢١ تم حظر الخلاف في الرأي وإلغاء نشاطات الأجنحة والانحراف الأيديولوجي. ثم شهد عهد ستالين القضاء على أي نوع من الخلاف داخل الحزب إلى حد اعتباره نوعاً من الخيانة[4].

٢. تطوير المركزية الديمقراطية (النموذج السوفيتي) :

تعرض تطبيق مبدأ المركزية الديمقراطية لانتقادات عديدة في بعض الدول التي طبق بالأحزاب الشيوعية الحاكمة فيها. وقد امتد هذا النقد إلى داخل الحزب الشيوعي نفسه في بعض الأحيان كما حدث في الاتحاد السوفيتي بصفة خاصة. ويعتبر هذا النقد أحد أهم الأسس التي انطلقت منها سياسة إعادة البناء (البيريسترويكا) في الاتحاد السوفيتي، وقام هذا النقد على أساس مقولة السكرتير العام الأخير للحزب الشيوعي السوفيتي وصاحب هذه السياسة ميخائيل جورباتشوف بأن مبدأ المركزية الديمقراطية استعيض عنه إلى درجة عالية بالمركزية البيروقراطية. وقد فسر ذلك بأن المنظمات الحزبية القاعدية والشيوعيين العاديين فقدوا الإمكانات الفعلية للتأثير في مضمون نشاط الحزب.

ولذلك حظيت قضية الديمقراطية في الحزب باهتمام كبير في إطار عملية الإصلاح الديمقراطي قبيل تفكك الاتحاد السوفيتي. فكانت هناك دعوة قائمة منذ بدء عملية «البيريسترويكا» إلى «إغناء محتوى المركزية الديمقراطية بنشر الديمقراطية داخل الحزب وتوسيع مشاركة كل عضو» وفقاً لما ورد في تقرير اللجنة المركزية للحزب إلى المؤتمر السابع والعشرين الذي انعقد في فبراير ١٩٨٦[٣].

وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى عدد من الجوانب الأساسية التي ركزت عليها قرارات «الكونفرنس» التاسع عشر في مجال الديمقراطية داخل الحزب الشيوعي السوفيتي، وهي[٤]:

- إشاعة الديمقراطية في المنظمات الحزبية القاعدية بما يتيح لها قدراً مناسباً من الاستقلالية ويخلصها من التلقين من المنظمات الأعلى في كل صغيرة وكبيرة.

ـ التغلب على سلبية جزء من أعضاء الحزب بخلق الظروف الكفيلة بحفزهم على المشاركة والعمل الفعال.

ـ تطوير عملية انتخاب داخل الحزب على جميع المستويات بما في ذلك اللجنة المركزية الاتحادية، وذلك بتوفير الفرص للمنافسة من خلال ترشيح عدد من المرشحين يفوق عدد المقاعد، وضمان المناقشة الوافية للمرشحين والاقتراع السري.

ـ ضرورة ضمان التعاقب على القيادة الحزبية.

وهكذا شهد أهم حزب قام على مبدأ المركزية الديمقراطية محاولة تطوير هذا المبدأ لتلافي العوامل التي أدت إلى غياب الديمقراطية عند ممارسته في الواقع لكن لم تحقق هذه المحاولة نجاحاً ملموساً، وبقي الحزب الذي تكلست أجهزته مفتقداً إلى القدرة على التجديد، مما جعل عملية إنهاء وجوده عقب فشل محاولة الانقلاب في أغسطس ١٩٩١ بالغة اليسر.

٣. النقد التعددي والتخبوي للماركسية ـ اللينينية:

تعرض الاجتهاد الذي قدمته الماركسية في مجال الديمقراطية داخل الأحزاب، والذي يقوم على مبدأ المركزية الديمقراطية، لانتقادات من جانب بعض العلماء التعدديين والنخبويين، وقد انطلق كل من الفريقين في انتقاداته من الأسس التي يقوم عليها تصوره لقضية الديمقراطية داخل الأحزاب.

أ ـ النقد التعددي:

يوجد اتجاهان واضحان في تقويم النظرية التعددية لمبدأ المركزية الديمقراطية: أحدهما لا يرى فيه أي قدر من الديمقراطية ابتداءً، بينما يرى

الآخر لأنه لا يخلو من قدر محدود أو حتى ضئيلاً من أحد جوانب الديمقراطية وهو وجود المعارضة. وفيما يلي عرض موجز لبعض الأدبيات المعبرة عن كل من هذين الاتجاهين.

١ ـ الاتجاه الأول، وهو الغالب في الفكر التعددي، ينطوي على قدر من التباين الكمي في نظرته إلى المركزية الديمقراطية. فهناك المنظور الذي يستبعد نظام الحزب الواحد في دراسة الأحزاب من الأصل ويحكم بالتعريف على أساس افتقاده إلى المنافسة حتى في داخله، ولأن الديمقراطية والمركزية نقيضان لا يمكن أن يلتقيا لأنهما في صراع أزلي Per-petual[39].

وينطلق هذا المنظور من اعتبار الحزب بمثابة نظام للحركة يسعى للوصول إلى الحكم ويدخل في علاقات انتخابية تنافسية مع أحزاب أخرى وينظم العلاقات داخله ومع أنصاره، ويتسم بطبيعة مفتوحة ومتعددة الأجنحة. وكل ذلك لا ينطبق على الأحزاب الشمولية المغلقة التي تقمع روح التعددية داخل الحزب[40].

لكن هناك منظوراً تعددياً آخر في إطار هذا الاتجاه يمكن اعتباره أقل إطلاقية، وهو يتفق مع المنظور السابق في أن المركزية الديمقراطية تؤدي إلى مركزية بدون ديمقراطية، لكنه يصل إلى هذه الخلاصة عبر مناقشة الأسس التي تقوم عليها المركزية الديمقراطية وليس باستبعاد مناقشتها من الأصل. ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى مناقشة كارل دويتش التي ركزت على العناصر التالية[41]:

ـ إن عضوية الأحزاب التي تقوم على المركزية الديمقراطية هي عضوية مقيدة، حيث يضطر الراغب في الحصول على هذه العضوية لأن يقدم فترة كمرشح تحت إشراف إحدى الوحدات الأساسية.

ـ إن التوازن مفقود بين الممارسة الديمقراطية لأعضاء الحزب ومندوبيهم المنتخبين من أسفل وبين الإشراف والتوجيه المركزي من أعلى. وبالتالي ينتفي المنطق الذي تقوم عليه المركزية الديمقراطية. فالممارسة العملية تثبت أن سكرتارية الحزب وحدها هي التي تعمل طوال الوقت وتفرض مواقفها على كل أجهزته، مما أدى إلى تحويل دكتاتورية البروليتاريا إلى دكتاتورية سكرتارية الحزب.

ـ إن تغلغل الحزب في كل مستويات الحكومة يدعم قوته ويؤكد سيطرة قيادته على أعضائه بالإضافة إلى هيمنتها على بقية الشعب.

كما قدم ليون بارادات مجموعة من الأفكار لتأكيد أن مبدأ المركزية الديمقراطية يقود بالضرورة إلى مركزية بدون ديمقراطية، وأهمها(٢٠):

ـ إن المناقشات الحزبية تظل مقيدة بالأيديولوجية التي يعتنقها الحزب ويسعى إلى تحقيقها ولا يسمح ببحث سلامتها أو صحتها، وفي الأحزاب الحاكمة لا يسمح بطرح أي موضوع للمناقشة يتعلق بأسس نظام الحكم أو سياسة الحزب.

ـ إن التزام الأقلية بما توافق عليه الأغلبية يهدر حقاً أساسياً من حقوق الإنسان في التعبير عما يعتقد في صحته والاستمرار في الدعوة إليه وإقناع الآخرين به.

ـ إن المركزية تغطي أهم وأكثر مجالات نشاط الحزب، بحيث لا يبقى للمستويات الدنيا أي دور جدي في العمل الحزبي.

ـ إن غياب إمكانية التعددية داخل الحزب لا يجعل هناك انتخابات حزبية حقيقية، وإنما نوع من الاستفتاء في الغالب.

والملاحظ أن الكثير من هذه الانتقادات تركز على ما آل إليه مبدأ المركزية الديمقراطية في التطبيق أكثر مما تعد نقداً للمبدأ نفسه. كما أن بعضها تم تجاوزه في ظل تجربة تطوير الديمقراطية داخل الحزب السوفيتي والتي سبقت الإشارة إليها. ولذلك يمكن القول بأن جزءاً أساسياً من هذه الانتقادات يدخل ضمن الإطار الواسع للجدل حول الظاهرة الستالينية، التي ارتبطت بتولي جوزيف ستالين زعامة الحزب في الاتحاد السوفيتي عام ١٩٢٤.

والملاحظ أن مصطلح الستالينية يستخدم على نطاق واسع لوصف غياب الديمقراطية في الأحزاب الشيوعية بصفة عامة. كما تستخدمه هذه الأحزاب نفسها أحياناً في إدارة الصراع بينهما حيث تتهم بعضها البعض بأنها ستالينية.

٢ ـ الاتجاه الثاني، يتميز بأنه يبحث عن أي قدر من سمات الديمقراطية في المركزية الديمقراطية مهما كان بالغ الضآلة، وهو يجد ضالته فيما يلاحظه من أن الأحزاب التي تقوم على هذا المبدأ لا تحول بالضرورة دون وجود المعارضة سواء داخل الحزب أو خارجه، وهو ينطلق من الاعتقاد في أن كلاً من الحكومة والمعارضة موجودان في كل نظام سياسي في كل الأوقات بأشكال مختلفة، وأن الشكل الذي تتخذه في حالة الدول التي تحكمها أحزاب شيوعية هو شكل الخلاف في الرأي الذي يعتبر غير منظم ولا يسعى إلى استبدال النظام القائم ولا إلى تحدى حق الحكام في ممارسة السلطة، وإنما إلى مجرد النقد والإقناع. وبالتالي فهو ليس معارضة بالمعنى المعروف في الديمقراطية التعددية[10].

وقد طبق أحد الدارسين[11] هذه المقولة في دراسة عن المعارضة في دول شرق أوروبا التي تحكمها أحزاب تقوم على المركزية الديمقراطية

ورصـــد أربعـة أنمـــاط من المعارضة فيها منها ثلاثة داخل الحزب نفسه:

- معارضة الطامحين في منافسة القادة المسيطرين على الحزب والحكومة - وغالباً ما يكون هؤلاء الطامحون شركاء في السلطة لكنهم يريدون الانفراد بها، وهو ما يسميه معارضة الأجنحة Factions التي لا تعتبر معارضة للنظام الشيوعي، لكنها تعكس انقساماً داخل الحزب.

- المعارضة التي تأخذ شكل نقد شديد لمجموعة كاملة من السياسات الأساسية للنظام وتكون قائمة على خلافات مهمة في القيم، لكنها لا ترفض النظام الشيوعي نفسه، ويسميها معارضة أساسية Fundamental . وهـي ترتبط بعداءات بين الأجنحة، وقد تأخذ شكل متفرط من جماعات مصالح أساسية سواء داخل الحزب أو خارجه.

- المعارضة التي تأخذ شكل نقد لسياسات معينة دون رفض للنظام ولا لسياساته الأساسية وقادته، وهي بالتالي معارضة محددة Specific.

وهناك فضلاً عن ذلك نمط رابع للمعارضة يوجد داخل الحزب، وهي معارضة للنظام نفسه وتعبر عن نفسها في أشكال من العنف أو العمل السياسي السري أو الهجرة السياسية. وليس ضرورياً أن توجد كل هذه الأنماط من المعارضة في كل الدول الشيوعية، لكنه يستخلص من رصدها أن الأحزاب الشيوعية لم تكن أبداً موحدة كما تفترض النظرية الماركسية والدعاية حولها. فقياداتها عادة منقسمة إلى أجنحة تسعى إلى السلطة، وهذه الأجنحة تمثل بمعنى ما نوعاً من التعددية وتحل محل الأحزاب في النظام الديمقراطي. وحتى في عهد ستالين كانت هذه الأجنحة قائمة لكنها تعرضت لتصفيات مستمرة. وقد حدثت صراعات حادة بين هذه الأجنحة القيادية في بولندا والمجر وبلغاريا، لكنها صراعات لم تأخذ شكلاً مؤسسياً من خلال برلمان تمثيلي وانتخابات أو حتى من خلال عملية انتخابية حقيقية داخل الحزب[٢٣].

ب ـ النقد التغييري:

يتمحور هذا النقد حول إثبات أن المركزية الديمقراطية، كما الديمقراطية التمثيلية، لا تحول دون هيمنة نخبة صغيرة على السلطة. فيرى موسكا أنه في الوقت الذي تنجح الجماهير الثائرة في تجريد الطبقة البرجوازية من سلطتها، تبرز بالضرورة أقلية جديدة داخل صفوف هذه الجماهير ترتفع إلى مصاف طبقة حاكمة جديدة.

ويضيف ميتشلز بعد أن يوافق على هذا التحليل، أن صراع الطبقات هو أحد العمليات الاجتماعية التي تؤدي دائماً إلى خلق أوليجاركيات جديدة تعمل من خلال أحزاب الطبقات الصاعدة كما هو الحال بالنسبة للأحزاب الشيوعية. فهذه الأحزاب تستبدل الطبقة للرأسمالية الحاكمة بأوليجاركية ديماجوجية تعمل مستترة بقناع المساواة المزيف[١٤].

ويذهب ديفرجيه[١٥] أيضاً إلى أن الأحزاب التي تقوم على المركزية الديمقراطية تخضع لسيطرة نخبة ضيقة وتتسم بالانغلاق الذي يجعل الانتساب إليها مقيداً، وعندما تصل إلى الحكم يزداد انغلاقها الذي قد لا يظهر خلال عملها في إطار ديمقراطي لأن انغماسها في منافسة خصومها يدفعها إلى زيادة عدد أعضائها. لكن عندما تصل إلى السلطة وتقيم نظام الحزب الواحد، فإنها لا تسمح بالانتساب إليها إلا بعد فترة تجربة يثبت خلالها الولاء الكامل، كما يشير إلى ما أكده لينين من أن الحزب لا ينبغي أن يضم كل الطبقة العاملة، وإنما الطليعة المتقدمة منها باعتباره نوعاً من النخبوية، ويخلص إلى أن النظرية الماركسية لم تعزز مفهوم الحزب ـ الطبقة، وإنما مفهوم الحزب ـ النخبة الذي تضفي عليه هالة من القدسية ويعظم مقامه إلى درجة يصبح معها غاية في ذاته بدلاً من أن يبقى في إطار الوسائل.

هوامش المبحث الثالث (الفصل الأول)

1 - Michael Saklianov, Lenin (Moscow: Novosti Press Agency, 1980) pp. 15 - 16.

2 - Robert G. Wesson, The Soviet state (New York: John Willey & Sons, Inc. 1962) pp. 166 - 171.

٣ ـ إبراهيم فؤاد الشيخ، دور الحزب الشيوعي في النظام السياسي السوفيتي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٨، ص ص ١٠٦ ـ ١٠٧.

4 - Leonard Schapiro, putting the lid on leninism, in: leonard schapiro (ed). political opposition in one party state (london: the Macmillan Press ltd., 1972) pp. 37 - 47

٥ ـ أنباء موسكو، العدد ٢٢، ٦ يونيو ١٩٨٨.

٦ ـ المصدر السابق.

7 - Michael Walzer, *Democratic Socialism - A Historical Commentary* (New York: R. Marona press. 1981) p.2.

8 - Peter H. Markel, Modern Comparative politics, op. cit., pp 95 - 98.

9 - Karl W. Deutsch, Politics and Government, op. cit., pp. 371 - 375.

10 - Lyman p. Baradat, political Ideologies. Their origins and Impact (New Jersey. prentice - Hall inc., 1979) pp. 150 - 169, 291 - 344.

11 - Leonard Schapiro, putting the lid on leninism, in: Leonard Schapiro (ed.) Political Opposition in one - party states, op. cit., pp 34 - 35.

12 - H. Gordon Skilling, Background to the study of Opposition in Communist Eastern Europe, in Leonard Schapiro (ed.) Ibid. pp. 73 - 76.

13 - Ibid., p. 85

14 - Robert Michels, op. cit. pp. 379 - 380

١٥ - موريس دوفرجيه: مصدر سابق، ص ص ٣٢١ _ ٣٢٥، ص ص ٢٨٨ _ ٢٨٩.

المبحث الرابع

مؤشرات دراسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية

تضمنت المباحث الثلاثة السابقة عرضاً لأهم إسهامات النظرية التعددية وتطويرات النخبة والنظرية الماركسية في مجال الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، وظهر من هذا العرض أن إسهام النظرية الماركسية يقتصر على نوع بعينه من الأحزاب السياسية، وهو الأحزاب الشيوعية بالأساس إلى جانب بعض الأحزاب الاشتراكية والأحزاب الوطنية في العالم الثالث التي أخذت بمبدأ المركزية الديمقراطية. ولما كانت الأحزاب السياسية المصرية التي تتناولها هذه الدراسة لا تتضمن حزباً شيوعياً[1]، سواء في فترة التعددية الأولى ٢٤ - ١٩٥٢ أو في فترة التعددية الثانية، فقد رأى الباحث استبعاد هذه النظرية وإسهامها المتمثل في مبدأ المركزية الديمقراطية عند استخلاص مؤشرات دراسة الديمقراطية داخل هذه الأحزاب، ولذلك يقوم النموذج الذي سيعتمد عليه الباحث في هذه الدراسة على إسهامات النظرية التعددية بالأساس آخذاً في الاعتبار إسهامات نظريات النخبة التي يمكن اتخاذها بمثابة أداة مرشدة إلى مواطن القصور في الديمقراطية داخل

الأحزاب موضع الدراسة أحياناً ولتفسير هذا القصور في أحيان أخرى.

ومع ذلك ينبغي ملاحظة أن النظرية التعددية لم تضع معايير محددة ومستقرة للديمقراطية داخل الأحزاب وغيرها من المنظمات غير الحكومية كتلك التي وضعتها للنظام السياسي، لكن إسهامات هذه النظرية تضمنت إشارات متعددة إلى معايير متفرقة كما ظهر من العرض السابق، وإن لم تكن متبلورة في صورة نموذج واضح، لكن يمكن الإفادة منها في محاولة التوصل إلى مؤشرات محددة يمكن استخدامها لتبين ما إذا كانت هناك ديمقراطية داخل الأحزاب موضع الدراسة وإلى أي مدى. وقبل تقديم هذه المؤشرات، تجدر الإشارة إلى أن أحزاب فترة التعددية الثانية في مصر تتميز بالتشابه في طبيعة هيكلها التنظيمي الأمر الذي يتيح إمكانية أفضل للمقارنة بينها، على عكس أحزاب فترة التعددية الأولى التي اختلف بعضها عن البعض الآخر في هذا المجال.

فإذا كان الهيكل التنظيمي يتضمن عنصري التنظيم والعضوية، نجد أن أحزاب فترة التعددية الثانية متشابهة في كل منهما، أما أحزاب فترة التعددية الأولى فلم تكن متشابهة في طبيعة عضويتها. فكانت هناك أحزاب جماهيرية mass - based parties مثل الوفد والوطني وجماعة الإخوان المسلمين كما كانت هناك أحزاب نخبة أو كادر elite - based parties مثل الأحرار الدستوريين والاتحاد والشعب والهيئة السعدية والكتلة الوفدية، أي مختلف الأحزاب التي كانت تعرف بأحزاب الأقلية في ذلك الوقت. ومع ذلك كانت تلك الأحزاب بنوعيها متشابهة في طبيعة تنظيمها الذي كان يعتمد على الشعبة أو الفرع كوحدة رئيسية للتنظيم أو كعنصر

تكوين رئيسي. وحتى الأحزاب التي نزعت إلى تشكيل ميليشيات لها مثل الإخوان والوفد، لم تكن هذه الميليشيات بديلاً للفروع أو الشعب وإنما كانت مكملة لها في بعض الفترات. كما أن أحزاب النخبة خلال تلك الفترة اعتمدت أيضاً على الفرع أو الشعبة كوحدة أساسية للتنظيم، على عكس النموذج التاريخي لهذه الأحزاب حيث كانت اللجنة هي الوحدة الأساسية، وهو نموذج لم يزل قائماً في بعض أحزاب النخبة وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.

ولأن جميع الأحزاب السياسية المصرية خلال فترة التعددية الثانية تعتمد على الفرع أو الشعبة كوحدة تنظيمية أساسية، ولأنها كلها أحزاب جماهيرية أو تسعى لأن تكون كذلك، فيمكن القول بأن هناك تشابهاً هيكلياً كاملاً بينها. كما أن ثمة تشابهاً كبيراً بين أحزاب فترة التعددية الأولى رغم التباين بينها فيما يتعلق بطبيعة العضوية، وهذا التشابه يتيح للباحث أساساً مناسباً للمقارنة بينها من حيث مدى توفر الديمقراطية داخلها، وذلك على أساس ثلاثة مؤشرات رئيسية ينقسم كل منها إلى مؤشرين فرعيين على النحو التالي:

أولاً: المؤشر الخاص بنمط توزيع السلطة والاختصاص في الأحزاب.

ينطوي التنظيم الحزبي في داخله على نوع من ممارسة السلطة التي تقود عمله وتوجه نشاطه. ولذلك يقصد بهذا المؤشر ما إذا كانت السلطة داخل الأحزاب السياسية موزعة ومنتشرة عبر مستوياتها المختلفة، أم مركزة لدى قيادة مركزية مسيطرة. وللتعرف على ذلك يمكن الاعتماد على مؤشرين فرعيين هما:

١ - البناء التنظيمي للأحزاب السياسية

فالمفترض أن يكون للحزب نظام أساسي أو لائحة داخلية أو نظام داخلي أيًا كانت التسمية. وقد اعتبر البعض هذا النظام بمثابة العامل Vehicle الأساسي للهيكل الحزبي[٤]. والمقصود بذلك وثيقة محددة توضح توزيع الاختصاصات بين المستويات التنظيمية المختلفة، والعلاقة فيما بينها. ومعنى ذلك أن هذا المؤشر يتعامل مع قضية التوزيع الهرمي للسلطة والاختصاص وفقًا لما هو وارد في الهيكل الرسمي للحزب، والذي يتحدد في نظامه الأساسي أو لائحته. ويصبح من الضروري التعرف على تطور هذا التوزيع عبر فترة معينة، هي الفترة موضع الدراسة.

وفي هذا الإطار يدرس الباحث حجم الاختصاص الذي يحظى به كل من المستويات التنظيمية، التي تنقسم في العادة إلى مستوى قيادي وآخر وسيط وثالث قاعدي، وإلى أي مدى يتوزع ذلك الاختصاص على هذه المستويات أو ينحصر في المستوى القيادي، ومدى حدوث تطوير في هذا التوزيع عبر فترة الدراسة. ورغم أن البحث ينصب هنا على التوزيع الهرمي أو الرأسي للسلطة والاختصاص، فمن الضروري أن يؤخذ التوزيع الأفقي (أيضًا) في الاعتبار. ويقصد بهذا الأخير تقليديًا العلاقة بين المركز (في العاصمة عادة) والفروع.

٢ - عملية صنع القرار الحزبي

وهنا يتعامل الباحث مع أهم محك عملي لتوزيع السلطة والاختصاص داخل الأحزاب السياسية. فيبحث هذا المؤشر في أسلوب اتخاذ القرارات الحزبية الكبرى، وهو يصبح أكثر دلالة عندما يركز على القرارات ذات الأهمية المتميزة للحزب كالتي تتعلق بالانتخابات العامة، أو بالتصرف في

الحزب نفسه سواء بالحل أو تجميد النشاط أو الاندماج في حزب آخر أو التحالف معه.

ويعني هذا المؤشر بالتعرف على مدى انفراد المستوى القيادي للحزب، أو مجموعة ضيقة داخله أو الزعيم نفسه، بعملية صنع القرارات الحزبية من هذا النوع، وهو يشير بالتالي إلى مدى توفر قنوات تتيح للمستويين الوسيط والقاعدي المشاركة في هذه العملية أو التأثير عليها. وفي حالة غياب ذلك ينبغي التعرف على ما إذا كانت القيادة الحزبية المحتكرة لصنع القرارات الرئيسية تعمد إلى الحصول على موافقة المستويين الوسيط والقاعدي عليها، أو أحدهما على الأقل، كما يأخذ هذا المؤشر في الاعتبار ليس فقط مدى احتكار المستوى القيادي أو قطاع منه لعملية صنع القرار، ولكن أيضاً مدى قدرتها على صنع قرارات تريدها رغم معرفتها بوجود معارضة قوية لها داخل الحزب.

ويتيح هذا المؤشر في النهاية إمكانية استخلاص النمط العام لصنع القرارات الرئيسية داخل الأحزاب، من زاوية علاقة هذه العملية بتوزيع السلطة والاختصاص داخل هذه الأحزاب.

ثانياً: المؤشر الخاص بالعلاقة بين النخبة والأعضاء في الأحزاب

تعتبر طبيعة العلاقة بين النخبة والأعضاء من القضايا التقليدية للديمقراطية بشكل عام، ويمكن التعرف على مدى ديمقراطية هذه العلاقة داخل الأحزاب بالبحث في نوع وطبيعة الأطر المؤسسية التي يمكن للأعضاء من خلالها المشاركة في إدارة شئون الأحزاب والتفاعل مع النخبة، كما يمكن التعرف على ذلك بدراسة الأساليب التي تتبعها الأحزاب

في اختيار أعضاء نخبتها ومدى قدرة الأعضاء في المستوى القاعدي على الانضمام لهذه النخبة، وما يرتبط بذلك من معدلات دورانها.

١ - الأطر المؤسسية لمشاركة الأعضاء

توجد هذه الأطر في العادة ضمن المستوى التنظيمي الوسيط، الذي يتمثل أساساً في المؤتمر العام للحزب السياسي، إلى جانب جهاز آخر في بعضها يحل محل هذا المؤتمر فيما بين دورات انعقاده. فالمفترض أن يضم هذا المؤتمر، وكذلك الجهاز الآخر، مندوبين للمستوى القاعدي إلى جانب النخبة الحزبية ممثلة في أعضاء المستوى القيادي الأعلى.

وهناك فضلاً عن ذلك أطر مؤسسية أخرى للمشاركة تعد أقل أهمية لكونها غير منتظمة غالباً في اجتماعاتها، وهي تختلف من حزب لآخر. لكنها تتمثل بشكل هام في مؤسسات التنشئة الحزبية التي تتولى تدريب بعض الأعضاء القاعديين على العمل الحزبي، وفي الندوات الحزبية والمؤتمرات التي تعقدها بعض الأحزاب أحياناً في الأقاليم لمناقشة قضايا معينة.

ويمكن لهذه الأطر إجمالاً أن تؤدي دوراً مهماً كحلقة وصل أو أداة ارتباط بين المستويين القيادي والقاعدي في الأحزاب، لكن يظل المؤتمر العام هو أهمها في الغالب، لأنه يقوم بوظائف محددة ويتمتع باختصاصات منصوص عليها في النظام الأساسي أو اللائحة، وأهم هذه الوظائف والاختصاصات مناقشة السياسات الحزبية، وبحث تقارير خاصة بالنشاط، وانتخاب المستوى القيادي أو النخبة الحزبية ومع ذلك تتوقف أهمية هذا المؤتمر على مدى قدرته على ممارسة هذه الاختصاصات التي تسعى القيادة في بعض الأحزاب لتفريغها من مضمونها ليصبح للمؤتمر دور شكلي في إضفاء الشرعية على سياستها.

وهذا ما يعني به في الأساس المؤشر الفرعي الخاص بالأطر المؤسسية، إلى جانب تحليله لمدى توفر وفاعلية الأطر الأخرى. وفيما يتعلق بالمؤتمر العام، يكون على هذا المؤشر أن يتناول عدداً من الأسئلة الرئيسية أهمها:

(أ) هل يوجد مؤتمر عام أصلاً، ومتى بدأ في ممارسة نشاطه، بمعنى هل بدأ مواكباً لتأسيس الحزب أم لاحقاً له؟

(ب) كيف يتم تشكيله ودور الانتخاب داخل المستوى القاعدي في هذه العملية، وما العوامل التي تحكم تشكيله في حالة غياب أسلوب الانتخاب؟

(جـ) هل ينعقد المؤتمر بصفة دورية منتظمة، وهل يتاح لمندوبي المستوى القاعدي مشاركة جدية في مناقشاته، وبالتالي مدى وجود مناقشات أصلاً ولأي نوع من القضايا؟

(د) هل تتاح لمندوبي المستوى القاعدي فرصة مناسبة لانتخاب المستوى القيادي وعلى رأسه رئيس الحزب، وهل تجرى انتخابات مفتوحة تنافسية بحق لكل عضو بالمؤتمر التقدم إليها والحصول على فرصة متكافئة، أم تكون الانتخابات محكومة من أعلى صراحة في شكل قوائم مغلقة للتصويت عليها أو ضمناً في صورة تدخل القيادة الحزبية لدعم مرشحين معينين تفضلهم؟

٢ ـ التجنيد ودوران النخبة:

يعني هذا المؤشر الفرعي أساساً بمدى انفتاح النخبة الحزبية بما يتيح إضافة أعضاء جدد إليها وخروج أعضاء منها بشكل دوري من خلال انتخابات تنافسية، وليس بحكم الإحلال محل المتوفين أو المستقيلين.

ولذلك فهو يبحث في أسلوب التجنيد لهذه النخبة وما إذا كان يتم بالانتخاب أم بالتعيين من أعلى، ومدى حدوث تغير في هذا الأسلوب عبر

فترة الدراسة، كما يبحث في معدل الدوران على هذه النخبة، بمعنى نسبة التجديد في عناصرها سواء بالانتخاب أو بالتعيين. ورغم أن أحد افتراضات الدراسة أنه لا توجد علاقة ضرورية بين الأسلوب المتبع في التجديد للنخبة وبين معدل الدوران عليها، فالمؤكد أن التجديد عن طريق الانتخاب يعكس درجة أعلى من الديمقراطية بالمقارنة مع التجديد الذي يعتمد على التعيين من أعلى.

فالتجديد القائم على انتخابات دورية تنافسية يعكس مشاركة قاعدية منتظمة في اختيار النخبة الحزبية، وهو أكثر ديمقراطية من التجديد القائم على تصويت على قائمة معدة سلفاً فيما يشبه أسلوب الاستفتاء، ومن ذلك المعتمد على التعيين حتى إذا ترتبت عليه درجة عالية من الدوران على النخبة، لكن تجدر ملاحظة أن التجديد بأسلوب الانتخاب يمكن أن يتعرض لتدخل قيادي بوجهه نحو تدعيم فرص مرشحين بعينهم عن طريق عملية تربيط الانتخابات التي قد تتم بإحكام يجعل الانتخاب شكلياً ويتيح توقع نتائجه مسبقاً. ففي هذه الحالة يصبح الانتخاب محاولة لاستيفاء الشكل الديمقراطي لكن دون مضمون ديمقراطي لا يتحقق إلا عبر التنافس الحر المفتوح.

كما يأخذ هذا المؤشر في الاعتبار الظروف التي يحدث فيها التجديد لبعض عناصر النخبة، وما إذا كانت ظروفاً عادية أم استثنائية ترتبط بأزمات مثلاً قد تفرض هذا التجديد.

فالبحث هنا إذاً ينصب على أسلوب التجديد ومدى الأخذ بالانتخاب، وطبيعة هذا الانتخاب ومدى توفر حرية المنافسة فيه، كما يتركز على قياس التطور الذي طرأ على تركيب النخبة الحزبية في الأحزاب.

ثالثاً: المؤشر الخاص بأنماط التفاعلات داخل النخبة الحزبية:

وهو يتضمن مؤشرين فرعيين:

١ ـ الصراع على النفوذ داخل النخبة الحزبية:

يتعلق هذا النوع من الصراع بعلاقات القوة أو السلطة التي لا ترتبط بتباينات سياسية وفكرية، ويختلف وزن هذا النوع من الصراع من حزب لآخر. فقد يكون هو الغالب في بعضها بحيث يطغى على أي خلافات أخرى، وقد يكون مترتباً على خلافات سياسية وفكرية عندما يسعى أحد طرفي هذه الخلافات إلى تدعيم نفوذه داخل الحزب على حساب الطرف الآخر. كما قد يكون هذا الصراع جزئياً أو محدود النطاق بحيث يجري بين اثنين أو أكثر أو بين مجموعتين صغيرتين داخل النخبة الحزبية دون أن يؤثر على مجمل التفاعلات بها، لكنه قد يكون في حالات أخرى شاملاً عندما يتم استقطاب معظم النخبة الحزبية في الصراع بحيث تنقسم إلى جانبين متنافسين على السلطة في الحزب. ومن الوارد أيضاً أن يختلف موقع رئيس الحزب في هذا النوع من الصراع، ولهذه القضية أهميتها المتميزة في حالة الأحزاب التي يتمتع رؤساؤها بمكانة عالية، كما هو حادث في جميع الأحزاب المصرية موضع الدراسة. فقد يكون الرئيس نفسه طرفاً في صراع النفوذ داخل النخبة الحزبية، إما بشكل جزئي في مواجهة بعض أعضاء هذه النخبة الطامحين في الحد من نفوذه أو مشاركته فيه أو الحلول محله مباشرة أو في مرحلة تالية. كما قد يكون الرئيس طرفاً في صراع شامل على النفوذ عندما يلقي بثقله إلى جانب أحد طرفي هذا الصراع عندما يحدث استقطاب لمعظم أعضاء النخبة بين

جناحين، وربما يسعى هو إلى إحداث هذا الاستقطاب من أجل مواجهة أو استبعاد جناح لا يفضله. لكن من الوارد أيضاً أن يكون الرئيس فوق صراع على النفوذ بين مجموعتين من أعضاء النخبة الحزبية، بحيث يتصل لحسم هذا الصراع في الوقت المناسب له. وقد أثبتت إحدى الدراسات أن رئيس الحزب الذي يتمتع بصفة كاريزمية (مؤسسه أو قائده في مرحلة حرجة من تاريخه) هو الذي ينتصر عادة في أي صراع على النفوذ مع أية مجموعة حزبية، حيث تفشل هذه المجموعة دائماً في الحفاظ على وحدتها خلال الصراع وتتجه أقسام منها إلى تأييده في النهاية.

٢ ـ الخلاف حول قضايا سياسية وفكرية:

درجت الأدبيات في هذا المجال على التمييز بين اتجاهات tendencies يختلف أصحابها من قضية لأخرى، ولا تكون دائمة ومنتظمة وواعية لذاتها في تعبيرها عن مواقفها تجاه هذه القضايا، وبين أجنحة Factions أي جماعات منظمة تأخذ مواقف مشتركة تجاه كل أو معظم القضايا.

ومع ذلك يتباين تماسك الأجنحة من حزب لآخر. ففي بعض الأحزاب تتسم هذه الأجنحة بالسيولة على عكس ما هو مفترض من امتلاكها لهياكل بدرجة أو بأخرى، حيث يكون الجناح أحياناً بمثابة ائتلاف مؤقت. كما أن في بعض الأحزاب تختلف قوة الأجنحة من إقليم لآخر حيث تتأثر بالتقاليد التاريخية والخصائص الاقتصادية والسكانية لكل إقليم.

والملاحظ أنه في المجتمعات غير المتجانسة تقتضي دراسة الخلافات السياسية والفكرية داخل النخب الحزبية التعرف على تأثير تنوع الهيكل الاجتماعي عليها للتعرف على ما إذا كانت هناك علاقة بين الأجنحة وخصائص هذا الهيكل، لكن هذا لا ينطبق على الأحزاب موضع الدراسة

بطبيعة الحال. ويعنى هذا المؤشر أساساً بتحديد طبيعة الخلافات السياسية والفكرية في الأحزاب، والأساليب المتبعة في إدارتها من منظور مدى ديمقراطية هذه الأساليب، ويثير ذلك قضية المناخ السائد داخل الأحزاب ومدى ما يتيحه من إمكانات للتعبير عن الآراء والاجتهادات المختلفة سواء في حالة وجود اتجاهات أو أجنحة. والمفترض أن الخلافات السياسية والفكرية لا تأخذ طابع الأجنحة في الغالب إلا عندما يتم استقطاب معظم النخبة الحزبية إليها، وتتحول عندئذ إلى صراع على النفوذ.

هوامش المبحث الرابع (الفصل الأول)

(١) تجدر الإشارة إلى أن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي لا يعتبر نفسه حزباً شيوعياً رغم وجود وزن كبير للعناصر الماركسية في تنظيمه كما سيتضح لاحقاً. والأهم من ذلك أن هيكله التنظيمي لم يقم على النسق الشيوعي الذي يرتبط بمبدأ المركزية الديمقراطية. أما الحزب الشيوعي المصري غير المسموح له بالنشاط المشروع وكذلك التنظيمات الشيوعية الأخرى فقد حالت سرية نشاطها دون إمكانية دراسة العلاقات داخلها، رغم بعض النقد الذي حال دون دراسة الأحزاب والتنظيمات الشيوعية قبل ١٩٥٢.

2 - John Ices and Richard Kimber, Introduction, in: John Ices and Richard Kimber. (eds.) political parties in Modern Britain - An organizational and Functional Guide (London: Routledge & Kegan paul, 1972) p. 13.

• الفصل الثانى

خبرة الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب المصرية قبل ١٩٥٢



تقتضي الدراسة المنهجية للديمقراطية داخل أحزاب ما قبل ١٩٥٢ استبعاد بعض هذه الأحزاب لصعوبة توفير بيانات موثوقة عن العلاقات داخلها، وخاصة الحزبين اللذين ارتبطت نشأتهما بإرادة القصر لتحقيق أهداف محددة، وهما حزبا الاتحاد والشعب اللذان كانا بمثابة تجمعين تابعين للملك وقد وصف أحد المؤرخين حزب الاتحاد بأن وجوده كان أمرًا شاذًا، ولم يترك أي أثر على الحياة السياسية في مصر[1]. كما وصف مؤرخ آخر الحزبين بأنهما أشبه بنبت شيطاني[2].

كما اضطر الباحث إلى استبعاد الحزبين اللذين انشقا عن الوفد عام ١٩٣٧ (الهيئة السعدية) وعام ١٩٤٢ (الكتلة الوفدية). فلم تهتم قيادتا الحزبين ببناء تنظيم حزبي حقيقي، وكان نشاطهما الرئيسي يظهر في أوقات التغيير الوزاري. واستبعد الباحث أيضاً حركة «مصر الفتاة» التي افتقدت الكيان التنظيمي بشهادة زعيمها ومؤسسها نفسه، ولنستمع إلى قوله في كتابه الشهير «إيماني»: (ما هي مصر الفتاة أيها السادة أهي جمعية، أهي حزب، أهي جيش، أهي حركة، أهي فكرة من الفكر؛ قد تكون مزيجاً من كل ذلك في الظاهر. لكنها في نهاية الأمر ليست إلا إيمان شباب.. ليست إلا إيماني الذي نشأت ودرجت عليه، واختلط بلحمي وعظمي ودمي

في شرايين مصري الحياة»[٣]، وتدل أية متابعة لنشاط «مصر الفتاة» في مختلف أطوارها وتحت أي من الأسماء التي حملتها على مصداقية هذه الشهادة، التي كررها صاحبها بعد ذلك خلال التحقيق معه في قضية حريق القاهرة عام ١٩٥٢، حيث كانت قد تحولت إلى الحزب الاشتراكي، فيقول: «الحزب الاشتراكي في حقيقته ليس حزباً بالمعنى المفهوم، ولقد حملت عبء الكفاح منفرداً تقريباً، لكن يرتسم أمام الناس أن هناك نشاطاً حزبياً واسع النطاق»[٤]، والثابت أن «مصر الفتاة» لم تعرف حياة تنظيمية تقريباً حتى على مستوى القمة، حيث كان مجلس إدارتها أقرب إلى جماعة من الأصدقاء تلتف حول زعيم تؤمن به[٥].

وبذلك سيركز التحليل على حزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطني، إضافة إلى جماعة الإخوان المسلمين نظراً لأهمية الدور الذي قامت به في الحياة السياسية المصرية، وهو دور ذو طابع حزبي حتى إذا لم تكن حزباً من الناحية الرسمية.

المبحث الخامس

نمط توزيع السلطة والاختصاص

يتناول هذا المبحث مدى توزيع وانتشار السلطة بين المستويات التنظيمية أو تركيزها في المستوى القيادي أو حلقة ضيقة منه أو رئيس الحزب، وذلك في الأحزاب الأربعة التي تم اختيارها، وهي الوفد والأحرار الدستوريون والوطني وجماعة الإخوان.

أولاً: البناء التنظيمي للأحزاب:

سبقت الإشارة في المبحث السابق إلى أن هياكل معظم الأحزاب المصرية قبل ١٩٥٢ اتسمت بنوع من الهلامية، ويظهر ذلك في حالة الوفد بشكل واضح، فلم يكن الوفد حزباً منظماً بالمعنى الدقيق، وإنما كان تجمعاً واسعاً بغير حصر لعضويته. ورغم أن هلامية التنظيم كانت ميزة للوفد جعلت منه وعاءً لغالبية الشعب، إلا أنها كانت نقطة ضعف تحول دون فاعلية حركته في غير أوقات الانتخابات.

والملاحظ إن البناء الرأسي للوفد لم يتبلور إلا عام ١٩٢٤ عندما تم تنظيمه أما في السنوات الخمس السابقة فكان هذا البناء يعتمد أساساً على اللجنة المركزية[١]، التي تشكلت في إبريل ١٩١٩ بهدف جمع التبرعات لتغطية احتياجات الوفد في الخارج وجمع المعلومات عن الموقف في مصر وإرسالها إليه ليستخدمها في الدعاية للقضية المصرية وتلقي مراسلاته. ومعنى ذلك أنه كان هناك خلال تلك الفترة (١٩١٩ - ١٩٢٤) مستويان للتنظيم الوفدي هما هيئة الوفد أي القيادة الوطنية التي تسعى إلى استقلال مصر، واللجنة المركزية التي قامت بإنشاء لجان فرعية في القاهرة والأقاليم.

وقد شهد الهيكل التنظيمي للوفد تطوراً مهماً خلال فترة الإعداد لأول انتخابات بعد صدور دستور ١٩٢٣، حيث ظهرت لجان على مستوى الدوائر الانتخابية اختلف تشكيلها من موقع إلى آخر[٢]. وكانت هذه اللجان تتبع التقسيم الإداري للدولة، وأطلقت عليها تسميات مختلفة: اللجان المركزية في مراكز الأقاليم، واللجان العامة في أقسام المدن، وكانت بمثابة الوحدات الأساسية للتنظيم الوفدي، حيث تعلوها لجان المديريات. وتجدر ملاحظة أن غالبية هذه اللجان أنشئت بمبادرة محلية من أفراد الدائرة بهدف السعي إلى إنجاح مندوبي الناخبين ثم مرشحي البرلمان الوفديين، ولذلك اتسم نشاطها بطابع ديمقراطي سواء من حيث مناقشاتها أو تحركاتها الانتخابية. والقول بأن لجان الدوائر كانت هي الوحدات الأساسية رغم وجود لجان فرعية داخل الكثير من هذه الدوائر يرجع إلى أن هذه اللجان الفرعية كانت في الغالب ذات طابع مؤقت وانتخابي بالأساس بحيث تم

حلها مع انتهاء الانتخابات في يناير ١٩٢٤ . أما لجان المديريات فكانت تمثل الحلقة الوسيطة بين لجان الدوائر وسكرتارية هيئة الوفد، وهي الهيئة التي تعتبر المستوى القيادي الأعلى وتضم أعضاء الوفد الأصليين ومن تم ضمهم إليه بالتعيين. وعندما تم تنظيم الوفد عام ١٩٢٤ أنشئت الهيئة الوفدية البرلمانية التي تألفت من أعضاء مجلس النواب والشيوخ الوفديين، الذين قاموا بانتخاب لجنة تنفيذية تمثلت فيها المحافظات والمديريات. ومن هذه اللجنة وهيئة الوفد المصري (٢٧ عضواً) تكونت الهيئة الوفدية العامة التي ضمت بالتالي ٦٧ عضواً[٨].

وكان إنشاء الهيئة البرلمانية للوفد خطوة مهمة نحو تركز السلطة في الحزب، حيث سعى رئيسه من خلالها إلى تقييد النواب تحت شعار حصول الوزارة الوفدية على تأييد قوي يمكنها الاعتماد عليه داخل البرلمان[٩]. فقد نص نظام هذه الهيئة على خضوع أعضاء البرلمان لقرارات اللجنة التنفيذية التي تبلغ لهم، حيث لا يملك أي عضو تقديم مشروع قانون أو استجواب إلا بعد مراجعته من جانب هذه اللجنة.

ولم يكن دور هذه الهيئة قاصراً على الشئون البرلمانية، وإنما أصبحت أحد أهم عناصر البناء التنظيمي للحزب، حيث قامت بدور حلقة اتصال بين هيئة الوفد المصري واللجان المحلية للحزب، وكانت القيادة المركزية للحزب تعتمد عليها في إبلاغ تعليماتها إلى هذه اللجان[١٠].

أما البناء الأفقي للحزب فقد ارتبط في بدايته بنشاط اللجنة المركزية التي قامت منذ أغسطس ١٩١٩ بإنشاء لجان فرعية في المديريات لأداء

نفس الوظائف التي تقوم بها هذه اللجنة وفي مقدمتها جمع التبرعات للوفد، ولذلك ضمت اللجان الفرعية أعيان الأقاليم الذين يستطيعون ذلك. لكن الملاحظ أن مشاركة هذه اللجان كانت محدودة خارج إطار التبرعات، لأن اجتماعات اللجنة المركزية كانت تعقد في القاهرة وبشكل يومي تقريباً مما حال دون حضور أعضاء لجان المديريات الذين لا يوجد تقدير دقيق لعددهم لكن ثمة اعتقاداً بأنهم كانوا حوالي مائة، في الوقت الذي كانت اللجنة المركزية نفسها تضم خمسين عضواً[٦١]. ومعنى ذلك أن البناء الأفقي للحزب ظل محدوداً حتى تصاعدت عملية بناء اللجان في الأقاليم منذ أوائل ١٩٢٢ بعد اعتقال سعد زغلول ونفيه، حيث نشر الوفد نداءً إلى الأمة يدعو، إلى جانب مقاطعة الإنجليز، لتشكيل لجان في كل عاصمة من عواصم المديريات لتشكل بمعرفتها لجاناً فرعية في الأقسام والمراكز حسب مقتضيات الأحوال[٦٢]. لكن البناء الأفقي لم يكتمل إلا في مجرى الإعداد للانتخابات، حيث أنشئت لجان على مستوى الدوائر الانتخابية كما سبقت الإشارة، ولجان فرعية لها، فضلاً عن لجان المديريات. ورغم أن اللجان الفرعية عرفت أسلوباً ديمقراطياً في العلاقات داخلها، إلا أنها كانت تحت السيطرة الكاملة للجان الدوائر[٦٣].

أما العلاقة بين لجنة الدائرة ولجنة المديرية فقد اختلفت تبعاً للطريقة التي تشكلت بها كل منها. ففي بعض الأحيان كان وجود لجنة المديرية يسبق وجود لجان الدوائر التي كانت تتكون في هذه الحالة كفروع لها كما

حدث في الإسكندرية مثلاً. وفي أحيان أخرى كانت لجان الدوائر هي السابقة في النشأة كما حدث في القليوبية والبحيرة والمنيا مثلاً. ومن الطبيعي أن تكون العلاقة أكثر ديمقراطية في الحالة الثانية التي تتميز بدور أساسي للمبادرة المحلية، حيث كانت اللجنة تنتخب في بعض الأحيان عن طريق جمعية عمومية محلية ويختار ممثلها في لجنة المديرية. ويلاحظ أحد الدارسين أن الرئيس الأول للوفد لم يكن يكتفي بالسلطات الواسعة التي منحها له القانون النظامي، وإنما كان يتجاوزها أيضاً.

فعلى سبيل المثال كان سعد زغلول يؤكد أنه صاحب الحق في ضم الأعضاء الجدد للوفد، رغم أن القانون جعل هذا الحق لهيئة الوفد المصري[١٤].

وعلى ذلك يمكن القول بأن الاتصال داخل حزب الوفد اتسم بالمركزية على المستويين الرأسي والأفقي، وبغياب شبه كامل لأسلوب الانتخاب في البناء التنظيمي.

وإذا كان بناء تنظيم حزب الوفد قد شهد تغيراً عام ١٩٢٤ فإن تنظيم حزب الأحرار الدستوريين لم يتغير طيلة حياة الحزب باستثناء محاولة تكميلية عام ١٩٢٨ تتعلق بتنظيم فروع الحزب ولجانه بالأقاليم.

وقد اشتمل البناء الرأسي لحزب الأحرار على أربعة مستويات:[١٥] مجلس الإدارة، واللجنة التنفيذية، واللجنة البرلمانية، والجمعية العمومية.

وعلى خلاف حزب الوفد، لم يكن لرئيس حزب الأحرار الدستوريين دور محوري في بنائه التنظيمي، فلم يتضمن القانون الأساسي للحزب منح الرئيس سلطات واسعة، حيث اقتصر على أنه يمثل ويرأس مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية والجمعية العمومية. وربما يرجع ذلك لطبيعة شخصية عدلي يكن أول رئيس للحزب. والشائع أن رئاسته للحزب لم تكن عن اعتقاد أصيل لديه، وإنما كانت نتائج لجوء الجماعة المنشقة عن الوفد والتي أسست الحزب إليه لتحتمي به في مواجهة زعامة سعد زغلول للوفد، ولم يستمر في رئاسة الحزب سوى ١٤ شهراً فحسب حيث استقال في ١٧ يناير ١٩٢٤. وقد تكرر الأمر مع اختيار قيادة الحزب لعبد العزيز فهمي ليخلف عدلي يكن على أساس أنه زميل سعد زغلول في لقاء ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ومن ثم يستطيع الوقوف في مواجهته. ولم يكن فهمي راغباً في قبول الرئاسة، لكنه اضطر لذلك استحياء وخجلاً كما يقول في ذكرياته [٢٠] وعادت قيادة الحزب لتضحي به على مذبح الائتلاف مع الوفد عام ١٩٢٦. وقد وصفه أحد الكتّاب بأنه لم يكن يصلح لرئاسة الحزب قائلا «كان محالاً أن يكون زعيماً من ذلك الطراز المعروف الذي تدرك فيه الزعامة قيادة الجماهير وتلتف حولها أشتات الطبقات وتحرص على اجتذاب الناس بشتى الذرائع والأسباب. فهو صاحب فكرة يطرحها على الناس، وليس له بعد ذلك أن يناقش في تحقيقها» [٢١]. وهكذا لم يكن للرئيس مركز ثقل في الأحرار الدستوريين، الذي عمل نحو ثلاث سنوات بين عامي ١٩٢٦ ـ ١٩٢٩ بدون رئيس عقب استقالة عبدالعزيز فهمي وقبل تعيين محمد محمود. كما عاش عاماً قبل ذلك بدون رئيس (طوال عام ١٩٢٤) عقب استقالة عدلي يكن وقبل اختيار فهمي للرئاسة في ٤ يناير ١٩٢٥ وهذا أمر لايمكن اعتباره خالياً من دلالة بشأن مركز رئيس

الحزب الذي لم يكن محورياً في بنائه التنظيمي. ومع ذلك يصعب إطلاق هذا الحكم طوال حياة الحزب. فكانت رئاسة محمد محمود للحزب قوية وفرضت نفسها على بنائه التنظيمي، لكن ليس بالشكل الطاغي الذي عرفه حزب الوفد. ولم يحل ذلك دون سيادة الطابع المركزي في بناء الحزب إلى الحد الذي جعل بعض قادته غير مدركين لأهمية التنظيم الأفقي. فعلى سبيل المثال نجد د. محمد حسين هيكل يبدي دهشته لأن يكون للأمور المحلية أثر في سياسة الحزب [٢٨] وعندما أقام الحزب تنظيمه على المستوى الأفقي، لم يكن له تأثير يذكر على مركز الحزب في القاهرة. لكن مع ذلك فقد تميز حزب الأحرار الدستوريين في بنائه التنظيمي باعتماده على أسلوب الانتخاب بشكل أوسع من حزب الوفد.

أما جماعة الإخوان المسلمين فقد قام بناؤها الرأسي منذ ١٩٤١ على مستويين رئيسيين هما الهيئة التأسيسية ومكتب الإرشاد، بالإضافة إلى المركز العام [٢٩]، الذي لا يعد مستوى مستقلاً بذاته وإنما يمكن اعتباره ملتقى البناء الرأسي مع البناء الأفقي للجماعة.

ووفقاً لقانون جماعة الإخوان [٣٠] تعتبر الهيئة التأسيسية السلطة العليا، وهي تقوم مقام الجمعية العمومية أو المؤتمر العام. وتتكون من الإخوان الذين سبقوا بالعمل للدعوة. ومهمتها الإشراف العام على سير الدعوة ورسم الخطوط الرئيسية لسياسة الجماعة واختيار أعضاء مكتب الإرشاد ويتراوح عدد أعضائها بين ١٠٠ و١٥٠ عضواً.

أما مكتب الإرشاد العام فيتكون من ١٢ عضواً تنتخبهم الهيئة التأسيسية من بين أعضائها، بحيث يكون ٩ أعضاء من إخوان القاهرة و٣ فقط من الأقاليم. كما تنتخب الهيئة التأسيسية من الإخوان التسعة القاهريين

وكيلاً وسكرتيراً عاماً وأميناً للصندوق. ومدة عضوية المكتب سنتان. ويجوز انتخاب العضو لأكثر من مدة.

ويعتبر المركز العام نقطة انتهاء البناء الرأسي للجماعة ببنائها الأفقي الذي لم يتبلور إلا مع نهاية الثلاثينيات. فحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، لم تكن هناك سوى شعب متناثرة في بعض الأقاليم تتلقى تعليماتها من المركز العام الذي تفرعت عنه مكاتب إدارية في بعض المحافظات وينقسم المكتب الإداري إلى مناطق هي تقريباً نفس المناطق المقسمة إليها التقسيمات الإدارية الحكومية (٣٠٠ منطقة). وتنقسم المناطق إلى شعب، حيث تعتبر الشعبة هي الوحدة الأساسية لتنظيم الجماعة، وتتباين التقديرات حول العدد الذي بلغته هذه الشُعب عقب الحرب الثانية، حيث تتراوح هذه التقديرات بين ألف [٦٠] وألف وخمسمائة [٦١]، وألفين [٦٢].

وكانت شئون المكتب الإداري تُدار عن طريق مجلس يتكون من رئيس يعينه مكتب الإرشاد، ونائب وسكرتير وأمين صندوق يتم انتخابهم [٦٣]، إلى جانب عضو خامس يمثل مكتب الإرشاد ويكون رأيه استشارياً، فلا يشترك في التصويت على القرارات. كما كانت شئون مكتب المنطقة تُدار عن طريق مجلس يتكون من رئيس يعينه مكتب الإرشاد أو يكون رئيساً للشعبة الأساسية في هذه المنطقة، وبالإضافة إلى جميع رؤساء الشعب فيها. أما الشعبة وهي الوحدة الأساسية للجماعة فيشرف عليها مجلس إدارة تنتخبه الجمعية العمومية لأعضاء الشعبة المقيدين، ويعين المركز العام رئيس الشعبة، ومن حق هذا المركز رفض مجلس الإدارة الذي تنتخبه الشعبة أو رفض أحد أعضائه، وتعقد الجمعية العمومية للشعبة اجتماعات سنوياً في شهر محرم، ويتوفر النصاب القانوني بحضور نصف الأعضاء،

وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة، ويجب إخطار مكتب الإرشاد العام بموعد الاجتماع قبل انعقاده بعشرة أيام، ويرسل إليه جدول أعمال الاجتماع، ويجوز لمكتب الإرشاد إرسال ممثل عنه لحضور الاجتماع، ويجب اعتماد قرارات الجمعية من المرشد العام قبل تنفيذها.

وتتمتع الشعبة بقدر معقول من الاستقلال طالما أنها تلتزم بسياسة الجماعة، وقد شبهها ميتشل بأنها «مركز عام مصغر» (٢٥). ويصف أحد قادة الجماعة المناقشات في اجتماع مجلس إدارة الشعبة بأنها «تشبه برلماناً يتجلى فيه النظام والديمقراطية بأصدق معانيهما، فيدلي كل برأيه متوخياً المصلحة العامة مهتدياً بأضواء الفكرة الإسلامية، وتتلاقح الآراء ويخرجون منها بالرأي الذي ينتهون إليه سواء بالإجماع أو بالأغلبية» (٢٦).

وقد بدأت الجماعة عام ١٩٤٣ في الأخذ بنظام الأسر بسبب اتساع نطاق العضوية، وتقوم فكرته على تجميع الأعضاء النشطين في كل شعبة وتقسيمهم إلى أسر لا تزيد كل منها عن عشرة أفراد، وتنتخب كل أسرة نقيباً يقوم بتمثيلها أمام قيادة الشعبة، وتعتبر الأسرة وحدة متكاملة مسئولة بشكل جماعي عما تكلف به، وتكون كل أربع أسر عشيرة يرأسها نقيب الأسر الأولى من أسر العشيرة، وتشكل كل خمس عشائر رهطاً، وكل خمسة رهائط كتيبة. وقد أحال نظام الأسر الجماعة كلها إلى شبكة متصلة الحلقات ومتماسكة، ويرى أحد المؤرخين أن هذه الأسر كانت أقوى جهاز سياسي منظم في مصر (٣٠).

ويصعب القول بأن نظام الأسر هذا يدعم الديمقراطية على مستوى الشعبة. فرغم أن الأسرة كانت تتمتع بقدر من الاستقلال التنظيمي النسبي، إلا أن هذا النظام من شأنه أن يضعف التفاعل على مستوى الشعبة، ويتيح فرصة أكبر للقيادة المركزية للسيطرة على الشعبة.

وعلى هذا النحو يبدو تنظيم جماعة الإخوان أكثر ديمقراطية في بنائه الأفقي منه في بنائه الرأسي. فقد أخذت الشعب و المناطق والمكاتب الإدارية بأسلوب الانتخاب باستثناء الرئيس الذي تختاره القيادة المركزية، ومعنى ذلك أن أغلبية مجالس إداراتها كانت منتخبة (٣٨) . أمـــا على المستوى الرأسي، فكانت القيادة المركزية للجماعة مطلقة. فبرغم أن مكتب الإرشاد ينتخب من الهيئة التأسيسية، إلا أن هذه الهيئة لاتختار بالانتخاب من قواعد الجماعة رغم توفر قدر من الممارسة الديمقراطية التي كانت تتيح إمكانية للأخذ بأسلوب الانتخاب. فكان هناك تصعيد للقيادات من الشعب إلى المناطق فالمكاتب الإدارية، ولكن الحلقة لاتكتمل حيث لاتقوم هذه المكاتب بانتخاب ممثلين لها في الهيئة التأسيسية التي تعتبر مغلقة على نفسها حيث تختار أعضاءها بنفسها بعد أن قام المرشد الأول باختيارها. وكان هذا حائلاً بالطبع دون أن يأتي مكتب الإرشاد معبراً عن إرادة الجماعة بالفعل. ومع ذلك فهو الذي يصنع سياسة الجماعة ويتقيدها ويلزم التنظيم بأكمله بها. ويعكس تركيب مكتب الإرشاد نفسه مدى هامشية التنظيم الأفقي للجماعة حيث لايزيد ممثلو الأقاليم خارج القاهرة على ربع عدد أعضاء المكتب. ومعنى ذلك أن التنظيم الأفقي الذي كان أكثر ديمقراطية بقي محدود التأثير على نشاط الجماعة وخاضعاً للقيادة المركزية التي استأثرت بأهم السلطات والاختصاصات التي تركزت بدورها بين يدي المرشد العام الذي يتولى منصبه مدى الحياة دون منافسة.

فرغم أن قانون الإخوان لم يمنحه منفرداً سلطات بخلاف التي قررها لمكتب الإرشاد، إلا أن للفترة التي سبقت صدور ذلك القانون شهدت عملية متصلة هيمن بمقتضاها المرشد على الجماعة من خلال قيامه ببنائها.

لكن مع ذلك هناك شهادات من بعض قيادات الجماعة تؤكد أن المرشد العام الأول لم يكن ذا سلطات مطلقة. فلدينا شهادة صالح عشماوي القائلة بأن المرشد ألزم نفسه بقرارات مكتب الإرشاد رغم اعتقاده الشخصي بأن الشورى ليست ملزمة له [29]. كما نوجد شهادة عبدالله السمان التي تؤكد أن المرشد الأول لم يتفرد باتخاذ قرارملزم [30] وذلك في معرض رده على أحد التقييمات التي اعتبرها مبالغاً فيها لمدى سلطات المرشد. فقد ذهب ذلك التقييم المبالغ فيه بالفعل إلى حد القول بأن «الناكص عن البيعة للمرشد مهدد بالخروج من ثياب المسلم» [31] وهو أمر تنفيه وقائع الانشقاقات العديدة التي تعرضت لها الجماعة، كما سيتضح في المبحث الأخير من هذا الفصل. فالثابت أن المرشد لم يحكم على أي من المنشقين بالخروج على الإسلام.

ويجدر التنويه قبل الانتهاء من طبيعة الاتصال داخل جماعة الإخوان بأن الباحث تجاهل عمداً دراسة النظام الخاص للجماعة والذي يسمى أيضاً بالجهاز السري، لأنه لم يكن مرتبطا ببنائها التنظيمي ارتباطاً عضوياً. فقد قرر المرشد الأول تكوينه عام ١٩٤٠ بهدف معلن هو الدفاع عن الدعوة ضد أعدائها والاستعداد للمشاركة في مواجهة المؤامرة على فلسطين، وأحاطه بالسرية التامة على نحو تصعب معه دراسة العلاقات داخله.

أما الحزب الوطني، فيعتبر أول حزب سياسي مصري يعتمد على تنظيم -حيث عند تأسيسه عام ١٩٠٧ بمعنى أنه أول حزب يعد لائحة رسمية ويعتمد على هيكل تنظيمي متطور [32]. وقد قام البناء الرأسي للحزب الوطني على ثلاثة مستويات أولها الجمعية العمومية التي تجتمع مرة كل عام في شهر ديسمبر تحت اسم المؤتمر الوطني، وتختص بانتخاب اللجنة

الإدارية واعتماد ميزانية الحزب، والنظر في اقتراحات الأعضاء، ومناقشة المسائل الحيوية للقطر المصري.

وثانيها اللجنة الإدارية، وتتكون من ٣٠ عضواً خلاف رئيس الحزب تنتخبهم الجمعية العمومية لمدة ثلاث سنوات.

وثالثها اللجنة التنفيذية، التي تتكون من ثمانية أعضاء تختارهم اللجنة الإدارية ومن بينهم غالبا الرئيس والسكرتير وأمين الصندوق. والمفترض في هذا البناء أن تكون الجمعية العمومية هي السلطة العليا التي تنتخب قيادة الحزب ورئيسه، باستثناء رئيسه الأول مصطفى كامل الذي اختير رئيسا للحزب مدى الحياة، وتم تسجيل ذلك بوضوح في المادة الأولى من لائحة الحزب[٣٢].

لكن الواقع أن السلطات التي تمتعت بها اللجنة الإدارية كانت تتحول عملياً إلى اللجنة التنفيذية التي كانت تقوم بتسيير الحزب[٣٣].

والملاحظ أنه لم يكن هناك أسلوب محدد لاختيار أعضاء الجمعية العمومية، وإنما كان المفترض أن يحضرها جميع أعضاء الحزب وهو أمر مستحيل بطبيعة الحال.

ويمكن تفسير ذلك بهلامية البناء الأفقي للحزب الذي كان يعتمد على لجان فرعية، بالإضافة إلى فروع نادي الحزب بالقاهرة.

ويوجد خلاف بين المؤرخين حول تقييم دور هذه اللجان الفرعية، فيرى جولد شميث أنه كان لها دور في بعض المناطق، وخاصة في الدلتا، وبصفة أخص في مدنها متوسطة الحجم حيث أنشئت فيها عشر لجان على الأقل عام ١٩٠٨، وست لجان أخرى عام ١٩٠٩[٣٤].

وأيًا كان الأمر، فإنه يمكن القول بأن البناء الأفقي للحزب الوطني كان ضعيفًا بشكل واضح، رغم أنه كان أول حزب مصري يمتد بناؤه التنظيمي إلى خارج مصر، حيث كانت جمعيات الطلاب المصريين الكبيرة في أوروبا عام ١٩٠٨ تنظيمات تابعة للحزب في الواقع[٣٦].

كما كان بناؤه الأفقي يفتقد الديمقراطية وفقًا لنص اللائحة المعدلة عام ١٩٠٨، الذي جرد هذه اللجان من أي اختصاصات باستثناء تنفيذ تعليمات قيادة الحزب وحرمها من المبادرة. لكن هذا لايعني أن قيادة الحزب كانت قوية بعد رحيل مصطفى كامل الذي لم يتول رئاسته إلا لعدة أيام، والثابت أن مصطفى كامل كان شخصية قوية مسيطرة داخل الحزب[٣٧]، إلى حد أن بعض المؤرخين يصورون أعضاء الحزب على أنهم أتباع مخلصون له.

وقد أصابت وفاته الحزب بهزة كبرى، خاصة وأن خلفه محمد فريد كان يفتقد الجاذبية الشخصية التي تميز بها وقدراته على الخطابة والتأثير[٣٨].

ومن الصعب تجاهل تأثير الممارسات القمعية، التي تعرض لها الحزب خلال تلك الفترة من عهد كتشنر، على بنائه التنظيمي حيث أدت إلى تفجر خلافات داخل قيادته وانشقاقات متتابعة كما سيرد في المبحث الأخير من هذا الفصل، وجاء انتقال مركز نشاط للحزب إلى أوروبا وتركيا بعد النفي الاختياري لرئيسه محمد فريد عام ١٩١٢ ليساهم في مزيد من إضعاف البناء التنظيمي للحزب والاتصال داخله، لكن هذا لايقلل من أهمية ضعف تنظيم الحزب من البداية، مما حال دون قدرته على الصمود. وتجدر الإشارة إلى اجتهاد يربط ذلك الضعف التنظيمي بعوامل اجتماعية تتعلق بالضعف الاقتصادي للطبقة الوسطى التي يذهب إلى أن الحزب كان

يعبر عنها، الأمر الذي جعل قياداته غير قادرة على أن تتطور بالأساليب التنظيمية للحزب لمواجهة القمع الذي تتعرض له (٣٩). لكن الواقع أن العلاقة بين الأساس الاجتماعي للحزب السياسي وبنائه التنظيمي ليست ثابتة على هذا النحو في الدراسات المقارنة.

ثانياً: عملية صنع القرار الحزبي:

حدد القانون النظامي لحزب الوفد في سلامته المباشرة أسلوب إصدار القرارات اعتماداً على قاعدة الأغلبية، بحيث يتم ترجيح رأي الفريق الذي يؤيده الرئيس إذا تساوت الأصوات.

لكن يدل تتبع الخبرة العملية لاتخاذ القرارات الرئيسية في الوفد على أن هذه القاعدة لم تكن تعمل في معظم الأحيان، حيث كان رئيس الوفد يتخذ القرار حتى إذا لم تكن الأغلبية تؤيده، وخاصة في فترة رئاسة سعد زغلول الذي اعتقد بقوة فيما أسماه «حق الرياسة». ويمكن الإشارة إلى مثالين بارزين يوضحان اتجاه سعد زغلول إلى فرض قراراته على الأغلبية:

أولهما: عندما أراد سعد ضم حسن صبري إلى عضوية الوفد ورفضت الأغلبية، قرر أن يضمه على عهدته باستخدام «حق الرياسة». كما ضم كلاً من محمود أبو النصر ومحمد الباسل وجورج خياط ومصطفى النحاس وحافظ عفيفي دون العودة إلى زملائه في الوفد (٤٠).

ثانيهما: عندما اتخذ أحد أخطر القرارات في تاريخ الوفد، وهو قرار تشكيل الحكومة عام ١٩٢٤ بشكل منفرد. فبعد أن اتخذ القرار، راح يستخدم العديد من الوسائل لا ليقنع زملاءه به، وإنما ليستميلهم على مسايرته. فعندما استدعاه الملك في ٢٧ يناير ١٩٢٤ وطلب إليه تشكيل الحكومة، طلب أن يرجع إلى زملائه حيث استدعاهم الواحد بعد الآخر ثم تشاور

كلمتهم. ومع ذلك قرر تشكيل الحكومة، بل وأكد أنه لم يستمد من آرائهم وتبنت له أطماع بعضهم [١١].

ويدل أسلوب اتخاذ القرارات في الوفد حينئذ على أن سعد زغلول قام بالترتيب لها مع بعض قيادات الوفد المقربين إليه، كما حدث في قرار تنظيم الوفد عام ١٩٢٤. فبعد تشكيل وزارة سعد، جرت مناقشات في أوساط الوفد حول تحويله إلى حزب سياسي، وهو ما رفضه سعد بشدة لحرصه على الاحتفاظ بصيغة «الوكالة عن الأمة»، لكنه في الوقت نفسه كان بحاجة إلى تنظيم جديد للوفد يتيح له المزيد من إحكام السيطرة عليه، وخاصة بعد ما لاحظه من عدم انضباط بعض أعضاء الوفد خلال مناقشات مجلس النواب[١٢]. والثابت أنه طلب إلى وكيل الوفد حمد الباسل أن يتحرك لإيجاد صيغة تنظيمية للوفد، مما أسفر عن ظهور «هيئة الوفديين» في ٢٦ إبريل ١٩٢٤ خلال اجتماع لأعضاء الوفد بمجلس النواب قرروا خلاله أن يطلق على الوفد اسم «هيئة الوفديين».

ويظهر من وقائع ذلك الاجتماع أن الاقتراح الذي طرحه الباسل بخصوص تنظيم الوفد كان مرتبا مع زغلول[١٣].

وقد اتسمت عملية اتخاذ القرار في حزب الأحرار الدستوريين بوجود أنماط مختلفة لها حسب شخصية رئيس الحزب في الغالب.

فالملاحظ أن هذه العملية اتسمت بطابع ديمقراطي قبل أن يتولى محمد محمود رئاسته وبعد رحيله. أما خلال فترة رئاسته للحزب، فقد اتسمت عملية اتخاذ القرار بالطابع الفردي أو بمشاركة مجموعة محدودة من قيادة الحزب في بعض الأحيان.

فقد عرفت الفترة الأولى للحزب دوراً بارزاً لمجلس إدارته في هذه العملية كما يظهر من دراسة القرار الخاص باستقالة وزراء الحزب من حكومة أحمد زيور عام ١٩٢٥ إثر أزمة كتاب «الإسلام وأصول الحكم». فكان مؤلف الكتاب الشيخ علي عبدالرازق ينتمي إلى إحدى العائلات الرئيسية في الحزب. وقد غضب الملك فؤاد عليه لأن كتابه اصطدم بمساعي الملك لتولي الخلافة عقب إلغائها في تركيا عام ١٩٢٤، فأوعز إلى هيئة كبار العلماء بمحاكمة المؤلف وفصله عن منصبه كقاض شرعي. وكان حزب الأحرار شريكاً في الحكومة التي يقودها حزب الاتحاد، حيث تولى أحد قادته وهو عبدالعزيز فهمي وزارة الحقانية، وماطل في تنفيذ قرار فصل الشيخ علي عبدالرازق، مما دفع الملك إلى إقالة فهمي في ٥ سبتمبر ١٩٢٥ فاجتمع مجلس إدارة الحزب، وقرر الثقة التامة في الوزير المقال وزميليه بالوزارة محمد علي علوبة وتوفيق دوس.

لكن اختلف أعضاء المجلس حول فكرة استقالة هذين الوزيرين اللذين لم يكونا راغبين في الاستقالة. وإزاء ذلك تم اتخاذ القرار بالأغلبية، وجاء التصويت لصالح إلزام الوزيرين بالاستقالة، وأصر مجلس الإدارة على تنفيذ القرار، مما دفع توفيق دوس إلى الاستقالة من الحزب[٦٧]. وثمة شهادة مهمة تؤكد أن الاتجاه الغالب في الحزب كان مؤيداً بالفعل الاستقالة من الحكومة[٦٨].

وقد ظل الطابع الديمقراطي لعملية اتخاذ القرار في الحزب مستمراً في بداية فترة رئاسة محمد محمود، الذي كان حريصاً على موافقة مجلس الإدارة على أي قرار، ويظهر ذلك من تراجعه عن اقتراحه بتعديل الدستور خلال مفاوضاته مع الإنجليز عام ١٩٢٩ (مفاوضات محمد محمود -

هلدرسن) بهدف تدعيم سلطة الحكومة تجاه البرلمان، لكن هذا الاقتراح لم يجد قبولاً في قيادة الحزب فعدل عنه[٤٦].

لكن محمد محمود لم يلبث أن اتجه للانفراد بالقرار أو إشراك عدد محدود من قيادات الحزب معه في بعض الأحيان، ويمكن الإشارة إلى الأمثلة التالية:

• قرار رفض المشاركة في حكومة إسماعيل صدقي عام ١٩٣٠، وإعلان أن من يشترك فيها من أعضاء الحزب يعتبر مفصولا. فقد اتخذ محمود ذلك القرار منفرداً أو بشكل فوري عندما عرض صدقي الأمر، ولم يقبل طرحه للمناقشة في مجلس إدارة الحزب [٤٧].

قرار قبول تشكيل الحكومة في يناير ١٩٣٨. فقد اتخذه محمد محمود بشكل منفرد أيضاً، وأبلغه للدكتور محمد حسين هيكل بالصيغة التالية: «سأؤلف الوزارة بعد ثلاثة أيام، وسيكون لك مكان فيها»[٤٨].

كما انفرد باختيار وزراء الحزب في هذه الحكومة[٤٩].

• قرار إخراج عبدالعزيز فهمي من هذه الحكومة عندما أيد تشكيلها في إبريل ١٩٣٨، حيث اتخذه محمد محمود منفرداً بل وبدون تشاور مع الوزير الذي تم إخراجه[٥٠]

والملاحظ أن فكرة التوافق، التي ظهرت بشكل جزئي في المرحلة الأولى لحزب الأحرار الدستوريين، تعتبر أهم ما يميز عملية اتخاذ القرار في جماعة الإخوان نتيجة الاهتمام بأن تصدر القرارات بالإجماع وليس بالأغلبية، الأمر الذي فرض أسلوباً معيناً مهماً يقوم على الاتصال الشخصي بالأعضاء لإقناعهم بالقرار المراد إصداره[٥١].

والواضح أنه من الصعب حدوث ذلك في أي تنظيم إلا إذا كانت هناك شخصية ذات نفوذ معنوي هائل يتيح لها التأثير على الأعضاء فعلى سبيل المثال كان المرشد يتحكم في القرارات المتعلقة بعضوية الهيئة التأسيسية للجماعة فضلاً عن رؤساء المكاتب الإدارية والمناطق والشعب، ويبلغ لأحد الجماعة أن يكون دور المرشد العام في هذا المجال اعتداء على حق الهيئة التأسيسية في اختيار من تريد وما تريد. ويفسر ذلك بأن من حقه، وهو الذي يباشر كل المسئوليات بنفسه وبمن حوله من القيادات، أن يقدم إلى الهيئة تقريراً عن كل فرد منهم ومدى بلائه في الدعوة أو تقصيره في حقها. كما أن من حقه أن يستعين بمن يشاء من الإخوان خارج نطاق القيادات الرسمية[٣٢].

ولم تكن سيطرة المرشد العام على القرارات المتعلقة بالتعيين للمستويات العليا للجماعة قاصرة على عهد حسن البنا، وإنما امتدت إلى عهد الهضيبي الذي استعان بمجموعة من الإخوان من خارج مكتب الإرشاد الذي كان قائماً عند توليه منصبه، وهي مجموعة يصفها أحد أفرادها بأنها كانت موضع ثقته واطمئنانه[٣٣].

ورغم أن المرشد كان يسعى لأن تصدر القرارات بالإجماع، فلم يكن بمقدوره دائما أن يحقق ذلك، وبالتالي كان يضطر لإصدار بعض القرارات ضد موقف الأغلبية. ومن أمثلة ذلك قرار تنازل حسن البنا عن الترشيح لانتخابات مجلس النواب عام ١٩٤٢ في الإسماعيلية. فقد طلب منه رئيس الوفد مصطفى النحاس التنازل وهدده بحل الجماعة، لكنه لم يستطع إقناع مكتب الإرشاد الذي رفض التنازل. ومع ذلك اتخذ هو القرار وقام بتنفيذه تحت شعار الحرص على استمرار الجماعة، ويصف أحد قادة الجماعة ذلك

القرار بأنه كان أحد المواقف القليلة التي جاء فيها قرار المرشد العام صدمة لمشاعر الإخوان، لأنهم شعروا بأنه أضاع فرصة لو تمسكوا بها لأفادت الدعوة أعظم فائدة[٤٩].

لكن يظل بالإمكان القول بأن المرشد العام كان قادراً في معظم الأحوال على إقناع قيادة الإخوان بالقرار الذي يريده، ومن أمثلة ذلك قرار تعديل النظام الأساسي للجماعة [٥٠] الذي عقد له حسن البنا اجتماعاً للهيئة التأسيسية من ٨ سبتمبر ١٩٤٥ وتمكن من احتواء التحفظات التي كانت قائمة لدى بعض أعضائها تجاه هذا التعديل. وهناك أيضاً قرار تأييد وزارة إسماعيل صدقي عام ١٩٤٦، والذي صدر عن الهيئة التأسيسية بعد أن قيام البنا عقب اتصال صدقي به. وللملاحظ أن البنا كان حريصاً على توفير الإجماع لهذا القرار بالذات إلى حد أنه جمع الهيئة التأسيسية مرتين إحداهما عقب اتصال صدقي به والأخرى بعد لقائهما الذي عرض البنا خلاله مطالب الإخوان التي تم الاتفاق عليهما في الاجتماع الأول للهيئة وقبل صدقي بعضها. وقررت الهيئة في النهاية أنه لولا وقوف الإخوان وراء هذه الوزارة ما سارت في الطريق الذي حددوه لها [٥١].

لكن الثابت أن المرشد الثاني للجماعة حسن الهضيبي لم يتمتع بهذه القدرة، وخاصة بعد أن تزايدت الانقسامات في صفوف الجماعة عشية ثورة ١٩٥٢ وبعدها. فمع أواخر عام ١٩٥٦ ظهرت مؤشرات حتى أنه لم يعد قادراً على التأثير ليس فقط على بعض القيادات القديمة للجماعة، ولكن أيضاً على مجموعات من الشباب، واتضح ذلك عندما اكتفى بتوجيه نقد غير مباشر لاجتماع عقدته مجموعة من شباب الإخوان إثر إلغاء معاهدة ١٩٣٦، وصدرت عنه قرارات تجرم العودة للمفاوضات وتحرم التعاون مع

الإنجليز وتذيب القوانين المقيدة للحريات. فقد صرح الهضيبي بأن أعمال العنف لاتؤدي لإخراج الإنجليز من البلاد، وبأن الكفاح العملي قد يأخذ صوراً مختلفة غير مقاطعتهم، مؤكداً أنه لاقيمة لقرارات تصدر من غير المركز العام للإخوان[٥٢].

وظهرت محدودية تأثير الهضيبي على عملية اتخاذ القرار بوضوح أكثر عقب ثورة ١٩٥٢، وخاصة عندما طرحت فكرة مشاركة الإخوان في الحكم. فثمة ما يرجح أن قرار الجماعة بعدم المشاركة في وزارة محمد نجيب في ٧ سبتمبر ١٩٥٢ كان مخالفاً لرغبته، حيث كان قد وافق على مشاركة الجماعة فيها ورشح بالفعل ثلاثة من الإخوان هم أحمد حسن الباقوري وحسن العشماوي ومنير الدلة، لكن مكتب الإرشاد رفض ذلك، وخاصة بعد أن اعترض مجلس قيادة الثورة على اثنين هما العشماوي والدلة[٥٣].

كما ظهر ذلك عندما عجز عن إقناع الأغلبية في الهيئة التأسيسية ومكتب الإرشاد بأن تعلن الجماعة عن نفسها دينية بحتة عقب صدور قانون تنظيم الأحزاب في سبتمبر ١٩٥٢، حيث أصرت هذه الأغلبية على التمسك بإعلان الجماعة هيئة سياسية على أساس أن هذا أقرب إلى فكر الإخوان وفهمهم للإسلام وهو أنه لايفرق بين الدين والدولة، وكان رد فعل الهضيبي هو أن لزم منزله وهدد بالاستقالة ما لم تعدل الهيئة التأسيسية عن قرارها[٥٤].

أما بشأن الحزب الوطني، فينبغي التمييز في عملية اتخاذ القرار داخله بين مرحلتين: مرحلة انتشاره الواسع وقيادته للحركة الوطنية حتى بدء الحرب العالمية الأولى، ومرحلة تراجعه، أو هبوطه إلى الحضيض، على

حد تعبير أحد الدارسين[٧٠]، حيث تحول إلى حزب أقلية صغير لا وزن له، فقد تميزت المرحلة الأولى بوجود قدر من الديمقراطية في عملية اتخاذ القرار بالمقارنة مع المرحلة الثانية، التي تركزت فيها سلطة القرار في مجموعة محدودة تكاد تقتصر على شخص في معظم الأحوال.

وبالنسبة للمرحلة الأولى، يمكن التمييز أيضاً بين فترة وجود محمد فريد في مصر حتى ١٩١٢ ثم الفترة التالية التي اتسمت بدرجة أعلى من ديمقراطية اتخاذ القرار. ففي الفترة الأولى من تلك المرحلة كان لرئيس الحزب دور كبير، وإن لم يصل إلى حد الانفراد الكامل باتخاذ القرار. فقد كان هناك دور لقيادات الحزب في اللجنة الإدارية أساساً في أكثر من مجال مثل إقرار الخطب التي تلقى باسم الحزب، حيث تشكلت لجنة خاصة لهذا الغرض من خمسة أعضاء. كما وجدت لجنة سياسية خاصة من عشرة أعضاء للنظر في الأمور المتعلقة بسياسة الحزب، إلى جانب اللجنة الإدارية[٧١].

وكانت قرارات رئيسية تتخذ في اجتماعات اللجنة الإدارية، مثل قرار إعلان الاحتجاج على تقييد الصحافة في مارس ١٩٠٩ [٧٢]. لكن دور محمد فريد في اتخاذ هذه القرارات تراجع كثيراً بعد خروجه من مصر، وأصبح عليه أن يقبل بالقرارات التي تتخذها اللجنة الإدارية في القاهرة بما فيها تلك التي تتعلق بسلوكه السياسي.

أما في المرحلة الثانية للحزب، فالواضح من مذكرات سكرتيره العام خلالها أن معظم القرارات كانت تتخذ بالتشاور بينه وبين رئيس الحزب[٧٣].

خلاصة:

يتضح من هذا المبحث أن نمط توزيع السلطة والاختصاص في هذه الأحزاب اتسم بدرجة عالية من المركزية التي تفاوتت، مع ذلك، من

حزب لآخر تفاوتاً طفيفاً. بالنسبة للبناء التنظيمي، كان حزب الوفد أكثر مركزية على المستويين الرأسي والأفقي في ظل غياب شبه كامل لأسلوب الانتخاب الذي كان قاصراً على قاعدة الهرم في البناء الأفقي فحسب، أي اللجان الفرعية كانت تنتخب رئيساً وسكرتيراً في بعض الأحيان، ولجان الدوائر التي كانت تنتخب من جمعية عمومية في بعض الحالات التي كانت فيها هذه اللجان سابقة في نشأتها على لجان المديريات التي تتبعها الدوائر.

كما اتسم بناء حزب الوفد بدور محوري مهيمن لرئيسه بدرجة أعلى مما عرفه حزب الأحرار والحزب الوطني. فقد تميز حزب الأحرار بالذات بمحدودية دور رئيسه في عملية الاتصال خلال الأعوام السبعة الأولى قبل أن يتولى محمد محمود رئاسته عام ١٩٢٩ حيث تعاظم هذا الدور حتى رحيله عام ١٩٤١ ليتراجع نسبياً بعد ذلك. ورغم أن حزب الأحرار اعتمد في بنائه على أسلوب الانتخاب بشكل أوسع قليلاً من الوفد، فقد تشابها في غلبة الطابع المركزي عليهما.

والملاحظ أن بناء جماعة الإخوان تميز على بقية أحزاب تلك الفترة باهتمام بارز بالبناء الأفقي الذي كان أكثر ديمقراطية في بعض جوانبه من البناء الرأسي، حيث أخذت الشعب والمناطق والمكاتب الإدارية بأسلوب الانتخاب في اختيار أعضاء مجالسها دون الرئيس الذي كان معيناً من قبل المركز العام. أما البناء الرأسي للجماعة فقد افتقد الديمقراطية بسبب عدم انتخاب الهيئة التأسيسية التي تقوم بانتخاب مكتب الإرشاد. فكان انغلاق هذه الهيئة يحول دون أن يأتي مكتب الإرشاد معبراً عن إرادة قواعد الجماعة، مما أتاح للمرشد العام الهيمنة عليها.

وكان بناء الحزب الوطني في سنواته الأولى، قبل أن يصيبه التدهور منذ ١٩٦٣، ذا طابع سماكي لبناء جماعة الإخوان، حيث كان أكثر ديمقراطية في بنائه الرأسي. فكانت جمعيته العمومية تنتخب قيادة الحزب بشكل دوري انتخاباً حراً، ولم يكن لرئيسه هيمنة كاملة، لكن كانت هذه فترة قصيرة للغاية تدهورت أوضاع الحزب بعدها، قبل أن يعاد بناؤه عام ١٩٢٤ على أسس أبعد ما تكون عن الديمقراطية حيث أصبح الاتصال يتم في اتجاه واحد من أعلى إلى أسفل.

وعلى صعيد أسلوب اتخاذ القرارات الحزبية، كان حزب الوفد أقلها ديمقراطية حيث كان الأسلوب الفردي هو السائد لانفراد رئيس الوفد باتخاذ أهم القرارات، الأمر الذي لم يكن معروفاً في حزب الأحرار إلا خلال فترة رئاسة محمد محمود عندما غلب الأسلوب الفردي أو الشللي بمعنى مشاركة مجموعة محدودة من قيادات الحزب الموالية له في اتخاذ بعض القرارات. ففي هذا الحزب، كان أسلوب اتخاذ القرارات يختلف حسب شخصية رئيسه، حيث كان لمجلس إدارته دور بارز في هذه العملية خلال عهدي عدلي يكن وعبدالعزيز فهمي. ورغم التراجع النسبي لهيمنة رئيس الحزب على اتخاذ القرار بعد رحيل محمد محمود، فلم يسترد مجلس الإدارة دوره فيها كما كان عليه في السنوات السبع الأولى.

وفي جماعة الإخوان، اتسمت عملية اتخاذ القرار بالتجوء إلى التوافق نتيجة الحرص على صدور القرارات بالإجماع، وساعد على ذلك النفوذ المعنوي الهائل للمرشد الأول الذي كان قادراً في معظم الأحوال على إقناع قيادات الجماعة بالقرار الذي يريده، وهي القدرة التي لم تتوفر للمرشد الثاني.

أما الحزب الوطني فقد تميزت مرحلته الأولى بوجود قدر من الديمقراطية في عملية اتخاذ القرار اختفى بعد ذلك عندما أعيد بناؤه منذ عام ١٩٦٤.

هوامش المبحث الخامس (الفصل الثاني)

١ . جاكوب لاندو، الحياة النيابية والأحزاب في مصر من ١٨٦٦ إلى ١٩٥٢، ترجمة سامي الليثي (القاهرة: مكتبة مدبولي، د. ت) ص١٧٥

٢ . سامي أبو النور، دور القصر في الحياة السياسية في مصر ١٩٢٢ . ١٩٣٦ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥) ص ص ١٦٢ ـ ١٦٤.

٣ . أحمد حسين ـ إيماني (القاهرة: مطبعة الرغائب، ١٩٣٦) ص٣٥.

٤ . د. رفعت السعيد، أحمد حسين . كلمات ومواقف (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع ١٩٧٩) ص٧١.

٥ ـ راجع: طارق البشري، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢، مصدر سابق، ص٤١١ . ٤١٢.

٦ . حول هذه اللجنة، راجع: د. محمد أنيس، دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ . الجزء الأول: المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، د. ت) ص ص ١١ ـ ١٣.

٧ ـ انظر المزيد من التفاصيل: Marius deeb, party politics in egyps: The wafd and his rivals 1919 - 1939 (London: Ithaca press, 1979) pp. 44 - 47
وتجدر الإشارة هنا إلى أن الباحث لم يجد سندًا لرواية السيد فؤاد سراج الدين عن تركيب الهيئة الوفدية العامة التي قال إنها كانت تضم الشيوخ والنواب الوفديين اضافة الى أعضاء الشيوخ والنواب السابقين الذين لم يعاد انتخابهم ومرشحي الوفد الذين لم يسعفهم في الانتخابات. راجع نص حديث فؤاد سراج الدين في د. عبد العظيم رمضان، عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤ (القاهرة: مكتبة روز اليوسف، ١٩٧٦) ص ص ٢٥٣ . ٢٦١.

8 - Ibid., pp 111-112.

٩ - محمد إبراهيم الجزيري، آثار الزعيم سعد زغلول، عهد وزارة الشعب، الجزء الأول (القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٢٧) ص ١٢٠.

10- Marius deeb, op. cit., p. 115

١١ - أحمد شفيق، حوليات مصر السياسية، تمهيد الجزء الأول (القاهرة، د. ن، ١٩٢٦) ص ٢٥٥

١٢ - د. محمود زايد، الحركة الوطنية المصرية الحديثة (بيروت: الدار المتحدة للنشر ص ١٢٠)

13 - Marius deeb, op. cit., p. 117

١٤ - د. عبد الخالق لاشين، سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية (بيروت: دار العودة، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٧٥) ص ١٢٧.

١٥ - د. أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣ (القاهرة: دار المعارف) ص ص ٨٠ - ٨٧.

١٦ - عبد العزيز فهمي، هذه حياتي (القاهرة: دار الهلال، ١٩٧٠) ص ١١٩.

١٧ - محمود فهمي، ملامح ومعاصرون (القاهرة: د. ن، ١٩٥٠) ص ص ٥٢ - ٥٣.

١٨ - د. محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، الجزء الأول (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٧) ص ٣٠٧.

١٩ - راجع: محمد شوقي زكي، الإخوان المسلمون والمجتمع المصري (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٥٤) ص ص ٩٩ - ١٠٨.

٢٠ - ريتشارد ميتشل، أيديولوجية جماعة الإخوان المسلمين، الجزء الثاني ترجمة منى أنيس وعبد السلام رضوان (القاهرة: مكتبة مدبولي، د. ت) ص ص ١٦ - ١٩.

- محمود عبد الحليم، الإخوان المسلمون، أحداث صنعت التاريخ، رؤية من الداخل، الجزء الأول (الإسكندرية: دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع ١٩٧٩) ص ص ٢٢٢ - ٢٢٥.

٢٠ - بدأت الإجراءات لوضع أول لائحة تنظم وتقنن العمل في الجماعة بين عامي ١٩٣٠، ١٩٣٦. وفي سبتمبر ١٩٤٥ أقرت الجماعة قانوناً معدلاً قدمه حسن البنا، وأطلق عليه (قانون النظام الأساسي لهيئة الإخوان المسلمين العامة) والذي بقي رغم تعديلات ١٩٤٨، وتعديلات ١٩٥٠ القانون الأساسي للجماعة. انظر د. ريتشارد ميتشل، أيديولوجية جماعة الإخوان المسلمين، مصدر سابق، ص ١٣.

٢١ - انظر: جابر رزق، الدولة والسياسة في فكر حسن البنا (المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر، ١٩٨٥) ص ٤١.

٢٢ - انظر: محمد شوقي زكي، مصدر سابق، ص ١٠٢.

٢٣ - انظر: محمود عبد الحليم: الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ، رؤية من الداخل، الجزء الثاني ١٩٤٨ - ١٩٥٢ (الإسكندرية: دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، ١٩٨٦) ص ٦٦.

٢٤ ـ يقول ميتشل إن مكتب الإرشاد يعني مجلس المكتب الإداري بكامله (مصدر سابق، ص٣٢)، لكن الأرجح أن المكتب كان يعني رئيس ذلك المجلس فحسب (محمد شوقي زكي، مصدر سابق ص١٠٧).

٢٥ ـ د. ريتشارد ميتشل، أيديولوجية جماعة الإخوان المسلمين، مصدر سابق ص٤٦.

٢٦ ـ محمود عبدالحليم، الجزء الأول، مصدر سابق، ص٢١٨.

٢٧ ـ د. رفعت السعيد، حسن البنا.. متى.. كيف.. ولماذا؟ مصدر سابق، ص٧٦.

28 Marius Deeb. op. cit.P. 106.

٢٩ ـ طارق البشري، مصدر سابق، ص١٦٣.

٣٠ ـ محمد عبدالله السمان، حسن البنا.. الرجل والفكرة (القاهرة: دار الاعتصام، ١٩٧٨) ص٦٠.

٣١ ـ د. رفعت السعيد، حسن البنا: متى، كيف ولماذا؟ مصدر سابق، ص٦٨.

٣٢ ـ يتفق على ذلك كل من: د. زكريا سليمان بيومي، الحزب الوطني ودوره في السياسة المصرية ١٩٠٧ ـ ١٩٥٣ (القاهرة: الفاروقية لتركيبات الطباعة والنشر، ١٩٨٨) ص١٩٥ ـ د. عصام ضياء الدين السيد علي الحسيني، الحزب الوطني والنضال السري ١٩٠٧ ـ ١٩١٥ (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٧) ص٧ ـ آرثر إدوارد جولد شميت، الحزب الوطني المصري: مصطفى كامل .. محمد فريد، ترجمة فؤاد دوارة (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٧) ص ص ١٣١ ـ ١٣٢.

٣٣ ـ انظر نبذة وافية عن هذه اللائحة في: أحمد رشاد، مصطفى كامل حياته وكفاحه (القاهرة: مطبعة السعادة، ١٩٥٨) ص ص ٢٧٩ ـ ٢٨١. انظر كذلك: عبدالرحمن الرافعي، مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية، الطبعة الرابعة (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٢) ص ص٢٦٦ ـ ٢٦٨.

٣٤ ـ د. زكريا سليمان بيومي، مصدر سابق، ص ص ١٥٢ ـ ٢٥٤.

٣٥ ـ آرثر إدوارد جولد شميت، مصدر سابق، ص ١٧٣.

٣٦ ـ آرثر إدوارد شميت، مصدر سابق، ص١٩١.

٣٧ ـ المصدر السابق، ص٤٦ ـ وأحمد زكريا الشلق، حزب الأمة ودوره في السياسة المصرية، مصدر سابق، ص ١٦٩.

٣٨ ـ محمد زكي عبدالقادر، محنة الدستور، الطبعة الثانية (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٧٣) ص ٣٨

٣٩ ـ فوزي مرجس، دراسات في تاريخ مصر المعاصر، (القاهرة: مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٠) ص١٢٤.

٤٠ ـ د. عبدالخالق لاشين، ص ص ١٢٥ ـ ١٦٦.

٤١ ـ المصدر السابق، ص ٢٣٥ ـ ٢٥١ .

٤٢ ـ د. محمود زايد، مصدر سابق، ص١٣٤ .

٤٣ ـ راجع وقائع الاجتماع في: محمد ابراهيم الجزيري، مصدر سابق، ص ص ١٢١ ـ ١٢٨ .

٤٤ ـ انظر التفاصيل في: د. أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ ـ ١٩٥٣، مصدر سابق، ص ص ٢٤٧ ـ ٢٤٩ .

٤٥ ـ محمد علي علوبة، مصدر سابق ص ص ١٩٩ ـ ٢٦٠ .

٤٦ ـ سامية فرغلي، نشأة الصحافة الحزبية المصرية، (القاهرة: مكتب الصحافة الدولي، د. ت) ص٤١٥ .

٤٧ ـ المصدر السابق، ص ٢٩٥ .

٤٨ ـ د. محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، الجزء الثاني، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٧) ص٩٤

٤٩ ـ المصدر السابق، ص٩٠

٥٠ ـ المصدر السابق، ص ٨٦.

٥١ ـ محمد شوقي زكي، مصدر سابق، ص١٠٧ ، ١٠٨ . وطارق البشري، مصدر سابق، ٦٢ .

٥٢ ـ محمود عبدالحليم، الإخوان المسلمون، أحداث صنعت التاريخ رؤية من الداخل، الجزء الثالث ١٩٥٢ ـ ١٩٨٦ (الإسكندرية: دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، ١٩٨٧) ص ص ١٩١ ، ١٩٢ .

٥٣ ـ المصدر السابق، ص١٩٢ .

٥٤ ـ محمود عبدالحليم، الجزء الأول، مصدر سابق، ٢٩٥ ـ ٢٩٦ .

٥٥ ـ انظر جابر رزق، الدولة والسياسة في فكر حسن البنا، مصدر ص ص ٤٠ ـ ٤١ . وريتشارد ميتشل، الإخوان المسلمون، مصدر سابق، ص٦٢ .

٥٦ ـ محمود عبدالحليم، الجزء الأول، مصدر سابق، ص ٢٩٥ ـ ٢٩٦ .

٥٧ ـ طارق البشري، مصدر سابق، ص ص ٢٧٤ ـ ٢٧٥ .

٥٨ ـ د. عبدالعظيم رمضان، عبدالناصر وأزمة مارس ١٩٥٤، مصدر سابق، ص١٧٧ .

٥٩ ـ المصدر السابق، ١٦١ ـ ١٦٢ .

٦٠ ـ زكريا سليمان بيومي، مصدر سابق، ص٨١ .

٦١ ـ د. حسام ضياء الدين السيد علي السحن، مصدر سابق، ص ص ٦٣ ـ ٦٤ .

٦٢ ـ د. عبدالعزيز رفاعي، مصدر سابق، ص ٨٩ .

٦٣ ـ راجع: عبدالرحمن الرافعي، مذكرات ١٨٨٩ ـ ١٩٥١ (القاهرة: دار الهلال ١٩٥١) ص ص ٨١ ـ ٨٩ ، ٩٦ .

المبحث السادس

العلاقة بين النخبة والأعضاء في الأحزاب المصرية ١٩٠٧-١٩٥٢

يتناول هذا المبحث طبيعة العلاقة بين النخبة والأعضاء داخل الأحزاب التي تم اختيارها خلال الفترة ١٩٠٧ ـ ١٩٥٢، وهي الوفد والأحرار الدستوريون وجماعة الإخوان والحزب الوطني والمقصود بذلك هو تبين مدى ديمقراطية هذه العلاقة؛ بمعنى مدى فرصة مشاركة المستوى القاعدي في إدارة شئون هذه الأحزاب وتوجيه سياساتها والقيام بدور فاعل فيها.

أولا: الأطر المؤسسية لمشاركة الأعضاء:

لم يكن هناك مؤتمر عام بالمعنى الحديث في أحزاب تلك الفترة إلا في الحزب الوطني لمدة سنوات قليلة عقب تأسيسه، وفي جماعة الإخوان بدرجة ما. وعرف حزب الأحرار الدستوريين فكرة المؤتمر العام لكنه لم ينعقد سوى مرتين.

أما حزب الوفد فلم يعرف المؤتمر العام بأية صورة، ولم يتضمن قانونه أية إشارة إليه، لكن عندما جرت عملية إعادة تنظيم الوفد عام ١٩٢٤،

تشكلت «هيئة الوفديين» من أعضاء مجلس النواب والشيوخ وممثلين اثنين عن كل مديرية يزيد عدد نوابها عن ١٤ نائباً أو ممثلاً عن كل مديرية يقل عدد نوابها عن ذلك، وقد كان دور هذه الهيئة ذا طابع موسمي و يصعب اعتبارها بديلاً عن المؤتمر العام للحزب.

كما عرف الوفد نوعاً من المنتدى السياسي هو «النادي السعدي» الذي أنشئ عام ١٩٢٤ ليكون مقراً لمداولات الأعضاء[١]، ومن ثم كان ذا طابع غير رسمي، ولذلك يمكن القول بأن العلاقة بين القيادة والأعضاء في حزب الوفد كانت علاقة في اتجاه واحد، من أعلى إلى أسفل، وارتبط ذلك بالطابع الهلامي لهيكله التنظيمي والناتج عن رؤية قيادته له على أنه يمثل الأمة كلها.

واعتمد هذا الهيكل على الجماهيرية الواسعة للوفد، والتي لم يتم تنظيمها جيداً، وهذا ما يفسر عجز الهيكل التنظيمي للوفد عن التعبير عن حقيقة نفوذه الشعبي في الشارع المصري[٢].

ومعنى ذلك أن الوفد استعاض عن تنظيم قواعده بالعلاقة المباشرة بين قيادته والشارع السياسي بوجه عام، وكانعكاس للظروف التي نشأ فيها وأتاحت أن يضع الشعب ثقته في هذه القيادة، ويجعلها موضع آماله في تحقيق الاستقلال، الأمر الذي جعل لها طابعاً أبوياً. وإذا كان هذا هو الوضع على الصعيد الشعبي العام، فمن باب أولى أن يكون قائماً على مستوى أعضاء الوفد حيث نص قانونه على أن عضو الوفد ينفذ ما يصدر إليه من توجيهات مادامت في خدمة الشعب[٣].

وفي هذا السياق كان من الطبيعي أن يتبلور مفهوم خاص للزعامة الوفدية، ارتبط بنظرية الوكالة عن الأمة المصرية، وبالطريقة الفريدة التي

تكون بها الوفد وهي طريقة التوكيل الشعبي[1] وإذا كان حزب الوفد لم يعرف صيغة المؤتمر العام فقد عرفها حزب الأحرار الدستوريين تحت اسم الجمعية العمومية التي انعقدت عند تأسيسه في ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢. فقد تم الاتفاق على اعتبار الاجتماع التأسيسي للحزب جمعية عمومية، وتباينت الروايات حول عدد الأعضاء الذين شاركوا في هذا الاجتماع حيث تراوحت بين ٣٠٠[2] و ٤٠٠[3].

ونصت لائحة الحزب على أن تتألف الجمعية العمومية من جميع الأعضاء العاملين في الحزب. وكان هذا متسقاً مع طبيعته كحزب كادر.

لكن الجمعية العمومية للحزب لم تنعقد إلا مرتين فقط بعد ذلك:

الأولى: في يناير ١٩٤٣ تحت ضغط من نواب الحزب بهدف توحيد كلمته بعد أن كادت الانقسامات والأزمات تعصف به

والثانية: في فبراير ١٩٥٦ بهدف تجديد مجلس الإدارة.

وبذلك كانت هذه الجمعية معطلة في العادة مما أدى إلى تكوين مجالس إدارة الحزب بشكل غير ديمقراطي. والواضح أن هذه الجمعية لم تنعقد بعد الاجتماع التأسيسي للحزب إلا في ظروف كانت وحدة الحزب فيها مهددة.

والملاحظ على هذا النحو أنه رغم تشابه الوضع في حزبي الوفد والأحرار الدستوريين من حيث غياب المشاركة القاعدية الذي ينعكس في غياب المؤتمر العام في الوفد ووجود صيغة هشة له في الأحرار فإن هذا الوضع كان نتاج عوامل مختلفة. فمحورية دور رئيس الحزب التي أدت إلى هذا الوضع في حزب الوفد لم تكن معروفة في حزب الأحرار إلا لفترة قصيرة خلال رئاسة محمد محمود، كما لم تكن زعامته لقوة الزعامة

الوفدية. وتلك كان العامل الرئيسي وراء غياب المشاركة القاعدية في حزب الأحرار الدستوريين يرتبط بطبيعة هذا الحزب كحزب نخبوي لاتعترف قيادته بدور الجماهير في الحياة العامة، وكانت عضوية الحزب محدودة لهذا السبب ، ولاشتراط نصاب مالي كبير فضلاً عن اقتصارها في البداية على من يزيدون على ٣٥ عاماً، الأمر الذي حال دون انضمام الكثير من الفئات له[٧٠]، إضافة إلى قصور جهازه التنظيمي عن التغلغل في الأقاليم كما سبقت الإشارة.

ورغم أن عضوية الحزب المحدودة لاتتيح مجالا للتمييز بين قيادته في مجلس الإدارة وقواعده في الجمعية العمومية على أساس معيار النخبة - الجماهير حيث كان معظم أعضائه إن لم يكن كلهم من النخبة المتميزة اجتماعياً، فالواضح أنه حدث تمايز داخله على أساس الحلقة الضيقة من القادة في مواجهة بقية الأعضاء.

وقد كان الوضع مختلفاً بالنسبة لجماعة الإخوان والحزب الوطني، فقد عرفا صيغة المؤتمر العام بشكل أكثر تحديداً، واختلفت ممارسة الإخوان لهذه الصيغة بين مرحلتين:

أولهما: بين عامي ١٩٣٢ ، ١٩٤١ ، حيث تم عقد ستة مؤتمرات تحت اسم «المؤتمر العام».

وثانيهما: بعد ١٩٤١ عندما تم تشكيل جمعية تأسيسية أصبحت تقوم مقام هذا المؤتمر.

والملاحظ في تنظيم الإخوان أنه بدأ بدور فردي للمرشد الأول حسن البنا الذي شكل حوله نخبة أخذت في تأسيس الجماعة حتى انعقد مؤتمرها العام الأول في مايو ١٩٣١ ، وتلته خمسة مؤتمرات في ديسمبر ١٩٣٢، ومارس ١٩٣٥، ومارس ١٩٣٦، ويناير ١٩٣٩، ويناير ١٩٤١[٧١].

وكانت المشاركة في هذه المؤتمرات مقصورة على الأعضاء العاملين والمجاهدين الذين يمثلون أعلى مراتب العضوية في الجماعة، حيث توجب مرتبتان أخريان أدنى مستوى هما الأخ المساعد والأخ المنتسب.

لكن لائحة عام ١٩٤٥ اختصرت هذه المستويات الأربعة إلى مستويين فحسب هما عضو تحت الاختبار وعضو عامل ومعنى ذلك أن أسلوب اختيار أعضاء المؤتمر العام كان أسلوبا نخبويا وليس ديمقراطيا، حيث لم يقم على حق قواعد الجماعة في انتخاب مندوبين لها إلى هذا المؤتمر، ومع ذلك كان أداء هذه المؤتمرات يتسم بطابع ديمقراطي من حيث حرية المناقشة فحسب، حيث لم يكن من صلاحيته انتخاب المستويات القيادية للجماعة، وبتشكيل الهيئة التأسيسية للجماعة عام ١٩٤١، حلت محل المؤتمر العام وضمت في البداية مائة عضو اختارهم المرشد العام.

ولم يزد عدد أعضائها حتى أوائل الخمسينيات عن ١٥٠ عضوا[٩]، حيث كان يتم إسقاط العضوية عن ١٠ واختيار من يحل محلهم كل عـــام[١٠]. وكان جدول أعمالها يتضمن البنود التقليدية لأي مؤتمر عام حزبي مثل مناقشة تقرير المرشد العام عن النشاط، وتقرير المراجع عن حسابات العام المنصرم وميزانية العام المقبل، واختيار أعضاء جدد محل الأعضاء العشرة الذين تسقط عضويتهم[١١]، ولاتتوفر بيانات حول مدى ديمقراطية المناقشات داخل هذه الهيئة حتى يمكن مقارنتها بالمؤتمرات العامة السابقة عليها، لكن الواضح أن أسلوب تشكيلها لم يكن أكثر ديمقراطية من تلك المؤتمرات، فالمعايير الثلاثة التي تشكلت بناء عليها في البداية ظلت قيداً على إمكان الانضمام إليها رغم الاعتماد على أسلوب الانتخاب في تحديد عشرة أعضاء كل عام، لكنه ليس انتخاباً حراً

والانتخاب) من أسفل إلى أعلى وإنما انتخاب داخلي في الهيئة نفسها على أساس ترشيحات يقدمها المرشد العام.

وهكذا يمكن القول بأن جماعة الإخوان عرفت صيغة المؤتمر العام بالمعنى الحديث نسبياً لكن بشكلين مختلفين كان كلاهما أفضل حالاً من حزبي الوفد والأحرار الدستوريين ، وإن لم يتوفر فيهما ذلك القدر من الممارسة الديمقراطية الذى عرفه المؤتمر العام للحزب الوطني في سنواته الأولى. فقد عرف هذا الحزب في بدايته صيغة حديثة للمؤتمر العام، وقد وصف لاندو المؤتمر الأول للحزب الذى انعقد في ٢٧ ديسمبر ١٩٠٧ بأنه تم على الطريقة الأوروبية، وبالتالي ذهب إلى أن الحزب الوطني كان أول تنظيم حزبي حقيقي في مصر(١).

وقد انعقد المؤتمر العام للحزب، والذى كان يطلق عليه «المؤتمر الوطني» ثلاث مرات بعد ذلك: في ديسمبر ١٩٠٨ ويناير ١٩١١ ، ومارس ١٩١٢ ، ثم توقف لرحيل محمد فريد عن مصر ثم قيام الحرب العالمية الأولى وما صاحبها من قيود وتراجع لدور الحزب.

وتدل أعمال هذه المؤتمرات الأربعة التي عقدها الحزب خلال خمس سنوات على توفر قدر مقبول من الديمقراطية، وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار عنصر الزمن حيث كان تطور الحياة الحزبية بمصر لايزال في مرحلة مبكرة، فضلاً عن القيود التى فرضها وجود احتلال أجنبي.

فرغم أن زعامة مصطفى كامل للحركة الوطنية التي كانت سابقة على تأسيس الحزب لم تتح للمؤتمر الأول القيام بدوره في انتخاب الرئيس إلا أنه قام بانتخاب اللجنة الإدارية انتخاباً حراً. كما قام بمناقشة لائحة الحزب بنداً بنداً وإقرارها. ويذهب أحد الدارسين إلى أنه كان يضم ممثلين لمختلف

فئات الأمة من عمال ومهنيين وممثلي الخاصة[٣]. ومع ذلك فقد شغل أصدقاء مصطفى كامل المقربون أهم المناصب مثل محمد فريد الوكيل الأول وفؤاد سليم السكرتير ومحمد سلطان أمين الصندوق[٤].

ومع ذلك، رغم أن أسلوب تشكيل هذا المؤتمر لم يكن ديمقراطياً فقد اتسم أداؤه بقدر مقبول من الديمقراطية أتاح له القيام بدور فاعل في إدارة شئون الحزب حتى ١٩١٢.

وقام المؤتمر الثالث في يناير ١٩١١ بانتخاب لجنة إدارية جديدة بعد انتهاء المدة القانونية للجنة الأولى، وذلك بعد مناقشات وصفت بأنها (تمت بروح ديمقراطية حيث تقرر عدم إعادة اللجنة السابقة بنفس هيئتها فكان رأى الأعضاء أن الإخلاص وحده ليس كافياً ولكن أيضاً القدرة على العمل وسعة الوقت)[٥].

لكن ظهر منذ المؤتمر الرابع في مارس ١٩١٢ أن تصاعد القمع الذي يتعرض له الحزب أخذ يؤثر على نشاطه إجمالاً الأمر الذي انعكس على ذلك المؤتمر حيث لم يحضره إلا عدد قليل من الأعضاء. ومع ذلك فلم يخل من الحيوية حيث نوقشت خلاله قضية الأداء الحزبي، وتم توجيه انتقادات لبعض اللجان الفرعية التي لم ترسل تقارير عن أعمالها[٦].

وجاء رحيل محمد فريد إلى الخارج في الوقت الذي تزايد القمع ليؤدي إلى تراجع أداء الحزب، وهو التراجع الذي أخذ يتعاظم في اتجاه التدهور حتى توقف نشاطه تقريباً خلال الحرب الأولى. فلما عاد لاستئناف هذا النشاط بعدها، كانت الظروف تغيرت كثيراً وتحولت قيادة الحركة الوطنية إلى الوفد الذي اجتذب إلى صفوفه عدداً من أبرز قيادات هذا الحزب، وتحول الحزب الوطني إلى أحد أحزاب الأقلية الصغيرة، ولم ينعقد مؤتمره

العام بعد ذلك، وانفردت قيادته وخاصة رئيسه وسكرتيره بعملية اتخاذ القرار الحزبي كما سبقت الإشارة في المبحث السابق. وفي غياب المؤتمر العام، درجت اللجنة الإدارية على التعامل مع قواعد الحزب عن طريق البيانات التي تنشرها في الصحف، كما فعلت مثلاً في بيانها الذي نشرته في ديسمبر ١٩٣٢ (تلفت نظر حضرات أعضاء الحزب الوطني إلى وجوب المحافظة على تقاليد الحزب في خطبهم وتصريحاتهم ورسائلهم باعتباره حزب معارضة للحكم القائم ما دام لا يقدم على تحقيق مبادئ الحزب بل يعمل على نقضها)[٦].

وعلى هذا النحو يمكن القول بأن الحزب الوطني عرف في سنواته الأولى فقط، والتي لم تتجاوز الخمس، أفضل صيغة للمؤتمر العام بين أحزاب ما قبل ١٩٥٢ من حيث الممارسة الديمقراطية.

ثانياً: التجنيد ودوران النخبة:

لم يعرف حزب الوفد أسلوب الانتخاب في عملية تشكيل أعضاء هيئته التي كانت تتم بالاختيار وفقاً لقانونه الصادر في ١٣ نوفمبر ١٩١٨. وقد استمر هذا الأسلوب معمولاً به طيلة ٣٤ عاماً. وكان رئيس الوفد يعين هيئة الوفد المصري وهي أعلى مستوى حزبي. كما كانت هذه الهيئة تختار الهيئة الوفدية أي المستوى الذي يليها، وكان أعضاء هذه الهيئة الأخيرة هم الذين يتحكمون في اللجان الفرعية[٧].

وكانت قيادة الوفد تبرر استبعاد أسلوب الانتخاب بالحاجة إلى مصادر تمويل نشاط الحزب، وبالتالي ضرورة أن يكون رئيس الحزب حراً في اختيار من يستطيع تمويل خزينة الحزب. وقد أدلى فؤاد سراج الدين بشهادة مهمة في هذا الصدد أكد فيها أن العمل السياسي يحتاج إلى أموال

ضخمة كان الوفد يحصل عليها من أعضائه وليس من الدولة، وكان الاشتراك الشهرى لعضو الهيئة الوفدية بسيطاً لايتجاوز جنيهين مما لا يشكل حصيلة تكفى للإنفاق على العمل السياسى، ولذلك كان من الضرورى أن يضم الوفد في هيئته بعض ذوى الثراء، ولو ترك الأمر للانتخابات لسقط كثير من العناصر القادرة على التمويل[٢٩].

لكن مهما كانت قيمة هذا المبرر من الناحية العملية، فهو لا يصلح كدفاع عن تعطيل أحد أهم أساليب الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب. وإذا كان من الممكن قبول القول بأنه لو كانت هناك انتخابات لرئاسة الوفد لفاز النحاس فوزاً ساحقاً[٣٠]، فهو لا يعفي من عدم إجراء مثل هذه الانتخابات

وأصبح مكرم عبيد أول سكرتير عام للوفد في عهد رئاسة النحاس، ولم يترك هذا الموقع إلا عام ١٩٤٢ عندما اصطدم به، وظل هذا المنصب بالتعيين، حيث حل صبرى أبو علم محل مكرم عبيد حتى وفاة الأول في إبريل ١٩٤٥، ثم عبد السلام فهمي جمعة لفترة قصيرة حيث اعتذر لعدم قدرته على التفرغ للمنصب[٣١]، وإن كان المرجح أنه نحى لصالح فؤاد سراج الدين الذى وصل إلى المنصب الثاني في الوفد بعد ١٢ عاما فقط من انضمامه إليه مستفيداً من كفاءته وثرائه ومركزه العائلى والكبير وقدرته على مجاملته الناس[٣٢] ويرى البعض أن تنحية عبد السلام فهمي جمعة جاءت في إطار تزايد نفوذ التيار التقليدى الذى يستند إلى وزن كبار الملاك الذين دخلوا الحزب عقب معاهدة ١٩٣٦[٣٣].

ومعنى ذلك أن الحراك في قيادة الوفد كان محدوداً ويرتبط غالباً بالإحلال محل المتوفين أو المنشقين، وتعتبر حالة عبد السلام فهمي جمعة

للذي استقال من منصب السكرتير العام حالة فريدة في هذا الإطار. كما كان الانضمام إلى قيادة الوفد يتم بالتعيين دائماً، وكان سعد زغلول هو الذي أسس قاعدة التعيين. فكل من دخل إلى هذه القيادة بعد الهيئة الأولى كان معيناً. وكان التجديد للقيادة يتم غالباً بناء على رغبته.

وقد جرى النحاس على هذا النهج أي الانفراد بالتجديد للقيادة. فقام في ٢ ديسمبر ١٩٣٦ بضم ١٢ عضواً جديداً دفعة واحدة لهيئة الوفد، وكان معظمهم من خارج صفوفه، بعد أن كان التقليد هو الاختيار من بين الصف الثاني، فمنذ ذلك الوقت أخذ النحاس يضم أشخاصاً يراعى في اختيارهم الثراء والنفوذ والعصبيات مما أدى إلى تدعيم نفوذ كبار الملاك في قيادة الوفد. لكن تجدر ملاحظة أن رئيس الوفد انفتح في الوقت نفسه على عناصر شابة تحمل أفكاراً جديدة، لكنه لم يسمح لها بأن تصل إلى عضوية هيئة الوفد المصري. ومع ذلك فقد أدى انفتاحه عليها إلى امتلاء المستويات الوسيطة للوفد بدم جديد، الأمر الذي قاد إلى نوع من الانشطار في صفوفه بين جماعتين تقدمية ومحافظة مع استمرار التوازن لصالح الأخيرة ولكن بشكل غير حاسم لعوامل تتعلق بالقوة الضاغطة التي كانت تمثلها قواعد الحزب رغم غياب الهيكل التنظيمي الذي يسمح بالانسياب من أسفل إلى أعلى.

فكانت هذه القواعد قادرة، رغم ذلك على الضغط وخاصة على صعيد القضية الوطنية، لأنها كانت أقرب إلى الجماهير الواسعة المحتشدة حول الوفد والتي كان النحاس حريصاً عليها.

وكما كان الحال في الوفد، لم يعرف الأحرار الدستوريون أيضاً أسلوب الانتخاب في التجديد لقيادته، حيث درج على تشكيلها بالاختيار الذي لم

يكن لرئيس الحزب الدور الحاسم فيه دائماً، وهو ما يختلف مع حالة الوفد. فكان التشاور بين قيادات الحزب يلعب دوراً مهماً في هذه العملية في بعض الأحيان، وخاصة خلال رئاسة عدلي يكن وعبد العزيز فهمي للحزب. ومع ذلك فقد قاما كغيرهما بتعديل مجلس إدارة الحزب عند توليهما الرئاسة، حيث كل رئيس جديد للحزب يقوم بإدخال أعضاء جدد وإخراج آخرين.

ويعتبر حزب الأحرار الدستوريين الوحيد في تلك الفترة، بل وحتى الآن في مصر، الذي شهد تداولا على مستوى رئاسته لأسباب غير وفاة الرئيس. ففي ١٧ يناير ١٩٢٤، استقال عدلي يكن مرضحاً أنه كان ينوي اعتزال العمل بالسياسة قبل الانتخابات، لكن تأخر هذا التصميم لاعتبارات وقتية زالت [24] وعلى ذلك فالمرجح أن النتائج الهزيلة التي حققها الحزب في الانتخابات (٦ مقاعد فقط مقابل ١٩٢ للوفد) كانت العامل الرئيسي وراء استقالته بما أدت إليه من تفجر أزمة داخل الحزب لوح خلالها محمد يكن وكيل الحزب ورئيس شركة جريدة (السياسة) التي يصدرها الحزب بالاستقالة[25]، وثمة اعتقاد بأن عدلي أقدم على الاستقالة لأنه كان يفتقر إلى الجرأة والعزم وينفر من الخصومة[26]، وأن شخصيته لم يكن يتوافر فيها ما هو ضروري للنضال الحزبي من قوة التأثير والمناورة والسيطرة[27]. ويؤيد ذلك إسماعيل صدقي الذي كان قريباً منه حيث يقول إنه امتاز بالترفع عن الخصومات الحزبية، ورغم أنه ترأس حزباً فلم يكن رجلا حزبياً [28].

وبعد أن ظل بلا رئيس طوال ١٩٢٤، اتفق قادة الحزب على اختيار عبد العزيز فهمي في ٤ يناير ١٩٢٥، رغم أنه لم يكن عضواً بالحزب عند تأسيسه وإنما أبرق لعدلي يكن مؤيداً ومهنئاً، والثابت أنه كان مترددا كسائه

في قبول رئاسة الحزب، ويعتقد أحد الدارسين أنه قبلها استحياء وخجلاً[٣٠]، بعد سعي قام به أبرز قادة الحزب مثل عدلي يكن ومحمد محمود وحافظ عفيفي، وقد لجأوا إليه لنفس السبب الذي دفعهم من قبل نحو عدلي يكن؛ اعتقاداً في أنه اسم يرتبط لدى الجماهير بلقاء ١٣ نوفمبر ١٩١٨ وأنه من ثم ند لسعد زغلول[٣١] وقد تم اختياره من خلال تفاهم قادة الحزب دون اجتماع رسمي أو انتخاب.

ولمقال عبد العزيز فهمي في ٤ مارس ١٩٣٦ معللا ذلك بأنه كان قد قبل رئاسة الحزب عندما اعتزل عدلي السياسة أما وقد عاد إليها فرأى أن يستقيل لتعرض الرئاسة على عدلي أو ثروت، فإذا لم يقبلاها عرضت على محمد محمود، لكن المرجح أن فهمي اختلف مع قيادة الحزب حول مسألة الائتلاف مع الوفد التي كان متحفظا عليها بسبب خصومته القديمة مع سعد زغلول الذي سعى من خلال هذا الائتلاف إلى دعم محمد محمود ركيزة حزب الأحرار[٣٢] وقد يدعم هذا التفسير أن فهمي نصه ربط في ذكرياته بين حدوث الائتلاف مع الوفد وبين تقديم استقالته، لكن دون إيضاح[٣٣].

وشهدت تلك الفترة تعاظم نفوذ محمد محمود الذي أصبح مرة أخرى بلا رئيس[٣٤] وكانت ملامح هذا النفوذ، فيما يتعلق بعراك القيادة، قد ظهرت عندما اضطر عبد العزيز فهمي للاستقالة ليخلي الطريق أمام الاتحاد الذي يسعى من أجله محمد محمود وهو الائتلاف مع الوفد، كما ظهرت قبل ذلك عندما نجح محمد محمود في الحيلولة دون انضمام إسماعيل صدقي للحزب رغم أنه كان أكثر المتحمسين لإنشائه، وكان عدم انضمامه للحزب لغزاً لم يحله إلا التفسير الذي قدمه د. هيكل وهو أن محمد

محمود لم يكن يستطيع التعاون مع صدقي بوجه خاص[31] وأصبح هو الرئيس الفعلي للحزب منذ استقالة فهمي، وإن لم يتول الرئاسة رسمياً إلا في ٢٤ فبراير ١٩٢٩، وكان محمد محمود على عكس سلفيه، هو الذي سعى للرئاسة بل وطلبها بشكل مباشر عندما أصبح رئيساً للحكومة في يونيو ١٩٢٨ مبدياً استعداده لأن يبذل كل جهده وماله لتدعيم الحزب، فوافق قادته على ذلك[32]، وكانت هذه أول مرة يجتمع مجلس الإدارة لانتخاب الرئيس، لكنه لم يكن انتخاباً وإنما تصويت متفق عليه مسبقاً، ويقول د. هيكل إنه (لم يكن هناك محل لأي تردد في أن يكون محمد محمود رئيساً للحزب باختيارنا بعد أن اضطلع بمسئولية الحكم برضانا وتأييدنا)[33].

وظل محمد محمود رئيساً للحزب حتى وفاته في ٣١ يناير ١٩٤١، وخلال فترة رئاسته كان الانسجام داخل مجلس إدارته الذي أتاح التوافق على اختيار رئيس الحزب قد تراجع نتيجة تصاعد الخلافات بين أعضائه، ولذلك ظهرت نذر صراع على الرئاسة بوفاة محمد محمود، مما أدى للجوء إلى عبد العزيز فهمي مرة ثانية كحل مؤقت، حيث اشترط أن يتولى الرئاسة لمدة عام واحد حتى يمكن اختيار رئيس جديد، ووصف ذلك بأنه لتفادي الأزمة[34] لكن فترة رئاسته استمرت لما يقرب من عامين، شهد الحزب خلالها أول معارك جدية على المناصب العليا في الحزب، بعد أن كان التوافق هو ما يميز أسلوب شغل هذه المناصب، فعندما قام فهمي بتعيين أحمد خشبة نائباً للرئيس، ثار د. هيكل وأصدقاؤه وضغط حتى حصل على منصب الرئيس بالفعل، واشتد الصراع على رئاسة الحزب بين هيكل وخشبة خلال مرض عبد العزيز فهمي، وتغلب هيكل مما اضطر خشبة للتراجع، وتم انتخاب هيكل رئيساً في اجتماع لمجلس الإدارة في ١٠ يناير ١٩٤٣ بإجماع الحاضرين[35] ليصبح آخر رئيس للحزب، ولم يعرف

حزب الأحرار الدستوريين أسلوب الانتخاب في تشكيل مجلس إدارته أيضاً[٣٩]، فكان الحراك في مجلس الإدارة يرتبط بتولي رئيس جديد حتى وفاة محمد محمود عندما أصبح الخلاف داخل المجلس عاملا آخر للحراك.

فلما تولى عبد العزيز فهمي الرئاسة، خرج عشرة أعضاء من المجلس ودخله ثمانية جدد، وأصبح حسين عبد الرازق أمين صندوق بدلا من المكاتي، وحافظ عفيفي وكيلا بدلا من مدحت يكن.

وعندما جاء محمد محمود كرئيس، تولى الوكالة بدلا منه محمود عبد الرازق الذي لم يكن عضواً بمجلس الإدارة، كما أصبح إبراهيم دسوقي أباظة سكرتيراً عاماً وعبد الحليم العلايلي سكرتيراً مساعداً وعلي إسلام أميناً للصندوق. ودخل ١٢ عضواً جديداً للمجلس بينما خرج منه أربعة فقط. وبذلك أصبح للمجلس ٣٦ عضواً رغم أن قانون الحزب يحدد أعضاءه بثلاثين فقط. وفي يناير ١٩٣٨ حدث تغيير في اللجنة التنفيذية، حيث أصبح رشوان محفوظ وعلي عبد الرازق وكيلين، وعبد الجليل مسعود أميناً للصندوق، وأحمد عبد الغفار سكرتيراً مساعداً.

وفي عهد رئاسة د. هيكل للحزب، وصل عدد أعضاء مجلس الإدارة إلى ٤٣ عضواً، لأنه أدخل عدداً من القيادات الشابة من أصدقائه وتلاميذه ممن لم يكن لهم دور في الحزب إلى مجلس الإدارة. وعلى هذا النحو لم يكن هناك أي معيار موضوعي للحراك في مجلس إدارة الحزب، حيث ارتبط الدخول إلى المجلس برغبات رئيس الحزب[٤٠] أو ظروف الخلافات الحزبية، ولم يكن للجمعية العمومية أي دور لأنها لم تجتمع بعد الاجتماع التأسيسي.

كما برزت في السنوات الأخيرة للحزب ظاهرة أبناء قادة الحزب

القدامى(١) الذين تم ترشيحهم للانتخابات عام ١٩٤٨. وبذلك كان الحزب في القيادة الحزبية يتجه صوب الوراثة، وإن لم تكتمل هذه العملية بسبب حل الحزب عقب قيام ثورة ١٩٥٢.

وهكذا يمكن القول بأن التحرك في قيادة هذا الحزب اتسم بافتقاده الممارسة الديمقراطية بسبب غياب أسلوب الانتخاب، ورغم أن رئاسة الحزب لم تتسم بالهيمنة الكاملة كما كان الحال في الوفد، وإن ظل دور رئيس الحزب هو الغالب في إعادة تشكيل مجلس إدارة الحزب.

وعلى عكس الوفد والأحرار الدستوريين، عرفت جماعة الإخوان المسلمين أسلوب الانتخاب في التجنيد لقياداتها لكن مع وضع قيود عليه تتيح للمرشد العام سلطات واسعة. فرغم أن مكتب الإرشاد أصبح منتخباً منذ تشكيل الهيئة التأسيسية في أوائل الأربعينيات. فقد نص قانون الجماعة على أن يكون ثلاثة أرباع أعضائه من القاهرة (٩أعضاء) والربع فقط من الأقاليم (٣ أعضاء)، وكان نظام الحصص هذا يتيح للمرشد إمكانية التأثير على عملية انتخاب مكتب الإرشاد بتدعيم الأشخاص الذين يثق بهم شخصياً من خلال معرفته بهم، وكانت الحصة العالية للقاهرة تساعده على ذلك، لأنه منذ أن استقر بالقاهرة عام ١٩٣٢، أصبح أكبر معرفة بقيادات الجماعة فيها. والملاحظ أن انتخابات مكتب الإرشاد كانت تتم دون ترشيح، فلم تكن هناك قائمة مرشحين معلنة، وإنما يكتب كل عضو بالهيئة التأسيسية ورقة تضم العدد المطلوب لعضوية المكتب، ويتم الفرز. والتبرير الذي يقدم لهذا الأسلوب أنه يحول دون تزكية النفس(٢)، لكن هذا الأسلوب يؤخذ عليه أنه قد يناسب مجموعة تعرف بعضها جيداً ولا يحتاج أعضاؤها إلى ممارسة دعاية انتخابية.

ويظهر تغييب أسلوب الانتخاب أيضاً في تشكيل مجالس إدارات الشعب

التى تعتبر الوحدات الأساسية للجماعة. فكانت هذه المجالس تنتخب من جمعيات عمومية فرعية تضم جميع الأعضاء المسددين لرسوم العضوية، وهو أسلوب ديمقراطى لم يعرفه أى حزب سياسى قبل ١٩٥٢، لكن الشعبة لم تكن تستطيع اختيار رئيس مجلس الإدارة الذى كان يعين من المركز العام، وإنما كانت تنتخب وكيلين وأمين الصندوق[٣٩] وكان هذا هو الأسلوب المتبع أيضاً فى المناطق والمكاتب الإدارية، وقد تم تبرير مسألة تعيين رؤساء الشعب والمناطق والمكاتب الإدارية، رغم انتخاب مجالس إداراتها بأنه يهدف إلى الحفاظ على وحدة الأمر، وليكون الرؤساء ممن تشربوا الفكرة جيداً، ولوضع الرجل الصالح فى المكان الصالح إذا لم يكن معروفاً أو لم يكن يحسن التعريف بنفسه[٤٠].

ومع ذلك فالملاحظ أن عملية اختيار المرشد الثانى للجماعة بعد اغتيال البنا عام ١٩٤٩ اتسمت بطابع تنافسى فرضته الظروف المحيطة بها فى ذلك الوقت، فكانت الجماعة غير قائمة من الناحية القانونية بعد صدور قرار بحلها عام ١٩٤٨، مما أدى إلى نوع من السيولة فى بنائها التنظيمى جعل من الصعب ظهور شخص يحسم الموقف لصالحه بسرعة خاصة أن النمط القيادى لحسن البنا لم يدع مجالا لظهور شخص محدد يليه فى الهرم التنظيمى، حيث كانت القيادات البارزة بمثابة رموز متساوية، وأدى ذلك إلى تفضيل التجوء لشخص من خارج جماعة المتنافسين.

وبسبب الخوف من انقسام الجماعة فى مجرى هذا التنافس لقيت فكرة اختيار حسن الهضيبى قبولا عاماً. وكانت علاقته بالجماعة قد بدأت عام ١٩٤٢ فقط حيث ارتبط بالبنا شخصيا وأصبح مستشاراً له وموضع سره خاصة خلال الأيام التى سبقت اغتياله[٤١] ولم يكن الهضيبى ساعياً إلى هذا

خاصة خلال الأيام التي سبقت اغتياله[45] ولم يكن الهضيبي ساعياً إلى هذا المنصب، وإنما على العكس اعتذر في البداية، ولم يقبل إلا بعد رجاء وإلحاح على حد تعبير خليفته بعد ذلك عمر التلمساني[46] وتم انتخابه بشكل رسمي في ١٩ أكتوبر ١٩٥١ بعد شهر من استعادة الجماعة لشرعيتها بحكم من مجلس الدولة في ١٧ سبتمبر[47].

وقام المرشد الجديد بإجراءات غير ديمقراطية في مجال التجديد لقيادة الجماعة، حيث عين وكيلا جديداً من المنضمين حديثاً لها هو عبدالقادر عودة، كما استقدم خميس حميدة من المنصورة ليعينه نائباً للمرشد العام، وعين عمر التلمساني سكرتيراً عاماً مساعداً، لكنه لم يدخل أي تعديل على مكتب الإرشاد، على العكس ما ذهب إليه أحد المؤرخين من أنه قام بإعادة تشكيل هذا المكتب[48]، فيؤكد أحد قادة الجماعة أن الظروف اقتضت الإبقاء على مكتب الإرشاد دون تغيير، لكن الذي حدث أن المرشد الجديد استعان بمجموعة من خارج المكتب وصفت بأنها موضع اطمئنانه وثقته، فكان يوكل إليها بعض المهام، وأطلق عليها بعض الإخوان «مجموعة الروضة» لأن معظمهم كان يقطن في هذا الحي مع الهضيبي.

وعندما جرت انتخابات مكتب الإرشاد بعد ذلك عقب ثورة ١٩٥٢، جاءت النتائج وفقاً لما كان الهضيبي يأمله، حيث خرج أعضاء لم يكن يريدهم وعلى رأسهم صالح عشماوي، ودخل آخرون من رجاله[49] وكانت هذه آخر انتخابات وآخر عملية تجديد في قيادة الجماعة قبل حلها عام ١٩٥٤ ومطاردة أعضائها لفترة طويلة.

وهكذا يمكن ملاحظة أن أسلوب الحراك في قيادة جماعة الإخوان كان أكثر ديمقراطية منه في حزبي الوفد والأحرار الدستوريين، رغم الدور

المحوري الذي حظي به المرشد العام للجماعة في كثير من جوانب هذا الحراك.

وإذا كان أسلوب الانتخاب كمعيار للحراك لم يعرفه حزبا الوفد والأحرار الدستوريين، فقد عرفه الحزب الوطني لكن في سنواته الأولى فحسب، قبل أن يصيبه التدهور. فقد ظل المؤتمر العام للحزب ينتخب الرئيس واللجنة الإدارية حتى عام ١٩١٢، لكن غاب لائحة الحزب أنها لم تحدد مدة معينة لرئيسه، مما أدى إلى انتخاب مصطفى كامل مدى الحياة، غير أن وفاته السريعة أتاحت إحداث تغيير مهم، حيث طلب محمد فريد أن يكون انتخابه لمدة ثلاث سنوات فقط. ومع ذلك فقد عاد المؤتمر في اجتماعه الثالث في يناير ١٩١٩ لينتخبه رئيساً للحزب مدى الحياة[١].

والثابت أنه حدثت خلافات داخل الحزب على خلافة رئيسه الأول مصطفى كامل نتيجة التنافس بين شقيقه علي فهمي كامل عضو اللجنة الإدارية وبين وكيل الحزب محمد فريد، وهناك ما يدل على محاولة الخديو التدخل في هذا التنافس ضد محمد فريد خشية مواقفه الثورية. وقد أكد محمد فريد في أوراقه أن علي فهمي كامل نافسه بإيعاز من الخديو[٢]. لكن تجدر الإشارة إلى أن الروايات الخاصة بالتنافس على رئاسة الحزب الوطني في ذلك الوقت مصدرها الرئيسي أوراق محمد فريد، ولا يوجد مصدر يعرض وجهة نظر علي كامل الذي لم يترك مذكرات خاصة به وإنما ترك سيرة لمصطفى كامل فقط. ويورد أحد المؤرخين أن شقيق علي الأصغر حسن حسني كامل أكد له في مقابلة معه عام ١٩٦٢ أن علي كامل لم يعارض أبداً رئاسة محمد فريد للحزب[٣].

ومع تدهور أوضاع الحزب وهروب محمد فريد للخارج، ونشوب الحرب العالمية الأولى، تأثر بناؤه التنظيمي وصار موزعاً بين الداخل والخارج،

حزبي يمكن دراسة الحراك في قيادته. فكان ثمة عدد من أعضاء اللجنة الإدارية في الخارج، وهم محمد حمزة ومحمد علي محمد وإسماعيل لبيب وعوض البحراوي وإسماعيل كامل وأحمد طاهر، إضافة إلى رئيس الحزب محمد فريد. ويروي الأخير أنه في ديسمبر ١٩١٧ اجتمع كل المصريين الموجودين ببرلين تحت رئاسته، وتم الاتفاق على أن تضم اللجنة الإدارية نفسها من ترى فيهم اللياقة للعمل، ويشير إلى ضم الشيخ جاويش للجنة لأول مرة في ذلك الوقت[٣٣].

وعقب وفاة محمد فريد في نهاية عام ١٩١٩، ظل الحزب بلا رئيس لعدة سنوات، حيث تدهورت أوضاعه وفقد الكثيرين من قادته، وفي أوائل ١٩٢٣ ظهرت حركة داخل الحزب تدعو إلى إعادة تنظيم صفوفه، فاجتمع المؤتمر العام بحضور عدد قليل لا يستوفي الحد الأدنى اللازم لانعقاده، وانتخب حافظ رمضان رئيساً رغم معارضة الجناح المتشدد في الحزب بزعامة الشيخ جاويش.

واتسم الحراك في قيادة الحزب الوطني خلال الفترة التالية بالمحدودية، حيث لم يجر أي انتخاب جديد للجنة الإدارية على عكس الفترة الأولى عقب تأسيس الحزب حيث كانت عملية تجديد هذه اللجنة تتم بأسلوب ديمقراطي، فالثابت أن مصطفى كامل لم يفرض لجنة إدارية معينة، وإنما ترك تشكيلها للانتخابات[٣٤]، وإن حرص على أن يكون أصدقاؤه المقربون في المناصب الرئيسية، وتم تجديد اللجنة الإدارية في المؤتمر الثالث للحزب في يناير ١٩١١، حيث كان مستوى الحراك مرتفعاً للغاية، فلم تضم اللجنة الجديدة سوى عشرة أعضاء فقط من اللجنة السابقة، وخرج منها بعض من أغنى قادة الحزب مثل وكيله أحمد فالق وأمين صندوقه

محمد سلطان وإلى جانب محمود أنيس ومحمد خلوصي رويصا واصف الذي كان القبطي الوحيد فيها [٢٠].

لكن الحزب الوطني فقد الطابع الديمقراطي لعملية تجديد قياداته بعد آخر انتخاب لها عام ١٩١١، ومنذ أن انتخب حافظ رمضان رئيساً للحزب، ظل في منصبه على مدى نحو ٣٠ عاماً، ولم يتغير سكرتيره محمد زكي علي إلا عندما عين مستشاراً بمحكمة الاستئناف عام ١٩٣٢، فانتخبت اللجنة الإدارية عبد الرحمن الرافعي مكانه [٢١] ولم تتمكن مجموعة الشباب التي انضمت إلى الحزب أواخر ١٩٤٤ من تحريك الجمود الذي خيم على الحزب.

وبذلك يكون الحزب الوطني الذي عرف أكثر أساليب الحراك ديمقراطية في سنواته الأولى قد تساوى مع حزبي الوفد والأحرار الدستوريين بعد ذلك، لتصبح جماعة الإخوان أفضل قليلاً في تلك الفترة من حيث مستوى ديمقراطية الحراك في قياداتها.

خلاصة

يتضح من هذا المبحث أن العلاقة بين القيادة والأعضاء اتسمت بعدم الديمقراطية إجمالا فى الأحزاب الأربعة، وإن عرفت جماعة الإخوان والحزب الوطني وضعاً أفضل نسبياً لتوافر قدر محدود من المشاركة القاعدية ، فبالنسبة للمؤتمر العام الذي يمثل أهم حلقة اتصال بين قيادة وقواعد أى حزب، لم يكن له وجود في حالة حزب الوفد الذى لم يعرف أيضاً التنظيم الحديث للعضوية مكتفياً بالعلاقة المباشرة بين قيادته والشارع السياسي بوجه عام، ورغم أن حزب الأحرار الدستوريين عرف المؤتمر العام فى صورة جمعيته العمومية التى قامت بتأسيسه ، إلا أن هذه الجمعية لم تنعقد سوى مرتين عامى ١٩٤٢ و ١٩٥١ في ظروف كانت وحدة الحزب فيها مهددة، ولم يكن لهذه الجمعية أي دور في النشاط الحزبي.

أما جماعة الإخوان والحزب الوطني ، فقد عرفا صيغة المؤتمر العام بشكلها الحديث لكن لم يتوافر الأسلوب الديمقراطى فى اختيار أعضاء هذا المؤتمر، وإن كانت ممارسة الحزب الوطني لهذه الصيغة في سنواته

للخمس الأولى فقط، اتسمت بقدر أعلى من الديمقراطية مما عرفته جماعة الإخوان، سواء على صعيد دور المؤتمر في انتخاب قيادة الحزب أو للمناقشات التي كانت تجرى داخله، ولذلك يمكن القول بأن الحزب الوطني عرف، خلال سنواته الأولى تلك، أفضل صيغة للمؤتمر العام. وعلى صعيد عملية الحراك في القيادة الحزبية، كانت السمة العامة للأحزاب الأربعة هي محدودية انفتاح هذه القيادة، فلم يعرف حزب الوفد أسلوب الانتخاب في عملية تشكيل قيادة الحزب التي كانت تتم بالتعيين دائماً حيث انفرد رئيس الوفد باختيار من يروق له، ورغم أن حزب الأحرار لم يعرف أسلوب الانتخاب أيضاً، كما كان الحال بالنسبة للوفد، كان الفارق بينهما أن دور الرئيس في حزب الأحرار لم يكن حاسماً دائماً في تشكيل القيادة، حيث كانت هناك مساحة للتشاور بين قيادات الحزب في هذه العملية، وإن كان في أحيان قليلة، بل وبرزت أهمية هذا التشاور في اختيار رئيس الحزب نفسه.

أما جماعة الإخوان والحزب الوطني فكان حالهما أفضل، فقد عرفت جماعة الإخوان أسلوب الانتخاب في التصعيد للقيادة، مع وضع قيود تتيح للمرشد سلطة واسعة في هذه العملية، كما اتسمت عملية التصعيد للقيادة في الحزب الوطني بطابع ديمقراطي في سنواته الأولى فقط، حيث كان المستوى القيادي الأعلى (الرئيس واللجنة الإدارية) منتخباً من المؤتمر العام، وهو ما لم يعرفه حزبا الوفد والأحرار، وإن عرفته جماعة الإخوان بشكل مقيد. لكن هذا الطابع اختفى بعد ذلك ليتساوى الحزب الوطني مع حزبي الوفد والأحرار، ولتصبح جماعة الإخوان هي الأفضل من حيث ديمقراطية التصعيد لقيادتها.

هوامش المبحث السادس (الفصل الثاني)

١ ـ د . محمود زايد، مصدر سابق، ص ١٢٥ .

٢ ـ د . رفعت السعيد، مصطفى النحاس، السياسي والزعيم والمناضل (بيروت: دار الطليعة ١٩٧٦) ص ٢١ ـ ٢٢ .

٣ ـ جاكوب لاندو، مصدر سابق، ص ١٥٨ .

٤ ـ د . علي الدين هلال، مصدر سابق، ص ص ١٥٢ ـ ١٥٤ .

٥ ـ د . محمود زايد، مصدر سابق، ص ١٥١ .

٦ ـ د . أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ ـ ١٩٥٣، مصدر سابق ص ٥٦ .

٧ ـ المصدر السابق ص ص ١٢٨ ـ ١٣٩ .

٨ ـ راجع في هذا الصدد: ريتشارد ميتشل، الإخوان المسلمون، مصدر سابق، ص ص ٤٣ ـ ٤٥ ومحمود عبد الحليم، الجزء الأول، مصدر سابق، ص ص ١٦٧ ـ ١٩٠، ص ص ٢٧٨ ـ ٢٨٠ .

٩ ـ المصدر السابق، ص ٢٢٢ .

١٠ ـ ريتشارد ميتشل، أيديولوجية الإخوان المسلمين، مصدر سابق، ص ٩١ .

١١ ـ المصدر السابق، ص ٢٢ .

١٢ ـ جاكوب لاندو، مصدر سابق، ص ص ١١٦ ـ ١١٧

١٣ ـ د . عصام ضياء الدين السيد علي الصغير، مصدر سابق، ص ١٣٦ .

١٤ ـ آرثر جولد شميث، مصدر سابق، ص ١٣٩ .

١٥ ـ د . عصام الدين السيد علي الصغير، مصدر سابق، ص ص ٢١٩ ـ ٢٢٠ .

١٦ ـ مصطفى النحاس جبر يوسف، مصدر سابق ١٦٧ .

١٧ ـ عبد الرحمن الرافعي، مذكراتي، مصدر سابق، ص ٨٣ .

١٨ ـ طارق البشري، مصدر سابق، ص ٣٠٩ .

١٩ ـ محضر حديث مع فؤاد سراج الدين، في: د. عبد العظيم رمضان، عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤، مصدر سابق، ص ص ٣٥٣ ـ ٣٦١.

٢٠ ـ المصدر السابق ص ٦٣.

٢١ ـ لطفي المطيعي، هذا الرجل في مصر: مصري أم علم، صحيفة الوفد، العدد ٩٢٧، ١٩٨٨/٦/١٥.

٢٢ ـ محمد زكي عبد القادر، مصدر سابق، ص ١٨٢

٢٣ ـ طارق البشري، مصدر سابق، ص ص ٢٩٤ ـ ٣٠٥.

٢٤ ـ د. أحمد زكريا الشلق، مصدر سابق، ص ٧٦.

٢٥ ـ د. محمد حسين هيكل، الجزء الأول، مصدر سابق ص ص ١٦٦ ـ ١٧٨.

٢٦ ـ د. محمود زايد، مصدر سابق، ص ١٣٢.

٢٧ ـ د. أحمد زكريا الشلق، مصدر سابق ص ١٥٥.

٢٨ ـ إسماعيل صدقي، مذكراتي (القاهرة: دار الهلال، ١٩٥٠) ص ٣٥.

٢٩ ـ د. أحمد زكريا الشلق، مصدر سابق ص ٧٧.

٣٠ ـ المصدر السابق، ص ٧٧، رغم رواية د. محمد حسين هيكل ذلك في الجزء الأول من مذكراته في السياسة المصرية، مصدر سابق ص ١٧٩.

٣١ ـ د. أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، ١٩٢٢ ـ ١٩٥٣ مصدر سابق ص ٦٨.

٣٢ ـ عبد العزيز فهمي، مصدر سابق، ص ١٥٨.

٣٣ ـ المصدر السابق، ص ١٦٥.

٣٤ ـ د. محمد حسين هيكل، الجزء الأول، مصدر سابق ص ١٤٩.

٣٥ ـ د. محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، الجزء الأول، مصدر سابق، ص ٢١٣

٣٦ ـ المصدر السابق، ص ١٤٢.

٣٧ ـ د. أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ ـ ١٩٥٣، مصدر سابق، ص ٦٩.

٣٨ ـ المصدر السابق، ص ٧٦، والملاحظ أن د. هيكل لم يتناول هذا الصراع في مذكراته وبالتالي لم يتعرض لكيفية إدارته لهذا الصراع مكتفيا بالإشارة إلى أن فهمي أنابه عقب مرضه في رئاسة الحزب في بداية ١٩٤١. انظر: د. محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص ١٩١. كما لم يشر إلى عملية توليه الرئاسة، وتحدث عن نفسه كرئيس للحزب لأول مرة وهو يتابع مفاوضات تشكيل وزارة علي ماهر في أكتوبر ١٩٤١. انظر المصدر السابق، ص ٢٤٧.

٣٩ ـ راجع التفاصيل في د. أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ ـ ١٩٥٣، مصدر سابق، ص ص ٨٠ ـ ٨٣.

٤٠ ـ من الأمثلة ذات الدلالة المهمة في هذا الصدد ما يرويه محمد توفيق دياب الذي انتقل من الوفد إلى الأحرار الدستوريين خلال رئاسة محمد محمود حيث تم ضمه لمجلس الإدارة مباشرة، حيث يقول:

(بعد لقائي بمحمد محمود فوجئت بخطاب منه يخبرني بأنه يدعوني لحضور اجتماع مجلس إدارة الحزب). انظر مذكرات محمد توفيق دياب. الحلقة الثالثة، صحيفة الأحرار، العدد ١٤٠، ٦ إبريل ١٩٨١.

٤١ ـ هم أحمد عبد العزيز فهمي ومحمد علي علوبة ومراد البكري ورشوان محفوظ وعبد العزيز سيف النصر وأحمد عبد الغفار وعبد المنعم رسلان.

٤٢ ـ محمود عبد الحليم، الجزء الثالث، مصدر سابق، ص ١٦١.

٤٣ ـ ريتشارد ميتشل، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص ص ٣٨ ـ ٣٩.

٤٤ ـ محمد شوقي زكي، مصدر سابق، ص ١٠٧.

٤٥ ـ جابر رزق، الإمام الشهيد حسن البنا بأقلام تلامذته ومعاصريه (المنصورة: دار الوفاء للطبع والنشر ١٩٨٦) ص ٣٥.

٤٦ ـ عمر التلمساني يتذكر، صحيفة الأحرار، العدد ٢٨٤، ٨ إبريل ١٩٨٥.

٤٧ ـ يذكر طارق البشري أن الهضيبي اختير مرشداً قبل إلغاء قرار حل الجماعة حيث سمحت لها الحكومة بعد حلها بالتسوية. انظر: طارق البشري، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢، مصدر سابق، ص ٣٧٠. والثابت أن استئناف نشاطها بموجب حكم من مجلس الدولة في سبتمبر ١٩٥١ يرفض بيع دار المركز العام ويؤكد أن جماعة الإخوان قائمة قانوناً. وذكر ذلك الحكم بحكم آخر صدر في ٢٠ يونيو ١٩٥١ ببطلان الأمر العسكري رقم ٦٣ بحل الجماعة وإلغائه. انظر نص الحكمين في: محمود عبد الحليم، الإخوان المسلمون ـ أحداث صنعت التاريخ، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص ص ٣٠٠ ـ ٣٠٢.

٤٨ ـ طارق البشري، مصدر سابق ص ٣٧١

٤٩ ـ محمود عبد الحليم، الجزء الثالث، مصدر سابق، ص ص ١٩١ ـ ١٩٢

٥٠ ـ آرثر إدوارد جولد شميت، مصدر سابق، ص ٢٥٥.

٥١ ـ أوراق محمد فريد، مصدر سابق ص ص ٥٧ ـ ٥٨.

٥٢ ـ د. زكريا سليمان بيومي، مصدر سابق، ص ٤٦.

٥٣ ـ أوراق محمد فريد، المجلد الأول: مصدر سابق، ص ص ٦٨٧ ـ ٦٨٨

٥٤ ـ د. عصام ضياء الدين السيد علي الصفتي، مصدر سابق، ص ١٣٢.

٥٥ ـ آرثر إدوارد جولد شميت، مصدر سابق، ص ٢٢٥.

٥٦ ـ عبد الرحمن الرافعي، مذكراتي، مصدر سابق، ص ٨٣.

المبحث السابع

أنماط التفاعلات داخل النخبة الحزبية

يتناول هذا المبحث مدى ديمقراطية العلاقات داخل المستويات العليا القيادية للأحزاب، ومدى فاعلية عملية إدارة هذه العلاقات في تجنيب الحزب الانشقاقات أو الانسلاخات منه.

أولا: حزب الوفد:

كان حزب الوفد نموذجاً للإدارة السلطوية - لا الديمقراطية - للعلاقات داخل قيادته فقد انعكس الدور المحوري لرئيسه على إدارة العلاقات، حيث كان الرئيس قادراً في العادة على حسم أي خلاف بأسلوب سلطوي، وكانت سيولة البناء التنظيمي عاملا مساعداً على ذلك.

١- خلاف سعد مع زملائه:

كان ميل سعد زغلول لاستبعاد الأسلوب الديمقراطي في إدارة الخلافات الحزبية الداخلية واضحاً منذ نشأة الوفد، فقد عرض على زملائه في ٢٠ فبراير ١٩١٩ أن يأذنوا له باستخدام أساليب سرية في عمل الوفد، فاعترض بعضهم مما حمله على العدول عن اقتراحه، ويرجح أحد المؤرخين أن

يكون سعد قد جارى زملاءه عندما عارضوا اقتراحه، بينما كان قد صمم على تنفيذه، وهو ما قام به من خلال علاقته المتميزة مع سكرتير لجنة الوفد المركزية عبد الرحمن فهمي[١].

وقد عالج سعد زغلول خلافاته مع زملائه في قيادة الوفد بأسلوب غير ديمقراطي في الغالب، وكان أهمها الخلاف حول الموقف من مشروع ملنر، والذي سبقته خلافات أخرى أقل أهمية مثل الخلاف حول من يسافر إلى أمريكا لعرض رأي الوفد أمام مجلس الشيوخ، والخلافات حول الاتصالات بالساسة الإنجليز عندما تنكرت وفود الدول الكبرى للوفد خلال وجوده بباريس، وغيرها من الخلافات التي ظهرت قبل وصول عدلي يكن إلى باريس في إبريل ١٩١٩ . وهي خلافات وصفها سعد بأنها (مطلبية قد ترجع إلى توتر الأعصاب نتيجة لطول الانتظار وعدم وجود عمل إيجابي لدى أعضاء الوفد)[٢]. وهناك ما يدعم وجهة النظر هذه، رغم أن تلك الخلافات قادت إلى انسلاخ اثنين من قادة الوفد هما إسماعيل صدقي ومحمود أبو النصر، ومعهما أربعة من مستشاريه هم حسين واصف وعلى حافظ رمضان وويصا واصف وعزيز ملسي.

وليس ثمة ما يبرر تفسير هذا الانسلاخ بأنه تعبير عن الجناح الرجعي الأكثر تمثيلا للرأسمالية المصرية المتجهة إلى الاحتكار والتعاون مع الرأسمالية الأجنبية كما ذهب أحد المؤرخين[٣]، فحتى هذه المرحلة من تاريخ الوفد، لم يكن قد حدث تناقض طبقي يؤدي إلى وجود أجنحة على أساس تناقض المصالح.

لكن الخلاف الرئيسي داخل قيادة الوفد بدأ مع إعلان مشروع ملنر والاتصالات حوله[٤]. فكان الموقف يتلخص في قبول كل أعضاء الوفد ماعدا سعد لمشروع ملنر كأساس للمفاوضات، ورفض سعد إعمال قاعدة

الأغلبية في هذا الخلاف ولجأ عوضاً عن ذلك إلى التحرك ضد موقف الأغلبية بنقل الخلاف إلى الشارع المصرى لعدم وجود تنظيم حزبى محدد للوفد فى ذلك الوقت. وهذا أسلوب مشروع فى إدارة الخلاف الحزبى، لكنه افتقد للطابع الديمقراطى نتيجة إصرار سعد المطلق على عدم التعامل مع الموقف الآخر، وهو موقف الأغلبية. ورغم عدم ديمقراطية أسلوب سعد في إدارة ذلك الخلاف، فمن الصعب قبول وصف هذا الأسلوب بأنه (لا يرقى إلى مستوى الأمانة والنزاهة) كما ذهب أحد المؤرخين[٥].

ومع ذلك فالواضح أن سعد غالى فى استخدام الاتصالات السرية مع أنصاره في مصر وخاصة عندما ظهرت فكرة أن يؤلف عدلى وزارة للتفاوض، والتى كانت مقبولة من معظم أعضاء الوفد. فأصبح إرسال الخطابات السرية لأنصاره دون علم الأعضاء الموجودين معه عملية مستمرة استغنى بها عن الحوار معهم. وقد اعترض خمسة من أعضاء الوفد[٦] على اتصالات سعد السرية، ووجهوا له خطاباً فى ٢ يناير ١٩٢١ أعربوا فيه عن الحالة السيئة التى وصلت إليها الأمة بسبب سياسته الانهزامية[٧]. وبرز خلاف آخر بين سعد وأغلبية الوفد حول اقتراح بعض أعضائه أن يقوم عدلى بالتفاوض على قاعدة تحقيق تحفظات الأمة على مشروع ملنر، وأن يقوم الوفد بالرقابة[٨].

وتدهورت العلاقة بين سعد والأغلبية فى الوفد إلى حد تفضيل ستة أعضاء العودة للقاهرة. ووصل التدهور إلى ذروته مع اتجاه سعد إلى شن حملة عليهم والطعن فيهم. والملاحظ أن هذه التطورات دفعت بسعد زغلول إلى السعى لمزيد من الاستئثار بالسلطة فى الوفد، فصارح زملاءه الباقين معه بضرورة تعديل قانون الوفد لينص على أن أى عضو اختلف مع

الرئيس يجب عليه الاستقالة، وأن يكون الرئيس مختصاً وحده بأعمال التحضير والتنفيذ والتصديق على القرارات، فلم يصادف هذا الاقتراح ارتياحاً لديهم. واعتبر سعد ذلك دليلاً على أنه ليس عندهم في المنزلة التي يتوهمها. ويوضح ما كتبه في مذكراته تعليقاً على ذلك تزايد النزعة غير الديمقراطية لديه: (يلزم أن أضع نصب عيني في يوم من الأيام أن أكون فريداً لا زميل لي، وحينئذ أستعين بموظفين وأعمل كرجل صاحب نفوذ في أمته)[٣٩].

والملاحظ أيضاً أن سعد زغلول كان يفرض قراراته على أنصاره في الوفد. فعندما اتجه السلطان إلى تشكيل فريق للتفاوض مع بريطانيا إثر صدور تقرير لجنة «ملنر» وجه سعد بياناً للأمة برفض التفاوض ويؤكد أن المعينين للقيام به ليسوا إلا نواباً عن الأمة، وذلك رغم معارضة أنصاره سواء في باريس أو القاهرة[٤٠].

ووصل الخلاف بين سعد ومعارضيه في الوفد إلى نهايته المحتومة بالانشقاق عندما فشلوا في إقناعه عند عودته إلى القاهرة بترك عدلي يكن يتولى المفاوضات الرسمية؛ فاستقال في آخر إبريل ١٩٢١ أحد عشر عضواً بالوفد[٤١].

والمثير للانتباه أن الاتجاه الغالب في التأريخ لذلك الخلاف يؤيد موقف سعد زغلول رغم عدم ديمقراطيته، حيث عولج الموضوع في العادة من زاوية القضية الوطنية، وليس في إطار قضية الديمقراطية. وهذا الاتجاه ينطوي على خلل، وخاصة عندما يوصف موقف سعد بأنه (شجاعة نادرة للزعيم في مواجهة الأغلبية الساحقة من أعضاء الوفد) ويتم الثناء على قوله (أنا الوفد ولا أعمل إلا ما أعتقد)[٤٢]. كما وصل الأمر إلى حد تبرير موقف سعد بأنه (كان تصفية للقيادة الوطنية من قوى متخلفة)[٤٣].

عندما قام العقاد بتقييم ذلك الخلاف، ركز أيضاً على القضية الوطنية دون قضية الديمقراطية، فلم ير سوى أن سعداً رفض مخاتل الأغلبية ومسائلها، واستكثر ومعه الأقلية (أن يفضوا من الثورة بهذا النصيب وهي فرصة لا تعود في كل جيل)[٦٩]. كما أثيرت فكرة الأمانة التي حملتها الأمة لسعد زغلول ولم يكن بمقدوره الفكاك منها كتبرير لسلوكه مع الأغلبية (ولذلك كان عليه أن يعرض مشروع ملنر على صاحب الولاية وهو الأمة)[٧٠].

وفي هذا الإطار لم تكن هناك سوى اجتهادات قليلة تشير إلى الطابع غير الديمقراطي لإدارة سعد زغلول لذلك الخلاف. ولعل أكثرها وضوحاً الاجتهاد الذي ذهب إلى أن (صلابة سعد وتعصبه لرأيه هو الذي أدى إلى انفصال الشخصيات البارزة في الوفد في وقت قصير لا يتعدى أربع سنوات)[٧١]. وقد استمر الأسلوب السلطوي في إدارة إبراز ثلاثة خلافات في عهد النحاس.

(١) الخلاف حول فكرة الوزارة القومية عام ١٩٣٢:

وهي الفكرة التي ظهرت بهدف توقيع معاهدة مع بريطانيا على أساس ما انتهت إليه مفاوضات ١٩٣٠. فقد حدث خلاف حولها داخل الوفد، حيث رفضها النحاس وعدد من القيادات مثل ماهر والنقراشي ومكرم، بينما أيدها حمد الباسل وكيل الحزب وفتح الله بركات وآخرون. وليس هناك ما يدل على حدوث حوار سياسي بين الفريقين، وإنما كان الجدل حاداً وعدائياً. وعبر أحد أنصار النحاس عن هذا المناخ بقوله: (عندما ظهر الجدل حول فكرة الوزارة القومية، ساءت علاقة النحاس بخصوم رأيه)[٧٢]. واستقال نجيب الغرابلي، وقبل النحاس استقالته في أكتوبر ١٩٣٢.

ولكن اعترض على قبول الاستقالة كل من فتح الله بركات ومحمد الباسل ومراد الشريعي وعلوى الجزار وفخرى عبد النور وعطا عفيفي وراغب إسكندر وسلامة ميخائيل، ونشروا بياناً قرروا فيه تضامنهم مع الغرابلي، فأصدر النحاس بياناً في ٢٠ نوفمبر ١٩٣٢ اعتبر فيه مسلكهم خروجاً على الوفد وانفصالاً منه. كما نشر علي الشمسي بياناً أيد فيه موقف هذه المجموعة، فاعتبره النحاس منفصلاً عن الوفد هو الآخر[٣٨].

ويضيف د. الشلق شخصين تم فصلهما هما جورج خياط ومصطفى بكير، ليصل العدد إلى ١٢ عضواً[٣٩]. وهذا هو المرجح لأن النحاس قام بتعيين ١٢ في هيئة الوفد بدلاً منهم. ومعنى ذلك أن هذا الخلاف لم يؤد إلى انشقاق بالمعنى الدقيق كالذى حدث عام ١٩٢٢، وإنما قاد إلى موقف اجتمع فيه الانشقاق والطرد. فقد بدأت العملية بانشقاق الغرابلي، لكن زملاءه لم ينشقوا وإنما طردوا من الحزب. ويعكس ذلك مستوى أدنى من الممارسة الديمقراطية، حيث يمثل الطرد تعبيراً عن درجة أعلى من اللاديمقراطية خاصة وأن النحاس قام على الفور بضم ١٢ عضواً جديداً إلى هيئة الوفد.

(٢) خلاف النحاس مع ماهر والنقراشي:

على عكس الخلاف السابق الذى كانت أبعاده واضحة، لم يزل هناك تباين في الروايات التاريخية حول بعض جوانب هذا الخلاف الذى ظهر عقب إبرام معاهدة ١٩٣٦ بقليل. فقد تعددت التفسيرات لأسبابه، فركز بعضها على ارتباطه بالصراع على النفوذ في الوفد بين ماهر والنقراشي من ناحية ومكرم عبيد من ناحية أخرى[٤٠]. وثمة تفسيرات أخرى تركز على أنه خلاف على وسائل الإصلاح والحكم، وليس على سلطة مكرم في

للوفد، حيث أدى توقيع معاهدة ١٩٣٦ إلى بدء مرحلة جديدة ظهر فيها عدم الاتفاق على مذاهب الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي[٣١].

وهناك من الوقائع ما يدعم هذا التفسير. فقد ظهر الخلاف خلال مناقشة مشروع كهربة خزان أسوان عندما أيد النقراشي ومحمود غالب مطلب المعارضة بطرح هذا المشروع للمناقصة بدلا من الاتفاق مباشرة مع شركة بريطانية للقيام به، بينما دافع مكرم عبيد عن موقف الحكومة[٣٢]. وثمة كذلك ما يدل على أن لهذا الخلاف جانباً يتعلق بالأوضاع الديمقراطية داخل الحزب، حيث اختلف النقراشي على قضيتي الزعامة المقدسة والقصاص للرفاق، فحين دعا مكرم عبيد إلى نظرية «الزعامة المقدسة» معلناً أن الحركة الوطنية انتهت إلى «وفد» وأن الوفد انتهى إلى الزعامة التي تجسدت في شخص النحاس، أصدر النقراشي بياناً في ٧ سبتمبر ١٩٣٧ هاجم فيه فكرة تقديس الزعامة وانتقد انفراد النحاس بالرأي، وألمح إلى ما يتهدد الوفد من مخاطر انفصام عرى علاقته بالجماهير مالم يصحح مسيرته نحو الديمقراطية[٣٣].

ويطرح أحد المؤرخين جانبا آخر اجتماعيا لذلك الخلاف يخص أحمد ماهر بالذات، على أساس أنه حاول مقاومة سياسة الوفد المتعاطفة مع العمال لأنه كان يتولى إدارة بعض المشروعات الرأسمالية، وإن لم يكن من رجال المال والأعمال البارزين[٣٤]. كما يطرح نفس المؤرخ جانبا تآمريا للخلاف لا يقوم عليه دليل كاف. وهو أن سياسة القصر منذ اعتلاء فاروق العرش قامت على الاستيلاء على الوفد بواسطة أحمد ماهر[٣٥]. لكن يصعب في الواقع فهم كيف يمكن اختراق حزب كبير كالوفد مالم يكن هناك خلل أصيل في بنائه يتيح ذلك، وهو غياب الأسلوب الديمقراطي في

إدارة الخلافات، الأمر الذي قد يدفع الطرف المقموع إلى البحث عن دعم لدى جهة أخرى مثل القصر. وفي هذه الحالة لا يصح القول بأن سياسة القصر أوجدت الخلاف، وإنما الأرجح أنها أفادت منه وسعت لاستثماره. ويذهب مؤرخ متخصص في دراسة سياسة القصر إلى عدم وجود ما يؤكد أن القصر لعب دوراً في هذا الخلاف، لكن نتائجه جاءت متفقة ومصالحه حيث خرجت من الوفد قيادات بارزة[٣٦].

وإذا كان لهذا الخلاف جانب موضوعي على هذا النحو، فإن مسئولية النحاس عن سوء إدارته تبدو أعظم. فقد أثاره بأسلوب بعيد عن الديمقراطية منذ أن انتقد النقراشي وعاب سياسة الحكومة تجاه مشروع كهرباء خزان أسوان، فلم يطلب دراسة الموضوع وإنما قام باستبعادهما ومعهما محمد صفوت وعلي فهمي من الوزارة عندما أعاد تشكيلها في ١٣ يونيو ١٩٣٧. وأدى ذلك الاستبعاد إلى تعميق الخلاف الذي وصل إلى حد الاشتباك بين أنصار النحاس والنقراشي خلال الاحتفال بذكرى سعد زغلول[٣٧] وبين أنصار النحاس حملة عن النقراشي رد عليها ببيان أسماه «الحملة الكاذبة» دافع فيه عن موقفه من ذلك المشروع وأشار إلى أخطاء الحكومة الوفدية في سياساتها إزاء الحريات. فارتكب النحاس خطأ آخر عندما قرر فصل النقراشي في ١٢ سبتمبر ١٩٣٧ بموافقة جميع أعضاء الهيئة الوفدية عدا أحمد ماهر[٣٨]، الذي ساند النقراشي وعارض معركة داخل الوفد انتهت بفصله هو الآخر. وكان موقف ماهر أن الخلاف قائم على أسلوب الحكم، وأن الخلاف في الرأي بين أعضاء الهيئة الواحدة أمر طبيعي ولا يجب أن يقود إلى القطيعة بما في ذلك الخلاف حول صلاحية الرئيس للقيام بتكاليف الرئاسة. وعاب على النحاس لجوءه إلى تخيير أعضاء الهيئة الوفدية بين شخصه وشخص النقراشي (رغم أنه لم يكن

هناك وجه لهذه المفاضلة، لأن شخص النحاس لم يكن موضع مساس ولا محل خلاف وإنما كان الخلاف على أسلوب الحكم[٢٩].

وبذلك فرغم أن قراري فصل النقراشي ثم ماهر صدرا بأغلبية كبيرة، فقد كان لجوء النحاس إلى وضع التضحية في صيغة المفاضلة بينه وبين خصومه عاملا حاسماً حال دون التناول الديمقراطي للموضوع. لكن الملاحظ أن تعامل النحاس مع أحمد ماهر اتسم بشكل أكثر ديمقراطية حيث انعقدت الهيئة البرلمانية الوفدية وشهدت مواجهة مفتوحة بين النحاس وماهر. وقد أفاد النحاس في إعداده لهذا الاجتماع من التحركات التي كان القصر يقوم بها لإقالة وزارته، في الوقت الذي كان ماهر يفضل احتواء الأزمة بين الوفد والقصر[٣٠]. ولذلك انحازت الهيئة الوفدية للنحاس بوضوح واعتبرت كل وفدي يخرج عن تضامن الهيئة الوفدية فيقبل تشكيل أو تأييد أية وزارة غير الوزارة الحالية مفصولا من الوفد. وصدر القرار بأغلبية ٢٢٨ ضد ٣ هم أحمد ماهر وحامد محمود وإبراهيم عبد الهادي[٣١] وأدى ذلك إلى وقوع أحمد ماهر في أخطاء قاتلة فلم يقتصر رد فعله على رفض القرار وهو حق له، وإنما عمل ضد حزبه متعاونا مع أحزاب الأقلية التي شكلت الوزارة التالية وإزاء ذلك استصدر النحاس قرارا من الهيئة الوفدية في ٢ يناير ١٩٣٨ بفصل ماهر، استكمالا لسلسلة الأخطاء المتتالية التي بدأت نتيجة غياب الإدارة الديمقراطية للخلافات داخل الحزب، كما تم فصل أبرز أنصار ماهر في الوفد[٣٢].

(٣) خلاف النحاس - مكرم عبيد

يعتبر هذا الخلاف من أكثر خلافات القيادة التي عرفها الوفد تعقيداً. لقد كان مكرم عبيد يتمتع بمركز ممتاز في الوفد منذ عهد سعد زغلول، إلى حد أن بعض قادة الحزب كانوا يحسدونه على هذه المكانة. لكن شخصية

سعد المسيطرة حالت دون ظهور اى خلاف على هذا الشأن[٣٣] والملاحظ أن الاتجاه الغالب في تفسير هذا الخلاف يركز علي تلك المكانة التى حظى بها مكرم[٣٤] ورغم أن مكرم يفسره بأنه خلاف حول مبادئ، فالثابت أنه نموذج للخلاف على النفوذ داخل الحزب لأنه يتعلق بقضية القرار الحزبى حيث تراجع دوره فى التأثير على هذا القرار بسبب دخول عناصر جديدة من كبار الملاك ولغياب الأسلوب الديمقراطي في اتخاذ القرار، كان من الضرورى أن تنشأ أزمة. وحتى رواية مكرم لهذا الخلاف لا تساعد على استبعاد التفسير المتعلق بالصراع على التأثير على القرار الحزبى. وتتلخص هذه الرواية فى أنه رفض كوزير للمالية والتموين ضغوط النحاس لمنح أصهاره امتيازات غير مشروعة، وهو ما يعنى أن هؤلاء أصبحوا أكثر تأثيراً على رئيس الحزب منه. ويدعم هذا الاستنتاج أن الخلاف حول قرار منح بعض الموظفين الذين اضطهدوا في عهد الوزارات غير الوفدية ترقيات استثنائية هو الذى أوصل الموقف المتوتر بين النحاس ومكرم إلى ذروته[٣٥]. فكما حدث مع النقراشي، قام النحاس بإعادة تشكيل وزارته فى ٢٦ مايو ١٩٤٢ بدون مكرم عبيد ليدفع بالخلاف إلى طريق مسدود. فقد اتجه مكرم إلى معارضة موقف حزبه وتأييد المعارضة خلال مناقشة مسألة الاستثناءات الوظيفية فى مجلس النواب، وهى المسألة التى كانت محور آخر خلاف بينه وبين قيادة الوفد. فرد النحاس بفصله وزاغب هذا من الوفد في نفس اليوم (٢٩ يونيو ١٩٤٢)، وقام بتعيين محمد صبرى أبو علم سكرتيراً للوفد. ولم يستطع مكرم أن يحدث انشقاقاً ذا وزن في الوفد، فقد حصل علي تأييد ١٥ فقط من أعضاء الهيئة الوفدية البرلمانية إلى جانب جماعة من الشباب المتحمس والقليل من أعيان الصعيد فى

مديريته[٣٦]، وبالتالي لم تخرج معه من الوفد سوى جماعة محدودة.

(٤) الخلاف بين كبار الملاك ومجموعة الطليعة:

اتسم هذا الخلاف بطابع متميز عن الخلافات السابقة فهو الخلاف الوحيد ذو الطابع السياسي الفكري غير المرتبط بصراعات النفوذ والقوة ارتباطا مباشراً. فقد كان خلافا بين منهجين وسياستين وليس بين أشخاص بعينهم. وبرز عقب الحرب العالمية الثانية عندما انتشر توجه يساري واضح في بعض المستويات الوسيطة للحزب، في الوقت الذي كان الاتجاه المحافظ يدعم مواقعه في قيادة الحزب بعد أن نما بشكل كاف منذ توقيع معاهدة ١٩٣٦ حتى وصل إلى ذروته في أواخر الأربعينيات[٣٧].

وكان هذا هو الخلاف الوحيد داخل الوفد الذي تمت إدارته بأسلوب ديمقراطي يقوم على حرية التعبير، وإن لم يؤد ذلك إلى حوار مثمر بين التيارين لكن الثابت أن تيار الطليعة تمتع بحرية كاملة من التعبير عن مواقفه وتوجيه النقد اللاذع لرموز التيار المحافظ في الحزب. وثمة تفسير لذلك يذهب إلى أن ظروف الاضطهاد التي عانى منها الوفد خارج الحكم خلال النصف الثاني من الأربعينيات هي التي سمحت بهذا النمو المزدوج وفرضت على كل من التيارين احتمال الآخر[٣٨].

لكن الثابت أيضاً أن الإدارة الديمقراطية لهذا الخلاف استمرت بعد عودة الوفد إلى الحكم في يناير ١٩٥٠، رغم أن انتقادات تيار الطليعة للعديد من قيادات الحزب ازدادت حدة. ويمكن أن نستخلص من ذلك أن مناخاً أكثر ديمقراطية توفر داخل الوفد في أعوامه الأخيرة مما أتاح لتيار الطليعة أن ينشط بحرية، خاصة وأن طريقة بناء الحزب كانت تحول دون أن يمثل هذا التيار تهديداً جدياً للقيادات التقليدية التي هيمنت على الهيئة

الوفدي وهيئة الوفد المصري، ولذلك ظلت الأخيرة حكراً على القيادات التقليدية، ولم يكن لتيار الطليعة سوى تمثيل محدود في صفوف الهيئة الوفدية مثل محمد مندور وعزيز فهمي[39]، كما سبقت الإشارة في المبحث الثالث من هذا الفصل، وساعد على ذلك أن رئيس الوفد لم يكن طرفاً في هذا الخلاف بعكس الخلافات السابقة.

ثانياً: حزب الأحرار الدستوريين:

كان أسلوب إدارة الخلافات داخله أقرب إلى الديمقراطية بالمقارنة مع الوفد، ويمكن تفسير ذلك بعاملين: أولهما عدم وجود زعامة قوية للحزب تلوض نفسها باستثناء فترة رئاسة محمد محمود للحزب، وثانيهما أن حزب الأحرار كان أشبه بمنتدى يضم في داخله آراء عديدة وفقاً لطبيعة نشأته من عدة جماعات لم يكن يجمع بينها سوى نزوع ليبرالي عام من ناحية، وعداء لقيادة الوفد من ناحية أخرى[40]، فكان هذا التعدد إضافة إلى غياب الزعيم القوي يتيح توافر قدر من الديمقراطية في إدارة الخلافات مثل اللجوء إلى التصويت للحزم عندما يصعب التوافق الذي كان قادة الحزب يميلون إليه منذ تأسيسه، كما لم يعرف الحزب إجراءات الحسم السلطوي للخلافات، وإنما كان للحوار مكان فيه.

والملاحظ أيضاً أن أهم الخلافات داخل حزب الأحرار الدستوريين ارتبطت، وخاصة عقب تأسيسه، بقضايا الخلاف مع الأحزاب الأخرى والمشاركة في الحكم، أكثر مما تعلقت بصراعات على القوة أو تباينات سياسية - فكرية.

ويمكن الإشارة إلى أهم الخلافات والانشقاقات والانسلاخات التي شهدها

الحزب على النحو التالي:

١ـ الخلاف حول الرد على إقالة رئيس الحزب عبد العزيز فهمي من الحكومة خلال أزمة كتاب «الإسلام وأصول الحكم»، وهي الحكومة التي كان للحزب يشارك فيها بوزيرين آخرين هما محمد علي علوبة وتوفيق دوس.

فعندما اجتمع مجلس إدارته، ظهر اتجاهان أحدهما يلح على استقالة الوزيرين لأن كرامة الحزب أهينت بفصل رئيسه من الحكومة، والآخر يفضل السعي إلى حل الأزمة مع حزب الاتحاد ويصف أحد قادة الحزب الاجتماع بأنه كان مجادلة مفتوحة بين الرأيين، كما يصف حالة عبد العزيز فهمي بأنه (كان وجلا خشية أن تؤثر الحكومة على أعضاء مجلس إدارة الحزب وخيفة ألا يستقيل علوبة ودوس إذا صدر قرار من الحزب بذلك)[11]، الأمر الذي يعكس مدى ضعف مركز رئيس الحزب في إدارة الخلافات، وانتهى الاجتماع بتوافق على استقالة الوزيرين اللذين التزما بذلك، لكن استقال أحدهما وهو توفيق دوس من الحزب أيضاً لعدم رضائه من القرار[12].

٢ ـ الخلاف حول الائتلاف مع الوفد عام ١٩٢٥، والذي يمكن اعتباره أول أزمة واجهت الحزب. فقد أيد بعض قادته هذا الائتلاف وعلى رأسهم وكيله محمد محمود، فيما عارضه رئيس الحزب عبد العزيز فهمي[13]، وتما انتصر التيار المناصر للائتلاف التزم عبد العزيز فهمي بذلك، لكن عند تقسيم الدوائر في انتخابات مارس ١٩٢٦ عارض سعد زغلول ترشيحه، الأمر الذي أدى إلى تجديد الخلاف داخل الحزب حول الائتلاف على نحو هدد وحدته، لولا قيام فهمي بتقديم استقالته ومعه عضوان من قيادة الحزب[14].

وظل تأثير هذا الخلاف ممتداً لعدة سنوات، وكان هو العامل الرئيسي وراء عجز محمد محمود عن خلافة فهمي في رئاسة الحزب بشكل رسمي إلا عام ١٩٢٩ نتيجة تحفظ قادة الفريق المناوئ للائتلاف مع الوفد، والذي ضم عدداً من أبرز قادته مثل د. هيكل، والهلباوي، ومحمد محفوظ وعلوبة، ودسوقي أباظة، وحافظ عفيفي، وصليب، وأبو سمرة. ورغم الوزن المتميز لمعظم هذه الشخصيات في الحزب فقد نزلوا على موقف الأغلبية والتزموا به، مع استمرار الخلاف والسعي لتغيير موقف الحزب، وأدت الإدارة الديمقراطية لهذا الخلاف إلى تجنب حدوث أزمة بسببه، وإن لم يخل الأمر من مواجهات حادة في بعض الأحيان أهمها عندما انتقد د.هيكل عدم قيام الائتلاف مع الوفد على الصراحة في صحيفة الحزب «السياسة» التي كان يرأس تحريرها، فكتب محمد محمود كلمة بتوقيعه مفادها أن مقال هيكل لا يعبر عن رأي الحزب مطالباً بنشره في الصحيفة، فرفض د. هيكل وطلب عقد اجتماع لمجلس الإدارة لبحث الأمر، فقام محمد محمود بنشرها في «الأهرام»[١٥].

٣. الخلاف حول المشاركة في وزارة النحاس التي تشكلت عام ١٩٢٨، وهو امتداد للخلاف السابق، حيث أصرت المجموعة التي ناصرت الائتلاف مع الوفد على المشاركة فيها للحفاظ على هذا الائتلاف، بينما دعت المجموعة الأخرى إلى عدم المشاركة وعرض الموضوع على مجلس الإدارة الذي حسم الخلاف بالتصويت، ورجح جانب المؤيدين للمشاركة بأغلبية صوت واحد واحترم الآخرون القرار وشارك الحزب في الوزارة[١٦].

٤. الخلاف حول الموقف من وزارة إسماعيل صدقي عام ١٩٣٠، ورغم

أن صدقي الذي ربطته بقيادات الحزب صلة وثيقة استخلص منهم قراراً في البداية بتأييد وزارته؛ إلا أن محمد محمود الذي كان قد تولى رئاسة الحزب رسمياً عارض ذلك ومعه مجموعة من أعضاء مجلس الإدارة، وظهر لأول مرة في هذا الخلاف دور مهيمن لرئيس الحزب الجديد الذي هدد باعتبار من يشترك في هذه الوزارة متخلياً عن عضويته بالحزب[17] رغم يشترك فيها من الحزب سوى حافظ عفيفي، لكن محمد محمود لم يكن صارماً في تنفيذ قراره التالي بمقاطعة الانتخابات التي أجراها صدقي.

٥ . خروج سكرتير الحزب محمد علي علوبة في ديسمبر ١٩٣١ لخلافه مع أسلوب الحزب المعتدل تجاه القضية الوطنية، بعد أن نبذ ذلك الأسلوب واتجه للتشدد الذي لا يستقيم مع مواقف الحزب كما ارتبط الخلاف بالصراع بين هيكل وخشبة على منصب نائب رئيس الحزب الذي استحدث في ذلك الوقت لمرض الرئيس[18].

٦ـ الخلاف حول موقف الحزب من سياسة حكومة النقراشي تجاه القضية الوطنية، فقد أيدها فريق من قادة الحزب دون تحفظ على رأسهم أحمد عبد الغفار، مما لم يرض الأغلبية إلى حد أن تعالت الدعوة إلى عقد الجمعية العمومية وفصله من الحزب لكن رئيس الحزب د. هيكل رأى الاكتفاء بإبعاده من مجلس الإدارة[19] بعد التشاور مع بعض قادة الحزب، دون عقد أي اجتماع تنظيمي.

وعلى هذا النحو يتضح أن أسلوب إدارة الخلافات داخل حزب الأحرار الدستوريين كان أكثر ديمقراطية بالمقارنة مع الوفد، فلم يكن رئيس الحزب في وضع يتيح له حسم الخلافات بشكل سلطوي إلا في حالات محدودة معظمها خلال فترة رئاسة محمد محمود وأقلها في ظل رئاسة هيكل، لكن

لم يكن هذا الحسم يصل إلى فصل عناصر قيادية بخلاف حدث في الوفد، بل وعرف حزب الأحرار حالات تعرض فيها رئيسه للهزيمة أمام تيار معارض له كما حدث لعبد العزيز فهمي خلال الخلاف حول الائتلاف مع الوفد كما عرف هذا الحزب عملية التصويت في مجلس الإدارة لحسم الخلافات رغم عدم انتظام اجتماعات هذا المجلس، ورغم وجود ميل للتوافق عندما توجد فرصة لذلك، وبسبب هذا المناخ لم يتعرض الحزب لحركات انشقاق جماعية أو كبيرة، وإنما تعرض لانسلاخات محدودة الكثير منها له طابع فردي، وكان بعضها مؤقتاً حيث عاد الخارجون إلى الحزب مرة أخرى.

ثالثا: جماعة الإخوان المسلمين:

اتسمت عملية إدارة الخلافات داخلها بدور مسيطر لزعيمها (المرشد العام) الأول حسن البناء فكان دوره لا يقل من حيث الهيمنة على هذه العملية، عن دور رئيس الوفد لكن هذا الدور لم يتسم بالاستمرارية التي عرفها الوفد، حيث ترك رحيل البنا فراغاً واضحاً على هذا الصعيد لم تكن الجماعة بتركيبها مستعدة له مما أدى إلى تعرضها لانقسام حاد في أوائل الخمسينيات.

١- إدارة الخلافات في عهد حسن البنا:

الشائع في الكتابات التاريخية عن جماعة الإخوان أن المرشد الأول أحكم سيطرته عليها وعمد إلى إقصاء معارضيه كلما تجمع في مواجهته اتجاه معارض[٢٠] وهناك بالفعل ما يدعم هذا الحكم، لكن دون أن يعني ذلك مصادرته لكل رأي مخالف، فهناك أيضاً ما يدعم ما ذهب إليه أحد قادة الجماعة من قبول البنا لجواز تعدد الصواب في بعض المسائل، بأن

يكون فريقا للخلاف كل على رأي، وكل رأي منهما صواب(٥١) لكن لم يكن هذا منهجه العام في التعامل مع الخلافات، فمن الجائز القول بأنه كان يقبل التعدد في بعض الأمور الصغيرة، بينما كان حاسماً إزاء الخلافات التي تمس قضايا جوهرية، خاصة التي تتعلق بزعامته، ولذلك تعرضت الجماعة في عهده لثلاثة انشقاقات رئيسية:

أ- الانشقاق الأول كان نتيجة لأول خلاف كبير داخل الجماعة عندما نقل البنا من الإسماعيلية إلى القاهرة عام ١٩٣٢، وظهرت الحاجة لاختيار من يحل محله فكان الخلاف حول أسلوب هذا الاختيار، والذي وصفه البنا بأنه (مظهر جديد وغريب على أوضاع الإخوان التي لم تعرف إلا الوحدة الكاملة)، والمشكلة في تحليل هذا الانشقاق أنه لا يوجد مصدر يمكن الحصول منه على رواية المنشقين لوقائع الخلاف، ومن ثم فالرواية الوحيدة المتاحة هي رواية البنا(٥٢) التي يبدو منها أنه كان مدعوماً بأغلبية تؤيد مرشحه الذي فاز في اقتراعين متتاليين شكك المعارضون في أولهما لتغيب البعض عنه، فتم الإعلان عن الاجتماع الثاني على أوسع نطاق ولما فاز مرشحه، لجئوا إلى أسلوب متجاوز لكل القواعد التنظيمية بتقديم بلاغ ضده إلى النيابة وحتى إذا أخذنا بروايته، فهي لا توضح الطابع التنظيمي للاجتماعين اللذين تحدث عنهما حيث لم يكن البناء التنظيمي للجماعة قد تبلور في ذلك الوقت المبكر، فهل كان اجتماعاً لجميع أعضاء الجماعة بالإسماعيلية أم لممثلين لهم، كما لا يتضح من هذه الرواية كيفية إجراء الاقتراع، والوسائل التي لجأ إليها البنا للحصول على الأغلبية، وللتعامل مع معارضيه ربما إذا كان قد استخدم القوة في مواجهتهم، حيث يذهب أحد المؤرخين دون سند يعتد به إلى أن أنصار البنا اعتدوا على معارضيه بالضرب(٥٣).

ب - الانشقاق الثاني ٣٨ - ١٩٤٠، الذي حدث نتيجة الخلاف حول أساليب عمل الجماعة. فقد انتقد عدد من قادتها على رأسهم أحمد رفعت الأساليب المعمول بها في ذلك الوقت مركزين على مجاملة الحكومة والتعامل معها بأساليب ملتوية بدلا من مواجهتها بالحقيقة، وعدم اتخاذ إجراء في شأن إلزام المرأة بحدود الإسلام، والوقوف عند حد الدعاية في مساعدة مجاهدي فلسطين[٥٩] إضافة إلى طريقة استخدام التبرعات التي تجمعها الجماعة بغرض دعمهم والتي كان بعضها يذهب لدعم شعب الجماعة. كما شملت الانتقادات العلاقة الودية التي ربطت بين البنا وعلي ماهر، واتهام أحمد السكري نائب المرشد العام بأنه مهندس هذه العلاقة. وطالب المنشقون (بالالتزام الصارم بالقيم الإسلامية) بغض النظر عن الاعتبارات السياسية المعقدة، والخلاص الروحي لمصر بالقوة إذا لزم الأمر[٦٠] وعلى هذا النحو لا يستقيم قول أحد المؤرخين بأن الخلاف كان على اتجاه الجماعة للعمل السياسي أو قصر نشاطها على نشر الدين والبر[٦١] حيث كان الاتجاهان متعارضين حول أساليب هذا العمل السياسي نفسه، كما كان الخلاف مركباً ينطوي على أكثر من جانب بحيث لا يمكن قصره على علاقة البنا مع علي ماهر كما ذهب كاتب آخر[٦٢].

وثمة ما يدل على أن المعارضين لأساليب البنا في العمل كانوا في مركز قوة، حيث يقر أحد أنصار البنا بأن (دعوة أحمد رفعت كانت تلقى من كثير من الإخوان آذانا صاغية واستجابة سريعة)، وأدى ذلك، وفقاً لنفس الرواية، إلى تعطيل الاجتماعات والدروس وظهور الهجوم على المرشد العام[٦٣].

ومعنى ذلك أن البنا لم يواجه ذلك التيار من خلال الحوار بدليل تعطيل الاجتماعات والدروس، وإنما لجأ إلى أسلوب تآمري بوصفه أحد أنصاره

تفصيلا، ويتلخص في انقطاع البنا عن المركز العام وحصر أنصاره الذين احتفظوا بإيمانهم ودعوتهم وقيادتهم وفقاً للرواية، والاتفاق معهم على خطة لتكثيف ذهابهم إلى ذلك المركز وتنفيذ مقاطعة تامة لمجموعة المعارضة، مما أدى إلى عزلهم واضطرار الكثيرين من أنصارهم إلى التراجع بحيث لم يبق مع أحمد رفعت غير نفر قليل[٥٩] لكن هذه الرواية تختلف في بعض تفاصيلها عن رواية قيادي آخر من أنصار البنا أيضاً، وخاصة فيما يتعلق بنهاية ذلك الخلاف وكيفية حدوث الانشقاق، فتشير هذه الرواية إلى سفر أحمد رفعت في نهاية الأمر إلى فلسطين للانضمام إلى المجاهدين، ولا تذكر أنه تم التفاهم في النهاية على انسحاب المعارضين من الجماعة مقابل التنازل لهم عن مجلة «النذير» وما بقي من مال في صندوق الجماعة، وخرجوا بالفعل ليكونوا «جماعة شباب سيدنا محمد»[٦٠] والواضح أن البنا أدار ذلك الخلاف بأسلوب ليس بعيداً فقط عن الديمقراطية، بل وعن مصلحة الجماعة أيضاً، فقد عزف عن الحوار معهم وبنى خطته على دفعهم للانشقاق، الذي يعد خسارة لأي حزب أو جماعة سياسية، للحفاظ على زعامته دون خدش. ونتيجة لذلك ظلت للخلاف تداعيات على مدى أكثر من ثلاث سنوات حدثت خلالها عدة انشقاقات للانضمام إلى الجماعة الجديدة[٦١]. والملاحظ أن قضية الشورى كانت في مقدمة جوانب الخلاف التي حددتها هذه الجماعة مع المرشد العام في الوثيقة التي نشرتها في فبراير ١٩٤٠[٦٢] فقد أشارت الوثيقة إلى أن المرشد لا يؤمن بالشورى في الدعوة التي يرى أن ينهض بها فرد واحد له أن يأمر وعلى الجميع أن يطيع، وأوضحت أنهم خالفوه في الرأي وحاولوا التفاهم معه كثيراً (فأبى إلا أن يكون رأيه الفصل ولو كان في ذلك إقصاء للمخلصين من الإخوان المسلمين)، وتضمن رد البنا على هذه النقطة أنه لم يقل هذا،

وإنما أنكر أن يتحكم فرد تأثر بدعايته ١٧ فرداً من أفراد أسرة في بقية ألف من الأفراد، قال لهم: (لقد أبيتم إلا أن أنزل على آراء بعضكم ولو خالف ذلك آراء الجميع من الإخوان)[٦٣].

جـ - الانشقاق الثالث ٤٦ - ١٩٤٧ يتسم بالتعقيد الشديد في ملابساته، وقد ارتبطت مقدماته بحماية المرشد لصهره السكرتير العام عندما اتهم في أخلاقه، وبالتنافس على المناصب الرئيسية في الجماعة، وتعود بداية اتهام السكرتير عبد الحكيم عابدين[٦٤] إلى أواخر عام ١٩٤٥ عندما نقل أربعة من أعضاء مكتب الإرشاد إلى المرشد أنه يستغل مركزه لانتهاك حرمة بيوت وأعراض بعض الإخوان، وتم تكليف الوكيل العام د. إبراهيم حسن بإجراء تحقيق سري غير رسمي، لكن النبأ انتشر، مما اضطر البنا إلي تشكيل لجنة رسمية لتقصي الحقائق قدمت تقريراً إلى مكتب الإرشاد فأوصى بفصل عابدين بأغلبية ثمانية أصوات مقابل صوت واحد وعرض الأمر على الهيئة التأسيسية وفقاً لقانون الجماعة، حيث تمكن المرشد من التأثير عليها، فقررت تشكيل لجنة تحقيق جديدة قدمت تقريراً يبرئ عابدين، ثم رجحت الهيئة إيجابياً على هذا التقرير وفي مقابل ذلك وعد البنا بإبعاده عن الأنشطة الرئيسية لفترة ثم يطلب إليه الاستقالة. لكن عندما تقدم عابدين باستقالته، كان المرشد قد أثر على مكتب الإرشاد في اتجاه رفضها مما أدى إلى استقالة الوكيل العام د. إبراهيم حسن في إبريل ١٩٤٦[٦٥] والواضح أن المرشد العام أدار خلافاً من هذا النوع بأسلوب التدخل وتوجيه الأحداث بدلا من ترك الأمر للإجراءات القانونية، والمرجح أن البنا ربط بين إدانة عابدين المقرب منه وبين اهتزاز صورته، ومن ثم التأثير على زعامته للجماعة، لكن ثمة ما يتيح إمكانية للربط بين هذه الأزمة وبين الخلاف الذي تفجر بين البنا وبين نائبه أحمد السكري في

نفس الوقت. فقد سعى السكري، الذى كان يتطلع إلى تدعيم نفوذه في الجماعة، إلى التأثير على موقفها في اتجاه التحالف مع الوفد، والمثير للانتباه أن الخلاف بين البنا والسكري ظل محصوراً في نطاق ضيق حتى تفجر فجأة خلال أزمة عابدين حيث قام البنا بإحالة السكرى إلى الهيئة التأسيسية لمساءلته في موضوعات تتصل بعلاقته بالوفد. وتختلف المصادر حول ما دار في اجتماع الهيئة وطبيعة قرارها وهل كان فصلا لسكري[٦٦] أم مصالحة أعقبتها استقالته وانضمامه للوفد[٦٧] لكن السؤال الذى لم يجد إجابة بعد في شأن العلاقة بين أزمتي عابدين والسكري هو ما إذا كان للثاني دور مستتر في إثارة والترويج للاتهامات التي تعرض لها الأول الذي كان يعتبر منافسه الوحيد.

وعموماً فالمغزى المهم لهذا الانشقاق رغم غياب المعرفة ببعض جوانبه، أنه نتاج لهيمنة المرشد العام من ناحية وعدم الأخذ بأسلوب الانتخاب في ملء المناصب الرئيسية بالجماعة، مما أدى إلى مسارات غير صحية للتنافس على هذه المناصب والاعتماد على أساليب كيدية وتآمرية، وكانت لهذا الانشقاق بالذات آثار وخيمة على الجماعة، لأنه أسفر عن خروج اثنين من أبرز قياداتها هما إبراهيم حسن وأحمد السكري، مما أثر على بنائها التنظيمي في اتجاه تعزيز دور الجهاز السري[٦٨] الذى برز بعد ذلك ليساهم في أخطر انقسام واجهته الجماعة إثر ثورة ١٩٥٢، فقد اختار البنا رئيس هذا الجهاز صالح عشماوي نائباً، وانتقلت قيادة الجهاز إلى عبدالرحمن السندي.

٢- إدارة الخلافات بعد حسن البنا:

كان رحيل البنا في فبراير ١٩٤٩ مصدراً لخلاف كبير داخل الجماعة حول خلافته ورغم أن غيابه أزال أهم قيد على الإدارة الديمقراطية

للخلافات، لم تكن هناك قواعد معروفة ومقبولة لهذا النوع من الإدارة، في الوقت الذي تعاظم فيه دور الجهاز السري، ومن هنا أصبح الانقسام سمة العلاقات بين قيادات الجماعة ليصل إلى ذروته عقب ثورة ١٩٥٢.

أ - الخلاف حول خلافة المرشد الأول:

أدى رحيل البنا إلى ظهور الخلافات التي كانت كامنة وحال وجوده دون ظهورها، فظهرت وقد امتزج فيها ما هو سياسي بما هو شخصي، ويمكن القول بأنه كان هناك أكثر من مستوى للعلاقات في ذلك الوقت[١٩] أولها الخلاف بين مكتب الإرشاد إجمالا والجهاز السري، وثانيها الخلاف بين الجهاز السري وأقارب البنا وعلى رأسهم أخوه عبد الرحمن وصهره عابدين، وثالثها التنافس بين الأعضاء البارزين في مكتب الإرشاد نفسه.

وقد انسحب الأقارب من المعركة سريعاً لعدم وجود أساس يستندون إليه في دعواهم لكن ظلت قيادة الجهاز السري على قناعة بحقها في ترشيح المرشد الجديد بحجة أن هذا الجهاز هو الذي يتحمل أشد المواقف، وكان مرشحها المفضل صالح عشماوي، لكن أمكن إقناع قيادة الجهاز بالتنازل عن موقفها وترك الأمر للاتصالات بين أعضاء مكتب الإرشاد والهيئة التأسيسية.

وأظهرت تلك الاتصالات[٢٠] أن أحداً من قيادات الجماعة البارزين لا يمكن أن يحظى بتوافق عليه، وفي هذا السياق تم التفاهم على اختيار حسن الهضيبي من خارج البناء التنظيمي للجماعة، وقد عارض الهضيبي في البداية لتخوفه من الخلافات القائمة، وقال إنه لا يستطيع تسلم قيادة دعوة أقرب معاونيه فيها متفرقو القلوب والأهواء.

. وقد استمرت الخلافات بالفعل بعد توليه منصب المرشد العام، حيث

استعان بمجموعة من الإخوان مقربة إليه، في الوقت الذي أبقى على مكتب الإرشاد القائم، مما أوجد هيكلا قياديا غير رسمي أطلق عليه البعض «مجموعة الروضة»، لأن أكثرهم كان يقطن في حي الروضة معه، وأصر على تعيين عبد القادر عودة وكيلا للتخلص من صالح عشماوي والباقوري أبرز المنافسين على القيادة، وهكذا فرغم ضعفه الناجم عن قدومه من خارج الهيكل التنظيمي للجماعة، فقد اتجه لإدارة الخلافات بأسلوب غير ديمقراطي رغم أن ظروف الجماعة في تلك اللحظة كانت تتيح له فرصة مناسبة للإدارة الديمقراطية لهذه الخلافات، وأدى هذا الأسلوب إلى دخوله طرفاً جديداً في الخلافات.

ب - انقسام الجماعة:

قامت ثورة ١٩٥٢ بينما الخلافات بين قيادات الجماعة على أشدها، وكان من الطبيعي أن توجد الثورة أوضاعاً تدفع إلى تفاعلات صراعية جديدة، ومن ثم تعميق الانقسام داخل الجماعة.

فكان أول خلاف جديد حول الموقف من عبد الناصر، حيث برزت ثلاثة اتجاهات واضحة: الأول يرى عدم تعليق آمال عليه ويمثله الهضيبي، والثاني يراهن عليه ويرى أنه سيطبق الشريعة في النهاية، ويمثله بعض القيادات الوسيطة أساساً، والثالث يطلب فرصة للتحقق من موقفه، ويمثله عبد القادر عودة وكيل الجماعة.

وإحدى دلالات هذا الخلاف أن الانقسام بدأ يطول معسكر الهضيبي نفسه، حيث اختلف مع الوكيل الجديد الذي أتى به، ولأن الأسلوب الديمقراطي في التعامل مع الخلافات لم يكن وارداً، فقد لجأ الهضيبي

للاستعانة بخميس حميدة وتعيينه في منصب نائب المرشد[30]، وارتبط ذلك بالخلاف على مشاركة الإخوان في حكومة الثورة، والذي أثير بمناسبة دخول عضو مكتب الإرشاد أحمد حسن الباقوري وزارة محمد نجيب التي تشكلت في ٧ ديسمبر ١٩٥٢ . فقد قرر مكتب الإرشاد رفض المشاركة في الحكومة، مما أدى إلى استقالة الباقوري من الجماعة كلها وليس فقط من المكتب[31] .

لكن أخطر خلاف برز في تلك الفترة كان حول دور الجهاز السري، والذي وصل إلى حد مطالبة الهضيبي بإلغائه بعد أن رفض قائده السندي الأمر الصادر له بتقديم كشف بأسماء أعضائه ومهماته . ورفض السندي حل الجهاز، فاتهمه الهضيبي بالتلوح بالاستقالة . قبل أن يتقرر إحالة الخلاف إلى لجنة خاصة من كبار الأعضاء قامت بتعيين قائدين آخرين للجهاز بين نوفمبر ١٩٥٢ ونوفمبر ١٩٥٣ ، لكن أحداً منهما لم يستطع التخلص من نفوذ السندي على أعضاء الجهاز ولم يتمكن الهضيبي من إبعاد السندي عن قيادة الجهاز إلا بعد أن تأكدت علاقته مع عبد الناصر مما كان يخالف سياسة الجماعة الرامية إلى توجيه الثورة وليس الخضوع لها، فاتجه قدامى الإخوان للتحالف مع المرشد ضد السندي لهذا السبب[32] لكن السندي ألقى بثقله إلى جانب خصوم الهضيبي في خلافات أخرى وشن حملة عليه، مما دفعه إلى السعي لكسب تأييد الموالين للسندي[33] والتي تدعم مركزه من خلال إجراء انتخابات مكتب الإرشاد في ٨ أكتوبر ١٩٥٦ التي حقق فيها فوزاً كبيراً، حيث أصبح لديه أغلبية في المكتب، وتم تثبيت خميس حميدة كنائب له وتعيين عمر التلمساني سكرتيراً مساعداً وتعرض الهضيبي وأنصاره لاتهام بالتدخل السافر في هذه الانتخابات التي

وصفت بأنها زائفة ومعيبة عن الممثل الحقيقي القوي داخل الجماعة(٢٥)
وأصبح النزاع بين الهضيبي والسندي هو المصدر الرئيسي للانقسام، والذي قاد إلى أخطر صدام عرفته الجماعة عندما قام أنصار السندي باغتيال الرجل الثاني في الجهاز سيد فايز كرد على تعاونه مع الهضيبي، وقام مكتب الإرشاد بفصل السندي وثلاثة آخرين، مما أدى إلى تصاعد الصراع إلى حد احتلال معارضي الهضيبي المركز العام ولجوء كل من الطرفين إلى عبد الناصر للمساعدة على رأب الصدع، فقام بترتيب هدنة وظل النزاع ممتداً رغم رجحان كفة الهضيبي لبعض الوقت، فاستمر في الأسلوب غير الديمقراطي لإدارة الخلافات عبر القيام بتصفيات شملت صالح عشماوي الذي أكد أنه فصل دون محاكمة(٢٦)، فيما أكد المسئول عن لجنة تحقيق العضوية والمناصر للهضيبي أن اللجنة حققت وقررت فصله ومحمد الغزالي وأحمد جلال(٢٧) وقام الهضيبي بإعادة تكوين الجهاز السري بقيادة جديدة موالية له على رأسها يوسف طلعت، مع السعي إلى دفع نشاطه في اتجاه العلانية(٢٨) لكن الخلافات داخل قيادة الجماعة ظلت قائمة، وجاءت أحداث مارس ١٩٥٤ لتؤدي إلى بروز ثلاث مجموعات(٢٩) الأولى مجموعة عبد الرحمن البنا وعابدين التي تحظى بدعم من المنشقين على الجماعة، وكانت جاهزة لتأييد مجلس قيادة الثورة، والثانية مجموعة الهضيبي الرافضة لأي تفاهم مع هذا المجلس، والثالثة مجموعة حسين حميدة التي سمت نفسها «المحايدون» وسعت إلى التوفيق بين المجموعتين السابقتين لكن الأحداث سبقتها حيث وقع حادث المنشية في أكتوبر ١٩٥٤ وما تلاه من إجراءات ضد الجماعة شملت حلها. وعلى هذا النحو يتضح أن غياب الدور المهيمن للمرشد الأول للجماعة لم يساعد على الاتجاه نحو إدارة ديمقراطية للخلافات بسبب افتقاد القواعد والآليات اللازمة لذلك في

تراث هذه الجماعة، مما أدى إلى تصاعد الخلافات بشكل صدامي كانت نتيجته انقسامات حادة.

رابعاً: الحزب الوطني:

كانت للحزب الوطني ظروف خاصة متميزة عن بقية أحزاب تلك الفترة. فقد توفي مؤسسه ورئيسه الأول مصطفى كامل فور تأسيسه. وبرزت الخلافات على الفور بدءاً بالتنافس على خلافته، ولم يمارس الحزب نشاطه في ظروف طبيعية، حيث تعرض لقمع شديد، واضطر رئيسه الثاني محمد فريد إلى الرحيل والعمل من الخارج الأمر الذي أثر على هيكل الحزب حيث أصبح له بناء داخلي وآخر خارجي، ومع نشوب الحرب العالمية الأولى، أخذ الحزب يتراجع حتى جاء نشوء الوفد لينهي دوره حتى أعيد بناؤه كحزب أقلية وبذلك يمكن التمييز في عملية إدارة الخلافات داخله.

١ ـ المرحلة الأولى: ١٩٠٧ ـ ١٩١٩: وقد تميزت بوجود خلافات مستمرة بين قيادات الحزب بعد رحيل مصطفى كامل

وقد برز أول خلاف بين قيادات الحزب على خلافة مصطفى كامل، حيث تنافس شقيقه على كامل مع محمد فريد. ورغم أن هذا التنافس حسم بأسلوب ديمقراطي في ظل توفير أسلوب الانتخاب في التجنيب للقيادة الحزبية، فقد تأثر أسلوب محمد فريد في إدارة الخلافات الحزبية باعتقاده في تعاون على فهمي كامل مع الخديو ضده رغم عدم وجود دليل حتى على هذا التعاون حتى الآن. ودفعه هذا الاعتقاد إلى الحد من دور على كامل وبعض المقربين منه والاعتماد على الشيخ جاويش. وبذلك استهل

رئاسته للحزب معتقداً أن بعض قيادات حزبه تتآمر مع الخديو ضده، وأن علي كامل يسعى إلى تقسيم لجنة الحزب الإدارية ووضع يده على جريدة اللواء لتوجيهها لصالح الخديو[٨٠].

وليس ثمة ما يفيد بأن هذا الموضوع طرح للحوار بين قيادات الحزب. فقد لجأ فريد، عوضاً عن ذلك، إلى إبعاد علي كامل عن مواقع التأثير وخاصة جريدة «اللواء» التي انعكس هذا الخلاف عليها، مما أدى لاستقالة أحمد حلمي الذي كان بمثابة المحرر الثاني لها بعد مصطفى كامل[٨١] وأصدر صحيفة «القطر المصري» بدءاً من ٢٤ إبريل ١٩٠٨[٨٢].

وقام محمد فريد بتعيين الشيخ جاويش رئيساً لتحرير «اللواء» وأدى ذلك إلى تزايد نفوذ الاتجاه الإسلامي في الحزب مما قاد إلى انسحاب بعض قياداته من الأقباط في ديسمبر ١٩٠٨ وعلى رأسهم ويصا واصف القبطي الوحيد في اللجنة التنفيذية[٨٣]. كما احتج بعض محرري وعمال «اللواء» على الخط الجديد «للواء» ووقعت أزمة بين فريد ولجنة الحزب في السيدة زينب التي كان عدد من محرري اللواء أعضاء بها لنفس السبب[٨٤].

والملاحظ أن سياسة الحزب تجاه الخديو ظلت من أهم مصادر الخلاف بين قياداته سواء في فترة الوفاق بين الخديو والإنجليز في عهد جورست أو في الفترة الثانية أي عهد كتشنر. ففي الفترة الأولى انسحب العديد من قادة الحزب الذين خشوا محاباة الخديو، وقد وصفهم أحد المؤرخين بأن وظيفتهم تنتهي عند أبواب السراي[٨٥]. ومنهم المجموعة التي خرجت لتؤسس حزب النبلاء بقيادة حسن حلمي ثابت وفرج الجرجاوي. كما أن إصرار محمد فريد ومعه أغلبية قيادة الحزب على اتباع سياسة متشددة تجاه الاحتلال دفع المعتدلين إلى ترك الحزب. فبعد حادث اغتيال بطرس غالي واستنكار

الحكومة الثلاثة قوانين استثنائية، تعرض فريد لانتقادات من المعتدلين وانسحب محمود أنيس عضو اللجنة الإدارية. كما أن محاكمة فريد بسبب المقدمة التي كتبها لكتاب معاد للاحتلال ألفه الشيخ على الغاياتي أدت إلى نفور بعض المعتدلين من الحزب[٨٧].

وفى الفترة الثانية أدى انتهاء وفاق الخديو مع الإنجليز إلى اتجاهه للتقرب من الحزب الوطني، فرحب بعض قادته بذلك بينما تشكك آخرون على رأسهم فريد فى نوايا الخديو[٨٨]. وعندما رفض فريد أول عرض من الخديو للصلح في سبتمبر ١٩١١. شن د. عثمان غالب هجوماً على الحزب ورئيسه وقدم استقالته، وأعقبه محمود فهمي حسين سكرتير الحزب[٨٩].

وقد استمر هذا الخلاف حتي بعد أن ترك فريد مصر فى مارس ١٩١٢، حيث واصل مهاجمة للخديو فى مقالاته التى ينشرها فى صحف تركية وفرنسية، في الوقت الذي كانت أغلبية اللجنة الإدارية في القاهرة قد أصبحت ميالة لقبول التعاون مع الخديو أو على الأقل عدم استفزازه. وظهرت حركة يقودها عبد الحميد عمار ترفض سياسة فريد تجاه الخديو، وشنت هجوماً عليه وطالبت باستقالته فاستجاب فريد وبعث باستقالته إلى على كامل طالباً عرضها على الجمعية العمومية دون غيرها، لكن اللجنة انقسمت إلى فريقين[٩٠].

أولهما فريق المعتدلين الذين يريدون إنقاذ الحزب بمهادنة الخديو، وثانيهما فريق المتشددين الذين رأوا الخلاص فى التمسك بالمبادئ الوطنية وبسياسة محمد فريد.

وأعلن على كامل وكيل الحزب الوقوف على الحياد، وإن كان مرجحاً ميله إلى فريق المعتدلين كما يظهر من بعض الملابسات[٩١] ووصـــل

الخلاف بين الفريقين إلى ذروته في يناير ١٩١٣ مع غياب الأسلوب الديمقراطي لإدارته والسيطرة عليه، فنزع كل منهما إلى عقد اجتماعات جانبية بشكل تآمري لمهاجمة الفريق الآخر وفصل أعضائه من اللجنة الإدارية.

وإذا كان الخلاف الكبير الذي دب داخل اللجنة الإدارية للحزب في القاهرة لم يجد آليات ديمقراطية مناسبة لإدارته، فمن باب أولى أن يكون هذا هو الحال في خلاف فريد وجاويش بالخارج، ولم يجد هذا الخلاف حلا إلا عندما تراجع جاويش وأنصاره واعتذروا لفريد، خلال مؤتمر المسلمين المغتربين في إستكهولم أكتوبر ١٩١٧، وقبلوا العمل تحت رئاسته، ويظهر من رواية محمد فريد لهذه المصالحة مدى افتقاده للقيم الديمقراطية في التعامل مع مخالفيه حتى بعد تراجعهم، حيث يتحدث بزهو شديد عن (اعتذارهم وخضوعهم لي وإذعانهم لرغباتي)[٣١].

والمثير للانتباه ذلك التناقض لدى مسيرة محمد فريد للحزب الوطني بين تبنيه الأسلوب الديمقراطي في بناء هيكل الحزب والتجنيد لقيادته وحرصه على مبدأ الانتخاب، وبين افتقاده لهذا الأسلوب في إدارة الخلافات الحزبية. ويبدو أن الظروف الصعبة التي واجهها الحزب في عهده وتعرض لها هو شخصياً جعلته قليل الثقة في المحيطين به، الأمر الذي دفعه إلى تفسيرات تآمرية لأي خلاف مع أحدهم أو بعضهم منذ أن نافسه علي كامل في السعي لرئاسة الحزب.

والواضح أن الحزب الوطني أخذ يفقد ركائزه الشعبية تدريجياً إلى حد أنه أصبح مجرد مجموعات قيادية متنازعة وعندما ظهر الوفد عام ١٩١٨، كان تراجعه قد وصل إلى الذروة ومع ذلك حدث خلاف بين قياداته حول الموقف من الوفد رغم تأييد فريد له. فقد انقسم قادة الحزب في مصر إلى

فريقين أحدهما يؤيد الوفد والآخر يعارضه، فتزعم علي كامل الفريق المعارض للتعامل مع الوفد والذى أيده حاويش من الخارج قبل عودته إلى مصر، وقام الفريق الموالي للوفد بالهجوم على الفريق المعارض له على صفحات الصحف[٩٣].

٢- المرحلة الثانية ١٩٢٣ ، ١٩٥٢ رغم أن الجناح المعارض للتعامل مع الوفد كان يمثل الأغلبية فى الحزب الوطنى، فقد كان هو الذي حافظ على استمرارية للحزب بعد انضمام أبرز قيادات الجناح الآخر إلى الوفد، فبعد حوالى ثلاث سنوات من الغياب شبه الكامل للحزب عن الساحة السياسية، قام ذلك الجناح بإعادة بنائه كما سبق إيضاحه.

وقد تغيرت طبيعة العلاقات داخل قيادة الحزب في هذه المرحلة الثانية عقب إعادة بنائه، حيث أصبح لرئيسه الجديد نفوذ كبير غير مسبوق منذ رحيل مصطفى كامل، مما أدى إلى استمرار غياب أى آليات ديمقراطية لحل الخلافات الحزبية التى باتت متعلقة بالمشاركة فى الحكم أكثر من أي شيء آخر، باستثناء الخلاف بين قيادة الحزب ولجنة الشباب برئاسة فتحى رضوان، الذي كان سكرتيراً لحركة مصر الفتاة، ثم انشق عليها قبل الحرب الثانية، ومعه محمد زهير جرانة ومصطفى الوزلاوى ونور الدين طراف ورحبت قيادة الحزب الوطني الذى اعتراه المزيد من الضعف فى ذلك الوقت بانضمام هذه اللجنة التي كانت لها جريدة تعبر عنها «اللواء الجديد» بينما كان الحزب نفسه يفتقد إلى جريدة ويشير أحد المؤرخين إلى أن أعضاء ومؤيدى هذه اللجنة كانوا أكثر من أعضاء ومؤيدى الحزب نفسه[٩٤].

وبدا أن الحزب ينقسم إلى شباب وشيوخ، وأخذ الخلاف يظهر بين الفريقين[٩٥] حيث رأت اللجنة أن قيادة الحزب لا تحافظ على مبادئ

مصطفى كامل، وتحول الخلاف إلى صدام عام ١٩٤٨، حيث امتنع الشباب عن نشر مقالات قيادة الحزب في «اللواء الجديد» التي أصبحت أداة هجوم على هذه القيادات. كما كان اشتراك بعض قادة الحزب في بعض الوزارات من عوامل تصعيد المواجهة بين الفريقين. كما انطوى الخلاف على جانب شخصي عندما اتهم الصوفاني سكرتير الحزب فتحي رضوان بأنه يسعى لإخراجه من الحزب ليحتل منصب السكرتير العام.

وثمة تباين في الروايات التاريخية حول طريقة انتهاء علاقة لجنة الشباب بالحزب. وتذهب رواية إلى أن قيادة الحزب قررت فصلها في ٢٩ يناير ١٩٥٠، فأعلنت أنها اللجنة العليا للحزب الوطني وصاحبة الحق في الحديث باسم هذا الحزب[٩١]. وتشير رواية أخرى إلى أن الشباب هم الذين انشقوا عن الحزب باستثناء أقلية منهم[٩٢]. وأياً كان الأمر فقد أدى غياب الأسلوب الديمقراطي في إدارة الخلافات إلى هذه النتيجة، وظل التوتر قائماً بين الطرفين في صورة هجوم متبادل حتى ما بعد قيام ثورة ١٩٥٢ وصدور القانون بإعادة تنظيم الأحزاب.

وعندما تقدمت جماعة الشباب ببرنامجها تحت اسم «الحزب الوطني الجديد» اعتبرت قيادة الحزب ذلك اغتصاباً لاسم حزبها. وانتقل النزاع إلى القضاء لكن قرار حل الأحزاب أنهى القضية دون الحكم فيها.

وعلى هذا النحو يتضح أن الحزب لم يعرف الأسلوب الديمقراطي في إدارة الخلافات سواء في وجود رئاسة قوية له أو في غياب هذا النوع من الرئاسة. فكان الأسلوب السائد في إدارة الخلافات هو التكتل والتصور والسعي إلى استبعاد الطرف الآخر من الحزب بدلا من الحوار والحسم عن طريق التصويت.

اتسمت أنماط التفاعلات داخل المستوى القيادي للأحزاب الأربعة بطابع سلطوي بلغ ذروته في حزب الوفد، وجماعة الإخوان في عهد مرشدها الأول. فكان حزب الوفد نموذجاً للإدارة السلطوية للعلاقات داخل قيادته حيث انعكس الدور المحوري لرئيسه على أساليب إدارة الخلافات، حيث كان هذا الرئيس قادراً في العادة على حسم أي خلاف بأسلوب سلطوي. وقد أدى ذلك إلى تعرض الحزب لعدة انشقاقات كبيرة. وفي جماعة الإخوان اتسمت عملية إدارة الخلافات بدور مسيطر للمرشد العام الأول لا يقل من حيث الهيمنة عن دور رئيس الوفد، لكنه لم يعرف الاستمرارية التي شهدها حزب الوفد في هذا المجال، حيث حدث انقطاع فيه برحيل المرشد الأول ليحل محله مناخ انقسامي أكثر منه ديمقراطياً بسبب افتقاد القواعد والآليات اللازمة للإدارة الديمقراطية للخلافات.

أما حزب الأحرار، فكان أسلوب إدارة الخلافات داخله أفضل حالاً بسبب عدم وجود زعامة طاغية للحزب باستثناء فترة رئاسة محمد محمود، وتعدد الجماعات التي تكون منها الحزب. فقد عرف الحزب عملية التصويت اللازم لحسم الخلافات عندما يصعب تحقيق التوافق بين قادة الحزب، ولم يعرف أسلوب الحسم السلطوي للخلافات الذي ساد في الوفد، إلا في حالات محدودة معظمها خلال فترة رئاسة محمد محمود وأقلها في ظل رئاسة هيكل، لكن لم يكن هذا الحسم السلطوي يصل إلى حد فصل عناصر قيادته كما حدث في الوفد. وبالنسبة للحزب الوطني، فالواضح أنه لم يعرف الأسلوب الديمقراطي في إدارة الخلافات حتى في مرحلته الأولى التي عرفت بعض الممارسات الديمقراطية عن أحزاب أخرى، حيث كان الأسلوب السائد في إدارة الخلافات هو التكتل والتحزب والسعي إلى استبعاد الطرف الآخر من الحزب بدلا من الحوار والحسم عن طريق التصويت.

هوامش المبحث السابع (الفصل الثانى)

١. د. عبد الخالق لاشين، مصدر سابق، ص ص ٢٤٩ ـ ٢٥١ .

٢. المصدر السابق، ص ص ٢٦٢ ـ ٢٧٤ .

٣. د. محمد أنيس، دراسات في المجتمع المصري، الكاتب، العدد ٤ سبتمبر ١٩٦٥ ص ٣٩ .

٤. راجع التفاصيل في د. عبد الخالق لاشين، مصدر سابق ص ص ٢٨٧ ، ٣٠٤ .

٥. المصدر السابق، ص ١٦٨ .

٦. هم حمد الباسل، والمكباتي، ومحمد محمود، ومحمد على علوبة، ولطفي السيد .

٧. محمد على علوبة، مصدر سابق، ص ص ٢١٩ ، ٢٢٤ . ومحمد كامل سليم، أزمة الوفد الكبرى، سعد وعدلي (القاهرة: كتاب اليوم، ١٩٧٦) مصدر سابق، ص ص ٦٥ ـ ٦٦ .

٨. د. على الدين هلال، مصدر سابق، ص ١٥٦ .

٩. د. عبد الخالق لاشين، مصدر سابق، ص ص ٣٣٤ ، ٣٦٨ .

١٠. المصدر السابق، ص ٣٣٦ .

١١ ـ هم السنة الذين تركوه وعادوا للقاهرة، ومحمود على شعراوي، وحافظ عفيفي، وجورج خياط، وعبد الخالق مدكور، وعلى ماهر، راجع: محمد كامل سليم، أزمة الوفد الكبرى، مصدر سابق، ص ص ١٠٦ ، ١٠٧ .

١٢ ـ د. رفعت السعيد، سعد زغلول بين اليمين واليسار (بيروت: دار القضايا، ١٩٧٦) ص ١٦١ .

١٣ ـ د. محمود حسن مصطفى، دراسات في تاريخ مصر السياسي (أسيوط: مكتبة الطليعة، د.ت) ص ١٠٩ .

١٤ ـ عباس محمود العقاد، سعد زغلول سيرة وتحية (القاهرة: مطبعة حجازي ١٩٣٦) ص ٣٣٥ .

١٥ ـ د. حسين فوزي النجار، سعد زغلول الزعامة والزعيم (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٦) ص ١٠٤ .

١٦ ـ أنور الجندي، تاريخ الأحزاب السياسية وأثرها السيء في قتل روح الوطنية وتمزيق الأمة (القاهرة: دار الطباعة والنشر الإسلامية، ١٩٤٧) ص ٢٣.

١٧ ـ المستشار محمد سعد الدين، مصدر سابق، ص ص ٨٧ ، ٨٨.

١٨ ـ المصدر السابق، ص ص ٨٧ ـ ٨٨.

١٩ ـ د. أحمد زكريا الشلق، مصدر سابق، ص ٢٨٧.

٢٠ ـ راجع في هذا الصدد: عبد العظيم رمضان، مصدر سابق، ص ص ٢٩ ـ ٣٠، ود. عبد العزيز رفاعي، مصدر سابق، ص ٢٦٢.

٢١ ـ محمد زكي عبد القادر، مصدر سابق، ص ١٣٦.

٢٢ ـ د. محمود حلمي مصطفى، مصدر سابق، ص ص ٢١٩ ـ ٢٢٠.

٢٣ ـ د. سامي أبو النور، دور القصر في الحياة السياسية في مصر ٢٢ ـ ١٩٥٢ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٨) ص ص ٦٤٥ ، ٦٤٧.

٢٤ ـ راجع د. عبد العظيم رمضان، مصدر سابق، ص ١٤٦.

٢٥ ـ المصدر السابق، ص ١٦٠.

٢٦ ـ د. سامي أبو النور، مصدر سابق، ص ص ١٥٠ ـ ١٥١.

٢٧ أمين سعيد، مصدر سابق، ص ص ٢٤٨ ـ ٢٥٠.

٢٨ راجع في هذا الصدد: محمد زكي عبد القادر، مصدر سابق، ١٢٦، د. محمد حسين هيكل، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص ص ٢٩ ـ ٣٠، د. عبد العظيم رمضان، مصدر سابق، ص ص ١٤٨، ١٥٠.

٢٩ ـ د. محمد إبراهيم أبو رواح، الشهيد أحمد ماهر، المجلد الأول (القاهرة: مطبعة كريدية للتحسين ١٩٤٦) ص ص ١٤٢ ـ ١٤٦.

٣٠ ـ المصدر السابق، ص ص ١٢ ـ ١٩.

٣١ ـ د. عبد العظيم رمضان، مصدر سابق، ص ص ١٤٨ ـ ١٥١.

٣٢ ـ هم حامد محمود ومحمود رياض وإبراهيم عبد الهادي وحامد جودة وخليل أبو رحاب وحسن الزليون.

٣٣ ـ محمد زكي عبد القادر، مصدر سابق، ص ١٣٠.

٣٤ ـ الثابت أن دور القصر في إذكاء هذا الخلاف كان أكثر وضوحاً من الخلاف السابق. انظر: د. سامي أبو النور، دور القصر في الحياة السياسية في مصر ٣٧ ـ ١٩٥٢، مصدر سابق، ص ١٨٣، والمستشار محمد سعد الدين، مصدر سابق، ص ١٦٣ ـ ١٧٣.

٣٥ ـ انظر التفاصيل في: سهير إسكندر، جريدة المصري والقضايا الوطنية (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، ١٩٨٦) ص ص ٢٩٣ ـ ٣٠٢.

٣٦ ـ د. محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص ٢٢٩.

٣٧ ـ طارق البشري، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢، مصدر سابق، ص ص ٢٠٤، ٢٠٥.

٣٨ ـ طارق البشري، مصدر سابق، ص ٣٠٦.

٣٩ ـ المصدر السابق، ص ٢٠٧.

٤٠ ـ كان المنشقون على الوفد قد عرفوا بالسعديين، ومعهم جماعة مصر الفتاة برئاسة أحمد حسين، وجماعة من أعضاء الهيئة الشرعية القديمة تزعمها علي يكن، عدد من أعضاء الحزب الديمقراطي الذي تألف عام ١٩١٨ من شباب الليبراليين، راجع: د. محمود زايد، مصدر سابق، ص ص ١١٢، ١٤٩.

٤١ ـ د. محمد حسين هيكل، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص ص ١٩٧ ـ ١٩٩.

٤٢ ـ المصدر السابق، ص ٢٠٣.

٤٣ ـ التفاصيل، راجع: المصدر السابق، و د. أحمد زكريا الشلق، مصدر سابق، ص ص ١٣٩ ـ ١٤٠.

٤٤ ـ محمد علي علوبة، ذكريات اجتماعية وسياسية، مصدر سابق، ص ٢٢١.

٤٥ ـ د. محمد حسين هيكل، الجزء الأول، مصدر سابق، ص ص ٢٣١ ـ ٢٣٥.

٤٦ ـ المصدر السابق، ص ص ٢٣٦ ـ ٢٣٧.

٤٧ ـ المصدر السابق، ص ص ٢٦٠.

٤٨ ـ المصدر السابق، ص ٢٤٢.

٤٩ ـ المصدر السابق، ص ٢١٣.

٥٠ ـ طارق البشري، مصدر سابق، ص ص ٦٢ ـ ٦٣.

٥١ ـ عبد الحكيم عابدين، حسن البنا، ترجمة موجزة في الفكر الإسلامي، في: جابر رزق (محرر)، الإمام الشهيد حسن البنا بأقلام تلامذته ومعاصريه، مصدر سابق، ص ١٠٠.

٥٢ ـ راجع تلخيص هذه الرواية في: ريتشارد ميتشل، الجزء الأول، مصدر سابق، ص ص ٣١ ـ ٣٥.

٥٣ ـ د. رفعت السعيد، حسن البنا ـ متى كيف ولماذا؟، مصدر سابق، ص ٤٩.

٥٤ ـ محمد عبد الحليم، الجزء الأول، مصدر سابق، ص ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣.

٥٥ ـ ريتشارد ميتشل، الجزء الأول، مصدر سابق، ص ص ١٨، ٥٠.

٥٦ ـ طارق البشري، مصدر سابق، ص ص ٤٨ ـ ٤٩.

٥٧ ـ د. رفعت السعيد، مصطفى النحاس السياسي الزعيم والمناضل، مصدر سابق، ص ص ٨٨ ـ ٨٩.

٥٨ ـ محمود عبد الحليم، الجزء الأول، مصدر سابق، ص ٢٠٦.

٥٩ ـ المصدر السابق، ص ص ٢٠٣ ـ ٢٠٦.

٦٠ ـ عباس السيسي، حسن البنا ـ مواقف في الدعوة والتربية، الطبعة الثانية (الإسكندرية: دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، ١٩٨٤) ص ص ١٣٩ ـ ١٥٠.

٦١ ـ ريتشارد ميتشل، الجزء الأول، مصدر سابق، ص ص ٥٠، ٥١.

٦٢ ـ انظر نصها في: عباس السيسي، مصدر سابق، ص ص ١٤٦ ـ ١٥٤.

٦٣ ـ انظر رد المرشد العام على رغبة معارضيه في: المصدر السابق، ١٥١ ـ ١٥٤.

٦٤ ـ كان عابدين قد تزوج أخت البنا الكبرى عام ١٩٤٢.

٦٥ ـ ريتشارد ميتشل، الجزء الأول، مصدر سابق، ص ص ١١٣ ـ ١١٧.

٦٦ ـ المصدر السابق ص ١١٨.

٦٧ ـ محمود عبد الحليم، الإخوان المسلمون ـ أحداث صنعت التاريخ، الجزء الأول، مصدر سابق، ص ص ٢٧٣ ـ ٢٧٤.

٦٨ ـ أقام حسن البنا هذا الجهاز عام ١٩٤٢ ليكون كتيبة سرية مسلحة يتم اختيار أعضائها من الشباب المتحمس ويتدربون على حمل السلاح، وكان يقوده حسين كمال الدين وصالح عشماوي وإبراهيم الطيب وعبد الرحمن السندي.

٦٩ ـ لم يجد الباحث أساسا يستند إلى التمييز بين تيار محافظ على رأسه عبد الرحمن البنا، وآخر متطرف على رأسه عشماوي، وثالث معتدل يقوده حسين كمال الدين والباقوري. انظر هذا التمييز في: طارق البشري، مصدر سابق، ص ٢٩٩.

٧٠ ـ حول تفاصيل تلك الاتصالات، راجع: محمود عبد الحليم، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص ص ٦٤ ـ ٦٥، ص ٤٢٢ ـ ٤٢٠.

٧١ ـ محمود عبد الحليم، الجزء الثالث، مصدر سابق، ص ص ١٤٧ ـ ١٤٢.

٧٢ ـ المصدر السابق، ص ص ٢٤٦ ـ ٢٤٩.

٧٣ ـ كان ثمة اعتقاد قوي لدى قيادات الجماعة بأن عبد الناصر أغرى السندي فأفضى إليه بالكثير من المعلومات. انظر عمر التلمساني يتذكر، صحيفة الأحرار، العدد ٢٨٦، إبريل ١٩٨٤.

٧٤ ـ ريتشارد ميتشل، الجزء الأول، مصدر سابق، ص ٢٥٢ ـ ٢٥٤.

٧٥ ـ المصدر السابق، ص ص ٢٥٥، ٢٥٦.

٧٦ ـ المصدر السابق ص ص ٢٥٩، ٢٦٠.

٧٧ ـ محمود عبد الحليم، الجزء الثالث، مصدر سابق، ص ٢٣٣.

٧٨ ـ راجع التفاصيل في: ريتشارد ميتشل، الإخوان المسلمون، الجزء الأول، ص ص ٢٦٠ ـ ٢٦٣، ود. عبد العظيم رمضان، مصدر سابق، ص ص ١٣٩ ـ ١٤١.

٧٩ ـ محمود عبد الحليم، الجزء الثالث، مصدر سابق، ص ص ١٥٣ ـ ٣٨٩.

٨٠ ـ انظر: أوراق محمد فريد، المجلد الأول، مصدر سابق، ص ص ١٢ ـ ١٨.

٨١ ـ يونان لبيب رزق، مصدر سابق، ص ١١٦.

٨٢ ـ فاروق أبو زيد، أزمة الديمقراطية في الصحافة المصرية (القاهرة، مكتبة مدبولي، د. ت) ص ١٦٥.

٨٣ ـ يونان لبيب رزق، مصدر سابق ص ٤٦.

٨٤- آرثر إيرارد جولد شميث، مصدر سابق، ص ١٦٩ .
٨٥- المصدر السابق، ص ١٦٠ .
٨٦- المصدر السابق، ص ص ١٢٣ ، ٢٦٤ .
٨٧- د . زكريا سليمان بيومي، مصدر سابق، ص ص ١٩٢ ، ٢٦١ ،
٨٨- مصطفى النحاس جبر يوسف، مصدر سابق، ص ١٨٢ .
٨٩- راجع في هذا الصدد: آرثر إيرارد شميث، مصدر سابق، ص ص ٥١٤ - ٥١٦؛ د. عصام ضياء الدين السيد علي السيد، مصدر سابق، ص ص ٢٤٥ - ٢٩٤، مصطفى النحاس جبر يوسف، مصدر سابق، ص ١٨١ - ١٨٣ .
٩٠- انظر التفاصيل في: د . زكريا سليمان، مصدر سابق، ص ١٩٥، د. عصام ضياء الدين السيد علي السيد، مصدر سابق، ص ٢٦٥ .
٩١- أوراق محمد فريد، المجلد الأول، مصدر سابق، ص ٣٩٨٧ .
٩٢- راجع التفاصيل في: د. زكريا سليمان بيومي، مصدر سابق، ص ص ٣٠١ ، ٣٠٣ ،
٩٣- المصدر السابق، ص ٩١ .
٩٤- حول هذه العلاقات، انظر محمود عبد الحليم، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص ١٦٤ ،
٩٥- المصدر السابق، ص ١١٢ - ١١٣ .
٩٦- زكريا سليمان بيومي ١٩٠٧ - ١٩٥٣، مصدر سابق، ص ٢٠٧ ،
٩٧- زكريا سليمان بيومي ١٩٠٧ - ١٩٥٣، مصدر سابق ص ٢٠٦ .

الفصل الثالث

نمط توزيع السلطة والاختصاص في الأحزاب المصرية المعاصرة



المبحث الثامن

البناء التنظيمي للأحزاب المصرية ١٩٧٦-١٩٩٢

يتضمن النظام الأساسي أو الداخلي [١] لكل حزب سياسي توزيعاً معيناً للسلطة والاختصاص لا يعبر عن الواقع في معظم الأحوال، فوفقاً للأنظمة المعتمدة في الأحزاب موضع الدراسة، تبدو السلطة موزعة على مختلف المستويات التنظيمية التي يفترض أنها تتجه من أسفل إلى أعلى. لكن الطريقة التي صيغت بها مواد هذه الأنظمة تتيح للمستوى التنظيمي الأعلى أن يحظى بأكبر قدر من السلطة، الأمر الذي تؤكده الممارسة الحزبية، وخاصة في عدم قدرة مختلف الأحزاب على استكمال بنائها التنظيمي عند القاعدة. فعلى عكس الصورة التي تقدمها الأنظمة الأساسية لهذه الأحزاب، والتي تقوم على بناء متجه من القاعدة إلى القمة، فرضت طريقة نشأتها أن تجرى عملية بنائها التنظيمي من أعلى إلى أسفل. وبينما كان من اليسير بناء المستويين الأعلى والوسيط، برزت مشكلة استكمال التنظيم على المستوى القاعدي بتأسيس وحدات قاعدية تغطي جميع أنحاء الدولة.

فقد نشأت هذه الأحزاب في منتصف السبعينيات ، بعد أكثر من عقدين من تحريم التعدد الحزبي، مما ترك آثاراً سلبية على قابلية الغالبية الساحقة من المواطنين للتفاعل مع العملية السياسية الجديدة ذات الطابع التعددي. وفي الوقت نفسه أثرت القيود الأمنية على حركة أحزاب المعارضة وإمكانات تفاعل المواطنين معها. أما بالنسبة للحزب الحاكم (حزب مصر ثم الحزب الوطني الديمقراطي) فقد ظلت الأساليب الإدارية الموروثة من مرحلة التنظيم الواحد هي السمة الغالبة لحركته التنظيمية. وفي هذا السياق، كان من الصعب على الأحزاب أن تصل ببنائها التنظيمي إلى جميع الوحدات الجغرافية الأساسية على المستوى الرأسي. كما عانى بعضها من صعوبة الوصول إلى بعض الأقاليم النائية على الصعيد الأفقي.

ومع ذلك فقد أصبح لدى هذه الأحزاب أبنية تنظيمية بالمعنى الحديث، الأمر الذي لم يتوافر لمعظم أحزاب ما قبل ١٩٥٢ ، فكان تنظيمها يتسم بطبيعة هلامية غالباً. كما تبين من الفصل الثاني في هذه الدراسة باستثناء جماعة الإخوان بدرجة ما والحزب الوطني لفترة محدودة بين ١٩٠٧ و ١٩١٢ ، فلم تكن هناك تنظيمات متماسكة على المستويين الوسيط والقاعدي ولا كشوف عضوية أو حصر لها، ولذلك كان تنظيم تلك الأحزاب يكاد يقتصر على قيادة وأعضاء سواء كثروا (الوفد والإخوان) أو قلوا (بقية الأحزاب).

أولاً مشكلة استكمال بناء المستوى القاعدي للأحزاب:

تدل متابعة الحركة التنظيمية للأحزاب موضع الدراسة على عجزها جميعاً لكن بدرجات متفاوتة عن استكمال المستوى القاعدي. ولذلك ظلت هناك فجوة ملموسة ، هائلة أحياناً، بين الإطار الذي حدده النظام الأساسي

لكل منها وبين الواقع الفعلي للتنظيم الحزبي، ولكن هذه مشكلة لا تقلل من أهمية التطور الذي حدث في بنائها التنظيمي بالمقارنة مع أحزاب ما قبل ١٩٥٢ .

وتجدر ملاحظة أن استكمال بناء المستوى القاعدي لا يعني ارتفاعاً سريعاً في نوعية الممارسة الديمقراطية داخل الحزب، وإنما يتيح توفر البنية الأساسية للتنظيم الحزبي بما يؤثر تدريجياً على هذه الممارسة . والقاعدة هنا أنه كلما اتسع نطاق المستوى القاعدي كلما زادت احتمالات تزايد الضغوط من أسفل إلى أعلى، وبالتالي اضطر المستوى القيادي لأن يأخذها في الاعتبار بدرجة أو بأخرى، مما يقلل من قدرته على التلاعب بالجسد التنظيمي للحزب، وهو التلاعب الذي وصل ذروته في حزب الأحرار الذي كان أقل الأحزاب موضع الدراسة استكمالاً لمستواه القاعدي. ومع ذلك تظل هناك عوامل أخرى قادرة على الحد من التأثير الإيجابي لاتساع نطاق المستوى القاعدي على الممارسة الديمقراطية، وأهمها التراث التنظيمي كما ظهر في الحزب الوطني الديمقراطي الذي ورث - بعد حزب مصر - تنظيم الاتحاد الاشتراكي بكل سماته التي كان أهمها الترهل والبيروقراطية .

ولذلك تتيح مقارنة حجم وتطور مشكلة البناء القاعدي في الأحزاب التعرف على صلتها بالممارسة الديمقراطية في داخلها .

ففي حالة حزب مصر، وهو أقصر هذه الأحزاب عمراً، لم تتمكن قيادته من بناء غير عدد محدود من الوحدات القاعدية التي اقتصرت على لجان معينة من أعلى وليست منتخبة من مؤتمرات كما يقضي بذلك النظام الأساسي الذي احتاط لهذا الوضع فيما نص عليه من أحكام انتقالية ،

فنصت المادة ١٠٥ من هذا النظام على أن تتولى اللجان اختصاصات مؤتمراتها . وقد أقر السكرتير العام للحزب بافتقار البناء التنظيمي، عندما أشار إلى أن ما يفتقده الحزب هو تدعيم هذا البناء من القاعدة للقمة، واعترف بوجود مصدرين للقلق: أولهما أن الحزب ظل بلا وحدات قاعدية: (إذا كان حزبنا يتمتع بالأغلبية فإننا لا نعلم مدى هذه الكثرة العددية بالتحديد. فمثلا في القطاع الزراعي الضخم لا نعرف كم لنا في كل قرية وما نوع العضوية) . وثانيهما: أن الحزب يفتقد الكوادر في القاعدة الأمر الذي يقتضي ضرورة تربية هذه الكوادر من داخل الحزب. كما عبر عن خشيته من أن يؤدي هذا الوضع إلى تحويل الحزب لمكتب شكاوى![٢] كما أشار إلى عدم وجود لتحالفات عضوية، وعدم البدء في تحصيل اشتراكات الأعضاء . ولكن تقرر إثر ذلك أن يبدأ سريان نظام تحصيل الاشتراكات من أول يناير ١٩٧٨ بواقع خمسة قروش شهريا ضمن خطة كانت تستهدف اعتماد الحزب في تمويله على اشتراكات وتبرعات أعضائه وحصيلة استثمار أمواله في الأوجه غير التجارية مثل إصدار الصحف وإقامة دور النشر والطباعة[٣]. والملاحظ أنه في الوقت الذي افتقد الحزب تشكيلات كافية في المستوى القاعدي، كان مصاباً بتخمة في المستوى الأعلى، حيث تنافس الكثيرون على المناصب القيادية وخاصة من نخبة التنظيم الواحد السابق على التعددية ومن أصحاب المناصب الحكومية العليا . وقد عبر أحد أعضاء نخبة الحزب بعد ذلك عن هذه المشكلة بقوله إن الحزب (أخذ الشكل الحكومي لأنه نشأ في أحضان السلطة لكي يساند رئيس الدولة ، وكنا كأننا في إدارة حكومية وليس حزباً، ولم يستطع الحزب الوصول إلى القواعد الجماهيرية، والحزب كله لم يكن أكثر من الأمناء المعينين بالمحافظات والسكرتارية العامة والهيئة البرلمانية

لا غيرا(١) وقد أظهرت أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ بالفعل مدى اهتراء البناء التنظيمي للحزب عند القاعدة، مما أدى إلى غيابه الكامل عن هذه الأحداث التي تبهت رئيسه إلى خطورة الأمر. (فقد أدرك أن الحزب بلا قواعد فعلا، وبدأنا نلتقي بالجماهير في المحافظات، لكن للأسف كان لهذه اللقاءات طابع رسمي، فالوزير يجلس على المنصة، ومن حوله الحاشية من محافظ وغيره في حراسة الأمن)(٢).

وفي ظل هذا الوضع، كان من اليسير على الذين وقفوا وراء رئيس الجمهورية في ذلك الوقت عندما أراد تأسيس حزب حاكم جديد أن يجدوا مبرراً قوياً للحاجة إلى هذا الحزب. فقد عجز الحزب الذي تولى الحكم لأكثر من عامين عن بناء كيان قاعدي له. فعلى سبيل المثال، تضمنت الانتقادات التي وجهتها له لجنة الإعلام التابعة للحزب الجديد (الوطني الديمقراطي) في أول تقرير لها أن (حزب مصر انعزل عن القواعد وفقد الصلة بالأقاليم، ولذلك لم يكن له وجود في ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧)(١).

ويعتبر حزب الأحرار أكثر الأحزاب موضع الدراسة عجزاً عن استكمال بنائه على المستوى القاعدي. وكان هذا هو المبرر الذي قدمته قيادة الحزب لتعطيل عقد مؤتمره العام الأول لنظم فترة الدراسة، بسبب ما نص عليه النظام الأساسي من ضرورة استكمال تشكيلاته في كل المحافظات قبل عقد هذا المؤتمر. ولم يكن عقده إلا في يناير ١٩٩٠ بعد تعديل هذا النص ليصبح استكمال التشكيلات في نصف المحافظات، فإذا لم يكتمل يكتفي بربعها. ومما ضاعف من صعوبة استكمال تشكيلات المحافظات ما نص عليه النظام الأساسي أيضاً من ضرورة تمثيل نصف عدد القرى أو الشياخات على الأقل في هيكل كل مركز أو قسم(٣). ومعنى ذلك أنه إذا لم

تتوفر للحزب عضوية في أكثر من نصف عدد القرى أو الشياخات التابعة لمركز أو قسم معين لا يمكن إقامة هيكله التنظيمي. وانعكس ذلك في عدم استكمال هياكل المحافظات، حيث اشترط النظام الأساسي كذلك لتشكيل مؤتمر المحافظة أن يكون قد تم انتخاب لجان لنصف مراكزها[٨]. وقد بحث المجلس الدائم للحزب في اجتماعاته[٩] قضية استكمال تشكيلات الحزب في المراكز والأقسام والمحافظات ورؤساء اللجان النوعية وموافاة السكرتارية العامة للحزب بما تم إنجازه في الموعد المحدد[١٠].

وواكب ذلك توصية من الأمانة العامة بضرورة وضع خطة عمل لزيارة المحافظات للمساعدة في هذه العملية، وطالبت كل المسئولين بالحزب في المحافظات بتقديم تقارير عن أنشطتهم واحتياجات محافظاتهم[١١]. ولكن كان واضحاً أن الحزب عاجز عن تغطية ليس فقط للوحدات الأساسية في القرى والشياخات، ولكن أيضاً المراكز والأقسام وتنامت مشكلته بسبب القيد اللائحي على تشكيل لجان للمحافظات التي لم تستكمل تشكيلات ثلاثة أرباع مراكزها وأقسامها.

ورغم أن هذا القيد كان واضحاً، فلم يظهر اهتماماً بمعالجته إلا عام ١٩٨٧ رغم إجراء تعديل للنظام الأساسي قبل ذلك عام ١٩٧٩، والأرجح أن قيادة الحزب لم تكن راغبة جدياً في حل مشكلة استكمال التشكيلات القاعدية حتى يبقى لديها مبرر لتأجيل عقد المؤتمر العام. ولذلك لم تطرح قضية إعادة النظر في النصوص الخاصة بالأنصبة اللازمة لتشكيل لجان المراكز والأقسام والمحافظات لفترة تزيد على عشر سنوات. ولم يرد ذلك في التعديل الهامشي الذي أدخل على النظام الأساسي عام ١٩٧٩ رغم ظهور جدل حول ملاءمة الأساس الجغرافي المتبع في المستوى القاعدي

الحزب. فقد اقترح البعض الأخذ بتقسيم يقوم على الدوائر الانتخابية بدلاً من ذلك القائم على المراكز والأقسام لكن رئيس الحزب حسم الجدل لصالح الإبقاء على التقسيم المتبع في النظام الأساسي رغم تفضيله للتقسيم الآخر (إن نظام الدوائر في تشكيل الحزب أفضل وأسهل في عملية الإعداد للانتخابات التي تعتبر روح العمل الحزبي سواء كانت انتخابات مجلس الشعب أو المجالس المحلية. لكن الحزب سيستمر على نظام المراكز والأقسام طبقاً للائحة)[٣٩].

وقد واجه حزب التجمع كذلك مشكلة استكمال بنائه القاعدي، إضافة إلى مشكلات تنظيمية أخرى، رغم الإطار المحكم والمتماسك لبنائه التنظيمي كما ورد في لائحة نظامه الداخلي. فقد اتضح بجلاء خلال الانتخابات التشريعية في مايو ١٩٨٤ محدودية الانتشار التنظيمي القاعدي للحزب وأقر أمينه العام بأن (الحزب ترك بعض المناطق خالية من الوجود التنظيمي، وحاول أن يشغلها أثناء المعركة الانتخابية حيث لم ينضج العمل الحزبي فيها بشكل كاف)[٤٠]. وتضمن التقرير السياسي المقدم من الأمانة العامة إلى الدورة السابعة لاجتماعات اللجنة المركزية في أكتوبر ١٩٨٤ نقداً ذاتياً لأخطاء الحزب في هذه الانتخابات، ومنها القصور التنظيمي، فقد أشار التقرير إلى (غياب التنظيم الحزبي في بعض المحافظات والدوائر، واقتصاره في بعضها الآخر على المدن، وفوقية وهلامية بعض التشكيلات الحزبية. أن الضعف التنظيمي يرتبط بغياب خطة تنظيمية تكون بمثابة بوصلة للعمل الحزبي وضعف العضوية وتركزها في مناطق دون أخرى)[٤١].

وهذا ما أكده مرة أخرى التقرير السياسي للمؤتمر العام الثاني للحزب في يونيو ١٩٨٥، حيث أوضح أن (المعركة الانتخابية عام ١٩٨٤ كشفت

عن غياب التنظيم الحزبي في بعض المحافظات والدوائر واقتصاره في بعضها الآخر على مستوى المحافظة وبعض المدن، وعن غياب كامل في بعض المدن وفي أغلب القرى والأقسام، وغياب كامل تقريباً لمستوى الوحدة الأساسية.

وحتى في بعض المواقع التي يوجد بها تنظيم حزبي، تبين أن عدداً من هذه التشكيلات فوقية هلامية لا ارتباط لها بواقع عملها وتفتقر إلى القيادات الطبيعية المحلية.. ولا شك أن ظاهرة الضعف التنظيمي للحزب ترتبط بغياب خطة تنظيمية موجهة لعملنا الحزبي وعدم إنشاء غرفة بيانات مركزية للعضوية، واعتماد العمل في أغلب المواقع على أفراد قلائل وليس على هيئات حزبية منظمة، وغياب الخريطة التنظيمية للحزب، وإهمال القضايا التنظيمية ومشاكل العمل اليومي في بعض المحافظات والمواقع وعدم استكمال بناء الهيئات التنظيمية في بعض المحافظات خاصة الوحدات الأساسية[١٠٤]، ومع ذلك فقد أشار التقرير إلى أن الحزب استطاع خلال المعركة الانتخابية أن يصل إلى قرى وأحياء ومراكز نائية لم يكن ممكناً الوصول إليها بدون هذه المعركة.

ورغم اعتراف التقرير السياسي المقدم للمؤتمر العام الثاني للحزب بالتقصير التنظيمي على المستوى القاعدي بالذات، فقد حاول في الوقت نفسه تبرير ذلك جزئياً بالهجمات الأمنية المستمرة على مقار الحزب، والتي جعلت من الصعب متابعة عملية تسجيل العضوية، بالإضافة إلى عدم اهتمام لجان المحافظات بهذا التسجيل. وقال التقرير إنه (بسبب ضغط السلطة والاضطهاد الإداري والأمني لأعضاء الحزب، فإن العمل التنظيمي واجه كثيراً من الصعوبات، ولم ينجح الحزب في حل كثير من المشكلات

الأساسية التي واجهته في هذا المجال، وفي مقدمتها مشكلات العضوية ونشاط الوحدات القاعدية والمقار والتفرغ ووسائل الاتصال(١).

وأقر التقرير بأن عدم إنجاز تسجيل العضوية انعكس على إمكانية تكوين وحدات أساسية، وظهر ذلك في دورة انتخابات المؤتمر العام الثاني حيث طالبت بعض المحافظات بعقد مؤتمرات الأقسام والمراكز من العضوية المباشرة دون تمكينها بوحدات أساسية، وتمت الاستجابة لذلك. وفي هذا الإطار أكد التقرير أن (معظم المراكز والأقسام عجزت عن الانتشار التنظيمي من خلال وحدات أساسية بالرغم من إجماع كافة دورات المؤتمر العام واللجنة المركزية على ضرورة استكمال الهيكل التنظيمي بإنشاء الوحدات الأساسية باعتبارها نقطة الأساس في علاقة الحزب بالجماهير)(٢).

وعلى هذا النحو يمكن القول بأن فترة السنوات الخمس فيما بين انعقاد المؤتمرين العامين الأول والثاني للحزب ١٩٨٠ - ١٩٨٥ لم تشهد تقدم في تنفيذ القرارات التنظيمية التي أصدرها المؤتمر الأول، وأهمها:

- تصنيف وتحليل وتسجيل العضوية وترشيدها داخل كل محافظة.

- استكمال بناء الهياكل التنظيمية في المحافظات طبقاً لمواد اللائحة.

- بناء شبكة اتصال سليمة بين القيادة والقواعد وتطوير أساليب هذا الاتصال بما يدعم الديمقراطية الداخلية ويمكن قاعدة الحزب من المساهمة في إدارة شئونه.

- التوسع في إيجاد الكادر المتفرغ للعمل الحزبي.

ولذلك عاد التقرير السياسي للمؤتمر الثاني إلى طرح مهام تنظيمية لا تخرج عن الإطار العام لقرارات المؤتمر الأول، وأهمها(٣):

- إعادة تنظيم المستوى المركزي واللجان الرئيسية للجنة المركزية بحيث يحظى العمل الحزبي التنظيمي والجماهيري بالاهتمام الواجب.

- تفرغ العدد الأكبر من قيادات الأمانة العامة وكافة أعضاء الأمانة المركزية وبعض قيادات المحافظات.

- الاهتمام بإعداد الكوادر طبقاً لسياسة محددة تضمن اكتشاف قيادات جديدة وإعدادها.

- دعم الاتصال الداخلي للحزب.

وجاء طرح هذه المهام في إطار انشغال الحزب في مؤتمره العام الثاني بما أسماه بناء الحزب الجماهيري الذي يستهدف تعبئة وتنظيم الحركة الشعبية، ولم يكن هذا الطرح جديداً، حيث سبق للمؤتمر الأول أن دعا إلى إقامة بناء حزبي متاصل وجماهيري يعطي الأولوية لبناء وحداته الأساسية في مواقع التجمع الجماهيري بالذات.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك تفسيراً لعدم قدرة الحزب على استكمال بنائه، ومن ثم التحول إلى حزب جماهيري، يركز على حرص المجموعة الماركسية الضيقة على تدعيم سيطرتها، ولذلك ظلت تفضل بناء حزب للكادر الماركسي من اتجاه معين دون غيره وتعمل على استقطاب العناصر الأخرى النشطة إليها حيث كان للحزب بالنسبة لها ساحة للاستقطاب على حد وصف أحد القائلين بهذا التفسير[١٩] لكن الملاحظ أن تجربة الفترة التالية للمؤتمر العام الثاني أظهرت أن المشكلة التنظيمية أعمق من أن يمكن تفسيرها برغبة أو مؤامرة تيار داخل الحزب.

وقد ظلت نفس المشكلات التنظيمية قائمة بعد ذلك كما يظهر من البيان الختامي للدورة الثالثة عشرة للجنة المركزية للحزب، والذي تضمن وصفاً

لهذه المشكلات بأنها (متعددة وتتصل بحالة الحزب في القيادة والقواعد معاً. ومنها غياب لجان الأقسام، وعدم انتظام لجان المحافظات في متابعتها وعدم تجاوبها مع المستوى المركزي وضعف الحوار والاتصال الداخلي)[١] ويوجه البيان نقداً مباشراً لأسلوب الأمانة المركزية في إدارة العمل الحزبي والواقع الراهن للكادر السياسي للحزب، على أساس أن تحسين الأداء بالمستوى المركزي كفيل بتهيئة أوضاع حزبية أفضل تساعد على حل المشكلات الأخرى وقد حاولت قيادة الحزب في تلك الفترة مواجهة المشكلات الخاصة باستكمال البناء التنظيمي، وشمل ذلك جولات للأمين العام في العديد من المحافظات لعقد مؤتمرات شعبية ولقاءات مع قيادات الحزب بها[٢] إضافة إلى قيام وفود من الأمانة العامة بزيارات ميدانية لمختلف المحافظات.

لكن الإخفاق الجديد الذي منى به الحزب في الانتخابات التشريعية التي جرت في إبريل ١٩٨٧ جاء مؤشراً على عدم إثمار هذا المجهود، بل وحدث مزيد من التراجع في القدرات التنظيمية للحزب، حيث انخفضت نسبة الأصوات التي حصل عليها إلى حوالي النصف بالمقارنة مع انتخابات مايو ١٩٨٤. وثمة ما يدل على استمرار هذه المشكلة خلال الفترة التالية، كما يتضح من حديث للأمين العام للحزب تضمن تفسير القصور التنظيمي بالانشغال بالمعارك السياسية الكبرى عن المعارك البنائية والهيكلية الداخلية:

(إننا هناك تقصير منا لأننا لم نوجه جهدنا الأكبر لعملية البناء الحزبي، والبناء الجماهيري والقيادي في المرحلة الماضية)[٣].

وقد واجه حزب الوفد الجديد كذلك مشكلات في استكمال بنائه التنظيمي، خاصة أنه قام بتجميد نشاطه بعد حوالي ثلاثة أشهر ونصف من تأسيسه، وقبل أن يحقق أي تقدم على هذا الصعيد.

ولذلك فعندما استأنف نشاطه في خريف ١٩٨٤، كان عليه أن يشرع في البناء التنظيمي من البداية، حيث ركز اهتمامه على تكوين لجان عامة في المحافظات، فقامت لجنة التنظيم الداخلي بإعداد تشكيلات هذه اللجان وعرضها على الهيئة العليا. وتلا ذلك قيام اللجان العامة للمحافظات بتشكيل اللجان المركزية بالمراكز والأحياء التابعة لها في كل محافظة[٣٣] ولكن ظل الحزب يعاني من مشكلة استكمال البناء التنظيمي الذي ظل محدوداً للغاية على المستوى القاعدي، خاصة فيما يتعلق بالوحدات الأساسية[٣٤] ومع ذلك فالملاحظ أن هذه المشكلة لم تكن مطروحة للنقاش الحزبي بعكس الحال في معظم الأحزاب موضع الدراسة، كما رأينا في حزبي الأحرار والتجمع، وكما حدث في الحزب الوطني أيضاً فقد عانى هذا الحزب، كغيره من مشكلة عدم استكمال بنائه التنظيمي رغم كونه الحزب الحاكم الذي تدين له الأجهزة الإدارية بالولاء. والملاحظ أنه اهتم مبكراً بهذه المشكلة، حيث عقد رئيسه الأول أنور السادات اجتماعاً مع أعضاء نخبته بعد أيام قليلة من تأسيسه لإعداد الترتيبات الخاصة باستكمال جميع مستوياته من القاعدة إلى القمة[٣٥] وتقـــرر في ذلك الاجتماع التدرج في تشكيل لجان الدوائر الانتخابية للحزب يومي السابع والثامن من سبتمبر ١٩٧٨[٣٦]، دون أن يسبق ذلك تشكيل الوحدات القاعدية. ويبدو أن الهدف من ذلك كان الإسراع بعقد المؤتمر العام للحزب، حيث أوضح أمينه العام حينئذ أن المؤتمر سيضم ثلاثمائة وخمسين عضواً منتخبين من الدوائر الانتخابية، وعددها مائة وخمس وسبعون دائرة في ذلك الوقت، إلى جانب أعضاء مجلس الشعب الذين انضموا لعضوية الحزب، ومائة وخمسون عضواً يختارهم رئيس الحزب[٣٧] والواضح أن هذا التصور لتشكيل المؤتمر العام كان أولياً وسابقاً على إقرار النظام الأساسي الذي نص على طريقة مختلفة لهذا التشكيل.

ورغم هذا الاهتمام المبكر بقضية البناء التنظيمي، فقد ظل الحزب الوطني يعاني من مشكلة عدم استكماله والتي تحدث عنها رئيسه لأول مرة في مايو ١٩٨١ حيث أقر بأن (المستويات التنظيمية لم تكتمل كما كنت أريدها وكما يجب أن تكون في حزب عملاق بهذا الشكل. لكن يجب أن نكون منصفين. فمن غير المعقول أن يكتمل كل شيء بالنسبة لحزب له الأغلبية الساحقة في سنة أو سنتين أو حتى في خمس سنوات)[٢٨] كما اعترف أحد أعضاء نخبة الحزب بعد ذلك بأن ولادته لم يواكبها حوار شعبي أو عقد لجان تأسيسية. ومن هنا يمكن القول أن الحزب ولد من أعلى معتمداً على نفوذ رئيس الدولة، ولم يستطع أن يضم إلى صفوفه في هذه المرحلة عناصر جديدة. الأمر الذي دعا قيادته إلى إجراء عملية تغيير بعد عشرة أشهر وتشكيل لجان في المحافظات قبل حل مجلس الشعب وإجراء الانتخابات الجديدة في يونيو ١٩٧٩.

لكن عملية حل المجلس المفاجئة وضعت قضية تحقيق أغلبية برلمانية قبل قضية الحزب نفسه، واستطاع عدد من المستقلين الفوز ضد مرشحي الحزب، لكنهم ما لبثوا أن انضموا للحزب. ومن هنا غلبت المصلحة على الانتماء الحقيقي للحزب ومبادئه)[٢٩] وتبين عام ١٩٨٤ أن الحزب لم يستكمل بناؤه التنظيمي حتى في العاصمة نفسها، الأمر الذي فسره أمين الحزب بها بأن (التوازنات السياسية بين الأفراد قد تعوق أحياناً عمليات الإصلاح الجادة) مشيراً إلى أنه حدثت إصلاحات في الحزب بعد تولي مبارك رئاسته استهدفت استكمال الهياكل التنظيمية على كل المستويات، لكنها افتقدت الاستمرارية أو جدية المواجهة)[٣٠] وتكمن أهمية هذه الملاحظة فيما نبديه من أن المشكلة لم تكن في توفر الاهتمام باستكمال

البناء التنظيمي أو وضوح الرؤية في هذا الشأن. فقد حرصت أمانة التنظيم على مطالبة المحافظات باستكمال جميع الوحدات على المستوى القاعدي[٣١] وأدى ذلك إلى تحقيق قدر من التقدم وإن ظل محدوداً.

ولذلك ظلت قيادة الحزب الوطني تؤكد اهتمامها بتشكيل الوحدات القاعدية باعتبارها (المستوى الذي يتيح الاتصال المباشر والفعال فكرياً وتنظيمياً بين قاعدة الحزب العريضة وقياداته)[٣٢]. والملاحظ أن مشكلة استكمال البناء التنظيمي كانت موضع جدل في العديد من اللقاءات الحزبية. فعلى سبيل المثال جرى حوار حولها في أحد هذه اللقاءات عندما أثار سعد الدين وهبة ما أسماه بتأخر تنظيمات الحزب وطلب استعجال التشكيلات. وقد ظهرت خلال ذلك الحوار أبعاد أخرى للمشكلة نتيجة لاختلاط استكمال بناء المستوى القاعدي الذي لم يتم تأسيسه أولا بإعادة تشكيل المستويين الوسيط والقيادي[٣٣] وتجدد الحوار حول هذه المشكلة في اجتماع تال لقيادة الحزب، حيث رد الأمين العام حينئذ على تساؤلات أخرى بأن (الحزب بدأ بالفعل في إعادة بناء تشكيلاته)[٣٤] ولكن حديثه دل على أن إعادة التشكيل في قمة المستوى القاعدي في أمانات المحافظات يؤثر سلبياً على استكمال بناء الوحدات الأساسية في هذا المستوى. فقد دعا ما أسماه (تشكيلاتنا الحزبية في المحافظات) إلى أن (تباشر نشاطها وألا تعيش في حالة ترقب وانتظار لأن هذا يوقف حركة الحزب بالمحافظات، وألا يرتبط النشاط الحزبي بانتظار التشكيلات الجديدة)[٣٥].

ومن واقع خطاب أعضاء نخبة الحزب يتضح استمرار مشكلة البناء التنظيمي على المستوى القاعدي خلال الفترة التالية[٣٦] بينما تم

الاستغراق في إعادة تشكيل المستوى القيادي، وخاصة خلال عامي ١٩٨٤ و١٩٨٥ ونتيجة لذلك يبدو أن قيادة الحزب اضطرت لأن تتخذ مهمة تسجيل العضوية القاعدية للجان المراكز والأقسام في أوائل ١٩٨٦[٣٧]، بدلا من لجان الوحدات القاعدية. ومع ذلك فقد أبدى بعض مسئولي الحزب بالأقاليم اهتماماً واضحاً بهذه الوحدات من زاوية ضرورة استكمال تشكيلاتها، وتأكيد (عدم إمكان أن تقف نظرة الحزب عند تشكيل لجنة المراكز أو الدائرة، حيث ينبغي العمل مع القواعد التي تمثل جماهيرية الحزب المنتشرة في القرى)[٣٨].

ورغم أن حزب العمل أبدى اهتماماً واسعاً بحل مشكلة استكمال بنائه التنظيمي، فالأرجح أنه لم يحقق تقدماً ملموساً في هذا المجال إلا خلال تصاعد تحركات التيار الإسلامي داخله للسيطرة عن تنظيمه قبل المؤتمر العام الخامس الذي انعقد في مارس ١٩٨٩. ولذلك فقد اقترن اتساع نطاق هذا التنظيم على المستوى القاعدي باتهامات لذلك التيار باللجوء إلى أساليب غير مشروعة. الأمر الذي سنعود إليه في الفصل الأخير. ومع ذلك فالملاحظ أن قيادة الحزب انشغلت بقضية استكمال البناء التنظيمي منذ وقت مبكر وخاصة مع الإعداد لمؤتمره العام الأول. فقد طلبت اللجنة العليا من اللجنة التحضيرية لهذا المؤتمر وضع برنامج زمني تقوم بتنفيذه ومتابعته لاستكمال ذلك البناء[٣٩] وأخذ الحزب منذ ذلك الوقت في تكوين لجان للإشراف على التشكيلات القاعدية[٤٠].

لكن المرجح أن غياب التشكيلات في بعض الوحدات ساعد التيار الإسلامي في الحزب على إدخال أعضاء جدد من شباب بعض الجماعات الإسلامية في عدد من المحافظات لتشكيل شعب وشياخات لم تكن موجودة

من قبل. وقد بدأ هذا التحرك فور الانتخابات التشريعية في إبريل ١٩٨٧ التي اعتبرها رئيس الحزب (بداية مرحلة جديدة في تاريخه، لأنه من الطبيعي أن تنعكس إنجازات الحزب في الانتخابات على دعم بنائه التنظيمي) وأشار بوضوح إلى أن جولات قادة الحزب في أنحاء مصر لهذا الغرض، والتي النتائج التي ظهرت في تزايد عدد طالبي عضوية الحزب وخاصة من الشباب، وتشكيل لجان جديدة)[41].

لكن إحكام التيار الإسلامي لسيطرته على الحزب منذ ١٩٨٩ أدى إلى جمود في عملية استكمال بناء المستوى القاعدي. فقد وضعت قيود مشددة على طلب العضوية خشية قيام الجناح المنشق لأحمد مجاهد بإدخال أنصار له لتشكيك الحزب، ومن شأنه تقييد العضوية على هذا النحو أن يحول الحزب إلى منظمة مغلقة تدار بأساليب شبه عسكرية.

ثانياً: البناء التنظيمي للأحزاب بين التعيين والانتخاب:

يعتبر الأخذ بأسلوب الانتخاب أحد معايير ديمقراطية البناء التنظيمي للأحزاب. ورغم أن الأنظمة الأساسية لجميع الأحزاب موضع الدراسة نصت على الانتخاب كأسلوب لبنائها، وإن أجاز بعضها اللجوء للتعيين مؤقتاً في المرحلة الأولى، فقد ظلت معظم هذه الأحزاب تعتمد على أسلوب الاختيار من أعلى أو التعيين في مختلف المستويات التنظيمية. وينطبق ذلك على أحزاب مصر والأحرار والوطني، وإن كان حزب الأحرار قد أخذ بأسلوب الانتخاب في المستوى الأعلى فقط عام ١٩٩٠ أي بعد خمسة عشر عاماً من تأسيسه. وقد عرف حزب الوفد الانتخاب فيما يتعلق بهذا المستوى فحسب، بينما ظل أسلوب التعيين سائداً في المستويين الأدنى والوسيط.

فبالنسبة لحزب مصر، من الثابت أنه لم يعرف أسلوب الانتخاب في بنائه التنظيمي خلال حياته القصيرة. فكانت مختلف تشكيلاته تصدر بقرارات من رئيسه ممدوح سالم، كما يتضح من متابعة صحيفته ومع ذلك فالملاحظ أن الشعور المتزايد بقصور البناء التنظيمي للحزب انعكس في ظهور دعوة داخله للجوء الى الانتخاب وإعادة تكوين المستويات القيادية للحزب[٤٢] لكن بينما رأى أحد أعضاء المكتب السياسي للحزب أن (التكوينات القيادية تمت في مرحلة لم يكن ممكناً فيها اختيار القيادات موضوعياً)[٤٣] أكد السكرتير العام أنه رغم اللجوء لتعيين القيادات كمرحلة انتقالية (روعي في القيادات التي تولت المسئولية الرئيسية بالحزب أنها قيادات منتخبة بمجلس الشعب أو المجالس المحلية أو النقابات أو الاتحادات المهنية والعمالية)[٤٤] لكنه أقر بضرورة انتهاء المرحلة الانتقالية في آخر عام ١٩٧٨ (لوجبنا تنفيذ برنامج لتكوين المستويات القيادية بالانتخاب فيما بعد)[٤٥].

وفي الوقت نفسه كان السكرتير العام السابق يؤكد تأييده (لإعادة بناء الحزب بالانتخاب لأنه الأسلوب الديمقراطي الذي من خلاله يستطيع الأعضاء ممارسة حقهم السياسي في اختيار القادة في التنظيم الذي يجمعهم) ودعا لإجراء هذه الانتخابات خلال صيف ١٩٧٨ (بحيث تكون إعادة بناء الحزب بالانتخاب من القاعدة إلى القيادة قد تمت قبل الدورة القادمة لمجلس الشعب)[٤٦] لكن لم يمض شهران حتى كان الحزب يواجه مفاجأة تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي كبديل له.

كما درج حزب الأحرار على شغل كل مستوياته التنظيمية بالتعيين الذي يقوم به رئيس الحزب، وظلت قيادة الحزب تبرر ذلك بأنه إجراء

مؤقت حتى تتوفر الظروف التي تتيح عقد المؤتمر العام. والملاحظ أن بعض أعضاء نخبة الحزب تمسكوا بأسلوب التعيين، وعارضوا فكرة قيام المجلس الدائم بانتخاب قيادة الحزب ومنهم نائب الرئيس الذي أقر بذلك على أساس أن (الانتخاب يكون بواسطة المؤتمر العام نفسه. وليس المجلس الدائم الذي لا ينتظم سوى نصف أعضائه في الاجتماعات)[٤٧] وقد أدى هذا لإطلاق يد رئيس الحزب في تعيين القيادات. لكن جرت العادة عند الإعلان عن تعيينات جديدة أن يقوم المستوى القيادي الذي يجري التعيين فيه بإصدار قرار تعيين للعضو الجديد. أو بالموافقة على إعادة تشكيل نفسه. ففي حالة تعيين أعضاء جدد، يمكن الإشارة مثلاً إلى قرار الأمانة العامة للحزب بضم السيدة نفيسة الغمراوي إلى الأمانة العامة والمكتب السياسي[٤٨].

وفي الحالة الثانية الخاصة بإعادة التشكيل، يمكن الإشارة مثلاً إلى قرار الأمانة العامة بالموافقة على إعادة تشكيلها بناء على قرار من رئيس الحزب. ففي اجتماع لهذه الأمانة، عرض نائب رئيس الحزب قراراً بإعادة تشكيلها مصدقاً عليه، من رئيس الحزب ووافقت الأمانة على التشكيل الجديد[٤٩].

والملاحظ أن رئيس الحزب أعلن بشكل متكرر، وكذلك بعض أعضاء نخبته عن الإعداد لإجراء انتخابات في كل مستوياته في إطار عملية إعادة تنظيمه. وقد بدأ الحديث عن إعادة تنظيم الحزب لأول مرة في منتصف ١٩٧٨، عندما أعلن رئيسه عن الإعداد لانتخابات حزبية قبل نهاية العام[٥٠] وظلت هذه العملية تؤجل، مع الاستمرار في مناقشة قضية إعادة التنظيم ففي أواخر ١٩٧٩، بحث المكتب السياسي والأمانة العامة كل

على حدة مشروعاً بهذا الصدد، وفوراً عرضته على المجلس الدائم للحزب الذي ناقشه [51] ، لكن دون أن يترتب على ذلك أي تطوير فعلي. وفي الوقت نفسه. أطلق رئيس الحزب لنفسه العنان في إقامة ما يتيسر من تشكيلات في المحافظات بتأييد من المكتب السياسي، فعلى سبيل المثال أصدر هذا المكتب بياناً في أكتوبر ١٩٨٣ يؤيد (ما تقوم به قيادة الحزب من إجراءات لإعادة التنظيم ووضع التشكيلات الجديدة لبعض أمانات المحافظات استعداداً للمرحلة المهمة القادمة من النشاط الحزبي)[52].

لكن الهزيمة التي لقيها الحزب في الانتخابات التشريعية في مايو ١٩٨٤ فرضت على قيادته العودة لطرح قضية إعادة تنظيم الحزب مصحوبة بإجراءات عملية لاحتواء حالة الاستياء والقنوط التي عمت أوساط الحزب. فأعلن رئيسه أن هذه الانتخابات كشفت للحزب عن مواطن الضعف فيه، الأمر الذي جعل إعادة تنظيمه وبناء قواعده ضرورة لنموه[53] ووعد بأنه سيتم انتخاب جميع قيادات الحزب على كافة المستويات[54] وتمخض هذا التطور عن تشكيل لجنة لإعادة بناء الحزب من خمسة وعشرين عضواً[55] من نخبته العليا نفسها، والتي فشلت في هذه المهمة على مدى ثماني سنوات، ووصفت جريدة للحزب هذه اللجنة بأنها (النخبة الممتازة من أعضاء الحزب)[56] وظهر من البداية أنها نخبة بيروقراطية أعضاء نخبة الحزب بالانضمام إليها، وبعد أن كان عدد أعضائها خمسة وعشرين عضوًا عند تشكيلها، ارتفع بعد يومين إلى أربعين عضواً [57] ثم إلى اثنين وأربعين عضواً بعد ثلاثة أيام أخرى [58] وعندما نشرت جريدة الحزب أسماء أعضاء هذه اللجنة بعد أسبوع آخر، كانوا قد وصلوا إلى ثلاثة وستين عضواً. وتبين أن اللجنة قررت ضم الأعضاء الجدد إليها [59] وقصر

سكرتير عام الحزب ذلك بأنه روعي ضم العديد من العناصر الشابة حرصاً على المشاركة الشبابية في أنشطة الحزب المختلفة[٦٠] وإزاء هذا التضخم ، كان من الضروري اختيار أمانة عامة للجنة تجتمع كل أسبوع فيما تجتمع اللجنة نفسها كل شهر[٦١] وتدل متابعة نشاط هذه اللجنة على أنها تحولت إلى مستوى قيادي جديد طوال الفترة التي استغرقتها عملية إعادة التنظيم. فقد انبثقت عنها لجنة خاصة من تسعة عشر عضواً لمتابعة نشاط الحزب في ثلاث مجموعات إحداها للوجه القبلي، والثانية للوجه البحري، والثالثة للقاهرة الجيزة، وكانت مهمة كل مجموعة زيارة كل محافظة على حدة، وإجراء دراسة ميدانية عن نشاط الحزب، وتقدير كفاءة قياداته فيها وبحث حجم العضوية ، ومحاولة تدبير مقار للحزب[٦٢] لكن لم تمض أيام أخرى حتى تقرر إجراء تنظيم جديد للجان المنبثقة عن لجنة إعادة تنظيم الحزب، فتم تقسيم أمانة اللجنة إلى سبع مجموعات عمل جغرافية تحددت مهامها في إعادة تنظيم الحزب في مختلف المحافظات، بحيث تضع كل مجموعة خطة للمرور على المحافظات المخصصة بها طبقاً لجدول زمني، وتشكيل أمانات للمحافظات والمراكز والأقسام، ومراجعة شئون العضوية والاشتراكات، وبحث مواقف المقار[٦٣].

وفي هذا الإطار أصبحت أمانة لجنة إعادة التنظيم تقوم بدور الأمانة العامة للحزب، حيث عقدت اجتماعات لمناقشة القضايا السياسية إلى جانب نشاطها التنظيمي، وأصدرت قرارات بشأن هذه القضايا[٦٤] وفي معظم اجتماعات اللجنة، كان يتم تأكيد استكمال تشكيلات الحزب في موعد لا يتجاوز أكتوبر ١٩٨٤، لكن اجتماعاتها ظلت مستمرة بعد انتهاء ذلك الشهر.

وفي أحد اجتماعاتها، ناقشت أمانة اللجنة أسلوب الإعداد لعقد المؤتمر العام للحزب وانتخاب القيادات الحزبية [٦٥] تمخض كل ذلك عن إجراء انتخابات داخل أمانة لجنة إعادة تنظيم الحزب لانتخابات رؤساء اللجان النوعية [٦٦] واستمرت في الوقت نفسه عملية إقامة تشكيلات للحزب في المحافظات والمراكز دون ذكر لموضوع الانتخاب وأعلن السكرتير العام عن تحقيق إنجاز كبير في إقامة هذه التشكيلات [٦٧] واستمرت اجتماعات اللجنة وأماناتها حتى آخر إبريل ١٩٨٥ . عندما أعلن عن تشكيل الأمانة العامة الجديدة للحزب بالتعيين مرة أخرى . كما قام رئيس الحزب بتعيين أربعة وكلاء له وأمين للصندوق. وقرر أن يتولى كل وكيل الإشراف على أمانات الحزب بمجموعة من المحافظات [٦٨].

وبذلك تكون عملية إعادة التنظيم قد انتهت إلى قرارات بتعيين المستوى القيادي للحزب، بعد أن تم تشكيل قمة المستوى القاعدي في المحافظات وبعض المراكز بنفس الأسلوب، وكأن عاماً كاملاً من الجهد المبذول في هذه العملية انتهى من حيث بدأ تقريباً. وقررت الأمانة العامة الجديدة في أول اجتماع لها إنهاء أعمال لجنة إعادة بناء الحزب عن طريق الأمانة العامة والمشرفين على المناطق الجغرافية وأمناء المحافظات [٦٩].

وهكذا انتهت عملية إعادة التنظيم ، التي بدأت بوعود بإجراء انتخابات حزبية ، إلى صدور قرارات من رئيس الحزب بالتشكيلات الجديدة للمستوى الأعلى القيادي نشرتها صحيفة الحزب بتوقيعه [٧٠].

والملاحظ أنه رغم الإعلان عن انتهاء مهمة اللجنة المختصة بإعادة التنظيم، ظل رئيس الحزب يتحدث عن أن (ما شغلنا الآن هو إعادة بناء الحزب) [٧١] ولم يعرف الحزب أسلوب الانتخابات إلا عندما انعقد مؤتمره

العام الأول في يناير ١٩٩٠ ، حيث اقتصر ذلك على المستوى القيادي. فلم تجر انتخابات قاعدية لاختيار أعضاء هذا المؤتمر الذين تم تسمينهم من أعلى، كما أن انتخاب قيادة الحزب تم بشكل صوري وبطريقة أقرب إلى الاستفتاء نتيجة انسحاب المرشح المنافس لرئيس الحزب، ثم انسحاب جميع المرشحين الزائدين عن العدد المطلوب انتخابه لعضوية الأمانة العامة.

ويعتبر الحزب الوطني هو ثالث الأحزاب التي لم تأخذ بأسلوب الانتخاب في بنائها التنظيمي حتى آخر ١٩٩١ عندما بدأت أول عملية انتخاب جزئي ، فقد استمر الحزب في استبعاد هذا الأسلوب في مختلف مستوياته التنظيمية بالمخالفة لنظامه الأساسي، الذي جعل اللجوء إلى التعيين أمراً مؤقتاً نص عليه في حكم انتقالي في نهاية مواده [٣٢] فقد ظل رئيس الحزب يعين المكتب السياسي، وكذلك الأمانة العامة التي قامت بتشكيل لجان وهيئات مكاتب المحافظات وما دونها بالتعاون مع المكتب السياسي. والملاحظ أن قضية الأخذ بأسلوب الانتخاب طرحت بشكل جدي في المرحلة الأولى لتأسيس الحزب، عندما اتجهت قيادته في منتصف ١٩٧٩ إلى ،إعادة بنائه من القاعدة إلى القمة، فقد ظهر اتجاهان في ذلك الوقت: أولهما رأى ضرورة إجراء انتخابات حرة في قواعد الحزب وفتح الباب أمام أعضائه للتقدم لهذه الانتخابات دون قيد أو شرط. وثانيهما رأى أفضلية الأخذ بأسلوب الاختيار، على أساس أن الانتخاب لا يفرز أفضل العناصر التي قد لا تقبل على ترشيح نفسها.

قد عبر بعض أعضاء الأمانة عن الاتجاه الأول، بينما كان الثاني غالبا في الهيئة البرلمانية للحزب [٣٣] ، وعقد رئيس الحزب لقاءات لمناقشة

الموضوع ظهر خلالها أن الكفة تميل لإرجاء الانتخابات والأخذ بأسلوب التعيين، وبعد أن كان مقترحاً إجراء انتخابات حزبية في أول يناير ١٩٨٠، تم إرجاؤها إلى سبتمبر من نفس العام لكنها لم تعقد إلا بدءاً من آخر عام ١٩٩١، ومع ذلك ظل بعض أعضاء نخبة الحزب الأقل نفوذاً يدعون إلى ضرورة الانتخاب في أي حزب جماهيري يضم عضوية واسعة تتطلع لأن يكون لها دور في انتخاب قياداتها. وقد تكون للتعيين ضرورات موضوعية، لكن الواجب يفرض أن تكون هذه الضرورات مؤقتة ولفترة محدودة تحدد سلفاً، لا أن تكون عملية التعيين مفتوحة وبالتالي يصبح مبدأ بناء الحزب بالانتخاب هو الاستثناء ويتحول الاستثناء وهو التعيين إلى قاعدة[٣٤] ولكن ظل بعض أعضاء نخبة الحزب الأكثر نفوذاً على قناعة بعدم وجود ضرورة للانتخاب، بل ورأى أحدهم أن مبدأ الاكتفاء في الأحزاب السياسية سليم لأنها مؤسسات خاصة وليست سلطة عامة تأتي من طريق الانتخاب[٣٥] ومع ذلك لم يكن هذا هو الموقف السائد في المستوى الأعلى للحزب. في أعقاب الانتخابات التشريعية لعام ١٩٨٤ أثيرت القضية وأصبحت موضع تساؤلات عدة. وبدأ الأمين العام وقتها على تفسير إرجاء الانتخابات بالحاجة إلى وقت لضبط العضوية ولاستكمال السجلات بشكل واقعي من أجل إعداد جيد للانتخابات[٣٦].

وفي هذا الإطار استمر بناء الحزب من أعلى بالتعيين، وإن كان رئيسه الثاني بدا مقتنعاً بأهمية الانتخاب، حيث أكد أن «الحل الأمثل والواجب الاتباع في الأحزاب السياسية هو اختيار جميع القيادات بالانتخاب من القاعدة، لأن شرعية القيادة الحزبية تستمد من رضاء جماهير الحزب وثقتها فيها، ولا يصح الاتجاه للاختيار إلا في أضيق الحدود وفي المراحل

الانتخابية فقط، وسوف يشهد الحزب الوطني تحركاً واسعاً في هذا المجال[٢١].

ورغم هذا لم يثر موضوع الانتخاب في الحزب بعد ذلك إلا عام ١٩٩٦ على نحو جزئي ومقيد.

أما حزب الوفد الجديد فقد تميز باتباع أسلوب الانتخاب فيما يتعلق بالمستوى الأعلى فحسب أي الهيئة العليا وتم ذلك خلال فترة الدراسة مرتين في مارس ١٩٧٨ ويناير ١٩٨٨ ، لكنه لم يكن انتخاباً مفتوحاً وتنافسياً في المرة الأولى حيث تم التصويت على قائمة معدة سلفاً على نحو أقرب للاستفتاء. وفي المرة الثانية كان الانتخاب مفتوحاً وإن كان رئيس الحزب قد قام بدعم قائمة محددة فاز جميع أعضائها بعضوية الهيئة العليا. وسنعود لتحليل الانتخابين في الفصل التالي. أما في المستويين الوسيط والقاعدي، فقد اعتمد الحزب على الاختيار والتعيين من أعلى، وكان هذا التوجه واضحاً منذ تأسيس الحزب، عندما لم يتوفر للحزب الوقت الكافي لإنجاز هذه العملية فقد اضطر لتجميد نشاطه بعد حوالي ثلاثة أشهر ونصف من تأسيسه. ولذلك فعند استئنافه لهذا النشاط، قامت الهيئة العليا التي تم التجديد لها بتشكيل لجنة فرعية من لجنة التنظيم المركزي لفحص تشكيلات لجان الحزب المؤقتة بالمحافظات[٢٢] وأبدت قيادة الحزب حينئذ اهتماماً ببحث إمكان اللجوء للانتخاب في تشكيل اللجان الإقليمية. ففي يوليو ١٩٨٤ ، أصدر السكرتير العام بياناً بحاجة إعادة تشكيل لجان الحزب دعا فيه الأعضاء إلى تسجيل أسمائهم في سجلات الحزب في أقرب مقر بدوائرهم أو مناطقهم، تمهيداً لإجراء التشكيل الجديد سواء عن طريق الانتخاب المباشر بالنسبة للجان الشياخات والقرى، أو عن طريق التصعيد

من القاعدة للقمة بالنسبة لغيرها من اللجان [٨٠] وقد قررت الهيئة العليا للحزب أن بالإمكان الانتهاء من عملية الانتخاب في نهاية أغسطس ١٩٨٤[٨١] وأقرت هذه الهيئة لائحة بنظام لجان المحافظات تنص على انتخابها من القاعدة إلى القمة لمدة خمس سنوات مع جواز تجديد الانتخاب، ووفقاً لهذه اللائحة [٨٢] يتم انتخاب اللجنة الفرعية بالقرية أو الشياخة بواسطة الأعضاء العاملين بالحزب فيها. تضم اللجنة المحلية للمركز أربعة أعضاء تختارهم لجنة المدينة عاصمة المركز وعضواً أو اثنين من كل وحدة أخرى بهذا المركز وتتكون اللجان العامة بالمحافظات متعددة المراكز من ستة أعضاء على الأكثر من كل مركز، وستة آخرين من المدينة عاصمة المركز تختارهم لجنة المركز أو المدينة. وفي المحافظات ذات المدينة الواحدة تتكون اللجان العامة من تسعة أعضاء عن كل حي أو قسم إداري تختارهم لجنته، واثني عشر عضواً على الأقل وثمانية عشر على الأكثر في المحافظات ذات الحي الواحد أو القسم الإداري الواحد، ونصت اللائحة على أن تتعاون كل اللجان المؤقتة التي تشكلت قبل الانتخابات التشريعية لعام ١٩٨٤ في تنفيذ أحكامها.

وقامت لجنة التنظيم بالحزب بمتابعة عملية حصر أعضائه لإجراء انتخابات اللجان الإقليمية [٨٣] لكن هذه العملية تعثرت بعد أن تجاوزت المدى الزمني الذي كان مقرراً لها وهو أغسطس ١٩٨٦ وأصبح من الصعب الاستمرار فيها عندما اتضح أن الفصل التشريعي الرابع لمجلس الشعب لن يكتمل، الأمر الذي فرض على قيادة الحزب إعطاء أولوية للإعداد للانتخابات التشريعية الجديدة. وكذلك استمر تكوين اللجان في المحافظات بالتعيين بالتعاون بين لجنة التنظيم والهيئة العليا، وقامت لجان

المحافظات بتشكيل لجان للمراكز والأحياء، وطلب السكرتير العام من مقرري المحافظات الانتهاء من هذه العملية في آخر ديسمبر[١٨٠] كما عقد رئيس الحزب اجتماعات مع أعضاء اللجان العامة للمحافظات لهذا الغرض[١٨٤].

وإلى جانب عدم ديمقراطية هذه العملية وربما بسببها أيضاً، اتسمت عملية بناء الحزب بقلة الكفاءة وفقاً لما أكده نائب رئيسه خلال النقد الذاتي الذي قدمه أثر الانتخابات التشريعية لعام ١٩٨٧ : (إن تشكيلاتنا الحزبية في بعض المحافظات لم تكن على المستوى المطلوب، إننا لم نتصل ببعض المواطنين في هذه المحافظات إلا في وقت الانتخابات فقط، وكان ينبغي أن ندرس كل محافظة على حدة) [١٨٦].

وقد استمرت، عقب تلك الانتخابات، عملية استكمال البناء التنظيمي للحزب بنفس طريقة الاختيار من أعلى. وقرر رئيس الحزب تشكيل عدة لجان تنظيمية في مايو ١٩٨٧ من بينها لجنة للإشراف على إعادة تشكيل اللجان الإقليمية والاستعداد لانتخابات المجالس الشعبية المحلية برئاسة السكرتير العام المساعد حينئذ د. نعمان جمعة[١٨٧] ورغم أن هذه اللجنة بدأت أعمالها بالفعل ، فقد واصل رئيس الحزب إصدار قراراته الخاصة بإعادة تشكيل اللجان العامة لبعض المحافظات[١٨٨] والملاحظ أن هذه الإجراءات تواكبت مع تأكيد رئيس اللجنة الجديدة على أن نشاطها يجب أن يشمل نقداً ذاتياً للحزب لتلافي أخطائه، مشيراً إلى ضرورة الديمقراطية واللامركزية في عمل لجان المحافظات[١٨٩]. وعموماً أصبحت الآلية المتبعة هي قيام هذه اللجنة بتعيين لجان مؤقتة في المحافظات التي تريد إعادة تشكيل اللجان العامة بها.

وتقوم هذه اللجان المؤقتة بتشكيل اللجان الجديدة. وتمنح رؤساء هذه اللجان سلطات واسعة في تلك العملية، وقاموا أحياناً بتكليف مساعديهم بتشكيل لجان بعض الأقسام كما حدث في محافظة الجيزة مثلاً[90] ويتبع ذلك صدور قرار من رئيس الحزب بتشكيل اللجان الجديدة. وغالباً ما أخذت هذه القرارات صيغة ذات شقين: أحدهما يحدد الأعضاء الذين تستمر عضويتهم، والآخر يحدد الأعضاء الجدد الذين تم ضمهم[91] كما فشلت محاولات بعض أعضاء الحزب في بعض المحافظات لإقناع قيادته بإجراء انتخابات، كما حدث في محافظة الإسماعيلية حيث فوجئوا بتعيين لجنة المحافظة في الوقت الذين كانوا يعدون لانتخابات حزبية[92].

وعلى هذا النحو يكون الحزبان الباقيان (التجمع والعمل) هما اللذان أخذا بأسلوب الانتخاب في بنائهما التنظيمي. لكن عرف حزب التجمع قيوداً على هذا الانتخاب فكانت انتخاباته على المستوى القاعدي والوسيط أكثر تنافسية أحياناً منها على المستوى الأعلى، فعلى هذا المستوى الأخير المتمثل في الأمانتين العامة والمركزية، كان يتم التوافق على قائمة مغلقة يراعى تمثيلها لمختلف التيارات ويجرى التصويت عليها في عملية أقرب للاستفتاء منها للانتخاب.

أما في حزب العمل فقد كانت الانتخابات مفتوحة وتنافسية، وخاصة فيما بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٦ ففي الفترة السابقة على عقد المؤتمر العام الأول للحزب، لجأت قيادته لأسلوب التعيين في مختلف المستويات التنظيمية، وكانت جريدة الحزب تنشر قرارات موقعة من الأمين العام باعتماد تشكيلات اللجان. لكن بعد ذلك بدأ الأخذ بأسلوب الانتخاب، وخاصة مع الإعداد للمؤتمر العام الأول حيث أجريت لجان الحزب

بالمحافظات في إجراء انتخابات اللجان القاعدية [٩٣] ورغم استمرار الأخذ بأسلوب التعيين من أعلى في بعض الأحيان، أصبح الاتجاه للانتخاب هو السائد. وقامت أمانة التنظيم بوضع برامج لانتخاب هيئات مكاتب الشياخات والأقسام والمراكز في العديد من المحافظات [٩٤] وأخذ نطاق التعيين يضيق ليغدو مصدراً لخلق تشكيلات مؤقتة للحزب في المناطق التي لا تتوفر بها عضوية مناسبة، حيث كانت مهمتها العمل على تنشيط العضوية تمهيداً لانتخاب هيئات مكاتب بها [٩٥]. وقد دارت مناقشات أحياناً حول أكثر الأشكال ديمقراطية في انتخاب أمانات المحافظات، فطرح على سبيل المثال التساؤل عما إذا كان الأفضل إجراء الانتخاب في كل موقع على حدة لاختيار عضو منه أم إجراؤه في كل المواقع لانتخاب ستة أعضاء منها جميعاً في مؤتمر واحد للمحافظة [٩٦].

وبالنسبة للمستوى الوسيط الممثل في المؤتمر العام، فقد دأب الحزب على انتخاب أعضائه من خلال إعادة تشكيل المستوى القاعدي بالانتخاب قبل كل دورة، فظل المؤتمر العام يمارس اختصاصه في انتخاب الرئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية. وإذا كان انتخاب الرئيس قد افتقد للتنافس الجدي، فقد اتسم انتخاب هذه اللجنة بدرجة عالية من المنافسة الحرة وخاصة قبل المؤتمر العام الخامس، وكان هذا موضع فخر لأعضاء نخبة الحزب الذين لجئوا من وقت لآخر إلى مقارنة حزبهم بغيره. لكن مع الحرص في معظم الأحيان على عدم الزعم بأن ثمة ديمقراطية مكتملة في حزب العمل. فعلى سبيل المثال قال عضو في اللجنة التنفيذية للحزب:

(لست أدعي أن الديمقراطية اكتملت داخل العمل الاشتراكي. فهناك ملاحظات وتحفظات لي شخصياً على طريقة إدارة الحزب ونشاطه، لكننا نفخر في النهاية بأننا انتخبنا بواسطة أعضاء المؤتمر العام [٩٧].

ولكن هذا التناقص أخذ يتحسر منذ المؤتمر العام الخامس في مارس ١٩٨٦ حتى اختفى تقريباً في المؤتمر العام السادس في مايو ١٩٩٣ (٦٨).

خلاصة :

يمكن استخلاص أربعة اتجاهات عامة رئيسية بشأن طبيعة البناء التنظيمي للأحزاب السياسية ، المصرية المعاصرة موضع الدراسة ، وهي:

١ ـ أن هناك تقدماً حدث في هياكلنا التنظيمية بالمقارنة مع أحزاب ما قبل ١٩٥٢ ، ويتمثل جوهر هذا التقدم في قدرة الأحزاب المعاصرة على إيجاد هياكل بالمعنى الحديث ، ورغم تفاوتها في هذا المجال ، يظل الاتجاه العام أكثر تقدماً مما كان عليه في المرحلة التعددية السابقة .

٢ ـ أن اللوائح الداخلية للأحزاب المعاصرة لا تساعد على معرفة دقيقة بطبيعة العلاقة بين المستويات التنظيمية الرئيسية الثلاثة لأي حزب (القيادي ، الوسيط ، القاعدي) فلا يجوز الاعتماد على لائحة أي حزب منها للتعرف على حال الممارسة الديمقراطية من منظور هذه العلاقة بين مستوياته التنظيمية ، بل ويمكن القول بأن للوائح الداخلية تعطي في العادة صورة مضللة لطبيعة هذه العلاقة . فهي تتشابه مثلاً في الحرص على توزيع السلطة والاختصاص بين المستويات الثلاثة ، والإيحاء بأن المستوى الوسيط الذي يمثله عادة المؤتمر العام هو صاحب السلطة الرئيسية ، ومن ثم إخفاء حقيقة هيمنة المستوى القيادي بل ورئيس الحزب على هذه السلطة في الغالب . كما أن ما تنص عليه هذه اللوائح بشأن بناء الأحزاب من أسفل إلى أعلى يتعارض مع واقع العملية الفعلية التي تكونت بمقتضاها من أعلى إلى أسفل .

ولكن المشكلة هنا ليس في عملية بناء الحزب نفسها. فمن الجائز أن يتم بناء الحزب من أعلى، من يعتمد على مبادرة تقوم بها مجموعة من الأفراد. ولكن تنشأ المشكلة عندما يتركز الاتصال في الحزب بعد بنائه من أعلى إلى أسفل، وتغيب المبادرات القاعدية وبالتالي لا يصبح هناك مجال لإعادة بناء الحزب من أسفل إلى أعلى. فمن الضروري إذاً التمييز بين عملية البناء الأولى للحزب والتي تتم في العادة من أعلى، وبين ما تتيحه ممارسة النشاط الحزبي من إمكانات لإعادة بناء الحزب من أسفل، لكن ممارسة الأحزاب المصرية موضع الدراسة لأنشطتها لم تؤد إلى إعادة بنائها في هذا الاتجاه، وبالتالي ظل التعارض بين واقع أبنيتها التنظيمية ونصوص لوائحها الداخلية مستمراً.

٣ ـ إن جميع الأحزاب السياسية المصرية موضع الدراسة لم يستكمل بناؤها التنظيمي على المستوى القاعدي حتى نهاية فترة الدراسة، وكان هذا أحد المؤشرات السلبية على الممارسة الديمقراطية داخلها من منظور توزيع السلطة، التي ظلت مركزة في المستوى الأعلى القيادي. ورغم أن استكمال بناء المستوى القاعدي لا يؤدي ـ آلياً ـ إلى تغير في توزيع السلطة والاختصاص، فهو يؤثر تدريجياً في هذا التوزيع من خلال تزايد احتمالات تولد الضغوط من أسفل.

٤ ـ أن أسلوب الانتخاب لم يترسخ في البناء التنظيمي للأحزاب السياسية المصرية، رغم ما نصت عليه لوائحها الداخلية من اعتماد هذا الأسلوب وإن أجاز بعضها تعطيله مؤقتاً في المرحلة الأولى، فلم تعرف أحزاب مصر والأحرار والوطني أسلوب الانتخاب حتى نهاية فترة الدراسة، وبدأ حزب الأحرار في الأخذ به على المستوى القيادي فحسب وبطريقة صورية

يختفي ورائها أسلوب التعيين في مؤتمره الأول في يناير ١٩٩٠. كما بدأ الحزب الوطني في الأخذ به على المستوى القاعدي فقط قبيل مؤتمره السادس الذي انعقد في يوليو ١٩٩٢. كما لم يعرف حزب الوفد أسلوب الانتخاب إلا للمستوى القيادي، بينما ظل تشكيل المستويين القاعدي والوسيط بالتعيين.

ورغم أن حزبي التجمع والعمل أخذا بأسلوب الانتخاب منذ وقت مبكر، فقد شابته مآخذ في كليهما. ففي حزب التجمع أتاح تعدد الاتجاهات بداخله فرصة لقيادته للتحكم في تشكيل المستوى القيادي تحت شعار مراعاة ما سماه «صيغة التجمع».

ولذلك لم تجر انتخابات تنافسية لهذا المستوى، الذي أخذ انتخابه شكل الاقتراع على قائمة معدة سلفاً. وإذا كان حزب العمل قد شهد انتخابات تنافسية مفتوحة غالباً في مختلف مستوياته منذ ١٩٨٦، إلا أن التيار الإسلامي الذي صعد داخله منذ منتصف الثمانينيات نزع إلى التأثير على هذه الانتخابات بأساليب كانت موضع اتهام باللامشروعية من تيار آخر في الحزب، كما سيتضح أكثر في الفصلين التاليين.

هوامش المبحث الثامن (الفصل الثالث)

١ ـ يستخدم حزب مصر العربي الاشتراكي والحزب الوطني الديمقراطي تعبير النظام الأساسي، وحزب الوفد الجديد وحزب العمل الاشتراكي تعبير النظام الداخلي، وحزب التجمع التقدمي الوحدوي تعبير اللائحة النظام الداخلي، وحزب الأحرار تعبير النظام الأساسي واللائحة الداخلية.

٢ ـ فؤاد محيي الدين في نظام حزبي بالتنظيمية، جريدة مصر العدد ١٧، ١٨ أكتوبر ١٩٧٧.

٣ ـ مصر، العدد ٢٦، ١٥ نوفمبر ١٩٧٧.

٤ ـ جمال ربيع في حديث صحفي، الأهالي، العدد ٨٧، ٨ يونيو ١٩٨٣

٥ ـ المصدر السابق.

٦ ـ الأهرام، العدد ٣٣١٩٦، ٢٩ أغسطس ١٩٧٨.

٧ ـ المادة ١٥ من النظام الأساسي واللائحة الداخلية لحزب الأحرار الاشتراكيين، مصدر سابق، ص ١١.

٨ ـ المصدر السابق، المادة ٤٩، ص ١٤.

٩ ـ انظر مثلا: الأحرار، العدد ٤٠، ١٤ أغسطس ١٩٧٨.

١٠ ـ الأحرار، العدد ٨٨، ٣١ مارس ١٩٨٠.

١١ ـ الأحرار العدد ٨٧، ٢٩ مارس ١٩٨٠.

١٢ ـ الأحرار، العدد ٧٢، ١٠ ديسمبر ١٩٧٩.

١٣ ـ خالد محيي الدين في حديث صحفي الأهالي، العدد ١٤٤، ١١ يوليو ١٩٨٤ .

١٤ ـ الأهالي، العدد ١٥٨، ١٢ أكتوبر ١٩٨٤ .

١٥ ـ وثائق وقرارات المؤتمر الثاني لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي. مصدر سابق، ص ص ١٧٣ ـ ١٧٦ .

١٦ ـ المصدر السابق، ص ١٥٠

١٧ ـ المصدر السابق، ص ١٧٦ .

١٨ ـ المصدر السابق، ص ١٣٢ .

١٩ ـ مقابلة مع مصطفى بكري عضو اللجنة المركزية لحزب التجمع وأمين محافظة قنا سابقا، في مؤسسة الأهرام، ١٨ مايو ١٩٩١ .

٢٠ ـ الأهالي ـ العدد ٢٦٥، نوفمبر ١٩٨٦ .

٢١ ـ انظر على سبيل المثال: الأهرام الاقتصادي، العدد ٩١٠، ١٩ يناير ١٩٨٧

٢٢ ـ خالد محيي الدين في مساجلة الاقتصادي. الأهرام الاقتصادي، العدد ٩٠٤، ٣٠ ديسمبر ١٩٨٦

٢٣ ـ انظر على سبيل المثال : الوفد العدد ٥١، ٢٠ مايو ١٩٨٢ والعدد ١١٥، ١٨ ديسمبر ١٩٨٤ .

٢٤ ـ مقابلة مع السيدة منى مكرم عبيد عضو الهيئة العليا للحزب (حتى يناير ١٩٩١) في منزلها، ٥ مارس ١٩٩١

٢٥ ـ مصر، العدد ٦٢، ٢٩ أغسطس ١٩٧٨ .

٢٦ ـ المصدر السابق.

٢٧ ـ تصريح فكري مكرم عبيد في مصر، المصدر السابق.

٢٨ ـ أنور السادات في حديث صحفي، مايو، العدد ١٠، ٤ مايو ١٩٨١ .

٢٩ ـ محمد رشوان، المرحلة الثالثة من عمر الحزب الوطني الديمقراطي، مايو، العدد ٢٦٤، ٢٥ يونيو ١٩٨٥

٣٠ ـ المصدر السابق.

٣١ ـ انظر على سبيل المثال: مايو، العدد ١٦٣، ١٤ يوليو ١٩٨٣ .

٣٢ ـ كمال الشاذلي في حديث صحفي، مايو، العدد ٢٩٣، ٣١ ديسمبر ١٩٨٤ .

٣٣ ـ مايو، العدد ٥٩٤، ٧ يناير ١٩٨٥

٣٤ ـ مايو، العدد ٥٩٦، ٢١ يناير ١٩٨٥

٣٥ ـ المصدر السابق

٣٦ ـ انظر مثلاً تصريحات أمينى الإعلام والتنظيم في مايو، العددان ٦١٥ و ٦٢٥، ٣ يونيو ٢١ أكتوبر ١٩٨٥

٣٧ ـ مايو، العدد ٥٩٥، ١٤ يناير ١٩٨٥.

٣٨ ـ محمد عبدالمحسن أمين مساعد الحزب بأسيوط، في مايو، العدد ٦٣٧، ٩ أغسطس ١٩٨٦.

٣٩ ـ الشعب، العدد ٣٠٠، ١٤ إبريل ١٩٨١.

٤٠ ـ انظر على سبيل المثال: الشعب، العدد ١١٣، ٧ سبتمبر ١٩٨٢، والعدد ١٥٣، ٦ ديسمبر ١٩٨٢، والعدد ١٥٧، ١٤ ديسمبر ١٩٨٢، والعدد ١٦٣، ١٥ يناير ١٩٨٣.

٤١ ـ إبراهيم شكري في الشعب، العدد ٣٥، ١٤ يناير ١٩٨٨.

٤٢ ـ محمد رجب، التحديات التي تواجه حزبنا، مصر، العدد ٥٠، ٦ يونيو ١٩٧٨.

٤٣ ـ المصدر السابق.

٤٤ ـ د. فؤاد محيي الدين، في: مصر، العدد ٥١، ١٣ يونيو ١٩٧٨.

٤٥ ـ المصدر السابق

٤٦ ـ محمود أبو وافية، في: مصر العدد ٥٣، ٢٧ يونيو ١٩٧٨.

٤٧ ـ صلاح الرفاعي، لهذه الأسباب انشققت عن حزب الأحرار، أخبار اليوم، العدد ٢٢٠، ٢١ إبريل ١٩٨٤.

٤٨ ـ الأحرار، العدد ٧٨، ٢١ يناير ١٩٨٠.

٤٩ ـ الأحرار، العدد ٨٦، ١٧ مارس ١٩٨١.

٥٠ ـ الأحرار، العدد ٢٦، ١٢ يونيو ١٩٧٨

٥١ ـ انظر الأحرار، الأعداد ٧١ و٧٢ و ٧٤ و٢ و٥ و٢٦ ديسمبر ١٩٧٩.

٥٢ ـ الأحرار، العدد ٢٧٥، ٢٠ أكتوبر ١٩٨٢.

٥٣ ـ الأحرار، العدد ٣١٧، ١ يونيو ١٩٨٤.

٥٤ ـ الأحرار، العدد ٣١٨، ٧ يونيو ١٩٨٤.

٥٥ ـ الأحرار، العدد ٣٣٢، ٢٥ يونيو ١٩٨٤.

٥٦ ـ الأحرار، العدد ٣٣٨، ١٦ يوليو ١٩٨٤.

٥٧ ـ الأحرار، العدد ٣٢٤، ٢٨ يونيو ١٩٨٤.

٥٩ ـ الأحرار، العدد ٣٣٦، ٩ يوليو ١٩٨١.

٦٠ ـ الأحرار، العدد ٣١٨، ١٢ يونيو ١٩٨٤.

٦١ ـ الأحرار، العدد ٣٣٦، ٩ يوليو ١٩٨٤.

٦٢ ـ الأحرار العدد ٣٢٨، ١٢ يوليو ١٩٨٤.

٦٣ ـ الأحرار، العدد ٣٣٣، ٢٠ يونيو ١٩٨٤.

٦٤ ـ الأحرار، العدد ٣٤٠، ٢٣ أغسطس ١٩٨٤.

٦٥ ـ الأحرار، العدد ٣٦٦، ٣ ديسمبر ١٩٨٤.

٦٦ ـ الأحرار، العدد ٣٦٣، ٢١ يناير ١٩٨٥.

٦٧ ـ الأحرار، العدد ٣٧٩، ٤ مارس ١٩٨٥.

٦٨ ـ الأحرار، العدد ٣٩٠، ٢٠ مايو ١٩٨٥

٦٩ ـ الأحرار، العدد ٣٩١، ٢٧ مايو ١٩٨٥.

٧٠ ـ الأحرار، العدد ٤٠١، ٥ أغسطس ١٩٨٥

٧١ ـ الأحرار، العدد ٤٠٥، ١ سبتمبر ١٩٨٥.

٧٢ ـ المادة ١١٢ من النظام الأساسي للحزب الوطني الديمقراطي، مصدر سابق.

٧٣ ـ الأحرار، العدد ١٠١، ١٦ يوليو ١٩٧٩.

٧٤ ـ محمد رجب قضايا أمام المؤتمر الثاني للحزب، مايو، العدد ٢٧، ٢١ أغسطس ١٩٨١.

٧٥ ـ أحمد سلامة خلال اجتماع بمجلس الشورى، الأحرار، العدد ٣٣٢، ٣٠ يوليو ١٩٨٤.

٧٦ ـ د. صبحي عبدالحكيم في لقاء مع قيادات الحزب بالإسكندرية وآخر بالمنيا. انظر: مايو، العدد ٥٩٣، ٣١ ديسمبر ١٩٨٥، العدد ٦-٨، ٦ إبريل ١٩٨٥.

٧٧ ـ حسني مبارك في حديث صحفي، مايو، العدد ٢٨٣، ١٥ أكتوبر ١٩٨٤.

٧٨ ـ فؤاد سراج في حديث صحفي، الأحرار، العدد ١٦، ٢٧ فبراير ١٩٧٨.

٧٩ - الأحرار، العدد ٣٢٩، ٢٨ نوفمبر ١٩٨٢.

٨٠ - الوفد العدد ١٠، ٢٦ يوليو ١٩٨٤

٨١ - الوفد، العدد ١٨ - ١٢ يوليو ١٩٨٤.

٨٢ - الوفد، العدد ١٩، ١٩ يوليو ١٩٨٤.

٨٣ - الوفد، العدد ٢١، ٢ أغسطس ١٩٨٤

٨٤ - الوفد، العدد ١٤٥، ١٨ ديسمبر ١٩٨٦.

٨٥ - الوفد، العدد ١٤٦، ٢٥ ديسمبر ١٩٨٦.

٨٦ - د. وحيد رأفت في حديث صحفي، الأهرام الاقتصادي، العدد ٩٥٤، ٢٧ إبريل ١٩٨٧.

٨٧ - الوفد، العدد ٥٣، ٩ مايو ١٩٨٧.

٨٨ - انظر مثلا: الوفد اليومي، العدد ٦٢ - ١٩ مايو ١٩٨٧.

٨٩ - د. نعمان جمعة، الوفد اليومي، العدد ٧٦، ٥ يونيو ١٩٨٧.

٩٠ - الوفد اليومي، العدد ٣٤٦، ١٠ إبريل ١٩٨٨.

٩١ - الوفد، العدد ١٤١، ٢٣ أغسطس ١٩٨٧.

٩٢ - مقابلة مع السيدة منى مكرم عبيد (عضو الهيئة العليا للحزب حتى يناير ١٩٩١) بمنزلها في ٥ مارس ١٩٩١.

٩٣ - انظر مثلا: الشعب، العدد ١٠٣، ١٤ إبريل ١٩٨١، والعدد ١٠٦، ٥ مايو ١٩٨١.

٩٤ - الشعب، العدد ١٥٧ - ١٤ ديسمبر ١٩٨٢

٩٥ - انظر مثلا: الشعب، العدد ١٦٢، ١٨ يناير ١٩٨٣، والعدد ١٦٢، ٢٥ يناير ١٩٨٣، والعدد ١٦٤، ٨ فبراير ١٩٨٣.

٩٦ - الشعب، العدد ١٦٢، ٢٥ يناير ١٩٨٣.

٩٧ - فؤاد مرسي، في الشعب، العدد ٢٩٦ - ٣٠ أكتوبر ١٩٨٤.

٩٨ - انظر التفاصيل في: د. وحيد عبدالمجيد، المؤتمر الخامس لحزب العمل، ترسيخ التوجه الإسلامي وارتباكه في المسألة الديمقراطية، صحيفة الحياة، ١٩ مايو ١٩٩٣.

المبحث التاسع

عملية صنع القرار الحزبى

يعتمد تقويم عملية صنع القرار فى الأحزاب السياسية موضع الدراسة على تحليل مقارن لآلية صنع مجموعتين مختارتين من القرارات الحزبية الرئيسية، وهى القرارات المتعلقة بالانتخابات العامة وتلك الخاصة بتحول جوهرى فى حياة الأحزاب. وقد روعى فى اختيار هذه القرارات معياران، أولهما: أن تكون لها أهمية متميزة، وبديهى أن القرارات الخاصة بالانتخابات العامة هى من أهم القرارات التى يتخذها أى حزب سياسى، لأنها تتعلق بأحد أبرز وظائفه أى المشاركة فى هذه الانتخابات. وثانيهما أن تكون من النوع الذى يعرض لمختلف الأحزاب أو معظمها على الأقل مما يتيح المقارنة بينها.

أولا: صنع القرارات المتعلقة بالانتخابات العامة:

١- قرار المشاركة فى الانتخابات:

تجدر الإشارة بداية إلى أن الحاجة لاتخاذ قرار حزبى بشأن المشاركة فى الانتخابات والطريقة المناسبة لذلك لم تطرح على قائمة الأعمال

الحزبية إلا بتأسيس مجلس الشورى عام ١٩٨٠، والذي رفضت أحزاب المعارضة أسلوب انتخابه بالقائمة الحزبية المطلقة. كما أصبحت هذه الحاجة قائمة بالنسبة لمجلس الشعب منذ انتخابات عام ١٩٨٤ بسبب الأخذ بنظام انتخابي جديد هو القائمة النسبية المشروطة. ونظراً لوجود إجماع تقريباً داخل الأحزاب المعارضة موضع الدراسة على مقاطعة انتخابات مجلس الشورى باستثناءات ضئيلة خلال فترة الدراسة، سيتركز تحليل عملية صنع القرار الحزبي على قضية المشاركة في انتخابات مجلس الشعب.

والملاحظ أن هذه القضية لم تكن مثارة في انتخابات ١٩٨٤ إلا داخل حزبي التجمع والعمل، اللذين خشيا عدم قدرتهما على إحراز نسبة ٨٪ من مجموع أصوات الناخبين اللازمة لتمثيل أي حزب في المجلس.

ففي حزب التجمع، عقدت الأمانة المركزية عدة لقاءات مع لجان المحافظات لاستطلاع آرائها، بعد أن قامت هذه اللجان باستطلاع أوضاع الدوائر الانتخابية وخريطة كل دائرة وبحث مدى قدرة الحزب على المشاركة في كل منها[1] وتبع ذلك انعقاد اللجنة المركزية لمناقشة الموضوع، لكن في ظل موقف مسبق للأمين العام يحبذ المشاركة في الانتخابات، وانعكس هذا الموقف في كلمته أمام اللجنة التي أكد فيها ضرورة المشاركة استناداً إلى نتائج الدراسات التي قامت بها لجان المحافظات ومناقشة الأمانة المركزية لهذه النتائج[2].

وقد شارك في مناقشة اللجنة المركزية سبعة وأربعون عضواً عبر معظمهم عن تأييد للمشاركة في الانتخابات. لكن الملاحظ أنه لم يحدث تصويت، وإنما أصدرت الأمانة العامة بعد ذلك بياناً عن أعمال اجتماع

اللجنة المركزية أشار إلى أن المناقشات خلاله أبرزت الاتفاق الكامل داخل اللجنة حول أهمية انتخابات مجلس الشعب، وأن المشاركة فيها مسئولية تاريخية، وأن اللجنة فوضت الأمانة العامة في اتخاذ القرار النهائي بشأن هذه المشاركة وفق مايطرأ على الموقف من أحداث وتغيرات[٦] وقد مضى الإعداد الحزبي للانتخابات في طريقه على الفور، ولم تظهر معارضة واضحة لذلك داخل الحزب. والواضح أن الموقف الذى اتخذه الأمين العام في بداية اجتماع للجنة المركزية للحزب كان حاسماً في اتخاذ القرار بالمشاركة في الانتخابات.

أما في حزب العمل، كان الموقف من المشاركة في انتخابات ١٩٨٤ أكثر إثارة للخلافات. وقد نوقشت هذه القضية في اجتماعين للجنة التنفيذية والعليا، وفي المؤتمر العام الثاني الذى انعقد في ديسمبر ١٩٨٣. لكن كما في حزب التجمع، كان موقف رئيس حزب العمل المؤيد للمشاركة في الانتخابات رغم تحفظه على قانونها هو الذى حسم الجدل رغم استمرار المعارضة لهذه المشاركة. وقد أقر بأنه كانت هناك أغلبية في اللجنة التنفيذية تعارض المشاركة، وأنه لجأ إلى المؤتمر العام واعتبر قراره المؤيد للمشاركة معبراً عن الموقف الحقيقي للحزب لأن هذا المؤتمر (يقدم تمثيلا أكبر بكثير ويعبر عن القواعد التى يقع عليها عبء الممارسة الفعلية)[٢] ولذلك ظل بعض أعضاء نخبة الحزب المعارضين للمشاركة على موقفهم، وأصروا على عدم ترشيحهم لهذه الانتخابات على أساس أن (المعركة الانتخابية تحتاج إلى مناخ حر وحركة طليقة من كل قيد، بينما قانون الانتخاب الجديد يتم تفصيله لتعطيل المسيرة الديمقراطية، ولم تستجب حكومة الحزب الحاكم لمطلب المعارضة بأن يكون الإشراف للقضاء العادل، ولذلك فالمعركة لاحيدة فيها ولانزاهة)[٣].

وفي انتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٨٧، أثيرت قضية المشاركة فيها داخل حزبي التجمع والوفد بصفة خاصة. لكن بينما تركز الجدل في حزب التجمع على مبدأ المشاركة، كان الاهتمام في حزب الوفد بأسلوب المشاركة من زاوية الموقف من فكرة تكوين قائمة مشتركة لمختلف أحزاب المعارضة. وثمة مايدل على أن القرار الذي اتخذه حزب الوفد برفض هذه القائمة تم التوصل إليه بشكل ديمقراطي في إطار المستوى القيادي للحزب. فقد ثبت أن رئيس الحزب كان ميالا في البداية إلى هذه الفكرة التي بحثها مع رؤساء أحزاب المعارضة في اجتماع يوم العاشر من فبراير ١٩٨٧، وتم الاتفاق فيه على أن يعودوا لأحزابهم لاستطلاع آرائها[١٦] لكن الهيئة العليا للحزب هي التي قررت رفض المشاركة في الانتخابات من خلال قائمة مشتركة بأغلبية صوت واحد وفقاً لرواية للسكرتير العام المساعد حينئذ[١٧] وبأغلبية صوتين وفقاً لرواية أخرى من خارج الحزب[١٨].

ويؤكد ذلك حدوث تصويت جدي، خاصة وأن رئيس الحزب ظل يؤكد فكرة القائمة المشتركة وصوت لصالحها. لكنه قبل قرار الأغلبية[١٩] وقد تكتل القانونيون في الهيئة العليا لمعارضتها وأعلن السكرتير العام للحزب أن الفكرة مستحيلة لمخالفتها الواضحة لقانون الانتخاب[٢٠] وقدم نائب رئيس الحزب تكييفاً قانونياً محكماً لهذا الموقف[٢١]

أما قضية المشاركة في الانتخابات فقد بدأت بالنسبة لحزب التجمع بمناقشة أجرتها الأمانة المركزية في عدة اجتماعات وأكبتها اتصالات مع الأحزاب الأخرى وتم عرض الأمر بعد ذلك على الأمانة العامة في اجتماع شارك به أعضاء المحافظات حيث ظهرت ثلاثة اتجاهات[٢٢]

- اتجاه يدعو لمقاطعة الانتخابات.

ـ اتجاه يدعو للانضمام إلى قائمة مشتركة لأحزاب المعارضة.

ـ اتجاه يعارض القائمة المشتركة ويدعو لقائمة مع الناصريين والشيوعيين.

وتم إجراء تصويت على المشاركة أو المقاطعة فقط، وأسفر عن تأييد المشاركة بأغلبية كبيرة (أربعة وثلاثون مقابل عشرة) لكن بعد أن مارس الأمين العام نفوذه واستخدم وزنه المعنوي لإقناع الكثيرين بتأييد المشاركة[8] وأعقب ذلك تصويت على تفويض الأمين العام بمتابعة الاتصال مع أحزاب المعارضة الأخرى والتنسيق لإعداد القوائم المشتركة مع تمثيل كافة القوى والتيارات السياسية والوصول لاتفاق في هذا المجال.

وصدر قرار بذلك بأغلبية اثنين وثلاثين مقابل ستة معارضين مع امتناع ستة آخرين[9] وفي الوقت نفسه دعيت اللجنة المركزية لاجتماع طارئ لاتخاذ القرار النهائي بشأن الموقف من الانتخابات.

ولكن عندما انعقدت هذه اللجنة، كانت فكرة القائمة المشتركة قد انهارت. وبذلك تركزت مناقشتها على المشاركة المنفردة أو المقاطعة. وظهرت ثلاثة اتجاهات: أحدها يدعو للمشاركة وعدم الانسحاب من المواجهة، والثاني يقترح أن تكون المشاركة مشروطة باستجابة الحكومة لمطالب المعارضة، والثالث يؤكد ضرورة المقاطعة. وأسفر التصويت عن تأييد مائة وخمسة وستين عضواً للمشاركة في كل الظروف، ومعارضة ستة وأربعين وامتناع ستة أعضاء[10]

وفي الانتخابات التالية لمجلس الشعب (١٩٩٠) من المهم التعرف على كيفية صنع ثلاثة أحزاب لقرار مقاطعتها. ففي حزب الأحرار انقسمت الأمانة العامة عند التصويت على مشروع قرار بالمقاطعة. لكن رئيس

الحزب رجح الموقف المؤيد للمقاطعة، بينما ظل السكرتير العام عبد الفتاح الشوربجي وبعض أعضاء نخبة الحزب يعارضون المقاطعة[36] وقـــام السكرتير العام بترشيح نفسه كمستقل، الأمر الذي أدى لفصله بقرار من رئيس الحزب واعتماداً على ماتضمنه قرار المقاطعة من عدم جواز قيام أى عضـو في الحــزب بالتقـدم للانتـخابات[37] ومع ذلك فـقـد وافق رئيس الحزب، بقرار منفرد، على عودته إلى صـفوف الحزب عقب الانتخابات.

وفي حزب العمل، صدر قرار مقاطعة الانتخابات من اللجنة العليا بإجماع أعضائها الحاضرين وعددهم ٩٣ عضواً متحمساً فصل كل من يخالف القرار[38] أما حزب الوفد فقد صدر قراره بالمقاطعة في اجتماع الهيئة العليا بأغلبية ساحقة، حيث لم يعارض سوى عضو واحد بها هو علوى حافظ بينما غادر القاعة قبل التصويت عضو آخر معارض للمقاطعة وهو يسين سراج الدين، وامتنع عضوان معارضان أيضاً هما منى مكرم عبيد ومحمد حسن الحفناوي[39] أما حزب المعارضة الوحيد، من الأحزاب موضع الدراسة، الذي قرر المشاركة في انتخابات ١٩٩٠ فكان حزب التجمع، وقد صدر قرار بالمشاركة في اجتماع طارئ للأمانة العامة بأغلبية ثمانية وثلاثين عضواً مقابل معارضة تسعة وامتناع ثلاثة أعضاء عن التصـويت [40] لكن كما حدث بشأن قرار المشاركة في انتخابات ١٩٨٧، أسهم نفوذ الأمين العام في إحراز هذه الأغلبية الكبيرة لصالح قرار المشاركة في انتخابات ١٩٩٠. فقد استخدم مكانته للوصول إلى هذه النتيجة التي كان يريدها شخصياً على حد وصف أحد أعضاء الأمانة المؤيدين لقرار المشاركة[41]

٢- قرار تحديد مرشحي الأحزاب للانتخابات:

لم تبرز أهمية هذا النوع من القرارات الحزبية بوضوح إلا مع الأخذ بالقائمة الحزبية كنظام للانتخاب، وما أدى إليه حرمان أعضاء الأحزاب من الترشيح للانتخابات كمستقلين عام ١٩٨٤ أو إضعاف فرصهم في الفوز بهذه الصفة عام ١٩٨٧، وأدى ذلك إلى احتدام التنافس داخل الأحزاب بين الطامحين سعياً للترشيحهم من ناحية وإدراجهم في مواقع متقدمة بالقوائم الحزبية من ناحية أخرى، وتجدر الإشارة هنا إلى سلامة الاعتراض بأن نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية أدى إلى تدعيم سلطة قيادة الأحزاب وإلى سيادة طابع بيروقراطي لعملية الترشيح[٣٢]

أ - انتخابات ١٩٨٤:

أدركت قيادة الحزب الوطني مبكراً مدى ما تحدثه قضية تحديد مرشحي الحزب من مشكلات، ولذلك حرصت على أن تضع قاعدة مؤداها أن اختيار المرشحين سيتم بشكل مركزي تتولاه القيادة السياسية بنفسها على أن تراعي الأقدمية، وتم الحصول على موافقة للهيئة البرلمانية للحزب على هذه القاعدة قبل عشرة أشهر من الانتخابات عندما احتدمت المناقشة قانون الانتخاب الجديد[٣٣] ومن اليسير استنتاج حجم القلق الذي أظهره الاهتمام المبكر بعملية تحديد مرشحي انتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٨٤ من تعارض تلك القاعدة مع الأسلوب غير المركزي الذي اتبعه الحزب في تحديد مرشحيه لانتخابات المجالس الشعبية المحلية عام ١٩٨٣ [٣٤] وكان هذا الأسلوب الأخير أكثر اتساقاً مع التنظيم والأرجح كان هذا القلق راجعاً في جانب مهم منه إلى عدم وجود معايير موضوعية يمكن الاستناد إليها عند اختيار المرشحين، وخاصة بشأن كفاءة الأداء الحزبي،

في الوقت الذي يكثر الطامحون للترشيح من ذوي النفوذ ومصادر القوة الانتخابية في دوائرهم. وفي مثل هذه الظروف، تصبح الوساطة والشفاعة غالبدون الأمر الذي وضع الأمين العام للحزب في مأزق نتيجة توافد العشرات من الطامحين كل يوم وتكدسهم في حجرات وردهات مجلس الوزراء على أمل لقائه، وكل يسعى إلى توسيط الأصدقاء والمقربين وغيرهم[٣٥] ونتيجة لذلك وسعياً إلى تجنب انسلاخ من لم يقع الاختيار عليهم وانضمامهم لأحزاب المعارضة بحثاً عن أماكن على قوائمها، قامت قيادة الحزب بإرجاء إعلان القوائم حتى اللحظة الأخيرة قبيل إغلاق باب الترشيح مباشرة، مع فرض سرية تامة عليها، وقد اتسمت هذه العملية بالمركزية الشديدة، حيث تم إسنادها إلى لجنة رباعية برئاسة الأمين العام للحزب وعضوية وزير الداخلية والحكم المحلي (وهما عضوان بالأمانة العامة) وأمين التنظيم، لكنها كانت تستعين بوجهات نظر أمناء المحافظات والمحافظين[٣٦] بالإضافة إلى رؤساء المجالس المحلية بالمحافظات أيضاً[٣٧] ومع ذلك فقد حدث خلاف في هذه اللجنة حول نسبة التجديد في قوائم الحزب، فوفقاً لوزير الداخلية حينئذ وعضو اللجنة، كانت الدراسات تفرض تغيير نسبة تصل إلى ٥٠٪ من أعضاء مجلس الشعب السابق الممثلين للحزب، ولكن كانت هناك وجهة نظر أخرى في الأمانة العامة تعارض في إجراء تغيير بهذا الحجم وتتصور أنه سيلحق أضراراً كبيرة بالحزب، ويخلق جبهات مضادة له، واستدعى هذا الخلاف تدخل رئيس الحزب لحسمه بعد تقييم شامل للموقف، حيث وصل حجم التغيير إلى حوالي ٥٠٪[٣٨]

وقد أدى ذلك بالفعل إلى استقالة عدد من أعضاء الحزب، ونظراً لعدم معرفة المستبعدين من الترشيح بالآلية التي تمت من خلالها هذه العملية،

فقد ركزوا نقدهم على الأمين العام للحزب واتهموه بالانفراد باتخاذ القرار، فعلى سبيل المثال قيل إن (ترشيحات الحزب للانتخابات صدرت بقرار فردي، ولم تؤخذ فيها آراء الحزب في المحافظات، واستأثر د. فؤاد محيي الدين بقرارات الترشيح)[٢٩]

أما في حزب الأحرار، والذي يخلو نظامه الأساسي من أية إشارة إلى عملية الترشيح للانتخابات، فقد استبعدت قيادته لانتخابات ١٩٨٤ مبكراً جداً، حيث طالب المكتب السياسي أمناء المحافظات بموافاة السكرتارية العامة بأسماء من يمكن ترشيحهم[٣٠] والأرجح أن هذا السلوك لم يكن يعكس نزوعاً إلى ديمقراطية عملية الترشيح بقدر ماكان يعبر عن مأزق الحزب المتمثل في محدودية قاعدته وبالتالي صعوبة إيجاد المرشحين المناسبين. وكذلك كانت مشكلته معاكسة لمشكلة الحزب الوطني المتخم بالطامحين للترشيح الذين يصعب الاختيار بينهم. ومع اقتراب موعد الانتخابات تم تشكيل لجنة برئاسة السكرتير العام وعضوية بعض أعضاء الأمانة العامة لتلقي طلبات الترشيح، ولجنة أخرى برئاسة رئيس الحزب وعضوية أحد النواب وأحد الوكلاء والسكرتير العام لتقوم بإعداد قوائم المرشحين[٣١] واقتصر دور أمناء المحافظات على تقديم تصورات عن المرشحين، لكن دون مايدل على قيامهم باستطلاع آراء قواعد الحزب في محافظاتهم. وظل للجنة المشكلة من أربعة أعضاء بنخبة الحزب القرار النهائي في تحديد المرشحين وترتيبهم بالقوائم، رغم قيامها بعرض ماتوصلت إليه على الأمانة العامة ثم المجلس للدائم[٣٢].

وتجدر ملاحظة أن قيادة حزب الأحرار لم تواجه مشكلات حقيقية في هذه العملية بسبب محدودية الطامحين للترشيح وإدراك الكثيرين منهم

لضآلة فرص الحزب في تجاوز نسبة الثمانية بالمائة من مجموع أصوات الناخبين، فضلاً عن انسلاخ عدد غير قليل من أعضاء نخبته عشية تلك الانتخابات بحثاً عن إمكانية الترشيح على قوائم أحزاب ذات فرص أفضل.

وبالنسبة لحزب التجمع، فالملاحظ أنه حرص على وضع قواعد للترشيح، خلال اجتماعات أمانته العامة التي أسفرت عن تشكيل لجنة عامة للانتخابات برئاسة الأمين العام[33] وتمثلت آلية الترشيح التي تم الاتفاق عليها في تشكيل لجان محلية في كل دائرة تضم كل منها مجموع لجان الحزب في الأقسام أو المراكز المكونة للدائرة، وتقوم باختيار المرشحين وتقديمهم لأمانات المحافظات لإعداد القوائم وعرضها على لجان المحافظات لمناقشتها قبل رفعها للجنة العامة للانتخابات[34] لإقرارها ثم تقديمها إلى أمانة اللجنة المركزية لمراجعتها واعتمادها[35] ومع ذلك كانت هناك شكاوى من انحياز مجموعة من نخبة الحزب للمرشحين الماركسيين، كما حدث في محافظة قنا مثلا حيث شكا أمينها من تدخل لصالح مجموعة ماركسية معينة بالمحافظة لضمان ترشيحها رغم أنها لم تكن تملك أي مؤهلات انتخابية. لكن عند رفع الأمر للأمين العام، وضع حداً لهذا التدخل وأنصف لجنة المحافظة وطلب إقرار ترشيحاتها[36] ومع ذلك لم يمكن إيجاد معايير موضوعية فيما يتعلق بترتيب القوائم، وقد أقر بذلك الأمين العام للحزب بعد الانتخابات، حيث أكد أن (عوامل حزبية تدخلت في ترتيب القوائم فلم تراع المصالح الانتخابية بالدرجة الأولى حيث تضمنت بعض القوائم شخصيات أعطت حياتها للحزب رغم أن قدرتها الانتخابية ليست أفضل المقترحات[37] كما كرر هذا النقد الذاتي في كلمته أمام الدورة السابعة للجنة المركزية للحزب، حيث دعا إلى (تطوير أسس ترتيب للقوائم الانتخابية بحيث لا ترتبط بين المستوى الحزبي وصدارة القائمة)[38]

كما اشتملت عملية تحديد مرشحي حزب الوفد لهذه الانتخابات على دور اللجان الحزب بالمحافظات، التي كانت تعد تصوراتها للمرشحين مع بيان الأسس التي تستند إليها في ترشيحاتها وتقييم كل مرشح من حيث السيرة والسمعة والإيمان بمبادئ الوفد والمركز الانتخابي، وتقدم هذه التصورات للهيئة العليا التي يكون لها الرأي النهائي في إعداد القوائم، وقد طالبت قيادة الحزب، على لسان مصدر مسئول به، كل عضو بالالتزام بقرار الهيئة العليا سواء ورد اسمه في القوائم أم لم يرد[٣٩] ولم تقم لجان المحافظات باستطلاع آراء قواعد الحزب لديها، بل وأكد أحد أعضاء الحزب أن هذه اللجان لم تجتمع لبحث الترشيحات التي انفردت بها مجموعة ضيقة في كل لجنة، واتهم رئيس الحزب بأنه ساعد على ذلك، حيث (أصدر توجيهات بتجميد الاجتماعات الأسبوعية لهذه اللجان حتى يقوم أعضاؤها بتوعية الجماهير وحثها على الوقوف بجوار الحزب، وكان المقصود عدم عرض قوائم المرشحين على اللجان حتى ينفرد بها الرئيس والصفوة)[٤٠] ومع ذلك فالأرجح أن هذا الاتهام ينطوي على مبالغة، حيث ثبت أن عملية تحديد للمرشحين كانت متروكة في بعض المواقع على الأقل لقيادات حزبية محلية ومنها مثلا دائرة شمال القاهرة التي لم يتدخل رئيس الحزب أو مقرر المحافظة في ترشيحها[٤١]

لكن الملاحظ أن الدور الحاسم للهيئة العليا، والذي تمثل في امتلاكها القرار النهائي في هذه العملية، أعطى الانطباع بأن الرئيس هو الذي يتحكم بالقوائم كلية، مما دفعه لأن ينفي عن نفسه الاستئثار باختيار مرشحي الحزب وترتيبهم في القوائم، ويؤكد أن الأمر بيد الهيئة العليا كلها التي تملك قرار دخوله هو شخصياً الانتخابات من عدمه[٤٢] كما أكد مقرر محافظة القاهرة، رداً على انتقادات بتحكمه في ترتيب المرشحين

بمحافظته، أن ترتيب القوائم عملية تنظيمية بحتة وأن الحزب لايفضل شخصاً على آخر[١٠٣] لكنه تعرض لأشد الانتقادات حدة عندما اتهم بتقاضى مبالغ مالية من المرشحين لإدراجهم في القوائم التي يرفعها إلى الهيئة العليا، وفقاً لما أكده مقرر الحزب في حلوان القاهرة بقوله (نقلت بقائمة بها د. أحمد منصور وأنا وأحمد الشافعي وشاكر يونس، ثم فوجئت بأشخاص آخرين. وكان التعديل يتم على أساس المحسوبية وثقل الجيب والعلاقات)[١٠٤] وثمة ما يؤكد أن الثقل المالي كان أحد الاعتبارات المهمة في اختيار المرشحين بسبب حاجة الحزب إلى تمويل لحملته الانتخابية. ولذلك كان مقرر الحزب بمحافظة القاهرة يحصل على تبرعات من بعض المرشحين لصالح الحملة وليس لحسابه كما يفهم من هذا الاتهام الذي تعرض له[١٠٥]

وبالنسبة لحزب العمل، فقد أكد رئيس الحزب في حديثه عن معايير اختيار المرشحين أن (الحزب يعتمد على التصور الذي يأتي من القواعد، ثم تعرض الترشيحات على قيادة الحزب لتبت فيها بصورة نهائية) وبشأن ترتيب القوائم، أوضح أنه (يراعى فيها مصلحة الحزب وطبيعة تكوين الدائرة الانتخابية، لأن اسم المرشح وليس برنامج الحزب فقط له أهمية كبرى في انتخابات القائمة، حيث لم يزل الناس متأثرين بأسماء المرشحين)[١٠٦] وقد تشكلت لجنة عامة للانتخابات برئاسة رئيس الحزب وقامت مع اللجنة العليا بالتحديد النهائي للمرشحين وترتيبهم في القوائم، ولم تواجه قيادة الحزب مشكلات كبيرة في هذه العملية خلال انتخابات ١٩٨٤، بالمقارنة مع ماواجهته في الانتخابات التالية عام ١٩٨٧، وكذلك أتيحت الفرصة لأن يشارك المرشحون أنفسهم أحياناً في ترتيب القوائم في بعض المحافظات[١٠٧] ومنها محافظة كفر الشيخ التي قال أحد المرشحين بها

إنهم ظلوا أسبوعاً كاملاً في المقر الرئيسي للحزب بالقاهرة (يتجادلون وجهات النظر حول الوضع الأفضل لترتيب القائمة دون تدخل من قيادة الحزب وتنازل بعض المرشحين عن مواقع كانوا يرون حقاً لهم فيها لاعتبارات تفيد المعركة الانتخابية)[١٨]

ب ـ انتخابات ١٩٨٧ :

ظل الحزب الوطني يعاني من مشكلة التنافس الشديد بين الطامحين للترشيح واستمر غياب المشاركة القاعدية في عملية تحديد المرشحين التي قام بها فريق برئاسة الأمين العام[١٩]، كما كان الحال في الانتخابات السابقة. لكن المعايير التي جرى الحديث عنها اتسمت بالعمومية الشديدة، وهي الطهارة والنقاء والالتزام بأهداف ومبادئ الحزب، والشعبية والكفاءة، والقدرة على العطاء والحركة وسط الجماهير لحل مشكلاتها[٢٠] ومن شأن هذه العمومية ألا تساعد كثيراً على إيجاد قواعد للتنافس بين الطامحين للترشيح. كما استمرت مطاردة هؤلاء الطامحين للأمين العام، وعبر الكثيرون عن عدم الرضاء لغيابه وعدم إمكان الوصول إليه خلال الفترة التي سبقت الإعلان عن القوائم. فكانت الشكوى المشتركة، وخاصة من نواب الحزب في الفصل التشريعي السابق، أن الأمين العام يجري البحث عنه في كل مكان دون جدوى سواء في مقر الحزب أو مجلس الشعب أو وزارة الزراعة أو منزله، وقال بعضهم إن (المفترض هو أن قيادة الحزب هي التي تبحث عنا وتحرص على لقائنا وليس العكس، ونحن لانقبل أن يصل الأمر إلى حد الاستجداء للإدراج في القائمة)[٢١] وفسر أحد المراقبين غياب الأمين العام عن الأنظار في تلك الفترة بأن (العبء كان ثقيلا عليه طوال الفترة الحرجة لإعداد القوائم التي مهما بذل من جهد فيها لن يلقى

القول من الجميع)(٣١) وكانت قيادة الحزب مدركة تماماً لاستحالة إرضاء الجميع في عملية تحديد مرشحي حزب متخم بعناصره المتطلعة على كل المستويات، على حد تعبير أمينه العام السابق(٣٢)

ونظراً لما اتسمت به عملية تحديد المرشحين من غموض وسرية، فقد تحدثت بعض مصادر المعارضة عن وجود خلافات في إطارها بين الأمين العام ورئيس مجلس الشعب عضو المكتب السياسي للحزب(٣٣) وقيل إن هذا الخلاف حسم لصالح الأمين العام الذي تمكن من استبعاد بعض أنصار رئيس مجلس الشعب؛ وأن القوائم النهائية تكشف عن اختيارات الأمين العام أكثر من غيره، ومن المؤشرات التي سيقت للتدليل على ذلك(٣٤):

- استبعاد بعض نواب الحزب عن الإسكندرية في الفصل التشريعي السابق، والذين كانوا وراء تصعيد الحملة على محافظها السابق فوزي معاذ، مما دفع الأمين العام لاتخاذ موقف حاد ضدهم وإحالة بعضهم للتحقيق، وهم جبريل محمد وأحمد عزت وأحمد الشرنوبي وداود شلبي.

- استبعاد سيف الغزالي الذي انسلخ عن حزب الوفد عام ١٩٨٦ بدعم مباشر من رئيس مجلس الشعب الذي وعده حينئذ بضمه إلى قوائم الحزب الوطني في الانتخابات التالية.

- إعادة ترشيح النائب شفيق حشيش رغم خلافاته الواسعة مع رئيس مجلس الشعب، وإصراره على الانتقاد المتكرر لأسلوبه في إدارة جلسات المجلس.

كما ظهر تباين في رؤية بعض أعضاء نخبة الحزب الرئيسيين لإمكان ترشيح أعضاء مجلس الشورى عن الحزب للمقاعد الفردية. فعلى سبيل

المثال أدلى الأمين العام والمساعد برأيين مختلفين لصحيفة واحدة، فقال الأمين العام إنه ليس صحيحاً ماتردد عن أن الحزب يحظر على أى عضو بمجلس الشورى ترشيح نفسه بشكل فردى فى انتخابات مجلس الشعب، مؤكداً أن لهم الحرية فى ذلك. أما الأمين العام المساعد فقد أكد عدم السماح لهم بالترشيح من أجل إفساح الفرصة لأعضاء الحزب الآخرين[٥٣]

والملاحظ أن الفريق الذى قام بإعداد القوائم لجأ لإعطاء الانطباع بأن لرئيس الحزب دوراً أساسياً فى هذه العملية، بهدف الحد من انتقادات المستبعدين. فأشارت صحيفة الحزب أكثر من مرة إلى أن القوائم تعرض على رئيس الحزب لإقرارها[٥٤] كما برر الأمين العام استبعاد بعض النواب السابقين باعتباره اختياراً للقيادة السياسية[٥٥]

لكن هذا لم يحل دون تعرض أسلوب إعداد القوائم لانتقاد المستبعدين منها، والذين ركزوا على (التوقيت الذى أعلنت فيه القوائم حيث فوجئ بها الجميع، وهذا أمر ماكان يجب أن يحدث، فكان يتعين أن يعرض الحزب من خلال قيادته الترشيحات على الأعضاء ويناقشهم فيها ويوضح لهم المعايير التى بموجبها تم هذا الاختيار حتى تكون القوائم معبرة بالفعل عن أعضاء الحزب)[٥٦]

وقد تميزت انتخابات ١٩٨٧ بتحالف حزبين من الأحزاب موضع الدراسة، وهما الأحرار والعمل، مع جماعة الإخوان المسلمين فيما عرف باسم «التحالف الإسلامى» الذى خاض هذه الانتخابات بقائمة مشتركة وفقاً للتوزيع التالى: أربعين بالمائة لحزب العمل، وعشرين بالمائة لحزب الأحرار، وأربعين بالمائة لجماعة الإخوان. وقد أضفى هذا التطور طابعاً خاصاً على عملية تحديد مرشحى حزب العمل بصفة خاصة لهذه

الانتخابات، أهم ملامحها اشتداد حدة التنافس على الترشيح داخله بسبب تناقص الفرص المتاحة لأقل من النصف. أما حزب الأحرار فرغم أن النسبة التي حصل عليها كانت الأقل، إلا أنها كانت ملائمة له لقلة أعداد الطامحين للترشيح من أعضائه، ولذلك لم تثر عملية تحديد مرشحيه مشكلات ملموسة، رغم أنه لم يسمح له بأن يتصدر مرشحوه سوى قائمة واحدة من قوائم التحالف، هي قائمة دائرة الفيوم[٣٠]. وقد اعترض بعض أعضاء نخبة حزب العمل على إعطاء حزب الأحرار نسبة عشرين بالمائة باعتبارها أعلى مما ينبغي ولا تمثل الثقل الحقيقي له[٣١] لكن كان هذا موضوعاً هامشياً في قضايا النزاع داخل حزب العمل، فيما يتعلق بعملية الترشيح للانتخابات. فقد تعرض رئيس الحزب لاتهامات مباشرة بالانصياع لمطالب جماعة الإخوان، وقيل إن قادتها انفردوا به في اجتماعات بمقر مجلة «الدعوة» بهدف عزله عن هيئاته المنتخبة وعدم تمكينه من الرجوع إليها عند الضرورة، وأنهم اعتمدوا على المساومة بشكل أقرب إلى التجارة منه إلى المبادئ، حيث كانوا يلوحون بالعودة للتحالف مع الوفد من جديد)[٣٢].

لكن الموقف المعلن لقيادة الحزب في هذا المجال قام على تحديد معيار موضوعي للتنسيق مع الإخوان في عملية الترشيح محوره (تركيز ترشيحات حزب العمل في الدوائر التي حقق تقدما بها في انتخابات ١٩٨٤، وخاصة في الدقهلية ودمياط وكفر الشيخ وكفر الدوار وشرق وشمال القاهرة والدائرة الأولى بالمنيا وأسيوط وسوهاج وقنا، وكذلك الدوائر التي نال الحزب فيها نسبة معقولة مثل وسط القاهرة وبني سويف والدائرة الثانية بكل من أسيوط وسوهاج وقنا والشرقية والقليوبية[٣٣]، والملاحظ بالفعل أن أكثر الانتقادات حدة لقرار تحديد مرشحي الحزب جاء من مواقع

أخرى مثل محافظة البحيرة التي استقال أمينها ولجنتها احتجاجاً على غلبة مرشحي الإخوان في قوائم التحالف بالدوائر الثلاث لهذه المحافظة، فضلاً عن تصدرهم لها.

أما حزب التجمع، فيبدو أن عملية تحديد مرشحيه اتسمت بطابع أقل ديمقراطية مما كانت عليه في الانتخابات السابقة، فلم يتم تشكيل لجان محلية في كل دائرة لتقديم اقتراحات بالترشيحات لأمانات المحافظات، وإنما قررت الأمانة العامة تكليف لجان المحافظات بإعداد القوائم مباشرة مع الأخذ في الاعتبار القوى اليسارية خارج الحزب. كما تم تشكيل لجنة قيادية من أربعة أعضاء بالأمانة العامة (محمد خليل وحسين عبد ربه وعلي إسماعيل وعبد الحميد الشيخ) لمتابعة إعداد القوائم[٣١] وقدمت أمانات الحزب بالمحافظات الترشيحات التي اقترحتها لهذه اللجنة التي عقدت اجتماعات لبحثها وإعداد القوائم في صورتها النهائية بالتعاون مع الأمانة المركزية للحزب[٣٢] ومعنى ذلك أن مشاركة المستوى القاعدي في تحديد المرشحين اقتصرت على قمة هذا المستوى، أي لجان المحافظات، كما تقلص نطاق المشاركة في الصياغة النهائية للقوائم في المستوى الحزبي الأعلى.

وفي حزب الوفد، لم يحدث تغير ملموس في أسلوب تحديد مرشحيه بالمقارنة مع عام ١٩٨٤، فقد قامت لجان الحزب في المحافظات بتقديم توصياتها للرئيس والهيئة العليا على أساس معيار غامض أيضاً أوضحه السكرتير العام بأنه (التمسك بالوفد والثبات على المبدأ)[٣٣]. ولكن عندما قام رئيس الحزب في مؤتمر انتخابي بالإسكندرية بتقديم مرشحيه تحدث عن معايير أخرى بقوله: (يتقدم إليكم الوفد بهذه النخبة الممتازة من

رجـالكم الذين هم مـزيج من العلم والكفـاءة والنشـاط الاقـتصـادى والوفدية)[٢٧]. والملاحظ أنه كان هناك تأكيد أكثر وضوحاً على دور لجان المحافظات، حيث أشار السكرتير العام إلى أنه (يرفض قبول أى مرشح إلا من خلال مقترحات لجان الحزب بالمحافظات التى تعد أسماء المرشحين من خلال ملفات خاصة بهم. وعقب ذلك يتم عرض القوائم على الهيئة العليا التى يكون قرارها نهائياً)[٢٨]. ومعنى ذلك أن المكتب التنفيذى الذى استحدث عند تعديل النظام الداخلى للحزب عام ١٩٨٦ لم يمارس أحد أهم اختصاصاته المنصوص عليها فى هذا التعديل، وهو بحث ترشيحات اللجان الإقليمية للانتخابات.

وقد أشارت بعض المصادر إلى حدوث خلافات داخل الهيئة العليا حول بعض القوائم، مما دعا إلى استمرار التعديلات فيها حتى اليوم الأخير للترشيح[٢٩]. وإذا كان هذا صحيحاً، فهو مؤشر على أن رئيس الحزب لم ينفرد بالقرار النهائى فى هذه العملية. وقد أشار عضو بالهيئة العليا إلى الصعوبات التى اكتنفت إعداد القوائم بشكل ينطوى على إقرار ضمنى بوجود هذه الخلافات: (إن نظام القائمة يضع كل حزب فى صراع شديد عند إعداد القوائم. فكل حزب لديه عدد ضخم من الأسماء يقابله عدد محدود من المقاعد داخل القائمة، وكل عضو يرى نفسه أكثر صلاحية من غيره للترشيح، وهذا ماجعل العبء ثقيلا على قيادة الحزب)[٣٠].

ومع ذلك فقد تعرضت القوائم التى تم اختيارها لانتقادات من بعض أعضاء الحزب، وخاصة فى محافظة القاهرة التى اتهم مقرر الحزب بها مرة أخرى بإعطائه أولوية لمعيار الثقل المالى للمرشح.

ثانياً: صنع القرارات المتعلقة بالتصرف في الحزب أو التحالف مع غيره.

يقصد بذلك القرارات التي تنطوي على تصرف قانوني في الحزب مثل حله أو اندماجه في حزب آخر أو تجميد نشاطه، وكذلك قرارات التحالف أو الائتلاف مع حزب أو أحزاب أخرى. وهذه ظاهرة جديدة لم تعرفها أحزاب ماقبل ١٩٥٢. وهناك عدة حالات تقرارات من هذا النوع.

١ـ قرار الوفد والتجمع بتجميد النشاط ١٩٧٨:

كان حزب الوفد أول حزب سياسي من الأحزاب موضع الدراسة يتخذ قرارا بتجميد نشاطه كلياً، وإن ظل الاعتقاد سائداً حتى عام ١٩٨٣ بأن القرار كان بحل الحزب نهائياً كرد على ماتضمنه قانون (حماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي) من عزل سياسي لرئيسه وبعض أبرز أعضاء نخبته العليا. فاجتمعت جمعيته العمومية في الثاني من يونيو عام ١٩٧٨ للنظر في كيفية الرد على ذلك القانون وانتهى الاجتماع بإصدار قرار بحل الحزب، مع إعلان الثقة الكاملة برئيسه وهيئته العليا والإشادة بتاريخهم الوطني، ويتضمن القرار تفويض هذه الهيئة في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذه[١]. وقد تبين بعد ذلك أن الهيئة العليا للحزب قامت بتعديل القرار وهو مايتيحه لها النظام الداخلي، من الحل إلى تجميد النشاط[٢].

وقد تعرض أسلوب رئيس الحزب فيين رحلال اجتماع للجمعية العمومية الذي اتخذ فيه هذا القرار، لانتقادات تركزت على أنه مارس ضغوطاً على أعضائها. وقيل على سبيل المثال أنه قام بحركة دائبة بين أعضاء الجمعية العمومية لإقناعهم بحل الحزب أو تجميده. وكان هناك اتجاه يتزعمه علي كريم يرفض حل الحزب ويرى اختيار د. محمد صلاح الدين رئيساً له.

لكن رئيس الوفد استطاع محاصرة هذا الاتجاه وإظهار نفسه بمظهر من يتباكى على الوطن والوفد[٧٣]. لكن هذا النقد لا يفيد باستخدام إجراءات غير ديمقراطية في اتخاذ هذا القرار، لأن رئيس الحزب اعتمد على الإقناع وتكتيل الأصوات دون أن يظهر ما يؤكد ممارسة ضغوط غير عادية على أعضاء الجمعية. ويمكن الاستدلال على ذلك أيضاً من شهادة قدمها عضو آخر بهذه الجمعية رغم أنه أعلنها عقب خلافه مع رئيس الحزب فقد أوضح أنه اعترض على حل الحزب، وأن الرئيس لم يتمكن من الحصول على موافقة الجمعية العمومية إلا بعد أن اجتمع به لمدة ساعتين: (وفي نهاية الحوار اتفقنا على أن توافق على حل الحزب، لكن بشرط أن يتركونا نعمل على إعادة تشكيله. وكتبت بياناً بالموافقة على حل الحزب، ووقع عليه معي خمسة وسبعون من أعضاء الجمعية العمومية، ووقف الباشا ليقرأه، فصفق الحاضرون ووافقوا)[٧٤]. ومع ذلك فقد عتب بعض أعضاء الجمعية لعدم أخذ رأيهم في هذا القرار[٧٥]، وإن كان الأرجح أنهم ظلوا أقلية. أما القرار الذي اتخذته الهيئة العليا بعد أيام قليلة بالاعتراض على حل الحزب والاكتفاء بتجميد نشاطه، فقد اتخذ في ظروف خاصة كان الحزب يمر بها وفرضت إبقاءه سرياً. ولذلك لم يعرض على الجمعية العمومية وفقاً لما يستلزمه النظام الداخلي للحزب[٧٦]. أما قرار إنهاء تجميد نشاط الحزب فقد اتخذته الهيئة العليا، وأعلنه السكرتير العام المساعد في السابع عشر من أغسطس ١٩٨٣ بحضور تسعة آخرين من أعضاء هذه الهيئة، واستند ذلك الإعلان إلى أن الأسباب التي من أجلها تقرر تجميد نشاط الحزب في يونيو ١٩٧٨ زالت في معظمها وما تبقى منها في سبيله إلى الزوال.

لكن هذا القرار لم يصبح نافذاً إلا بعد موافقة الجمعية العمومية للحزب عليه بإجماع الحاضرين في اجتماعها يوم الثالث والعشرين من أغسطس

١٩٨٣[٣٧]. ولم يتعرض هذا القرار لأي نقد داخل الحزب سواء من حيث مضمونه أو إجراءاته.

أما قرار حزب التجمع، الذي تزامن مع قرار الوفد، بتجميد نشاطه الجماهيري وحصر عمله داخل المقار، فقد صدر عن السكرتارية العامة وتم إعلانه قبل عرضه على الهيئة التأسيسية التي كانت تمثل المستوى الوسيط للحزب في ذلك الوقت ومن ثم كانت في مقام مؤتمره العام. وعندما سئل الأمين العام عن عدم دعوة هذه الهيئة للنظر في ذلك القرار رد مبرراً ذلك بأن (سكرتارية الحزب هي المفوضة بهذه السلطة في غيبة الهيئة التأسيسية التي تحتاج دعوتها إلى وقت حتى يحضر أعضاؤها من الأقاليم، وأعتقد أن هذه الطريقة أفضل)[٣٨] والواضح أن هذا التفسير ضعيف لأن حضور أعضاء الهيئة من الأقاليم ليس معضلة. وقد أمكن جمعهم بالفعل بعد أيام قليلة من صدور القرار الذي قامت الهيئة بتأييده بالإجماع[٣٩]. كما قررت استمرار صيغة التجمع، وقامت بتطوير جانب من قرار السكرتارية، حيث أضافت إلى ما تضمنه من وقف قبول عضوية جديدة تنظيم عضوية الحزب واستكمال انتخاب قياداته تمهيداً لعقد المؤتمر العام. وأضافت أيضاً إصدار نشرة داخلية للأعضاء بديلة لصحيفة «الأهالي» التي تضمن القرار توقفها عن الصدور[٤٠].

٢- قرارا حزبي مصر والأحرار بالاندماج والائتلاف مع الحزب الوطني:

يعتبر حزب مصر الوحيد بين الأحزاب السياسية موضع الدراسة الذي قبلت قيادته إنهاء وجوده كلية ودمجه في الحزب الوطني عند تأسيسه في أغسطس ١٩٧٨، رغم معارضة قطاع من نخبته لذلك. فعندما أعلن رئيس

الجمهورية في ذلك الوقت أنور السادات عن (نزوله إلى الشارع السياسي) وتشكيل حزب جديد برئاسته. كان هذا التطور مفاجئاً لنخبة أحزاب مصر، ولذلك كان أول رد فعل لمكتبه السياسي هو أن (الحزب سيحدد موقفه النهائي من الحزب الجديد خلال أيام على أساس أنه يعتبر الرئيس السادات رئيساً له منذ اليوم الأول لإنشائه)[٨٠]. لكن بدا واضحاً أن رئيس الحزب عاقد العزم على الانضمام بحزبه إلى الحزب الجديد إذا لم يكن ثمة مفر من ذلك وهو ما عارضه بعض أعضاء نخبة الحزب، وإزاء هذا الخلاف اتجه إلى إعلان أنه يضع استقالته تحت تصرف السادات وينوي اعتزال الحياة السياسية والوظائف العامة.

وشهد اجتماع المكتب السياسي للحزب في الثالث عشر من أغسطس ١٩٧٨ انقساماً بين أعضائه إلى اتجاهين[٨١]: أحدهما يدعو إلى الانضمام الجماعي للحزب الوطني، وتزعمه ممدوح سالم وعبد المنعم الصاوي وأيده حامد محمود السكرتير العام الذي لم يحضر الاجتماع. والآخر يصر على بقاء الحزب بأي عدد من القيادات والنواب، وعبر عنه سعد الدين الشريف وجمال ربيع، وأيده عبد العظيم أبو العطا الذي لم يكن حاضراً، وسعى السكرتير العام الآخر د. فؤاد محيي الدين لاتخاذ موقف حذر بين الاتجاهين. ورغم عدم حدوث تصويت في ذلك الاجتماع الذي لم يحضره سوى حوالي نصف أعضاء المكتب، فقد رجحت بعض التقارير أن أغلبية الأعضاء تؤيد الاندماج في الحزب الوطني[٨٢]. لكن الداعين لاستمرار الحزب اتهموا الآخرين بعدم الإيمان بالتعددية والتطلع للبقاء في السلطة كهدف في ذاته. ويظهر تفوق أنصار الاندماج في الحزب الوطني عندما فرضوا أن يوكل إلى الصاوي بصفته أمين الإعلام صياغة بيان عن الاجتماع. وقد جاء هذا البيان غامضاً ومليئاً بالتركيبات الإنشائية، لكنه

يوحى برغبة الحزب في الانضمام إلى الحزب الوطني، لكن المعارضين للاندماج رفضوا أن يصدر المكتب قراراً، وأصروا على دعوة الهيئة التأسيسية واستجاب رئيس الحزب لذلك، حيث دعيت هذه الهيئة للاجتماع في التاسع والعشرين من أغسطس ١٩٧٨. وحرص خلاله على تأكيد حرية أعضاء الحزب في الاستمرار به أو الانضمام للحزب الجديد، لكن مع لجوئه إلى موقف انسحابي تمثل في إصراره على الاستقالة مع إظهار ميله لتفضيل خيار انضمام أعضاء الحزب للحزب الوطني. وقد قام «بتطوير» هذا الخيار من خلال طرح فكرة (وجود تيار ثوري وطني تاريخي ممتد، وبالتالي يرحب حزب مصر بكل القوى الوطنية الجديدة التي تتحمل المسئولية، ويتيح كل الفرص لمن يرغب من أعضائه في الانضمام إلى الحزب الوطني الديمقراطي، حيث إن كل من ينتمي إلى ذلك التيار الثوري الوطني ينتمي بالضرورة إلى زعامة القائد الوطني محمد أنور السادات)[٨١]. ومع ذلك فقد أكد أنه ليس له أن يبث متعمداً في تحديد موقف حزب مصر مما يجري على الساحة (فهذا متروك لكم، لكني أساهم في الاجتماع بإلقاء أضواء على هذه القضية مشاركة ديمقراطية معكم في ذلك) كما حرص على تأكيد أن الاتجاهين المتنازعين داخل الحزب يمثلان (جناحين وطنيين ويدينان بالزعامة للقائد الرئيس سواء الزعامة القومية أو الحزبية. وفي تقديري أن هذا وضع من اختار الانضمام إلى الحزب الوطني الديمقراطي، ومن تمسك بموقعه في حزب مصر)[٨٢].
وإزاء ذلك كان من الضروري أن يتكرس الانقسام، وأصدر أعضاء الهيئة التأسيسية المحبذون لاستمرار الحزب بياناً يؤكد حرصهم على (الاستمرار في ساحة العمل السياسي رغم افتقاد رفقاء شاركوا في كل إنجاز في مسيرة عامين كاملين)، وأصدروا قراراً يتضمن[٨٣]:

ـ رفض استقالة رئيس الحزب ممدوح سالم، ومطالبته بالاستمرار.

ـ إعادة تشكيل السكرتارية العامة بتعيين د. عبد العظيم أبو العطا سكرتيراً عاماً.

ـ اعتبار كل من تركوا الحزب إلى الأحزاب الأخرى مستقيلين وقبول استقالاتهم.

واعتبر هؤلاء ذلك الاجتماع بمثابة ميلاد حزب مصر في صورته الجديدة الشعبية، والتي تأكدت خلال المؤتمرات التي عقدها الحزب ببعض المحافظات[٨٧]

وعلى هذا النحو، يتضح أن عملية اتخاذ حزب مصر لقراره تجاه الحزب الوطني أتاحت للموظفين الذين تبلوروا داخله ليس فقط فرصة التعبير، ولكن أيضاً إمكانية التحرك الفعلي سواء بالانضمام للحزب الجديد أو بالاستقرار في نفس الحزب الذي أعيد تشكيل قياداته، واستمر نشاط حزب مصر نحو شهر، وأخذ يعد لعقد جمعية عمومية لاختيار رئيس جديد بعد إصرار رئيسه السابق على الاستقالة. لكن أعضاء نفسه السابقين الذين انضموا للحزب الوطني أصدروا بياناً في آخر سبتمبر ١٩٧٨ يؤكد أن الحزب لم يعد قائماً وأنه اندمج في الحزب الوطني، في نفس الوقت الذي قامت أجهزة الأمن بالاستيلاء على مقار حزب مصر[٨٨]، ومع ذلك أصر بعض أعضاء نفسه هذا الحزب على الاستمرار ورفعوا الأمر إلى القضاء، وفي هذا الإطار أثيرت قضية اتخاذ القرار في حزب مصر من زاوية تدخل رئيس الدولة في هذه العملية رغم أنه لم يكن عضواً بالحزب بل واحتكاره لهذا القرار أحياناً (يصدره بإرادته المنفردة وفق رؤيته بلا تشاور مع قيادة الحزب الذي لم يكن الحاكم يتصوره أكثر من أداة تتحقق بها الموافقة التشريعية على القرارات الرئاسية)[٨٩]

وإذا انتقلنا إلى قرار حزب الأحرار بالائتلاف مع الحزب الوطني عام ١٩٧٩، نجد أن هناك روايتين متعارضتين له: الأولى رواية صحيفة الحزب التي تؤكد أن القرار اتخذ في اجتماع لمكتبه السياسي بموافقة جميع أعضائه وامتناع عضو واحد عن التصويت. لكن هذه الرواية لاتنفي أن فكرة الائتلاف بدأت في مقابلة بين رئيسي الحزبين طرح فيه رئيس الحزب الوطني تضافر الجهود بين الحزبين، ووافق رئيس حزب الأحرار على ذلك(٢٩).

أما الرواية الثانية، فهي لأحد أعضاء نخبة الحزب، وتؤكد أن قرار الائتلاف مع الحزب الوطني لم يعرض على المكتب السياسي أو أي مستوى تنظيمي، وإنما اتخذه رئيس الحزب بإرادة منفردة كما تشير إلى أن معظم أعضاء نخبة الحزب لم يستريحوا لهذه الفكرة لمخالفتها التقاليد الحزبية، حيث لايصح أن يكون الائتلاف بين حزبين إلا لمواجهة موقف معين أو بغرض الاشتراك في الحكم. ومع ذلك فوجئوا برئيس الحزب يعلن هذا الائتلاف، الذي يصفه صاحب الرواية بأنه كان محاولة من الحزب الوطني لتحجيم حزب الأحرار، ودلل على ذلك بأن رئيس الحزب انصاع في هذا الإطار لرغبة رئيس الحزب الوطني في إقصاء رئيس تحرير صحيفة الأحرار في ذلك الوقت لخطة المتشدد في المعارضة(٣٠).

وإذا أخذنا في الاعتبار الطريقة التي أنهي بها حزب الأحرار إجمالاً، فقد لايكون هناك تعارض جوهري بين الروايتين، فقد كان رئيس الحزب قادراً على إقناع معظم أعضاء النخبة الحزبية بالقرار الذي يريده حتى إذا كانوا معارضين له في البداية ولذلك يكون من قبيل المبالغة التوقف عند واقعة اجتماع المكتب السياسي من عدمه فقد كان الرئيس قادراً على عقد هذا

الاجتماع وتمرير القرار في كل الظروف. ومعنى ذلك أن ثبوت انعقاد الاجتماع لاينفي أن الائتلاف كان قرار رئيس الحزب بالأساس، وفضلاً عن ذلك فالثابت أن الأمر لم يكن جدياً، وأن القرار لم تترتب عليه أية عمليات إجرائية، ولم ينعقد غير اجتماع واحد بين ممثلي الحزبين وكان تمثيل الحزب الوطني فيه منخفضاً للغاية[٤٢] ويمكن تفسير ذلك بأن رئيس الحزب الوطني أراد بفكرة الائتلاف تأكيد ولاء حزب الأحرار له وللحد من الانتقادات التي كانت صحيفته توجهها في ذلك الوقت للنظام، لكنه لم يكن مستعداً لتقديم أي مقابل لذلك، ومن هنا مات الموضوع من تلقاء نفسه بعد قليل.

٣- قرارا حزبي العمل والأحرار بشأن التحالف الإسلامي:

على عكس قرار الائتلاف مع الحزب الوطني عام ١٩٧٩، كان قرار حزب الأحرار بالتحالف مع حزب العمل وجماعة الإخوان عام ١٩٨٧، موضع اتفاق كامل بين أعضاء نخبته وتم اتخاذه في اجتماع للأمانة العامة، ولم يكن أمام الحزب بديل آخر حيث جاء بمثابة إنقاذ له عشية انتخابات مجلس الشعب في ذلك الوقت، ولذلك لم يتعرض هذا القرار لأي نقد داخل الحزب حتى من أعضاء نخبته الذين اختلفوا مع رئيس الحزب بعد ذلك[٤٣]

لكن الأمر لم يكن كذلك في حزب العمل، حيث كان القرار موضع خلاف خاصة أن عملية اتخاذه لم تستوف الإجراءات الديمقراطية، فقد انفرد باتخاذه عدداً ضئيلاً من أعضاء نخبته، وفي وقت قصير للغاية لايتجاوز على الأرجح يوماً واحداً بحيث لم تتح الفرصة لمشاورات جدية، فالثابت أن الاجتماع بين ممثلي أطراف التحالف الثلاثة انعقد في الرابع

عشر من فبراير ١٩٨٧ لتحديد أسس هذا التحالف(٩١) بينما لم تكن فكرة هذا التحالف قد ظهرت في آخر اجتماع للجنة التنفيذية في الثامن من فبراير، ففي ذلك الاجتماع، تم الاتفاق على تكليف رئيس الحزب بإجراء اتصالات مع بقية أحزاب المعارضة للاتفاق إما على مقاطعة الانتخابات، أو المشاركة بها في قائمة موحدة مع التنسيق الكامل بينها في الدوائر الفردية(٩٢) لكن تعذر الاتفاق بين هذه الأحزاب على المقاطعة، كما أدى رفض حزب الوفد لفكرة القائمة الموحدة إلى إفشالها، ويوضح رئيس تحرير صحيفة الحزب أن هذا التطور فرض على قيادته التفكير بسرعة: (فهل نعود إلى فكرة المقاطعة، وكيف يكون ذلك وماجنوناها ما لم تكن شاملة، وهل نكرر الاتصال مع قوى المعارضة الأخرى، ودار البحث في كل ذلك أثناء اجتماع اللجنة العليا طوال اليوم الثالث عشر من فبراير)(٩٣) لكنه لم يكشف كيف تم التوصل إلى قرار التحالف مع الإخوان: (ودون الدخول في تفاصيل لا أعرف أغلبها تم لقاء يوم الرابع عشر من فبراير في مقر حزب العمل، وتم تشكيل حلف أو ائتلاف انتخابي مع الإخوان وحزب الأحرار)(٩٤).

وتجدر الإشارة إلى أن القرار الذي صدر عن اللجنة العليا قبل ساعات من إعلان قرار التحالف، لم يتضمن إشارة مباشرة إليه، فقد انصب على تفويض رئيس الحزب واللجنة التنفيذية لإجراء اتصالات مع جميع الأحزاب والقوى الوطنية بهدف تحقيق أعلى قدر ممكن من التنسيق في المعركة الانتخابية(٩٥) ومعنى ذلك أن هذا الموضوع لم يطرح بشكل مباشر على اجتماع للجنة العليا، في الوقت الذي يصعب تصور أن يكون قد تم التوصل إليه بشكل مفاجئ فور انتهاء هذا الاجتماع ليجري إعلانه بعد ساعات قليلة. ويزيد الأمر تعقيداً مارواه أحد قادة الإخوان (مأمون

الهضيبي) من أنه (بعد فشل مشروع الائتلاف بين أحزاب المعارضة جميعها، ذهبت إلى ابراهيم شكري الذي كان مجتمعاً مع اللجنة التنفيذية للحزب وعرضت الأمر عليهم وتركتهم بعدها لمناقشته)(٩٩)، والأرجح أنه قصد اجتماع اللجنة العليا، وليس التنفيذية في الثالث عشر من فبراير، كما يبدو أن الصياغة لم تكن دقيقة، لأن الأمين العام المساعد لحزب العمل نفى أن يكون الهضيبي قد حضر اجتماع اللجنة العليا التي لم تستضف أبدا أي شخص من خارجها، وقال إنه حضر خلال الاجتماع وانتظر في غرفة مجاورة لمقابلة رئيس الحزب(١٠٠) وقد يعطي حضور الهضيبي في ذلك الوقت انطباعاً بأنه جاء يحمل اقتراح التحالف إلى رئيس حزب العمل الذي لم يسعفه الوقت لعرضه على اللجنة العليا رغم أنها كانت منعقدة بالفعل، ومع ذلك فإن هذا التفسير يتعارض مع ماهو مرجح من أن الاتصالات بين الطرفين كانت قائمة قبل ذلك اليوم، بل إن رواية المرشد العام للإخوان تعني ضمنياً أن يكون الهضيبي قد حمل اقتراحاً بالتحالف في ذلك اليوم، حيث أكد أن حزب العمل هو الذي قدم العرض للإخوان بشأن التحالف فور إعلان الوفد عدم رغبته في دخول الانتخابات مع هيئات أو أحزاب أخرى(١٠١) ودلالة كل ذلك أن رئيس حزب العمل كان يجري اتصالات مع قيادة الإخوان حول التحالف منذ فشل فكرة القائمة الموحدة لأحزاب المعارضة دون اطلاع اللجنة التنفيذية والعليا عليها رغم انعقادهما يومي الثامن والثالث عشر من فبراير على التوالي، واعتمد في ذلك على تفويض من اللجنة العليا بمتابعة الاتصالات مع قوى المعارضة، لستخدمه في اتخاذ القرار بالتحالف مع الإخوان والأحرار بعد ساعات قليلة من الحصول عليه، ويستند أنصاره إلى هذا التفويض بالفعل في تبرير القرار، على أساس أن هذا التفويض يعني الموافقة الضمنية على التحالف مع أي من قوى

المعارضة [١٠١] لكن يرى معارضو قرار التحالف أن هذا الأسلوب انطوى على (تحايل على أعضاء اللجنة العليا للحصول على تفويض أشاء رئيس الحزب استغلاله وتصرف تصرفاً فردياً دون الرجوع إلى اللجنة مرة أخرى) [١٠٢].

ومع ذلك، يظل لجوء رئيس حزب العمل إلى هذا الأسلوب الذي لم يصادف الإجراءات الديمقراطية مثيراً للتأمل لأنه لم يكن متوقعاً أن يواجه معارضة قوية في حالة عرض قرار التحالف على اللجنة العليا خلال اجتماعها في اليوم السابق على إعلانه، فقد تبين أن عدد المعارضين لهذا القرار كان محدوداً، لأن الجناح الذي انشق بعد ذلك في مارس ١٩٨٩، لم يكن معارضاً للتحالف مع الإخوان حتى ذلك الوقت، بل وكانت نخبة هذا الجناح ضالعة في إبرام هذا التحالف رغبة في تدعيم المركز الانتخابي للحزب وضمان تجاوز نسبة الثمانية بالمائة التي منعته من دخول مجلس الشعب في الانتخابات السابقة عام ١٩٨٤، والملاحظ أن نحو ثلثي ممثلي الحزب في الاجتماع الذي أعلن خلاله قيام التحالف كانوا من هذا الجناح وهم: أحمد مجاهد وجمال أسعد وصلاح عبدالله، بينما لم يكن هناك من الجناح الآخر سوى إبراهيم شكري وعبدالحميد بركات [١٠٣] ولذلك كان من السهل على رئيس الحزب أن يحصل على قرار بتأييد التحالف في اجتماع اللجنة العليا، لكن يبدو أنه أراد تجنب حدوث خلاف في هذا الاجتماع قد يترتب عليه تعطيل إعلان التحالف في الوقت الذي كان موعد انتخابات مجلس الشعب يمثل عنصر ضغط في اتجاه الإسراع به، ومعنى ذلك أنه فضل حدوث هذا الخلاف بعد إعلان التحالف وتحوله إلى أمر واقع لكسب الوقت لأسباب تتعلق بالانتخابات أساساً.

خلاصة

يمكن استخلاص ثلاثة اتجاهات رئيسية بشأن عملية صنع القرار الحزبي في الأحزاب المصرية المعاصرة موضع الدراسة هي:

١ - الدور المحوري لرئيس الحزب (أو الأمين العام لحزب التجمع) في هذه العملية. ويعد هذا الدور انعكاساً لطبيعة البناء التنظيمي كما تبين من المبحث السابق في هذا الفصل. فيتمتع الرئيس بمركز متميز في هذا البناء بما يتيح له السيطرة على عملية صنع القرار في الغالب الأعم. وقد أعطت لوائح الأحزاب لرؤسائها صلاحيات واسعة جوهرها باعتباره المسئول الأول عن كل ما يتعلق بالسياسة العامة للحزب في نفس الوقت الذي اتسمت صياغة آلية صنع القرار بقدر من الغموض في اللوائح.

وقد تبين من تحليل كيفية صنع القرارات التي تم اختيارها أن الرئيس قام بالدور الذي مارسه بشكل منفرد حيناً، وبالتعاون مع حلقة ضيقة من القمة الحزبية أو بالاشتراك مع المستوى القيادي للحزب حيناً آخر، ولم يكن هناك غير استثناءين فقط في القرارات التي جرى تحليلها لم يقم

الرئيس بالدور الرئيسي في صنعهما؛ أولهما قرار حزب مصر بخصوص الموقف من الحزب الوطني عند تأسيسه عام ١٩٧٨ ، وثانيهما قرار حزب الوفد الجديد برفض المشاركة في انتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٨٧ في قائمة مشتركة مع بقية أحزاب المعارضة .

ومعنى ذلك أن أياً من الأحزاب المعاصرة لم يعرف ظاهرة محورية دور الرئيس في عملية صنع القرار، والتي شهدها حزب الأحرار الدستوريين قبل ١٩٥٢ في بعض فتراته وخاصة تحت رئاسة عدلي يكن وعبدالعزيز فهمي وبدرجة أقل د. محمد حسين هيكل. وبهذا لم تقدم هذه الأحزاب نموذجاً لعملية صنع القرار يختلف عن النموذج السلطوي في نظام السياسي المصري، رغم مطالبة أحزاب المعارضة بمقرطة صنع القرار في هذا النظام.

٢ - سعي رؤساء الأحزاب المعاصرة في معظم الأحوال إلى تغليف المضمون السلطوي لعملية صنع القرار بشكل ديمقراطي، من خلال طريقة إخراج القرارات، وهو ما يعرف باستيفاء الشكل أو المظهر الديمقراطي. وفي معظم الأحوال لايجد الرئيس صعوبة في تمرير القرار الذي يريده في المستوى القيادي للحزب، ويستخدم الرؤساء في هذا المجال ما يتمتعون به من وزن معنوي ومكانة أبوية . لكن لجأ بعضهم إلى ممارسة ضغط مباشر على أعضاء النخبة الحزبية لضمان اتخاذ القرار المطلوب، أو إلى إحالة الموضوع للمستوى الوسيط. ممثلاً في المؤتمر العام إذا أتاح ذلك فاعلية أكثر لهذه الضغوط.

ومع ذلك كانت هناك عدة استثناءات من الاتجاه العام إلى استيفاء الشكل الديمقراطي، وأهمها قرار حزب العمل بشأن التحالف الثلاثي عام

١٩٨٧ وقرار حزب التجمع بتجميد نشاطه خارج المقار عام ١٩٧٨، وبدرجة أقل قرار حزب الأحرار بالائتلاف مع الحزب الوطني عام ١٩٧٩. الملاحظ أن هذه القرارات الثلاثة تتعلق كلها بالتصرف في الحزب بأشكال مختلفة.

٣- محدودية مشاركة المستوى وضآلة مشاركة المستوى القاعدي في عملية صنع القرار الحزبي. فكان أهم دور للمستوى الوسيط متعلقاً بقرارات التصرف في الأحزاب بالحل أو تجميد النشاط نتيجة ظروف واجهتها ثلاثة من هذه الأحزاب هي الوفد الجديد والتجمع ومصر، لكن كانت مشاركة الجمعية العمومية للوفد والهيئة التأسيسية لحزب مصر في صنع هذا النوع من القرارات أكثر من مشاركة الهيئة التأسيسية للتجمع. أما المستوى القاعدي فقد اقتصرت مشاركته على بعض قرارات تحديد مرشحي بعض الأحزاب للانتخابات العامة.

وكان هذا هو النوع الوحيد من القرارات الذي أتيح للمستوى القاعدي في بعض الأحزاب المشاركة بصنعه، رغم ضآلة هذه المشاركة. ويمكن تفسير ذلك بأن قرار تحديد المرشحين ينطوي أكثر من غيره على مصالح قاعدية مباشرة، وبالتالي يكون أكثر توليداً للضغوط على المستوى القيادي.

هوامش المبحث التاسع (الفصل الثالث)

١ - الأهالي، العدد ١٦٧، ٤ يناير ١٩٨٤.

٢ - كلمة خالد محيي الدين أمام اللجنة المركزية، انظر: الأهالي، العدد ١٢٠، ١٥ يناير ١٩٨٤.

٣ - الأهالي، العدد ١٦١، ٨ فبراير ١٩٨٤.

٤ - إبراهيم شكري في حديث صحفي، روز اليوسف، العدد ٢٩١٦، ١٦ يناير ١٩٨١.

٥ - عمرو لاشين، لماذا لم أتقدم للترشيح، الشعب، العدد ١٢٠، ١٥ مايو ١٩٨٤.

٦ - الأهرام، العدد ٣٦٥٠٩، ١٠ فبراير ١٩٨٧.

٧ - د. نعمان جمعة، في: الأهرام الاقتصادي، العدد ١٠١٢، ٦ يونيو ١٩٨٨.

٨ - الأهالي، العدد ٢٨٠، ١٨ فبراير ١٩٨٧.

٩ - المصدر السابق، انظر أيضاً: مايو، العدد ٣٠٧، ٢٣ فبراير ١٩٨٧، وكذلك: عادل حسين، المعارضون جميعاً في قائمة الوفد كيف بدأت القصة وانتهت، الشعب، العدد ٣٧٩، ١٧ فبراير ١٩٨٧.

١٠ - إبراهيم فرج في: الأهرام، العدد ٣٦٥٩٩، ١٤ فبراير ١٩٨٦.

١١ - د. وحيد رأفت، القوائم المختلفة، الوفد، العدد ١٥٠، ١٩ فبراير ١٩٨٧.

١٢ - الأهالي، العدد ٢٨٠، ١٨ فبراير ١٩٨٧.

١٣ - مقابلة مع الأستاذ عبدالغفار شكر عضو الأمانة المركزية ومسئول التثقيف بحزب التجمع بمقر الحزب الرئيسي، في ٢٦ إبريل ١٩٩١.

١٤ - الأهالي، العدد ٢٨٠، مصدر سابق.

١٥ - الأهالي، العدد ٢٨١، ١٩ فبراير ١٩٨٧.

١٦ - الأهرام الدولي، العدد ٣٧٩٤٠، ٣ نوفمبر ١٩٩٠.

١٧ - الأهرام الدولي، العدد ٣٧٩٦٦، ١٧ نوفمبر ١٩٩٠.

١٨ - الشعب، العدد ٥٦٩، ٢٣ أكتوبر ١٩٩٠.

١٩ - مقابلة مع السيدة علي مكرم عبيد بمنزلها في ٥ مارس ١٩٩٦.

٢٠ - الأهالي، العدد ١٧٦، ٢٤ أكتوبر ١٩٩٠.

٢١ - مقابلة مع الأستاذ محمد سيد أحمد بمنزله في ٣٠ مارس ١٩٩٠.

٢٢ - انظر حول هذا الافتراض، رجائي عطية، السلطة التشريعية وسيادة الشعب. الوفد، العدد ٨٠، ١٦ سبتمبر ١٩٨٤.

٢٣ - مايو، العدد ١٢٤، ١٩ يوليو ١٩٨٢.

٢٤ - حول هذا الأسلوب انظر: د. فؤاد محيي الدين في حديث صحفي، مايو، العدد ١٢٦، ١ يوليو ١٩٨٢.

٢٥ - انظر رسماً أقرب إلى النقد للتكالب على الترشيح على قوائم الحزب الوطني في: القبس (صحيفة كويتية)، العدد ٣٣٩، ١٩ إبريل ١٩٨٤.

٢٦ - حسن أبو باشا: مذكرات في الأمن والسياسة (القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٠) ص ص ٣٢٣، ٣٢٤

٢٧ - مقابلة مع د. صبحي عبدالحكيم الأمين العام السابق للحزب الوطني الديمقراطي بمكتبه، ١٣ يونيو ١٩٩٦.

٢٨ - حسن أبو باشا، مصدر سابق، ص ٢٢٩.

٢٩ - عبدالله علي حسن في حديث صحفي، الأحرار، العدد ٢١٥، ١٨ مايو ١٩٨٤.

٣٠ - الأحرار، العدد ٢٣٦، ٣١ يناير ١٩٨٢.

٣١ - الأحرار، العدد ٢٨٨، ٣٠ يناير ١٩٨٤.

٣٢ - الأحرار، العدد ٢٩٢، ٥ مارس ١٩٨٤.

٣٣ - الأهالي، العدد ١٢١، ١ فبراير ١٩٨٤

٣٤ - الأهالي، العدد ١٢٨، ٢١ مارس ١٩٨٤ وانظر أيضاً: د. رفعت السعيد، حديث صحفي، الأحرار، العدد ٢ - ٣، ١٦ مايو ١٩٨٤.

٣٥ - الأهالي، العدد ١٣١، ١١ إبريل ١٩٨٤.

٣٦ - مقابلة مع مصطفى بكري أمين محافظة قنا وعضو اللجنة المركزية لحزب التجمع سابقاً، بمؤسسة الأهرام، في ١٨ مايو ١٩٩٦.

٣٧ - خالد محيي الدين في حديث صحفي، الأهالي، العدد ١٤٤، ١٨ يوليو ١٩٨٤.

٣٨ - الأهالي، العدد ١٥٩، ٣١ أكتوبر ١٩٨٤.

٣٩ - الوفد، العدد الثاني، ١٩ مارس ١٩٨٤

٤٠ - عبدالرحمن الشاذلي في: مايو، العدد ٢٩٦، ٣ نوفمبر ١٩٨٦

٤١ ـ مقابلة مع السيدة منى مكرم عبيد بمنزلها في مارس ١٩٩١ .
٤٢ ـ د. فؤاد سراج الدين، في: الأحرار، العدد ٣٠٩، ١٢ مايو ١٩٨٤ .
٤٣ ـ يس سراج الدين، في الوفد، العدد ٣٠٦، مايو ١٩٨١
٤٤ ـ سيف الدين الغزالي في حديث صحفي، مايو، العدد ٤٨٦، ٢٧ أكتوبر ١٩٨٦ .
٤٥ ـ مقابلة مع السيدة منى مكرم عبيد بمنزلها في ٥ مارس ١٩٩١ .
٤٦ ـ إبراهيم شكري في حديث صحفي في: الأحرار، العدد ٢٠٢، ١٢ مايو ١٩٨١ .
٤٧ ـ مقابلة مع الأستاذ مجدي أحمد حسين الأمين العام المساعد لحزب العمل بالمقر الرئيسي للحزب بالسيدة زينب، في ٢٣ إبريل ١٩٩١ .
٤٨ ـ عبدالحميد حازي: الدلالة السياسية لقائمة حزب العمل بكفر الشيخ، الشعب، العدد ٦٩٨، ٢٦ إبريل ١٩٨٦ .
٤٩ ـ كمال الشاذلي في حديث، مايو، العدد ٢٠٢، ١٦ فبراير ١٩٨٧ .
٥٠ ـ المصدر السابق
٥١ ـ مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد ٩٤٨، ١٦ مارس ١٩٨٧
٥٢ ـ شريف العبد، انقلاب تحت القبة ، الأهرام الاقتصادي، المصدر السابق .
٥٣ ـ مقابلة مع د. صبحي عبد الحكيم الأمين العام السابق للحزب الوطني الديمقراطي بمكتبه في ١٢ يونيو ١٩٩١ .
٥٤ ـ كان هناك بالفعل صراع نفوذ بينهما حسم بدوره في التعديل الأخير من الأخيرة .
٥٥ ـ عمر أحمد عمر، قوائم الحزب الوطني، الأهالي، العدد ٢٨٣ ، ١١ مارس ١٩٨٧، وانظر أيضاً في هذا المجال الشعب، العدد ٣٧٧ ـ ١٤ فبراير ١٩٨٧ .
٥٦ ـ انظر تصريحي د. يوسف والي وكمال الشاذلي في: الأهرام الاقتصادي، العدد ٩١٧، ٩ مارس ١٩٨٧ .
٥٧ ـ انظر مثلاً مايو، العدد ٢٠٤، ٢٣ فبراير ١٩٨٧ .
٥٨ ـ د. يوسف والي، في : مايو، العدد ٢٠٦، ١٦ مارس ١٩٨٧ .
٥٩ ـ راجع: الأهرام الاقتصادي، العدد ٩٥٠، ٣٠ مارس ١٩٨٧
٦٠ ـ الأهرام الاقتصادي، العدد ٩٥٠ ، ٦ إبريل ١٩٨٧ .
٦١ ـ ممدوح قناوي في حديث صحفي، الأهرام الاقتصادي، العدد ٩٤٨، ١٦ مارس ١٩٨٧
٦٢ ـ المصدر السابق.
٦٣ ـ عبدالحميد بركات، في الشعب ، العدد ٣٧٧، ٢٤ فبراير ١٩٨٧ .
٦٤ ـ الأهالي ، العدد ٢٨٠ ـ ١٨ فبراير ١٩٨٧ .
٦٥ ـ الأهالي ، العدد ٢٨٥ ، ٢٥ مارس ١٩٨٧
٦٦ ـ إبراهيم فرج، في الشعب، العدد ٣٧٧، ٢٤ فبراير ١٩٨٧ .

٦٧ ـ الوفد اليومية، العدد ١١، ١ أبريل ١٩٨٦.

٦٨ ـ إبراهيم فرج، في: الشعب العدد ٣٧٢، مصدر سابق.

٦٩ ـ مايو، العدد ٢٠٧، ٩ مارس ١٩٨٧.

٧٠ ـ ممتاز نصار في حديث صحفي، الأهرام الاقتصادي، العدد ٩٤٧، ٩ مارس ١٩٨٧.

٧١ ـ انظر نص القرار في: الأحرار، العدد ٣٠، ٥ يونيو ١٩٧٨.

٧٢ ـ لمزيد من التفاصيل، راجع: رحيم عبدالحميد، الأساس الاجتماعي لحزب الوفد الجديد ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦ رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة، ١٩٨٨، ص ص ٢٩ ـ ٣٠.

٧٣ ـ عبدالرحمن الشافعي في حديث صحفي، مايو، العدد ٦٤٧، ٣ نوفمبر ١٩٨٦.

٧٤ ـ سيف الدين الغزالي في حديث صحفي، مايو العدد ٦٨٦، ٢٧ أكتوبر ١٩٨٦.

٧٥ ـ مقابلة مع السيدة منى مكرم عبيد عضو الهيئة العليا للحزب بمنزلها، في ٥ مارس ١٩٩١.

٧٦ ـ راجع، النظام الداخلي لحزب الوفد الجديد، مصدر سابق، ص ١٠

٧٧ ـ الأحرار، العدد ٢٦٦، ٢٩ أغسطس ١٩٨٣.

٧٨ ـ خالد محيي الدين، في: الأحرار، العدد ٣٦، ١٢ يونيو ١٩٧٨.

٧٩ ـ مقابلة مع الأستاذ عبدالغفار شكر عضو الأمانة المركزية ومسئول التثقيف بحزب التجمع، بالمقر الرئيسي للحزب، في ٢١ أبريل ١٩٩١.

٨٠ ـ الأحرار، العدد ٣٢، ١٩ يونيو ١٩٧٨.

٨١ ـ انظر نص بيان المكتب السياسي في: الأحرار، العدد ٣٤، ١٩ يوليو ١٩٧٨.

٨٢ ـ الأحرار، العدد ٤١، ٢١ أغسطس ١٩٧٨. وقد أيد السيد جمال ربيع عضو المكتب السياسي ثم السكرتير المساعد للحزب هذه الرواية في مقابلة معه بمكتبه بوسط القاهرة في ١٣ يونيو ١٩٩١.

٨٣ ـ الأحرار، المصدر السابق.

٨٤ ـ انظر نص خطاب ممدوح سالم أمام الهيئة التأسيسية في: مصر العدد ٩٢، ٥ سبتمبر ١٩٧٨.

٨٥ ـ المصدر السابق.

٨٦ ـ مصر، المصدر السابق.

٨٧ ـ مقابلة مع السيد جمال ربيع عضو المكتب السياسي ثم السكرتير المساعد لحزب مصر بمكتبه بوسط القاهرة في ١٣ يونيو ١٩٩١.

٨٨ ـ المقابلة السابقة.

٨٩ ـ انظر: مذكرة السيد جمال ربيع عند السيد رئيس شئون الأحزاب السياسية وآخرين في الاستئناف رقم ١٩٢٢، ص ٦.

٩٠ ـ الأحرار، العدد ٩٤، ١٤ مايو ١٩٧٩.

٩١ - مقابلة مع الأستاذ محمد عبدالشافي وكيل وسكرتير عام حزب الأحرار حتى يناير ١٩٩٠، بمنزله في ١٢ يونيو ١٩٩١.

٩٢ - أكد الأستاذ عبدالشافي ذلك في المقابلة معه.

٩٣ - المقابلة السابقة.

٩٤ - الشعب، العدد ٣٧٩، ١٧ فبراير ١٩٨٧

٩٥ - الشعب، العدد ٣٧٥، ١٠ فبراير ١٩٨٧.

٩٦ - عادل حسين، المعارضون في قائمة الوفد، مصدر سابق.

٩٧ - المصدر السابق.

٩٨ - صحيفة الشعب، العدد ٣٧٦، ١٧ فبراير ١٩٨٧.

٩٩ - مأمون الهضيبي في حديث صحفي، اليوم السابع (باريس)، العدد ١٠٨، ١٧ إبريل ١٩٨٦، وقد قدم هذه الرواية للتأكيد أن (الإخوان لم يحتضنهم حقاً لم يكن لهم، بل الجهات المسئولة في حزب العمل هي التي ناقشت ووافقت على التحالف).

١٠٠ - لقاء مع الأستاذ مجدي أحمد حسين الأمين العام المساعد لحزب العمل بمقر الحزب، في ٢٣ إبريل ١٩٩١.

١٠١ - حامد أبو النصر في حديث صحفي، الشرق الأوسط، العدد ٣١٨٦، ٨ مارس ١٩٨٧

١٠٢ - مقابلة مع الأستاذ مجدي أحمد حسين الأمين العام المساعد لحزب العمل بمقر الحزب، في ٢٣ إبريل ١٩٩١.

١٠٣ - أبو الفضل الجيزاوي في حديث صحفي، مايو، العدد ٣٠٦، ١٦ مارس ١٩٨٧.

١٠٤ - انظر أسماء ممثلي حزب العمل في الاجتماع في: الشعب العدد ٣٧٦، ١٧ فبراير ١٩٨٧.



الفصل الرابع

طبيعة العلاقات بين النخبة والأعضاء في الأحزاب المصرية



المبحث العاشر

الأطر الأساسية لمشاركة الأعضاء

توجد هذه الأطر في العادة ضمن المستوى التنظيمي الوسيط، والذي يتمثل أساساً في المؤتمر العام إلى جانب جهاز آخر يحل محله بين دورات انعقاده في بعض الأحزاب، فالمفترض أن يضم هذا المستوى التنظيمي مندوبين للمستوى الأدنى القاعدي إلى جانب النخبة الحزبية ممثلة في أعضاء المستوى الأعلى القيادي.

أولاً: انتظام دورات المؤتمر العام

شهدت الأحزاب المعاصرة تقدماً ملموساً في هذا المجال بالمقارنة مع أحزاب ما قبل ١٩٥٢، فلم يكن هناك مؤتمر عام بالمعنى الحديث في أحزاب تلك الفترة إلا في الحزب الوطني لمدة سنوات قليلة عقب تأسيسه، وفي جماعة الإخوان بدرجة أقل كثيراً. ورغم أن حزب الأحرار الدستوريين عرف جهاز المؤتمر العام، إلا أن هذا المؤتمر لم ينعقد غير مرتين. أما الوفد فلم يعرف المؤتمر العام بأية صورة، كما سبق إيضاحه في الفصل الثاني.

لكن الأحزاب السياسية المعاصرة اشتمل بناؤها جميعاً على مستوى تنظيمي وسيط يتمثل جهازه الرئيسي في المؤتمر العام، وتتشابه الأنظمة الأساسية للأحزاب السياسية المصرية موضع الدراسة فيما تضمنه من مستوى تنظيمي وسيط يتمثل جهازه الرئيسي في المؤتمر العام أو الجمعية العمومية في حالة حزب الوفد. لكن تباينت هذه الأحزاب في مدى التزامها بعقد هذا المؤتمر وبشكل دوري، وفيما يتيحه من إمكانات للتفاعل بين النخبة الحزبية والأعضاء، لكن كانت المحصلة في الإجمال تعكس تقدماً في الممارسة على هذا الصعيد بالمقارنة مع أحزاب ما قبل ١٩٥٢.

ومع ذلك لم يحقق أي حزب من الأحزاب موضع الدراسة انتظاماً كاملاً في دورات انعقاد المؤتمر العام ويقدم الجدول رقم (١) صورة لهذه الدورات حتى نهاية عام ١٩٩٢، مع ملاحظة أنها لا تشمل اجتماع الهيئة التأسيسية لهذه الأحزاب عند نشأتها.

جدول رقم (١)

دورات انعقاد المؤتمرات العامة للأحزاب في ١٩٩٣.

الحزب	الدورة الأولى	الدورة الثانية	الدورة الثالثة	الدورة الرابعة	الدورة الخامسة	الدورة السادسة
مصر	–	–	–	–	–	–
الأحرار	٦/٩٠	–	–	–	–	–
التجمع	٤/٨٠	٦/٨٥	٢/٩٢	–	–	–
الوفد	–	–	–	–	–	–
الوطني	٩/٨٠	٩/٨١	٩/٨٢	٧/٨٦	٧/٨٩	٧/٩٢
العمل	٦/٨٢	١٢/٨٣	١٢/٨٤	١/٨٧	٣/٨٩	٥/٩٣

والملاحظ من هذا الجدول أن حزبي الوطني والعمل أكثر انتظاماً من غيرهما فيما يتعلق بدورات انعقاد المؤتمر العام. ويليهما في ذلك حزب التجمع. لكن تجدر ملاحظة أن خلو الجدول من أية دورة لانعقاد للجمعية العمومية لحزب الوفد يرجع إلى عدم التزامه بعقد دورات منتظمة لهذه الجمعية، لكنها مع ذلك انعقدت خمس مرات للقيام بأعمال إجرائية. وإذا كان حزب الأحرار قد عقد أول دورة لمؤتمره العام في يناير ١٩٩٠، يبقى حزب مصر هو الوحيد موضع الدراسة الذي مارس نشاطه لحوالي عامين دون أن يعقد أية دورة لمؤتمره العام بعد اجتماع هيئته التأسيسية الذي تم في مارس ١٩٧٦ كاجتماع لمنبر داخل التنظيم السياسي الواحد، قبل التحول إلى حزب سياسي في نوفمبر ١٩٧٦. لكن الملاحظ أن المجموعة التي أصرت على استمرار الحزب، ولجأت إلى القضاء للحصول على حكم يؤكد ذلك، كانت تتطلع إلى عقد مؤتمر عام لاستئناف نشاطه، وإن لم يتحقق لها ذلك حتى نهاية فترة الدراسة. فقد أشار أحدهم إلى أنه «عندما يتمكن الحزب من عقد مؤتمره العام، سيعرض على أعضائه رؤيته للتنمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية، التي عكف رجاله على صياغتها طوال سبع سنوات حدثت فيها متغيرات اقتصادية وسياسية كثيرة، وسيقول المؤتمر العام رأيه فيها»[1].

ورغم أن حزبي الأحرار والوفد لم يعرفا دورات منتظمة للمؤتمر العام الأول حتى عام ١٩٩٠ وللجمعية العمومية الثاني حتى الآن، فقد ظلت قضية انعقاد مؤتمر حزب الأحرار موضع جدل داخلي مستمر واكب التأجيل المتكرر لهذا المؤتمر، وهو الأمر الذي لم يحدث في حزب الوفد، ويمكن تقديم تفسيرين لذلك: أولهما أن حزب الوفد غاب عن الساحة الحزبية فترة تقدر بنحو نصف فترة الدراسة؛ حيث استمر غيابه من يونيو ١٩٧٨ إلى أغسطس ١٩٨٣. وثانيهما أن شرعية زعامة حزب الوفد لم تكن

موضع أي تساؤل داخل الحزب رغم تعرضه لاهتزاز كالذي أصيبت به شرعية زعامة حزب الأحرار سواء لتدهور مركز الحزب في النظام الحزبي والتقلبات المتتالية في توجهاته وتحالفاته أو لتعرض رئيسه لاتهامات تتعلق بجانب من جوانب حياته العملية.

وفضلاً عن ذلك فإن انعقاد الجمعية العمومية لحزب الوفد خمس مرات أتاح توفر حد أدنى من مشاركة الأعضاء. فقد انعقدت لأول مرة كهيئة تأسيسية للحزب في فبراير ١٩٧٨. واقتصر دورها على انتخاب الرئيس والهيئة العليا، وكان انعقادها الثاني في الثاني من يونيو ١٩٧٨ لمناقشة اقتراح بحل الحزب لنفسه، حيث وافقت عليه. وانعقدت مرة أخرى في أغسطس ١٩٨٣ للموافقة على عودة الحزب لاستئناف نشاطه[2]. وكان انعقادها الرابع في يونيو ١٩٨٦ كاجتماع غير عادي أيضاً للنظر في مشروع تعديل النظام الداخلي الذي تقدمت به الهيئة العليا للحزب[3]. وانعقدت مرة خامسة في يناير ١٩٨٩ بدعوة من رئيس الحزب تضمنت جدول أعمال من ثلاثة بنود هي عرض البيان السنوي عن نشاط الحزب، والحساب الختامي عن السنة المالية المنتهية في آخر ١٩٨٧، وانتخاب أعضاء الهيئة العليا[4]. وفي نهاية اجتماعها حدد رئيس الحزب موعد انعقادها التالي في نوفمبر ١٩٨٩[5]. لكنها لم تنعقد حتى الآن.

ومع ذلك فإن وجود جمعية عمومية لحزب الوفد الجديد على هذا النحو ينطوي على تقدم في الممارسة الديمقراطية بالمقارنة مع الوفد قبل ١٩٥٢، الذي لم يعرف جهازاً وسيطاً بين المستويين القيادي والقاعدي على أي نحو كما سبق إيضاحه في الفصل الثاني.

لكن الوضع في حزب الأحرار كان مختلفاً، فلم ينعقد أي اجتماع للمؤتمر العام منذ أن انعقدت الهيئة التأسيسية له كمؤتمر قبل أن يتحول إلى

حزب سياسى، ولذلك كان من الطبيعى أن يثار جدل داخل الحزب حول مؤتمره العام. ومع ذلك فقد مضى نحو ثماني سنوات من عمر الحزب، قبل أن يصبح عدم انعقاد المؤتمر العام ومع ذلك فقد مضى نحو ثماني سنوات من عمر الحزب قبل أن يصبح عدم انعقاد المؤتمر العام مصدر مشكلة، وخاصة بعد الأداء البالغ الضعف للحزب في الانتخابات العامة التى جرت فى مايو ١٩٨٤ . ولذلك بدأ بحث الموضوع فى منتصف ذلك العام، في إطار مناقشة إعادة تنظيم الحزب[٤].

ومنذ ذلك الوقت، بدأت عملية تأجيل متكرر لعقد المؤتمر العام فأصبح من المعتاد أن يتم الإعلان عن موعد وتناسيه بعد ذلك من خلال إعلان موعد آخر وهكذا.

ولأن حزب التجمع عقد ثلاث دورات فقط لمؤتمره العام، يكون الحزب الوطنى (٦ دورات) وحزب العمل (٦ دورات) هما اللذان سجلا أعلى معدل لعقد المؤتمر العام بين الأحزاب المعاصرة.

ثانياً: اختيار مندوبي المستوى القاعدى للمؤتمر العام

اعتمد حزب العمل وحده على أسلوب الانتخاب التنافسي لتحديد مندوبي المستوى القاعدى المشاركين في المؤتمر العام، فيما أخذ حزب التجمع بأسلوب الانتخاب المقيد من خلال قوائم مغلقة فى معظم الأحوال. من أعلى هو الأسلوب المتبع في بقية الأحزاب.

فقد انطوت انتخابات مندوبي حزب التجمع لمؤتمره العام على قيد يتعلق بتحديد حصص لممثلي ما أطلق عليه التيارات الموجودة داخله تحت شعار مراعاة صيغة التجمع، أو ما يطلق عليه أحد قادة الحزب التوازنات السياسية[٥] . ورغم أنه تحدث عن أن هذه التوازنات لم تعد مطروحة إبان

المؤتمر العام الثاني بعد انصهار التجمع في وعاء واحد وتجاوز مرحلة التأسيس[٣]، فالواضح أن القيد المتعلق بإعداد قائمة والتصويت عليها ظل قائماً ومغلقاً الطريق أمام الأخذ بأسلوب الانتخاب المقترح التنافسي. وقد حدثت أزمة بين قيادة الحزب ومجموعة من أعضائه الشباب الذين طالبوا باتباع هذا الأسلوب عشية المؤتمر العام الثاني، وتعرضت هذه المجموعة لقمع مباشر، وهو ما سنعود إليه في الفصل الأخير من الدراسة.

وعلى العكس من ذلك التزم حزب العمل بإجراء انتخابات تنافسية إلى حد كبير على المستوى القاعدي قبل كل مؤتمر عام، وخاصة منذ الدورة الثالثة، بدءاً بمكتب هيئة الشعب وحتى هيئة مكتب المحافظة، ويمثل المستوى القاعدي في المؤتمر العام لهذا الحزب هيئات مكاتب الدوائر والأقسام والمحافظات.

لكن الملاحظ أن قيادة الحزب، أو بالأحرى بعض أعضاء نخبته، اتهموا أحياناً إما بعدم احترام نتائج الانتخابات القاعدية هذه أو بالتدخل فيها لتوجيهها في وجهة معينة. فقد أثيرت خلال المؤتمر العام الثاني في ديسمبر ١٩٨٣ قضية عدم حضور أمين الحزب بمحافظة القاهرة حمدي أحمد وأعضاء هيئة قسم بولاق. فقد كشف أحد أعضاء نخبة الحزب عقد انسلاخه منه أنه نبه إلى مغبة استبعاد أمين القاهرة من ذلك المؤتمر، وأعلن خلاله أن «هناك من يعملون في الحزب بحيث أغفلوا دعوة واحد من مؤسسيه ورواده، ومن أبرز مناضليه، والمفروض أنه هو الذي يقدم المؤتمر لكونه يعقد في القاهرة»[١]. لكن الأرجح أن هذا الاتهام انطوى على مبالغة لأنه يصعب حرمان أمين محافظة من عضوية المؤتمر إلا بإقصائه من هذا المنصب أولاً، وهو ما لم يحدث، وقد فسر الأمين العام المساعد

للحزب عدم وجوده بأنه هو الذي امتنع بسبب استيائه الناجم عن مطالبته بالحضور إلى مقر الحزب لتقديم طلب ترشيحه لعضوية اللجنة التنفيذية في الوقت الذي أصر على ترشيح نفسه تليفونيا[١٠].

ومع ذلك فثمة ما يدل على أن هناك أساساً ما لاتهام آخر تعرض له أمين التنظيم منذ المؤتمر العام الرابع، وهو تشكيل لجان قاعدية صورية اعتماداً على شخص أو بضعة أشخاص من أجل تغيير تركيب المؤتمر[١١]. وقد اتسع نطاق الاتهام خلال وبعد المؤتمر العام الخامس للحزب الذي انعقد في مارس ١٩٨٩ عندما دفع المنشقون بأن عناصر التيار الإسلامي في النخبة الحزبية قاموا بالتلاعب بعملية انتخابات إعادة تشكيل المستوى القاعدي لضمان وجود أغلبية من أنصارهم في المؤتمر العام.

أما أحزاب الأحرار والوفد والوطني فلم تعرف أسلوب الانتخابات في تحديد مندوبي المستوى القاعدي لمؤتمراتها العامة. ففي المؤتمر العام الوحيد الذي عقده حزب الأحرار في يناير ١٩٩٠، تم إشراك أمانات المحافظات المعين أعضاؤها أصلاً فيه بواقع ١٩ عضواً من كل محافظة، مع اختيار خمسة مندوبين عن كل مركز[١٢].

أما حزب الوفد فقد عقد خمسة اجتماعات غير عادية للجمعية العمومية كما سبق بيانه، وكانت ثلاثة منها للجمعية المشكلة كهيئة تأسيسية للحزب، وبالتالي لم يكن انتخاب أعضائها مطروحاً من الأصل. أما الاجتماع الرابع فقد تحكمت قيادة الحزب أكثر في تحديد المشاركين به من خلال معيار محدد هو سداد الاشتراكات حتى عام ١٩٨٦، حيث تم استخراج بطاقات لحضور الاجتماع على هذا الأساس من لجان الحزب بالمحافظات وتقرر حرمان غير الحاملين لهذه البطاقات من الحضور[١٣]. وقد شكا بعض

أعضاء الجمعية من أن بعض رؤساء لجان المحافظات رفضوا تحصيل الاشتراكات المتأخرة عليهم حتى يحرموهم من فرصة المشاركة في الاجتماع، لكونهم يتخذون مواقف نقدية لأسلوب إدارة الحزب وسياسته[١٠].

وقد أقر اجتماع الجمعية العمومية هذا ما نص عليه النظام الداخلي الجديد بشأن طريقة تشكيلها. وتضمن ممثلو المستوى القاعدي وفقاً لهذا التشكيل رؤساء اللجان المركزية بالمراكز والأحياء، ورؤساء اللجان المحلية بالمدن والأقسام، وأعضاء مكاتب اللجان العامة بالمحافظات. والمفترض - وفقاً للنظام الداخلي نفسه - أنهم منتخبون لكن هذا لم يحدث طوال فترة الدراسة كما اتضح في الفصل السابق. فقد دأبت قيادة الحزب على تعيين اللجان الإقليمية. ولذلك لم يكن ممثلو المستوى القاعدي الذين شاركوا في اجتماع الجمعية العمومية الأخير منتخبين.

وبخصوص الحزب الوطني، رغم أنه قام بعقد مؤتمرات بالمحافظات أو بكثير منها قبيل معظم مؤتمراته العامة، فلم يتم انتخاب مندوبين لهذه المحافظات وجرت العادة على أن يشارك في تلك المؤتمرات التمهيدية للمؤتمر العام أمين الحزب بالمحافظة وأمناؤه بالمراكز والأقسام، وجميعهم معينون، إلى جانب المحافظ وأعضاء مجلس الشعب والشورى عن الحزب بالمحافظة ورؤساء المجالس الشعبية المحلية للمدن والمراكز من أعضاء الحزب[٢٠]. ولذلك يكون مندوبو المستوى القاعدي إلى المؤتمرات العامة للحزب من المعينين، وينحصرون في قمة هذا المستوى مثل أعضاء لجان المحافظات وأعضاء هيئات المكاتب في الدوائر الانتخابية ثم في المراكز والأقسام بدءاً من المؤتمر العام الخامس.

ثالثاً: مشاركة مندوبي المستوى القاعدي في مناقشات المؤتمر العام

تباينت الأحزاب السياسية موضع الدراسة كذلك من حيث طبيعة الدور الذي يتاح لمندوبي المستوى القاعدي القيام به في المؤتمر العام لكل حزب، فيما يتعلق بمناقشة القضايا الحزبية. وكان حزبا التجمع والعمل أيضاً هما اللذان أتاحا فرصة أكبر لهؤلاء المندوبين في المؤتمرات العامة.

وبالنسبة لحزب التجمع، برز هذا الدور في مؤتمره الثاني (١٩٨٥) أكثر وضوحاً من الأول (١٩٨٠)، ومع ذلك لم يخل المؤتمر الأول من مشاركة بعض مندوبي المستوى القاعدي في مناقشة البرنامج الذي أقره هذا المؤتمر، وكذلك لائحة النظام الداخلي، إضافة إلى المداولات الخاصة بقضية بناء التجمع كحزب جماهيري والتي سادت المؤتمر[٢٦]. لكن المؤتمر الثاني هو الذي تميز باتساع نسبي لنطاق مشاركة مندوبي هذا المستوى في مناقشاته، منذ أن بدأ الإعداد له في فبراير ١٩٨٥، كما شاركت قواعد الحزب في مناقشة الوثائق المقدمة لهذا المؤتمر خلال مرحلة الإعداد له، وهي التقرير السياسي وتقرير صحيفة «الأهالي» وتعديلات اللائحة الداخلية. فقد قامت الأمانة العامة منذ مارس ١٩٨٥ بإدارة حوار حول هذه الوثائق في اجتماعات بالمستويات الحزبية المختلفة، ومن خلال نشرة «دائرة الحوار» التي توزع داخلياً[٢٧]. وقد تركزت أكثر المناقشات سخونة خلال المؤتمر الثاني على قضيتين هما طبيعة الرأسمالية في مصر، والقضية الفلسطينية. وقد دارت المناقشات حولهما في اللجنة السياسية للمؤتمر التي شارك في أعمالها مائتان واثنان وثلاثون عضواً من أصل خمسمائة واثنين وستين عضواً حضروا المؤتمر، أي بنسبة حوالي

واحد وأربعين بالمائة[١٨]. وخلال مناقشات القضية الفلسطينية، طالب بعض الأعضاء بمراجعة بيان صادر عن الأمانة العامة بتأييد الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني الموقع في فبراير ١٩٨٥، وحدث خلاف شديد سيتم تحليله في الفصل التالي. كما احتج بعضهم على الضغوط التي مارسها الأمين العام لتأييد الاتفاق، وقام أحدهم بسحب ترشيحه لعضوية اللجنة المركزية في هذا الإطار[١٩].

كما اتسمت المؤتمرات العامة لحزب العمل بمشاركة ملحوظة لبعض مندوبي المستوى القاعدي في جانب من مناقشاتها، لكن تميزت هذه المناقشات بقدر أكبر من الانفتاح في الدورات الثلاث الأولى للمؤتمر، قبل أن يبدأ الانقسام داخل الحزب منذ المؤتمر الرابع ويتفاقم في الخامس. وقد أبدى رئيس الحزب، منذ المؤتمر الأول، اهتماماً بهذه المناقشات داعياً لأن تجرى بشكل ديمقراطي بين أعضائه، مع التأكيد على أنها تسهم في اتخاذ قرارات اعتبرها محاور يسير عليها الحزب حتى ينعقد المؤتمر التالي[٢٠].

وقد شهد المؤتمر العام الثالث للحزب أوسع المناقشات حول قضية التعيين في مجلس الشعب عقب انتخابات ١٩٨٤، والقرار الذي اتخذته اللجنتان التنفيذية والعليا بقبول تعيين أربعة من أعضاء نخبة الحزب بالمجلس، وكان استمرار الخلاف حول هذا الموضوع بعد اتخاذ قرار قبول التعيين قد دفع قيادة الحزب إلى تهدئة المعارضين له بتأكيد أن الموضوع سيعاد عرضه على المؤتمر هو ما اعتبرته صحيفة الحزب تأكيداً للمشاركة الديمقراطية[٢١]. وثمة ما يدل على أن المناقشات التي شهدها المؤتمر حول هذا الموضوع اتسمت بالديمقراطية رغم التوتر الذي أحاط به بين مؤيدي ومعارضي التعيين وسعي رئيس الحزب للتأثير على مسار المناقشة

لكن لا يوجد ما يؤكد ممارسته ضغوطاً مباشرة على الأعضاء. فقد اعتمد أساساً على الإقناع عبر تأكيد أن التعيين لا يمكن أن يؤثر على موقف الحزب المعارض أو بنسبه المخالفات التي ارتكبت خلال المعركة الانتخابية مع الإيحاء بأن المعينين كانوا ناجحين بالفعل في قوائم لولا قصور نظام الانتخاب[٣٢].

وظهرت خلال المناقشات عدة اقتراحات لحل الخلاف. فطالب البعض بإصدار توصية تلزم أعضاء المجلس المعينين عن الحزب بالتقدم فوراً بمشروع قانون للمطالبة بتعديل نظام الانتخاب، على أن يستقيلوا في حالة رفضه. كما ظهر اقتراح آخر بقبول التعيين هذه المرة على أن يرفض في أية مرة قادمة شكلاً ومضموناً. لكن قيادة الحزب أصرت على إجراء اقتراع لحسم الخلاف. وعند فرز الأصوات، الذي تم بشكل علني، تفوق المعارضون للتعيين في البداية ثم تساوى الطرفان ليتقدم مؤيدو التعيين في النهاية بفارق ستين صوتاً فقط، مائتان وأربعة وثمانون مقابل مائتين وأربعة وعشرين صوتاً مع بطلان ثمانية وثلاثين، أي بنسبة ثمانية إلى سبعة[٣٣].

لكن الملاحظ أنه منذ المؤتمر العام الثالث، لم يعد أعضاؤه يناقشون في بدايته جدول الأعمال الأولي كما حدث في المؤتمرين السابقين حتى لو كانت مناقشة شكلية. فقد أصبح الجدول الذي تعده اللجنة العليا سارياً دون عرضه للمناقشة ولذلك حرص الأمين العام على الإيحاء بأن ثمة معايير لإعداد جدول الأعمال، أهمها اختيار الموضوعات ذات الأهمية الشعبية لبحثها تباعاً بحيث تتكامل أعمال المؤتمرات وتقدم حلولاً كاملة لمشكلات مصر[٣٤]. ومع ذلك فقد كان رئيس الحزب فخوراً بديمقراطية المؤتمر

الثالث، حيث اعتبر «صورة رائعة للممارسة الديمقراطية التي يجب أن ننميها لتخلق الإنسان الحر منذ بداية النشأة في البيت والمدرسة والجامعة والعمل والحياة كلها»[٣٥]. كما أشار أمينه العام إلى أن هذا المؤتمر «قدم صورة للحوار الديمقراطي، حيث ترك العنان للمناقشة لكل صاحب رأى ليعبر عن نفسه»[٣٦].

لكن منذ المؤتمر الرابع، بدأ الانقسام الآخذ في التبلور يؤثر على نمط المناقشات داخل المؤتمر ويضع إطاراً معيناً لها. واستمر غياب دور المؤتمر في مناقشة برنامجه. وتركزت أوسع المناقشات في هذا المؤتمر على تحديد الخط الفكري للحزب، حيث سعى رئيسه إلى احتواء الخلاف البارز حينئذ نتيجة تصاعد دور ونفوذ التيار الإسلامي. فقام بصياغة إطار فكري متوازن ضمن تقريره للمؤتمر. لكن الملاحظ أنه أعطى الأولوية للإصلاح الشامل الذي يواكبه إصلاح اقتصادي واجتماعي على قاعدة من التطبيق الديمقراطي الكامل وألحق بذلك تأكيد الصيغة الإسلامية لجهاد الحزب التي تمثل موقفه تجاه الشريعة الإسلامية أصولاً ومنطقياً حيث دعا للبدء بتطبيقها مع التسليم بأن الأمر يتطلب مرور مرحلة زمنية من أجل إكمال التطبيق على النحو المرجو[٣٧]. وقد حظيت هذه الصياغة بتأييد واسع.

لكن الوضع اختلف في المؤتمر العام الخامس الذي بلغ الانقسام ذروته خلاله، مما حال دون إجراء مناقشات جدية. وتحول بعض مندوبي المستوى القاعدي إلى أداة في هذا الانقسام الذي سنجري تحليله في الفصل التالي.

أما الأحزاب الثلاثة الأخرى فلم تعرف مشاركة جدية لمندوبي المستوى القاعدي في المناقشات خلال مؤتمراتها الانتخابية، وخاصة حزب الأحرار

والحزب الوطني. أما حزب الوفد الذي غلبت على أعمال الاجتماعات الخمسة لجمعيته العمومية مسائل إجرائية، فقد شهد بعضها مشاركة محدودة للأعضاء لكن مع الأخذ في الاعتبار طبيعة تكوينها كهيئة تأسيسية للحزب حتى الاجتماع الرابع، أي لا تضم منتخبين للمستوى القاعدي، فقد شهد الاجتماع الذي انعقد في يونيو ١٩٨٦ مشاركة لأعضاء الجمعية في مناقشة تعديل النظام الداخلي للحزب، الذي أعدته الهيئة العليا بالاشتراك مع لجنة الشئون الدستورية والقانونية.

وقد أرسل هذا التعديل للجان الحزب بالمحافظات التي قامت بمناقشته وقدمت ملاحظات واقتراحات للهيئة العليا[١]. لكنه لم يعرض على جميع أعضاء الجمعية العمومية قبل انعقادها[٢] وتركزت المناقشات في اجتماع الجمعية على عدة نقاط أهمها[٣]:

- مدة رئاسة الحزب، حيث عارض بعض الأعضاء عدم تحديدها وطالبوا بأن تكون محددة، بينما اقترح آخرون تحديد المدة مع استثناء للرئيس الحالي، لكن تصدى نائب رئيس الحزب د. وحيد رأفت لهذه الآراء مجادلاً بأن الوفد حزب ديمقراطي لكنه يحترم رئيسه. فإذا كان من غير المقبول أن تكون كل سلطة في يد الرئيس، فمن الواجب أيضاً أن تكون له القدرة الكاملة لقيادة الحزب. فالأحزاب في عراك دائم للوصول إلى الحكم، لذا يجب أن تكون قيادة الحزب قوية لكن ليست متسلطة. وعدم تحديد المدة لا ينفي أن الرئيس قابل للمساءلة كل سنة مع انعقاد الجمعية العمومية، حيث يتقدم الرئيس بخطابه عن سياسة الحزب، ولأعضائها ألا يثقوا في هذا الخطاب. لكن هذا لا يقال في لوائح الأحزاب، وإنما هو متروك لأعضاء الحزب ولضمير الرئيس، فشخص مثل سراج الدين إذا لمس من الأعضاء أي عدم ثقة سيتنحى عن رئاسة الحزب فوراً.

كما أبدى رئيس الحزب ارتياحه لعدم تحديد مدة الرئاسة موضحاً أن هذا لا يعني الرئاسة مدى الحياة لأن الجمعية فرصة كل عام لطرح عدم الثقة به إذا لم تقر التقرير السنوي الذي يقدمه. أما المطالبة بالنص على ذلك في اللائحة ضار، لأن تحديد مدة الرئاسة بخمس سنوات مثلاً أو أقل ستجعل رئيس الحزب المنتخب على كرسيه مهزوزاً بعد أن يخوض معركة انتخابية ضارية ينقسم فيها الحزب إلى فرق متضاربة. وحتى لو كان ملاكاً فلن يستطيع أن يعدل في معاملته لأعضاء الحزب الذين عارضوه أثناء الانتخابات. كما أن الوفد في تاريخه كله لا يعرف رئاسة محددة المدة.

ـ اختصاص الهيئة العليا بالبت في قرارات فصل الأعضاء المخالفين بناءً على قرار من لجنة التنظيم. فقد طالب بعض الأعضاء بأن يكون هذا الاختصاص من حق الجمعية العمومية. لكن قيادة الحزب أصرت على النص الوارد في التعديل، على أساس أن من غير المعقول أن تجتمع الجمعية ويأتي أعضاؤها من جميع المحافظات لفصل عضو خرج على مبادئ الحزب. كما أن الهيئة العليا منتقاة من هذه الجمعية. أبدى رئيس الحزب دهشته من النظر إلى الهيئة العليا والجمعية العمومية كطرفين، رغم أن الأولى تتكون من وكلاء عن الثانية.

ـ شروط العضوية في الحزب، حيث طالب بعض الأعضاء بخفض الحد الأدنى لسن العضو إلى ثمانية عشر عاماً بدلاً من واحد وعشرين، وخفض الاشتراك السنوي الذي حدده التعديل بستة جنيهات، لكن رئيس الحزب رفض على أساس أن العضو الذي يقل عمره عن واحد وعشرين عاماً يكون قاصراً ولا يملك التصرف في شئونه الخاصة، فكيف له أن

ينتخب الرئيس وأعضاء الهيئة العليا ويقر البيان السنوي. وبخصوص الاشتراك السنوي، أوضح أن أي حزب يمول نفسه عن طريق اشتراكات الأعضاء وتبرعاتهم.

ـ طريقة تشكيل الجمعية العمومية، حيث طالب بعض الأعضاء بألا تقتصر عضويتها على هيئات مكاتب اللجان العامة للحزب بالمحافظات، وإنما تشمل جميع أعضاء هذه اللجان، وواضح أن هذا المطلب يستهدف زيادة مندوبي المستوى القاعدي في الجمعية. لكن أصر نائب رئيس الحزب على ما ورد في التعديل، لأن عضوية جميع أعضاء اللجان العامة يجعل عدد الأعضاء كبيراً إلى الحد الذي لا يمكن توفير مكان لاجتماعها.

ـ حق رئيس الحزب في تعيين أعضاء اللجان الإقليمية مؤقتاً في حالة تعذر انتخابهم. فطالب بعض الأعضاء بإلغاء هذا النص لتأكيد ضرورة انتخاب هذه اللجان. لكن قيادة الحزب أصرت على بقائه، لأنه في كثير من الظروف يكون من الصعب إجراء الانتخاب.

وعلى هذا النحو تكون أهم الاقتراحات التي قدمها بعض أعضاء الجمعية العمومية خلال مناقشات تعديل النظام الداخلي قد رفضت، بحيث لم يتم قبول سوى اقتراح واحد أقل أهمية هو تضمين الدعوة إلى اجتماع الجمعية العمومية جدول أعماله، مع حق الأعضاء في إضافة اقتراحات إلى هذا الجدول بشرط أن يقدم الاقتراح إلى رئيس الحزب من خمسين عضواً على الأقل، وقبل انعقادها بعشرة أيام كحد أدنى. وبذلك تكون مناقشة تعديلات النظام الداخلي في اجتماع الجمعيةالعمومية قد انتهت دون أن تسفر عن نتائج جدية، رغم ما أكده رئيس الحزب في بدايته من استعداد للاستماع إلى أية ملاحظة تبدى بشأن النظام الداخلي، لكن بدا من كلمته الافتتاحية

إن ما تم التوصل إليه هو أفضل ما يكون: »نقوا بأن هذا النظام تم بحثه بحثاً حقيقاً وافياً في الهيئة العليا ولجنة الشئون الدستورية والقانونية ولجنة التنظيم«[٣١].

أما في الاجتماع التالي للجمعية في يناير ١٩٨٩، فلم تكن هناك أية مناقشات، واقتصر على التأييد الكامل لقيادة الحزب[٣٢]. فقد تقدم السكرتير العام في بداية الاجتماع بثلاثة اقتراحات حصلت على تأييد جماعي: أولهما تجديد الثقة التامة في زعامة سراج الدين وتأييد سياسته والتمسك بقيادته. وثانيهما تغيير الدستور الحالي ليستبدل به دستور جديد يقوم على التعدد الحزبي وكفالة الحريات. وثالثهما تأكيد المطالبة بضمانات تكفل نزاهة الانتخابات العامة. كما وافقت الجمعية دون مناقشة أيضاً على التقرير السنوي لنشاط الحزب وميزانيته، ولم يتقدم أحد من الأعضاء لإضافة اقتراحات لجدول الأعمال. فالملاحظ أن الدعوة لعقد الاجتماع أعلنت في الثاني من يناير، بينما موعده المحدد هو الثالث عشر من يناير[٣٣]. ويشترط لتقديم اقتراحات لجدول الأعمال أن تكون قبل موعد الانعقاد بعشرة أيام على الأقل، وأن يوقع على الاقتراح خمسون عضواً. فضلاً عن ذلك، لم تكن قاعة الاجتماع ملائمة لإجراء مناقشات جدية لقصورها عن استيعاب جميع الأعضاء وما يؤدي إليه ذلك من تكدس داخلها وخارجها. فوفقاً لصحيفة الحزب ضاق مقر الوفد عن استقبال كل من له حق الاشتراك في الجمعية العمومية، فوقف بعضهم خارج المقر حتى حان موعد التصويت[٣٤].

وبالنسبة لحزب الأحرار، خلا المؤتمر العام الذي عقده في يناير ١٩٩٠ من المناقشات أصلاً. ومع ذلك فقد تضمنت توصياته (تأييد مواقف

للحزب في السياسات الداخلية والاقتصادية والعربية والخارجية والأمن القومي، وتجديد الثقة والاعتزاز بكل ما ورد في برنامجه، ويهنئ المؤتمر الأستاذ مصطفى كامل مراد بإعادة انتخابه رئيساً للحزب ويجدد الثقة في زعامته وقيادته الرشيدة)[٣٥]. والملاحظ أن هذه الصياغة الخاصة بتأييد رئيس الحزب لم ترد في المؤتمرات العامة لأي من الأحزاب الأخرى، ولذلك كان من الطبيعي أن يوصف مؤتمر حزب الأحرار بأنه (مؤتمر شكلي لإخراج الترتيبات التي أعدت بطريقة مسرحية بارعة)[٣٦].

أما المؤتمرات العامة للحزب الوطني فقد اتسمت مناقشاتها بالتركيز على قضايا تتعلق بسياسة الحكومة وخاصة في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية، بما يعنيه ذلك من غلبة الطابع التكنيكي عليها، الأمر الذي يقود إلى استبعاد غير المتخصصين وهم غالبية مندوبي المستوى القاعدي، كما يؤدي وجود رئيس الحزب ورئيس الحكومة والوزراء في هذه المؤتمرات إلى إضفاء طابع رسمي عليها، الأمر الذي ينعكس سلبياً على طبيعة المناقشات. كما أن الوقت المخصص لهذه المناقشات محدود للغاية بسبب صرف معظم الوقت في الاستماع لخطب وبيانات.

وقد عبر رئيس تحرير الحزب عن طبيعة المناقشات التي توقع أن تدور في المؤتمر الثاني للحزب بقوله: (سوف يشهد المؤتمر مناقشات جادة وصريحة تتناول كل ما جاء في توصيات وقرارات المؤتمر الأول. ولابد في هذه المناقشات أن يعرف الشعب حجم الأعمال التي أنجزت وما يقابلها من وعود أنجزت)[٣٧]. وكان هذا التصور الذي ينظر إلى المؤتمر العام للحزب كجهاز لمتابعة أعمال الحكومة قبل أي شيء آخر، وهو الذي ساد بالفعل. وقد سبق انعقاد المؤتمر الثاني بالفعل قيام مؤسسات الدولة بتقديم

بيانات بما تم إنجازه من قرارات وتوصيات للحزب لتقوم لجان المؤتمر بمناقشتها)[٣٨].

كما قامت اللجنة التحضيرية لهذا المؤتمر بوضع برنامج عمله على ضوء خطاب الرئيس أمام مجلسي الشعب والشورى في الثالث والعشرين من يوليو ١٩٨٦، باعتبار أن هذا الخطاب دليل عمل وإطار يتحرك الحزب من خلاله[٣٩]. لكن ثمة ما يدل على أن بعض أعضاء نخبة الحزب حاولوا التأثير على هذا الإطار الضيق لعمل المؤتمر العام. فطرح أحدهم أن «الحزب يضم جموعاً تتباين بينها الآراء والاتجاهات، وتلتقي حول زعامة الحزب ومبادئه، لكنها قد تختلف في أساليب العمل والتصدي للمشكلات. والأحزاب الجماهيرية في أوروبا وآسيا تتيح داخلها فرصة التعبير للاتجاهات المختلفة. ولذا قد يكون من المفيد أن يقوم المؤتمر العام الثاني بدراسة هذا الموضوع. فتمكين هذه التيارات من التعبير عن نفسها داخل الحزب كفيل بأن يكسبه الحيوية)[٤٠].

لكن هذ المحاولات لم تثمر. وظل جدول أعمال مؤتمرات الحزب الوطني محصوراً في قضايا متخصصة. فعلى سبيل المثال تم تخصيص أعمال المؤتمر العام الرابع لمناقشة الخطة الخمسية التي كانت في طور الإعداد. وتقرر تشكيل مجموعة عمل لتجميع تقارير لجان الحزب في المحافظات ونتائج مؤتمراتها في هذا المجال لرفعها إلى وزارة التخطيط لدراستها[٤١].

واستمراراً لهذا الإطار لأعمال المؤتمر العام للحزب الوطني، تم تخصيص الدورة الخامسة في يوليو ١٩٨٩ لمناقشة قضية «البطالة.. أبعادها وأساليب علاجها». وكما هو متبع في المؤتمرات السابقة، تم تكليف

لجان الحزب في المحافظات وللجان النوعية بوضع تصوراتها الخاصة بهذه القضية وتقديمها في شكل دراسات تشتمل على توصيات للأمانة العامة لإعداد دراسة موحدة تتقدم بها إلى المؤتمر، وتركزت أعمال المؤتمر الخامس على مناقشة هذه الدراسة فقط في عشرين لجنة انقسم إليها المؤتمر، وتقرر تحويل التوصيات التي تضمنتها للوزارات المختصة[١٢].

رابعاً: مشاركة مندوبي المستوى القاعدي في اختيار قيادة الحزب

يعتبر الحزب الوطني هو الوحيد بين الأحزاب السياسية موضع الدراسة الذي لا تشهد مؤتمراته العامة أي انتخابات للمستوى القيادي بسبب استمراره في اتباع أسلوب التعيين، ولم يكن لمؤتمراته أي دور في اختيار هذا المستوى حتى في صورة عرضه أسماء أعضائه المعينين، وكان الأمين العام المساعد قد أعلن ذات مرة أنه سيتم طرح أسماء المكتب السياسي على المؤتمر لإقرارها[١٣]، لكن لم يحدث ذلك في المؤتمر الرابع، الذي انعقد بعد هذا الإعلان بشهرين، ولا في المؤتمرين التاليين.

أما الأحزاب الأخرى فتتباين أهمية دور المستوى القاعدي في اختيار المستوى القيادي باختلاف التنافس والحرية في الانتخابات التي تجرب داخل المؤتمر العام من حزب لآخر. لكن تجدر ملاحظة أن مندوبي المستوى القاعدي في المؤتمر العام لحزب التجمع لا يشاركون في اختيار المستوى القيادي مباشرة . فيقوم المؤتمر بانتخاب جزء من اللجنة المركزية التي تقوم بعد ذلك بانتخاب المستوى القيادي بأسلوب القائمة المغلقة.

وبالنسبة لأحزاب العمل والتجمع والوفد، يلاحظ أن مشاركة مندوبي المستويات القاعدية في اختيار المستوى القيادي تتسم بحرية أكبر من مشاركتهم في اختيار الرئيس ،أو الأمين العام في حالة حزب التجمع، .

فلم يتعرض خالد محيي الدين أو إبراهيم شكري أو فؤاد سراج الدين لمنافسة من أي نوع. فعلى سبيل المثال لم تكد رئاسة المؤتمر العام الثاني لحزب التجمع تعلن فتح باب الترشيح لمنصب الأمين العام حتى تعالت هتافات باسم خالد محيي الدين، وضجت القاعة بتصفيق حاد على حد وصف صحيفة الحزب[٤٤] وحين هدأ التصفيق، تقدم أمين اللجنة المركزية معلناً «ترشيح خالد محيي الدين الرجل الذي بني الحزب وقاده في أصعب الظروف ببسالة وحكمة». ومع أن المؤتمر واصل تأييده لترشيحه، أعلن أن باب الترشيح مفتوح، ولما لم يتقدم أحد، بدأت عملية أخذ الأصوات على خالد محيي الدين وصوت المؤتمر بالإجماع، ودون امتناع أي عضو عن التصويت، لصالح انتخابه[٤٥].

وفي حزب العمل، يتم فتح باب للترشيح لمنصب الرئيس قبل انعقاد المؤتمر العام بحوالي أسبوع. ورغم وجود مرشح أو اثنين أمام إبراهيم شكري في معظم المؤتمرات جرت العادة على أن يحصل على أغلبية ساحقة. ففي المؤتمر العام الأول، حصل شكري على ستمائة وأربعة عشر صوتاً، مقابل أربعة وعشرين ليوسف الطاهر وتسعة لإبراهيم عبدالله، مع امتناع ستة أعضاء عن التصويت[٤٦]. وفي المؤتمر الثاني لم يتقدم أحد للترشيح أمام شكري. أما في المؤتمر الثالث فقد نافسه فرج عطية أمين لجنة حدائق القبة الذي حصل على اثنين وثلاثين صوتاً فقط، بينما أحرز شكري سبعمائة وأربعة وستين[٤٧]. وهناك ما يؤكد أن قيادة الحزب كانت تنظر إلى وجود منافسين على منصب الرئيس كنوع من استكمال الشكل الديمقراطي لكن دون قناعة بأهمية هذا التنافس، فعلى سبيل المثال علق الأمين العام للحزب على ترشيح أمين لجنة حدائق القبة لنفسه أمام رئيس

الحزب في المؤتمر الثالث بقوله: «في اعتقادي أنه هو نفسه لا يعتقد أن لديه فرصة للنجاح أمام المهندس إبراهيم شكري. لكن طالما تقدم من تلقاء نفسه للمنافسة على هذا المنصب، فهو يعطي على الأقل الشكل الديمقراطي، وهذا من مظاهر الديمقراطية في الحزب»[١٨].

وفي المؤتمر الرابع للحزب أيضاً، قام عضوان قاعديان بالترشيح لمنصب الرئيس هما عامر عبيد عضو هيئة مكتب الحزب بالإسكندرية وكمال فناوي سليمان عضو هيئة مكتب قنا. لكن انسحب الثاني قبل انعقاد المؤتمر، ولم يحصل الأول سوى على عشرين صوتاً[١٩].

وبالنسبة لحزب الوفد، أصرت غالبية أعضاء الهيئة التأسيسية في فبراير ١٩٧٨ على فوز فؤاد سراج الدين للرئاسة بالتزكية لكنه رفض ذلك وبادر بترشيح عبدالفتاح حسن أمامه، فلم يحصل سوى على صوت واحد اتضح أنه صوت سراج الدين نفسه [٢٠]. وبعد استئناف الحزب لنشاطه السياسي، لم تطرح قضية تحديد رئاسته إلا في اجتماع الجمعية العمومية المخصص لبحث تعديل لائحة النظام الداخلي في يونيو ١٩٨٦ . فقد تضمن ذلك التعديل عدم تحديد مدة معينة لرئاسة الحزب كما سبق إيضاحه . وفي الاجتماع التالي للجمعية في يناير ١٩٨٩ ، تقدم السكرتير العام باقتراح لقي تأييداً جماهيياً بتجديد الثقة الكاملة في رئيس الحزب. وقال: (نؤكد جميعاً ثقتنا الكاملة بزعيم الأمة فؤاد سراج الدين، ونعلن تقديرنا التام لسياسته ونضاله الوطني) . ووفقاً لصحيفة الحزب، فإن القاعة شهدت هتافات التأييد والموافقة على الاقتراح بإجماع أعضاء الجمعية العمومية الذين حضروا الاجتماع، واستمر الهتاف لوقت طويل نبايعك يا سراج الدين![٢١]. وسئل رئيس الحزب بعد ذلك في هذا الموضوع، فقال: (بحكم اللائحة الداخلية

لاتجرى انتخابات لرئاسة الحزب كل فترة. لكن الجمعية العمومية رأت من تلقاء نفسها تجديد الثقة برئيس الوفد بعد اقتراح من إبراهيم فرج. وبهذا القرار فوتوا على الفرصة لأنني كنت أنوى طرح الثقة بى على الأعضاء، وليس خافيا على أحد أن هذا التجديد يعد وكأنه انتخاب جديد)[٦٢].

أما في حزب الأحرار، فقد بدت الصورة أكثر فجاجة في المؤتمر الأول الذي عقده في يناير ١٩٩٠ . فقد مارس رئيس الحزب ضغوطاً مشددة على الأمين العام حينئذ محمد عبدالشافي لإرغامه على سحب ترشيحه لرئاسة الحزب. وبفشل هذه الضغوط، لجأ إلى نص استحدث عند تعديل النظام الأساسي للحزب في بداية عام ١٩٨٨ ليمنح مجلس الرئاسة حق تصفية أي أعداد من المرشحين لأى مستوى تنظيمي إذا زادوا على ضعف المطلوب انتخابه، وقام مجلس الرئاسة باستبعاد ترشيح عبدالشافي بالفعل استناداً إلى وجود ثلاثة مرشحين لمنصب الرئيس وليس اثنين فقط، حيث كان المرشح الثالث رفعت جمال أمين لجنة المنزلة[٦٣]. وعندما انعقد المؤتمر تنازل الأخير عن ترشيحه لصالح مصطفى كامل مراد وسط هتافات الحاضرين معلنة مبايعتها وتأييدها له زعيماً ورئيساً للحزب[٦٤].

وإذا انتقلنا إلى عملية انتخاب المستوى التنظيمي القيادي خلال المؤتمر العام، أو انتخاب للجهاز الذي ينتخب هذا المستوى (اللجنة المركزية لحزب التجمع) يمكن ملاحظة ما تتسم به من تباين من حزب لآخر.

ففي حزب التجمع، كان انتخاب اللجنة المركزية قبل المؤتمر العام الثاني يتم بشكل مباشر من المحافظات، ولم يقم المؤتمر الأول بأي دور في هذا المجال. لكن في المؤتمر الثاني بدأ انتخاب ربع عدد أعضاء هذه اللجنة داخله (ستون عضواً) بعد أن قامت مؤتمرات المحافظات بانتخاب

مائة وثمانين عضواً، وتقدم ٩٣ عضواً للترشيح، بينما كان عدد الناخبين خمسمائة واثنين وستين عضواً هم الذين حضروا المؤتمر من أصل سبعمائة وخمسين كان لهم حق الحضور[٣٥] أي بنسبة مشاركة حوالي ثلاثة وثمانين بالمائة. ومع ذلك فلم تكن هذه الانتخابات حرة حيث الاعتقاد في أروقة المؤتمر بأن هناك قائمة يزكيها الأمين العام، ولذلك يرى البعض أن انتخابات أعضاء اللجنة المركزية التي تجري في المحافظات مباشرة تعد أكثر تعبيراً عن واقع الحزب من انتخابات المؤتمر العام[٣٦].

أما حزب العمل فيعتبر أكثر الأحزاب موضع الدراسة من حيث إتاحة الفرصة لمندوبي المستوى القاعدي في المؤتمر العام للمشاركة في انتخاب المستوى القيادي، وهو اللجنة التنفيذية، فتتميز انتخاباته بفتح باب للترشيح قبل انعقاد المؤتمر بحوالي شهر لأي عضو بالمؤتمر يرغب في ذلك، بشرط أن يكون قد مضى على عضويته عام على الأقل[٣٧]، كما تعلن أسماء المرشحين في صحيفة الحزب.

وفي المؤتمر العام الأول للحزب، تقدم ثلاثة وأربعون عضواً للترشيح لعضوية اللجنة التنفيذية التي كانت تضم حينئذ عشرين عضواً [٣٨]، وشارك في انتخابهم حوالي ثلاثمائة وثلاثة وخمسون عضواً من أصل سبعمائة هم إجمالي أعضاء المؤتمر أي بنسبة ثلاثة وتسعين بالمائة تقريباً، كما تقدم اثنان وخمسون عضواً للترشيح للجنة التنفيذية في المؤتمر الثاني، الذي قرر زيادة عدد أعضائها المنتخبين إلى ثلاثين عضواً (لإتاحة الفرصة لتمثيل القواعد الحزبية فيه بصورة أوسع وتمكين الكفاءات من ممارسة العمل القيادي في الحزب)[٣٩]، وقد بدأ تطبيق ذلك منذ المؤتمر الثالث الذي بلغ عدد المرشحين به لعضوية اللجنة التنفيذية اثنين وتسعين مرشحاً، الأمر

الذي فرض تشكيل عشر لجان انتخابية قام بالتصويت أمامها ثمانمائة وثلاثة أعضاء حضروا من أصل ألف وتسعة وثمانين، أي بنسبة حوالي أربعة وسبعين بالمائة[٦٠]، ومما يدل على حرية الانتخابات في هذا المؤتمر فشل عدد من أبرز أعضاء نخبة الحزب وبعضهم من المقربين لرئيسه مثل فؤاد نصحي الأمين العام المساعد السابق الذي رسب على صوت واحد، وإبراهيم الزيادي الذي كان نائباً لرئيس الحزب، وعبدالعزيز سالم أمين الصندوق، وعبدالمجيد أبوزيد أمين محافظة القاهرة، ومحمد فهمي بدر أمين العمال بالحزب، ويوسف المراكبي عضو اللجنة التنفيذية السابقة[٦١]، وقد وصفت الانتخابات في هذا المؤتمر في تقرير محايد بأنها (أكدت الانطباع بوجود ديمقراطية داخلية في صفوف الحزب)[٦٢].

وفي المؤتمر العام الرابع تقدم واحد وسبعون عضواً حضروا المؤتمر من أصل ألف وثمانمائة، كان لهم حق الحضور أي بنسبة حوالي ستة وستين بالمائة[٦٣].

لكن مع حلول المؤتمر العام الخامس، كان الانقسام قد تبلور بين التيارين الإسلامي وشبه العلماني[٦٤] كما سيتضح في الفصل التالي، وتعرض التيار الإسلامي لاتهامات تدور حول التلاعب بالجسد الانتخابي للحزب من خلال التدخل في انتخابات إعادة تشكيل المستوى القاعدي لتغيير تركيب المؤتمر وضمان وصول أغلبية من أنصاره كمندوبين عن هذا المستوى، ولذلك بعث نائب الحزب أحمد مجاهد المؤيد للتيار الآخر رسالة إلى رئيس لجنة الانتخابات يطالب فيها بالتحفظ على صناديق الانتخاب وأوراق اللجان وكشوف عضوية المؤتمر وإيصالات سداد الاشتراكات مع تشكيل لجنة محايدة للتحقيق فيها، وقال في مسببات طلبه: (نظراً إلى ما أخطرنا

به أعضاء المؤتمر من اشتراك بعض الأشخاص ممن ليسوا أعضاء بالحزب، سلمت لهم بطاقات عضوية في عملية الانتخاب، وقد ضبط أحدهم وحرر بشأنه محضر تم إثباته في اللجنة الرابعة، ونظراً لأنه تبين لنا اشتراك مندوبي محافظة المنيا في التصويت، مما كان مفاجأة لنا حيث سبق صدور قرار من الأمين العام المساعد بها جمال أسعد بوقف انتخاباتها لما ثبت لديه من اشتراك أشخاص في تلك الانتخابات من غير أعضاء الحزب. ونظراً لأن كشوف أعضاء المؤتمر لم تنشر في جريدة الحزب حتى يمكن التحقق من صحة ما ورد بها، خاصة أنه سبق عدم تنفيذ قرار اللجنة التحضيرية للمؤتمر الذي يقضي بتوقيع أمين الصندوق إلى جانب أمين التنظيم على بطاقات العضوية كضمان لدقة صدورها ومطابقتها على كشوف سداد الاشتراكات كما لم يتم التحقق من شخصية الناخب بالبطاقة الشخصية طبقاً لقرار اللجنة التحضيرية، ولم يسمح لمندوبين عن المرشحين بالحضور في اللجان الفرعية وعدم توافر السرية أثناء التصويت، فضلاً عن وجود لجنة نظام لم تعرض أسماؤها على اللجنة التحضيرية[٦٤]، ومعنى ذلك أن الاعتراض تركز على إجراءات الإعداد للمؤتمر وليس على عملية الانتخاب نفسها في المؤتمر العام، وقد ردت نخبة التيار الآخر ـ الإسلامي ـ بالتركيز على نقطتين هما:

ـ إن أحمد مجاهد أكد سلامة إجراءات عملية الانتخاب، لكنه شكك في الترتيبات التي سبقتها وأدت إلى النتائج التي أسفرت عنها، رغم أنه مشارك في كل هذه الترتيبات ويتحمل مسئوليتها[٦٥]، وقد أقر مجاهد بالفعل بسلامة عملية الانتخاب نفسها في خطابه أمام المؤتمر، لكنه قال بعد ذلك إنه لم يؤكد نزاهتها وإنما أكد نزاهة المشرف عليها، حيث لا

يتصور أن يعمد إلى تزويرها، كما أقر بأنه أعلن أن نتيجة الانتخابات جاءت طبيعية لما سبقها من إعداد، لأن هناك عدة محافظات تم تزوير تشكيلاتها[٢٧].

- إن المعترضين شاركوا في الترتيب للانتخابات، ولم يحدث إجراء من خلف ظهورهم، فقد أعيد انتخاب لجان المحافظات والمراكز، وكان يشرف على الانتخابات في كل محافظة عضو من اللجنة التنفيذية بما في ذلك المعترضون. كما أن نتائج هذه الانتخابات كانت تعرض على اللجنة التحضيرية للمؤتمر. ونظراً لانشغال رئيس الحزب، كان نائبه مجاهد يرأس معظم اجتماعاتها، ومعنى ذلك أن كل التشكيلات التي سبقت المؤتمر تمت بمشاركة وموافقة واعتماد كل من اعترضوا عليها بعد ذلك، وهنا نسأل لماذا قبلوا بالمشاركة في انتخابات اللجنة، لأنهم لو كانوا يعتقدون حقاً أن التشكيلات مزيفة أو مطعون فيها لقاطعوا المؤتمر[٢٨].

أما حزب الوفد، فقد شهدت جمعيته العمومية انتخاب الهيئة العليا مرتين: أولهما في فبراير ١٩٧٨ عندما انعقدت هذه الجمعية كهيئة تأسيسية للحزب، وثانيهما عندما اجتمعت في يناير ١٩٨٩.

ففي المرة الأولى وبرغم أن الجمعية لم تضم مندوبين للمستوى القاعدي الذي لم يكن قد تشكل بعد، فقد جرى تقييد حرية الانتخابات من خلال قيام رئيس الحزب بإعداد قائمة بأعضاء الهيئة العليا للتصويت عليها، مما جعل الأمر أقرب إلى الاستفتاء منه إلى الانتخاب[٢٩]. فحين انعقدت هذه الجمعية، فوجئ الأعضاء بقائمة يوزعها مساعدو رئيس الحزب وتضم خمسة وثلاثين اسماً هم كل الأعضاء المطلوب انتخابهم[٣٠]، ورفض عدد من أعضاء الجمعية هذا الأسلوب وترجم أحدهم (أحمد طرباني) موقفه إلى

ترشيح نفسه، فكان الوحيد الذي أضيف إلى القائمة، لكنه لم يحصل سوى على عدد ضئيل من الأصوات. ويروي أحد أعضاء الجمعية من الوفديين القدامى أنه اعترض على بعض أعضاء الهيئة العليا الذين اختارهم رئيس الحزب، ووصفهم بأنهم (يكثرون عند الطمع ويختفون عند الفزع)، لكن رغم ذلك قام بتهدئة الغاضبين من قدامى الوفديين الذين لم يجدوا أنفسهم ضمن القائمة حرصاً على جمع الشمل[٤١]. وقال: (لا تصدقوا أنه كانت هناك انتخابات، كان هناك فقط فؤاد باشا، وحدثت ثورة من أعضاء الوفد القدامى، وهجوم على هذا التشكيل ووقفت بينهم صارخاً: هل جاء وقت الرخاء وبدأ الاختلاف على المناصب. وهدأ الاجتماع وسار كما أراد له الباشا)[٤٢].

أما في اجتماع الجمعية العمومية الذي انعقد في يناير ١٩٨٩، فقد كانت الانتخابات مفتوحة لمن يريد الترشيح، واتسمت بطابع تنافسي وتقدم سبعة وسبعون بطلبات ترشيح لانتخاب خمسين منهم. لكن رئيس الحزب تدخل من خلال تأييد خمسين مرشحاً، وقامت لجنة الانتخابات بترتيب أسماء المرشحين بدءاً بهؤلاء الخمسين وجرى إعطاء تعليمات بانتخاب المرشحين من رقم واحد إلى رقم خمسين[٤٣]، وقد أكدت عضوة بالجمعية العمومية جرى انتخابها في هذا الاجتماع تدخل رئيس الحزب بالفعل، وأوضحت أنها كانت تندهش قبل الاجتماع عندما كان بعض أعضاء نخبة الحزب يحدونها بعضوية الهيئة العليا، وكانت تتساءل كيف يمكن أن يحدث ذلك طالما أن هذه الهيئة ستنتخب من الجمعية العمومية، وكانوا يردون بأن للرئيس طريقته في ذلك، والتي لم تدركها إلا يوم الاجتماع[٤٤].

وبمراجعة قائمة المرشحين التي نشرتها صحيفة الوفد، ثم أسماء الفائزين منهم[٤٥]، تبين بالفعل أن هؤلاء الفائزين احتلوا الترتيب من رقم واحد إلى

خمسين في القائمة، ومع ذلك نفى رئيس الحزب تدخله لاختيار من يشاء لعضوية الهيئة العليا عندما سئل عن ذلك، ورد قائلاً: (أنا لم أرشح أحداً للهيئة العليا، فقد جاءت إلينا طلبات ترشيح بلغت سبعة وسبعين طلباً أثبتناها كلها في كشف حسب تواريخ ورودها إلينا، وطبعنا منه أعداداً كبيرة وزعناها على جميع أعضاء الجمعية، وكل منهم بمحض إرادته وبديمقراطية كاملة اختار خمسين اسماً)(٣٦).

أما في المؤتمر العام الوحيد الذي عقده حزب الأحرار، فقد اتسمت انتخابات مجلس رئاسة الحزب بطابع شكلي تماماً، فقد تقدم أربعة وعشرون عضواً للترشيح، ثم تنازل اثنا عشر منهم ليبقى العدد المطلوب لعضوية هذا المجلس، وهو اثنا عشر عضواً فازوا بالتزكية، وتكرر ذلك في انتخاب الأمناء العموم المساعدين الأربعة، فعندما أعلنت المنصة أسماء المرشحين الثمانية، بدأت التنازلات من جانبهم فيما وصفته صحيفة الحزب بأنه (تسابق المرشحون لإعلان تنازلهم حتى تدخلت المنصة وطالبت بإيقاف التنازل والاكتفاء بهذا الحد)(٣٧).

خلاصة

يتيح هذا البحث استخلاص نتيجتين رئيسيتين بشأن سلوك الأحزاب السياسية المعاصرة موضع الدراسة في مجال الأطر المؤسسية لمشاركة الأعضاء القاعديين.

أولاً:

الاتجاه عموماً إلى تقييد هذه المشاركة، ويساعد على ذلك ما يبدو أنه ميل تلقائي لدى معظم أعضاء الأحزاب لعدم المشاركة، وهو ما يعد امتداداً لنزوع عام في المجتمع يمثل أحد خصائص السلوك السياسي على المستوى الشعبي في مصر. وقد دعمت مرحلة التنظيم السياسي الواحد هذا النزوع، مما أوجد مشكلة يحتاج علاجها إلى وقت طويل وجهد هائل يفترض أن تبدأ الأحزاب المعاصرة في القيام به، خاصة أنها صارت أكثر مؤسسية في الغالب الأعم من أحزاب ما قبل ١٩٥٢، لكن يتضح من هذا البحث أن الأطر المؤسسية لمشاركة الأعضاء القاعديين وتفاعلهم مع النخبة الحزبية

في الأحزاب المصرية المعاصرة موضع الدراسة، ما زالت محدودة إجمالاً، وإن كانت تبدو أفضل مما كانت عليه في التجربة التعددية السابقة.

وثانياً:

وجود تفاوت بين الأحزاب المصرية المعاصرة من حيث فعالية الأطر المؤسسية لمشاركة الأعضاء القاعديين، خاصة الإطار الرئيسي المتمثل في المؤتمر العام، ويشمل التفاوت مدى انتظام دورات هذا المؤتمر، وأسلوب اختيار مندوبي المستوى القاعدي فيه، ومشاركة هؤلاء المندوبين في مناقشاته، وفي اختيار المستوى القيادي للحزب. ولذلك لا يمكن فهم دلالة هذا المؤشر (الأطر المؤسسية للمشاركة) على الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب إلا بأخذ كل هذه العناصر في الاعتبار، فالانتظام في عقد المؤتمر العام ليست له دلالة ديمقراطية مؤكدة في ذاته، ما لم يكن مندوبو المستوى القاعدي ممثلين بالفعل لهذا المستوى وبالتالي منتخبين منه، وما لم يشاركوا جدياً في أعمال المؤتمر وفي اختيار المستوى القيادي بحيث لا يكون وجودهم مجرد استكمال العدد أو استيفاء للشكل.

وقد تبين أن هذه العناصر لم تتوفر مجتمعة إلا في حزب العمل لفترة معينة من مؤتمره الأول ١٩٨٢ إلى الرابع ١٩٨٧، أي قبل حدوث الانقسام الكبير الذي شهده المؤتمر الخامس في مارس ١٩٨٩. كما أن هذه العناصر، بالمقابل، غابت مجتمعة في كل من حزب مصر وحزب الأحرار، لكن لأسباب مختلفة. فلم تتح الفترة القصيرة التي عاشها حزب مصر (١٩٧٦ - ١٩٧٨) فرصة لعقد أي مؤتمر عام، خاصة وأن الحزبين اللذين نشأ معه لم يعقدا مؤتمرا عاماً كذلك خلال هذه الفترة. فقد عقد حزب التجمع مؤتمره الأول عام ١٩٨٠. أما حزب الأحرار فلم يعقد مؤتمره الأول إلا عام ١٩٩٠، حيث تذرع رئيسه بحجج مختلفة لتأجيل انعقاده بشكل متكرر،

وعندما انعقد هذا المؤتمر، كان مندوبو المستوى القاعدي فيه مختارين من أعلى، ولم يشهد المؤتمر أي مناقشات. كما فاز المرشحون لمناصب المستوى القيادي بالتزكية دون إجراء انتخابات.

أما الأحزاب الثلاثة الأخرى فقد تفاوتت في المستوى الذي أتاحته مؤتمراتها للمشاركة القاعدية. وكانت المفارقة أن أكثرها انتظاماً في عقد دورات المؤتمر العام، وهو الحزب الوطني، كان أقلها من حيث المشاركة الفعلية لمندوبي المستوى القاعدي. ويؤكد ذلك أهمية النظرة الشاملة للعناصر المكونة للمؤشر الخاص بالأطر المؤسسية للمشاركة.

فالواضح أن انتظام دورات انعقاد المؤتمر العام للحزب الوطني أكثر من أي حزب آخر لم يؤد إلى تحقيق تفاعل جدي بين مندوبي المستوى القاعدي والنخبة الحزبية بل أن حزباً كالوفد الجديد، لم تنعقد جمعيته العمومية بشكل منتظم ولا حتى دورياً، شهد قدراً أكبر من هذا التفاعل في بعض الدورات غير الدورية لهذه الجمعية وخاصة دورتها الرابعة التي أتيحت فيها فرصة لمناقشة واسعة نسبياً لتعديل النظام الداخلي للحزب.

فكانت مشكلة المؤتمر العام للحزب الوطني أنه افتقد، حتى دورته السادسة التي انعقدت في يوليو ١٩٩٢، التمثيل الحقيقي للمستوى القاعدي بسبب عدم الأخذ بأسلوب انتخاب مندوبيه. وما زال الوفد الجديد يعاني من هذه المشكلة حتى الآن. كما واجهها حزب التجمع بدرجة في انتخابات المستوى القاعدي، لكنه تجاوز ذلك منذ المؤتمر الثاني، حيث أصبحت هذه الانتخابات أكثر تنافسية رغم وجود شكاوى من تدخل قيادة الحزب فيها أحياناً، لكن هذه الشكاوى موجودة في حزب العمل أيضاً الذي أخذ بأسلوب الانتخاب من البداية، وظهرت حتى قبل الانقسام الحاد داخله في المؤتمر

الخامس. لكن إذا كان حزبا الوطني والوفد الجديد اشتركا في غياب انتخابات المستوى القاعدي، فقد تميز الوفد – إلى جانب وجود مناقشات في بعض الدورات غير العادية لجمعيته – بإشراك مندوبي المستوى القاعدي في انتخاب المستوى القيادي، ومع ذلك يقلل من أهمية هذا الانتخاب أن أولئك المندوبين ليسوا منتخبين أصلاً وبالتالي غير موثوق في حقيقة تمثيلهم للقاعدة، فضلاً عن الانتقادات التي وجهت لطريقة انتخاب المستوى القيادي. ولذلك يتميز حزب التجمع بوجود مجال أوسع من الوطني والوفد لمشاركة مندوبي المستوى القاعدي في مناقشات المؤتمر العام. إضافة إلى كونهم منتخبين من القاعدة وخاصة منذ المؤتمر الثاني للحزب. لكن مشاركتهم في انتخاب المستوى القيادي محدودة كما سبق إيضاحه.

ويبدو التفاوت بين الأحزاب أقل فيما يتعلق بالأطر الأخرى للمشاركة، سواء بالنسبة للأجهزة التي تحل محل المؤتمر العام بين دوراته، أو الأطر غير المنتظمة للمشاركة. فلم يتح أي منها فرصاً للتفاعل بين القواعد والنخبة. ورغم تميز طفيف للغاية لحزب التجمع في بعضها، ويرجع ذلك إلى عجز المؤتمر العام عن ترسيخ معنى مشاركة المستوى القاعدي. فيظل ذلك المؤتمر، كما يتضح من تجارب حزبية مقارنة وردت في الفصل الأول، هو مفتاح تلك المشاركة حيث يؤثر إنجازه لها في العادة على الأطر المؤسسية الأخرى. كما أن بعض هذه الأطر، وخاصة غير المنتظمة منها، تعتمد بطبيعتها على العمل التطوعي الذي يتوقف بدوره على مدى الميل للمشاركة في أوساط المستوى القاعدي، وهو مجل ما زال محدوداً تماماً كما سبقت الإشارة.

هوامش المبحث العاشر (الفصل الرابع)

١ ـ جمال ربيع في حديث صحفي، العمال، العدد ٧٢٣، ٢٧ يوليو ١٩٨٥.

٢ ـ راجع: وحيد عبدالمجيد: الأساس الاجتماعي لحزب الوفد الجديد ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦، مصدر سابق، ص ٢٨ ص٢٩.

٣ ـ الوفد، العدد ١٦١، ٣ يوليو ١٩٨٦.

٤ ـ الوفد، العدد ٥٧٠، ٢ يناير ١٩٨٩.

٥ ـ الوفد، العدد ٥٨٠، ١٥ يناير ١٩٨٩.

٦ ـ الأحرار، العدد ٣٢٧، ٩ يوليو ١٩٨٩.

٧ ـ لطفي واكد، في الأهالي، العدد ١٦٥، ٥ ديسمبر ١٩٨٤.

٨ ـ المصدر السابق.

٩ ـ إبراهيم يونس: المعارضة تنقد نفسها من داخل صفوفها، مصدر سابق.

١٠ ـ مقابلة مع الأستاذ مجدي أحمد حسين الأمين العام المساعد لحزب العمل، في المقر الرئيسي للحزب بالسيدة زينب ٢٣ أبريل ١٩٩١.

١١ ـ مقابلة مع الأستاذ أبي الفضل الجيزاوي عضو اللجنة التنفيذية لحزب العمل حتى بداية ١٩٨٧، في مكتبه، في ١٦ يونيو ١٩٩١.

١٢ ـ الأحرار، العدد ٦٢٢، ١٥ يناير ١٩٩٠.

١٣ ـ الوفد، العدد ٩١٨، ١٢ يونيو ١٩٨٦.

١٤ ـ الأهالي، العدد ٧٨١، ١٢ يوليو ١٩٨٩. وقد أكدت تلك الصحفة منى مكرم عبيد عضو الهيئة العليا حتى يناير ١٩٩١ في مقابلة معها.

١٥ ـ انظر على سبيل المثال: مايو، العدد ٦٥٧، ٧ إبريل ١٩٨٦.

١٦ ـ راجع: وثائق وقرارات المؤتمر العام الثاني لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، مصدر سابق، ص ١٣٥ ص ١٤٣.

١٧ ـ الأهالي، العدد ١٧٧، ٢٧ فبراير ١٩٨٥.

١٨ ـ الأهالي، العدد ١٦٥، ٢ يوليو ١٩٨٥.

١٩ ـ الشعب، العدد ٢٩٦، ٩ يوليو ١٩٨٥.

٢٠ ـ إبراهيم شكري، حديث لأعضاء المؤتمر فقط رفض الشعب أيضاً، مصدر سابق.

٢١ ـ حامد زيدان، بالشرار الديمقراطي رفضنا كل المزايدات، مصدر سابق.

٢٢ ـ الشعب، العدد ٢٦١، ٢٥ ديسمبر ١٩٨١.

٢٣ ـ المصدر السابق

٢٤ ـ د. حلمي مراد في: الشعب، العدد ٣٦٣، ١٨ ديسمبر ١٩٨٥

٢٥ ـ كلمة إبراهيم شكري في ندوة حزبية، الشعب، العدد ٣٦٥، ١ يناير ١٩٨٥

٢٦ ـ كلمة د. إبراهيم حلمي مراد في ندوة حزبية، المصدر السابق.

٢٧ ـ الشعب، العدد ٣٠٣، ٢٧ يناير ١٩٨٧.

٢٨ ـ الوفد، العدد ١٢١، ٣ يوليو ١٩٨٦.

٢٩ ـ مقابلة مع السيدة مني مكرم عبيد بمنزلها في ٥ مارس ١٩٩١.

٣٠ ـ الوفد، العدد ١٢١، ٣ يوليو ١٩٨٦.

٣١ ـ المصدر السابق.

٣٢ ـ انظر: الوفد، العدد ٥٨٠، ١٤ يناير ١٩٨٩.

٣٣ ـ نشرت القصيدة لأول مرة في: الوفد، العدد ٥٧٠، ٢ يناير ١٩٨٩.

٣٤ ـ الوفد، العدد ٥٨٠، مصدر سابق.

٣٥ ـ الأحرار، العدد ٩٣٢، ١٥ يناير ١٩٩٠.

٣٦ ـ الأهرام الدولي، العدد ٢٦ ـ ٢٨، ٢١ يناير ١٩٩٠.

٣٧ ـ إبراهيم سعدة: المؤتمر الثاني للحزب، مايو، العدد ١٩، ١٠ يوليو ١٩٨٠.

٣٧ ـ إبراهيم سعدة، المؤتمر الثاني للحزب، مايو، العدد ١٩ ـ ٦ يوليو ١٩٨١

٣٨ ـ مايو، العدد ٢١، ٢٨ سبتمبر ١٩٨١.

٣٩ ـ د. فؤاد محيي الدين، في: مايو، العدد ١٧، ٣١ أغسطس ١٩٨١.

٤٠ ـ محمد رجب، قضايا أمام المؤتمر العام الثاني للحزب. مايو، المصدر السابق

٤١ ـ مايو، العدد ٢٦٥، ٢ يونيو ١٩٨٦.

٤٢ ـ التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٩ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٠)، ص ٤٠٥، ص ٤٠٦.

٤٣ ـ صفوت الشريف في كلمته أمام النادي السياسي للحزب، مايو، العدد ٢٦٢، ١٩ مايو ١٩٨٦.

٤٤ ـ صحيفة الأهالي، العدد ١٩٤، ٣ يوليو ١٩٨٥

٤٥ ـ المصدر السابق.

٤٦ ـ صحيفة الشعب، العدد ١٢٩، ٨ يونيو ١٩٨٢.

٤٧ ـ الشعب، العدد ٢٦٣، ١٨ ديسمبر ١٩٨٤.

٤٨ ـ د. حلمي مراد، الشعب، العدد ٣٢٢، ٢٧ يناير ١٩٨٧.

٥٠ ـ إبراهيم طلعت في حديث صحفي. المصور، العدد ٣٠٢١، ٢٢ مارس ١٩٨٤.

٥١ ـ صحيفة الوفد اليومي، العدد ٥٨٠، مصدر سابق.

٥٢ ـ فؤاد سراج الدين في حديث صحفي، الأنباء الكويتية، نشرة الوفد الأسبوعي، العدد ٣٥٧، ٢ فبراير ١٩٩٢.

٥٣ ـ لمزيد من التفاصيل راجع الحياة «لندن»، العدد ٩٩٤٣، ٦ ديسمبر ١٩٩١.

٥٤ ـ الأحرار، العدد ٦٣٩، ١٥ يناير ١٩٩٠

٥٥ ـ الأهالي، العدد ١٩٤، ٢٦ يونيو ١٩٨٥.

٥٦ ـ مقابلة مع الأستاذ عبدالغفار شكر عضو الأمانة المركزية لحزب التجمع بالمقر الرئيسي العرب، ٢١ أبريل ١٩٩١.

٥٧ ـ الشعب، العدد ١٢٧، ٢٥ مايو ١٩٨٢.

٥٨ ـ الشعب العدد ١٢٩، ٨ يونيو ١٩٨٢.

٥٩ ـ عبدالحميد بركات، في: الشعب، العدد ٢٧٩، ديسمبر ١٩٨١.

٦٠ ـ الشعب، المصدر السابق.

٦١ ـ الأهالي، العدد ١٦٩، ٢٦ ديسمبر ١٩٨٤ .

٦٢ ـ التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٥ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٦)، ص ٢٣٢

٦٣ ـ الشعب، العددان ٣٠١ و ٣٠٢، ١٣ و ٢٠ يناير ١٩٨٧ .

٦٤ ـ يفضل الباحث وصف هذا التيار بشبه العلماني بدلا من الوصفين الشائعين عنه: إسلاميا ووصفه بالعلماني، أو الاشتراكي فلم يكن هذا التيار علمانيا بالمعنى الكامل، كما لم يكن خلافه مع التيار الآخر حول التوجه الإشتراكي للحزب وإنما حول هويته حيث عارض تحوله إلى حزب إسلامي .

٦٥ ـ صوت الشعب، العدد الأول، د. ت.

٦٦ ـ عادل حسين في حديث صحفي، النبأ، العدد ٩٣، ٦، ٢٧ إبريل ١٩٨٩ .

٦٧ ـ أحمد مجاهد في حديث صحفي، المصدر السابق.

٦٨ ـ عادل حسين في حديث صحفي للنبأ، مصدر سابق.

٦٩ ـ د. محمد أنيس في حديث صحفي، المصور، العدد ٣١٦١، ٢٥ مايو ١٩٨٤ .

٧٠ ـ محمد عبد الرحيم عنبر، قبل أن ينصدع الوفد، القاهرة، (مطبعة زهران، د. ت) ص ٩٣ .

٧١ ـ إبراهيم طلعت في حديث صحفي، المصور العدد ٣١٠٢، ٢٣ مارس ١٩٨٤ .

٧٢ ـ المصدر السابق.

٧٣ ـ انظر ترتيب أسماء المرشحين على هذا النحو في: الوفد اليومي، العدد ٢٨٠، مصدر سابق.

٧٤ ـ مقابلة مع السيدة منى مكرم عبيد في منزلها، ٥ مارس ١٩٩١ .

٧٥ ـ الوفد اليومي، العدد ٥٨٦، ١٣ يناير ١٩٨٩ .

٧٦ ـ فؤاد سراج الدين في حديث صحفي، الأنباء نشرته صحيفة الوفد، مصدر سابق.

٧٧ ـ الأحرار، العدد ٦٣٢، مصدر سابق.

المبحث الحادى عشر

التجنيد ودوران النخبة

يتناول هذا المبحث الأساليب التى تتبعها الأحزاب السياسية موضع الدراسة فى اختيار أعضاء نخبتها فى المستوى القيادى لها رئيسى، ومعدل دوران هذه النخبة.

أولاً: أسلوب التجنيد

تضم النخبة الحزبية، بالإضافة إلى رئيس الحزب «أو الأمين العام فى حالة حزب التجمع»، أعضاء المستوى التنظيمى الأعلى أو القيادى لكل حزب، والمقصود بذلك المكتب السياسى لحزب مصر، والأمانة ثم مجلس الرئاسة فى حزب الأحرار، وأمانة اللجنة المركزية فى حزب التجمع، والهيئة العليا لحزب الوفد، والمكتب السياسى للحزب الوطنى، واللجنة التنفيذية لحزب العمل.

١ ـ أسلوب اختيار النخبة الحزبية:

أ ـ أسلوب اختيار رئيس الحزب:

تتشابه الأنظمة الأساسية لجميع الأحزاب موضع الدراسة من حيث

النص على أن رئيس الحزب ينتخب من المؤتمر العام. باستثناء حزب العمل الذي لا يشير نظامه الداخلي صراحة إلى ذلك، لكن سياقه العام يفيد بانتخاب الرئيس من المؤتمر العام، حيث يتوفر نص على أن للترشيح لرئاسة الحزب حق لجميع أعضائه الذين لهم حق حضور هذا المؤتمر، ويعلن عن أسماء المرشحين قبل انعقاده وطبقاً للقواعد التي تقرر اللجنة العليا وضعها لإجراء هذه الانتخابات[١]. أما النظام الأساسي لحزب مصر، فقد جعل للمؤتمر العام صلاحية انتخاب رئيس الحزب [٢]، ونص النظام الأساسي لحزب الأحرار على أن المؤتمر العام ينتخب رئيس الحزب في أول اجتماع له بأغلبية أصوات الحاضرين الصحيحة لمدة ثلاث سنوات[٣].

وبالنسبة لحزب الوفد، تقوم الجمعية العمومية بانتخاب رئيس الحزب لمدة عام واحد وفقاً للنظام الداخلي الأول الصادر عام ١٩٧٨. لكن عند تعديل هذا النظام عام ١٩٨٦، أصبحت مدة الرئيس غير محددة، لكن مع استمرار هذه الجمعية في انتخابه[٤]. وتنص لائحة النظام الداخلي لحزب التجمع على أن ينتخب المؤتمر العام الأمين العام للحزب[٥]. كما يختص المؤتمر العام للحزب الوطني وفقاً لنظامه الأساسي بانتخاب الرئيس[٦].

وقد التزمت جميع الأحزاب، باستثناء حزب مصر، بهذه النصوص التزاماً شكلياً، حيث لم يكن هذا المنصب موضع تنافس في أي منها بعكس الحال في أحزاب ما قبل ١٩٥٢ التي شهدت تنافساً على هذا المنصب لكن بعد رحيل الرئيس الأول. فحدث ذلك في الوفد بين مصطفى النحاس وفتح الله بركات، وفي الحزب الوطني بين محمد فريد وعلى كامل، وفي جماعة الإخوان بين عبدالرحمن البنا وعشماوي وعابدين والباقوري، وأدت

هذه التنافس إلى ترجيح كفة الهضيبي. لكن الأحزاب المعاصرة لم تواجه قضية خلافة رئيسها الأول المؤسس للحزب، باستثناء الحزب الوطني عند اغتيال رئيسه الأول أنور السادات. لكن بسبب الطابع الخاص لهذا الحزب وارتباط رئاسته برئاسة الدولة، لم يحدث تنافس. ومع ذلك فالمرجح أن تشهد الأحزاب الأخرى تنافساً حقيقياً على منصب الرئيس عند رحيل رؤسائها الحاليين.

ب ـ أسلوب اختيار بقية نخبة الحزب:

تتشابه الأنظمة الأساسية للأحزاب موضع الدراسة أيضاً في النص على اختيار المستوى القيادي بالانتخاب، وإن تباينت فيما يتعلق بالجهاز الذي يتولى صلاحية هذا الانتخاب، فوفقاً للنظام الأساسي لحزب مصر، تتولى الهيئة العامة انتخاب المكتب السياسي[٧]. لكنه لا يحدد كيفية اختيار السكرتارية العاملين. وبالنسبة لحزب الأحرار، ينص نظامه الأساسي على اختيار أعضاء الأمانة العامة بالانتخاب من المؤتمر العام[٨]. وفي حزب التجمع تقوم اللجنة المركزية من بين أعضاء الأمانة العامة التي تنتخبها اللجنة نفسها، كما تقوم هذه اللجنة بانتخاب أمينها والأمناء المساعدين لـــه[٩]. لكن لا تحدد لائحة النظام الداخلي بأسلوب اختيار الأمين العام المساعد. وقد جرى العمل على أن ترشحه الأمانة العامة في أول اجتماع لها عقب انتخابها، ثم يعرض الترشيح على اللجنة المركزية[١٠]. وينص النظام الداخلي لحزب الوفد على قيام الجمعية العمومية بانتخاب الهيئة العليا، التي تنتخب من بين أعضائها ثلاثة نواب للرئيس وسكرتيراً عاماً وأربعة مساعدين له[١١]. كما ينص النظام الأساسي للحزب الوطني على قيام المؤتمر العام بانتخاب المكتب السياسي[١٢]. لكنه لا يحدد كيفية

اختيار نواب رئيس الحزب، وفي حالة حزب العمل أيضاً ينص النظام الداخلي على انتخاب اللجنة التنفيذية عن طريق المؤتمر العام، تنتخب بدورها نائبين للرئيس وأميناً عاماً وثلاثة أمناء مساعدين[13].

لكن رغم هذا التشابه في الأخذ بأسلوب الانتخاب، لم تلتزم جميع الأحزاب بذلك. ومع ذلك فقد حدث تقدم في هذا المجال بالمقارنة مع أحزاب ما قبل ١٩٥٢، فلم يكن هناك انتخاب للمستوى القيادي أي النخبة في هذه الأحزاب باستثناء الحزب الوطني في مرحلته الأولى فقط ١٩٠٧ - ١٩١٢ وبالمقابل لم يعرف الوفد أي انتخاب لهذا المستوى فيما عرف حزب الأحرار الدستوريين انتخاب مجلس إدارته مرة واحدة عن تأسيسه لكن من خلال قائمة معدة سلفاً. ورغم أن مكتب إرشاد جماعة الإخوان كان منتخباً من الهيئة التأسيسية منذ ١٩٤١، فلم تكن انتخابات تنافسية مفتوحة كما سبق إيضاحه.

وبالنسبة للأحزاب المعاصرة التي طبقت أسلوب الانتخاب، فقد تباين المدى المتاح للتنافس على شغل مناصب المستوى القيادي الرئيسي في كل منهما. وكانت الانتخابات في حزب العمل قبل مؤتمره العام الخامس الأكثر انتظاماً وتنافسية لكن تجدر ملاحظة أنه لم يعرف الانتخاب إلا بعد أربع سنوات من تأسيسه، جرى العمل خلالها بأسلوب التعيين. فقد قام رئيس بتشكيل لجنة تنفيذية في أكتوبر ١٩٧٨ أخذت تفوضه بعد ذلك في إعادة تشكيلها[14]، حتى انعقاد المؤتمر العام الأول في يونيو ١٩٨٢. ومنذ ذلك الوقت ظل هذا المؤتمر يمارس صلاحية انتخاب اللجنة التنفيذية بشكل منتظم، واتسمت هذه الانتخابات بدرجة عالية من التنافسية، حتى المؤتمر العام الخامس، حيث كان عدد المرشحين يزيد دائماً على ضعف العدد المطلوب انتخابه كما سبق إيضاحه[15].

أما حزب التجمع فقد تميز بأنه لم يعتمد على التعيين لاختيار نخبته خلال المرحلة التأسيسية قبل انعقاد المؤتمر في ١٩٨٠ . فقد قامت هيئته التأسيسية بانتخاب سكرتارية عامة كانت هي المستوى القيادي له حتى المؤتمر الأول، الذي انتخب لجنة مركزية انتخبت بدورها الأمانتين العامة والمركزية، لكن لم تكن هذه الانتخابات حرة وتنافسية في المرحلتين. فقد ظل الأسلوب المتبع يتمثل في التوافق على قائمة السكرتارية العامة ثم للأمانة العامة والأمانة المركزية لمراعاة تمثيل ما يسمي بالتيارات المكونة للحزب، ومعنى ذلك أن حق الترشيح ليس مفتوحاً، وأن الانتخاب يأخذ شكلاً أقرب للاستفتاء الشكلي. لكن هذا الأسلوب تعرض لانتقادات متزايدة منذ عام ١٩٨٧ بصفة خاصة . فعلى سبيل المثال حدد التقرير الذي عرض على اللجنة المركزية في نوفمبر ١٩٨٧ كحصيلة للحوار داخل الحزب عدة إجراءات لتجاوز أزمته منها «تعميق الطابع الديمقراطي لبناء الحزب بالعدول عن تشكيل الهيئات القيادية بأسلوب القوائم وعدم استخدام صيغة التجمع كمبرر لتواجد عناصر غير فعالة في القيادة»(١٦) .

أما حزب الوفد، فقد اتسم الانتخابان اللذان شهدهما لهيئته العليا في فبراير ١٩٧٨ ويناير ١٩٨٩ بغياب التنافس في الأول وبتدخل رئيس الحزب لتحديد نتائج الثاني، كما سبق بيانه، ومع ذلك فهذا وضع أفضل مما كان عليه حزب الوفد قبل ١٩٥٢ ، حيث لم يعرف أسلوب الانتخاب مستواه القيادي على أي نحو . ولذلك كان الانتخاب الأول أقرب إلى الاستفتاء الشكلي على قائمة محددة تضمنت عضوين لم يحضرا اجتماع الجمعية العمومية، بل وكانا خارج البلاد في ذلك الوقت وهما د. حامد زكي وعبدالخالق الشناوي. ومع ذلك تجدر ملاحظة أن رئيس الحزب لم يخطط

بشكل مسبق لإجراء اقتراع على هذه القائمة كما يتضح من ملابسات الاجتماع[١٧]. فقد حدث أن عدداً كبيراً من أعضاء الجمعية سعوا للترشيح، وقام بعضهم بإعداد قوائم وتوزيعها. فتدخل الرئيس محترضاً على تعدد القوائم، رغم أن هذا التعدد هو الكفيل بإجراء انتخابات تنافسية حقة. وقام بإعداد القائمة التي جرى الاقتراع عليها والمثير للانتباه أن أهم الانتقادات التي وجهت لهذا الأسلوب لم تركز على عدم ديمقراطيته، وإنما على استبعاد وفديين قدامى، وخاصة تلك التي جاءت من أعضاء الوفد القديم. فعلى سبيل المثال، قيل أن سراج الدين طبع قائمة بالأسماء التي اختارها والتي تجمع بين القليل جداً من قدامى المجاهدين الوفديين والكثير جداً من المستوفدين[١٨].

وقد قرر الحزب تجميد نشاطه في أول يونيو ١٩٧٨ لمدة تزيد على السنوات الخمس المقررة لعضوية الهيئة العليا. ولذلك فعندما عاد لاستئناف النشاط، سعى رئيسه إلى التجديد لهذه الهيئة التي كانت قد فقدت اثني عشر عضواً بين وفاة واستقالة. وجرت عملية جمع توقيعات أعضاء الجمعية العمومية للموافقة على التجديد. ورغم أن هذه العملية مرت دون مشكلات في حينها، فقد عاد بعض أعضاء النخبة غير الرسمية المحيطة بالرئيس «قاموا بالتوقيع نيابة عن بعض أعضاء الجمعية»، وأن مراجعة للتوقيعات ستثبت أن الكثير منها بخط مصطفى ناجي وفؤاد البدراوي[١٩].

ولم يتم إجراء انتخابات هيئة عليا جديدة إلا بعد حوالي خمس سنوات على استئناف الحزب لنشاطه في يناير ١٩٨٩، وهو الانتخاب الذي تدخل رئيس الحزب للتأثير عليه مما أدى إلى فوز جميع المرشحين الذين أرادهم كما سبق إيضاحه[٢٠]. والملاحظ أنه عقب هذا الانتخاب الأخير أقر رئيس

الحزب بأن الأول لم يكن تنافسياً، وقال: «بعد قيام الوفد عام ١٩٧٨ اختارت الجمعية العمومية عن طريق الاقتراع السري أعضاء الهيئة العليا لكن لم تكن هناك منافسة بين الأعضاء، لكنه اعتبر الانتخاب الثاني ديمقراطياً بقوله: «أما في المرة الثانية فقد تنافس سبعة وسبعون شخصاً على خمسين مقعداً وجرت الانتخابات ديمقراطية»[٣١]. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه قبل أسبوعين من اجتماع الجمعية العمومية لانتخاب الهيئة العليا الجديدة، قام رئيس الحزب بعقد اجتماع للهيئة التي انقضت مدتها ولم يبق من أعضائها سوى سبعة عشر فحسب، لكي تنتخب هيئة مكتب جديدة، ولم يترك ذلك للهيئة العليا الجديدة، فتم انتخاب أحمد أباظة و د. نعمان جمعة و د. عبدالحميد حشيش نائباً للرئيس، وعلي سلامة وكرم زيدان سكرتارية مساعدين[٣٢]. وقد تم الإجراء في الوقت الذي كان مفترضاً أن تجمد الهيئة العليا القديمة نشاطها استعداداً لانتخاب الجديدة، فضلاً عن أن مدتها كانت قد انتهت قبل ذلك بحوالي أربعة أشهر في أغسطس ١٩٨٨ على أساس أن التجديد لها تم في أغسطس ١٩٨٣. والمرجح أن رئيس الحزب لجأ إلى ذلك لفرض أمر واقع على الهيئة الجديدة إذا جاء تركيبها مختلفاً عما كان يطمح إليه. وفي هذه الحالة يضعها في حرج بالنسبة للشخصيات التي تم انتخابها كنواب للرئيس وسكرتارية. لكن هذا الإجراء أثار تساؤلاً مهماً في حينه، وهو ماذا إذا فشل أحد الذين انتخبوا كنواب للرئيس أو سكرتارية في انتخابات الهيئة الجديدة؟ وهنا السؤال يدعم الشواهد القوية على أن الرئيس كان يخطط لانتخاب شخصيات معينة لهذه الهيئة. ومن الممكن أيضاً النظر إلى ذلك الإجراء على أنه دعم لمن تم انتخابهم كنواب للرئيس وسكرتارية مساعدين في تلك الانتخابات.

وقد فازوا جميعهم بالفعل لتجتمع الهيئة الجديدة في اليوم التالي وتجري انتخابات جديدة أسفرت عن فوز نفس الشخصيات بنفس المناصب. كما انتخب سكرتيران مساعدان هما د. إبراهيم دسوقي أباظة وفؤاد البدراوي[٣٣].

وهذا الدور الحاسم لرئيس الحزب في اختيار نخبته ملحوظ كذلك في حزب الأحرار لكن بشكل أكثر سفوراً ودون أي غطاء. فلم يعرف هذا الحزب أي انتخاب لمستواه التنظيمي الأعلى إلا في يناير ١٩٩٠.

أما طوال الأعوام السابقة منذ ١٩٧٦، فقد قام الرئيس باختيار أعضاء الأمانة العامة بشكل متواصل في الوقت الذي كان يقدم وعوداً متتالية بإجراء انتخابات كما سبقت الإشارة. فكانت جميع التشكيلات تصدر بقرارات لرئيس الحزب ممهورة بتوقيعه، وتنشر في صحيفة الحزب بهذا الشكل. وعندما وصل الحزب بعد نحو خمسة عشر عاماً إلى عقد مؤتمر عام، لم يكن هناك أي تنافس في الانتخابات التي جرت به حيث فاز المرشحون بالتزكية[٣٤].

أما حزب مصر، فقد أخذ بأسلوب تعيين مكتبه السياسي خلال العامين ونيف اللذين مارس نشاطه خلالهما، تماماً كما فعل حزب العمل بعد ذلك منذ أن قام رئيسه الأول أنور السادات باختيار هيئته التأسيسية من مائة وأربعين عضواً وتعيين الأمين العام والأمناء المساعدين، ورغم أن الحزب الوطني عقد ست دورات لمؤتمره العام، فلم يحدث انتخاب للمكتب السياسي في أي منها، واعتمد بعض أعضاء نخبة الحزب في تفسير استمرار اللجوء لأسلوب التعيين على أن النظام الأساسي للحزب تضمن حكماً انتقالياً يقضي بتشكيل مستوياته بالتعيين لحين إجراء الانتخابات،

وجرى تفسير ذلك بأنه يتيح لقيادة الحزب تحديد توقيت إجراء الانتخابات[٢٠]، لكن الملاحظ أن هذا الحكم الانتقالي لم يشر صراحة إلى اختيار المكتب السياسي بالتعيين، وإنما أشار إلى قيام هذا المكتب باختيار أمناء المحافظات، وقيام الأمانة العامة باختيار هيئات مكاتب المحافظات[٢١].

٢ ـ معايير اختيار نخبة الحزب بالتعيين :

يتضح إذاً أن هناك ثلاثة أحزاب دأبت على اختيار أعضاء نخبتها بالتعيين، وهي حزب مصر والحزب الوطني وحزب الأحرار، الذي اتجه بعد ذلك إلى إجراء انتخاب شكلي غير تنافسي خلال مؤتمره العام الأول في يناير ١٩٩٠، ولذلك ينبغي التعرف على المعايير التي اعتمد عليها هذا التعيين. ورغم أن الأحزاب الثلاثة الأخرى عرفت أسلوب الانتخاب، يظل السؤال نفسه مثاراً بشأنها لكن بشكل مختلف.. فهو مثار بالنسبة لحزب العمل خلال الفترة التي لجأ فيها لأسلوب التعيين قبل انعقاد مؤتمره العام الأول في يونيو ١٩٨٢، أما حزب الوفد فقد سبق إيضاح أن اختيار أول هيئة عليا له تم بأسلوب أقرب للاستفتاء منه لانتخاب الحزب التنافسي، الأمر الذي جعل السؤال مطروحاً بشأن المعايير التي اعتمد عليها رئيس الحزب في تشكيل القائمة التي عرضها للاقتراع عليها، ورغم أن حزب التجمع حافظ على أسلوب الانتخاب منذ تأسيسه، فقد اتضح أن المستوى القيادي ظل ينتخب بأسلوب القائمة أيضاً.

ومعنى ذلك أنه في جميع الأحزاب موضع الدراسة، تم اللجوء لأسلوب التعيين في اختيار نخبها بدرجات متباينة، والملاحظ أن الحزبين الحاكمين (مصر والوطني) فاقا أحزاب المعارضة باستثناء حزب الأحرار، في

الاعتماد على هذا الأسلوب، ولذلك يحسن التمييز بين هذين الحزبين، اللذين تدخلت عوامل فوق حزبية تتعلق بالنظام السياسي في اختيار نخبتهما بالتعيين، وبين أحزاب المعارضة.

أ ـ معايير اختيار نخبة الحزبين الحاكمين بالتعيين:

تأثرت عملية اختيار هذين الحزبين بعلاقة الارتباط الوثيق بين كل منهما على التوالي وبين الحكومات التي تشكلت منذ ١٩٧٦، فعلى عكس المفترض في أنظمة التعدد الحزبي، حيث يقوم الحزب الحاكم بتشكيل الحكومة، ظلت الحكومات تتشكل في مصر بمنأى عن هذين الحزبين ودون دور لهما فيها باستثناء دور شكلي للحزب الوطني عند تشكيل حكومة د. علي لطفي في سبتمبر ١٩٨٥، فقد حضر الأمين العام للحزب مشاورات تشكيلها مع رئيسها بصفته هذه وليس بصفته كنائب لرئيس الوزراء[٣٧]. ومع ذلك لم يكن للحزب أي دور في اختيار رئيس الوزراء، بل على العكس شاع أن بعض أعضاء نخبته غضبوا لهذا الاختيار[٣٨]. كما تجدر ملاحظة أن المكتب السياسي للحزب لم يدع للاجتماع إلا في أول أكتوبر ١٩٨٥، بعد تشكيل الحكومة وحلف رئيسها وأعضائها اليمين.

وفي هذا الإطار ظلت الحكومات تتشكل من وزراء أتى معظمهم من خارج الحزب الحاكم، ورغبة في الحد من هذا الانفصام، جرت العادة على ضم بعضهم إلى المكتب السياسي للحزب رغم أنهم لم يكونوا من أعضائه أصلاً. وتبدو هذه الظاهرة أكثر وضوحاً في الحزب الوطني نظراً لقصر الفترة التي مارس خلالها حزب مصر نشاطه. ومع ذلك كان المكتب السياسي للأخير مفتوحاً لإضافة بعض الوزراء إليه من حين لآخر، بغض النظر عن عدم عضويتهم بالحزب، وكمثال لذلك يمكن الإشارة إلى

ضم ألبرت برسوم سلامة لهذا المكتب في أول سبتمبر ١٩٧٧، والذي وصف بأنه دعم لصفوف الحزب[٢٩] لكن بصفة عامة ظل أسلوب الشلل الموروث عن التنظيم الواحد هو السائد في اختيار نخبة حزب مصر بما في ذلك سكرتيرة العاملين، ويظهر ذلك من رواية أحد أعضاء نخبة الحزب لكيفية اختيارهم، فكان محمود أبو وافية أولهم باعتباره مؤسس المنبر قبل تحوله إلى حزب، وقام باختيار صديقه حامد محمود الذي رشح بدوره صديقه د. فؤاد محيي الدين[٣٠].

وبالنسبة للحزب الوطني، يمكن ملاحظة ظاهرة إدخال العديد من الوزراء إلى مكتبه السياسي بوضوح، إضافة إلى رئيس الوزراء ورئيس مجلس الشعب اللذين أكد الأمين العام السابق عدم إمكان تجاهلهما في تشكيل هذا المكتب[٣١]. فعلى سبيل المثال كان المكتب السياسي الذي تشكل في نوفمبر ١٩٧٩ يضم رئيس الوزراء (د. مصطفى خليل) وتسعة وزراء هم: كمال حسن علي، ود. مصطفى كمال حلمي، والنبوي إسماعيل، ود. آمال عثمان، ومنصور حسن، وعبداللطيف بلطية، ود. فؤاد محيي الدين، ود. إبراهيم بدران، ود. زكريا البرى[٣٢]، أما الأعضاء الثلاثة الباقون في هذا المكتب فكانوا رئيس مجلس الشعب د. صوفي أبو طالب ورئيس المكتب الدائم للحزب حسني مبارك وأمينه العام فكري مكرم عبيد، وعندما حدث تعديل وزاري في العام التالي، تبعه في المكتب السياسي، حيث خرج ثلاثة من أعضائه الوزراء وهم د. البري وبلطية ود. بدران، ودخل ثلاثة من الوزراء الجدد هم: مختار هاني ومحمد رشوان ومحمد عبدالحميد رضوان[٣٣].

وعند إعادة تشكيل المكتب السياسي للحزب عام ١٩٨٤، خرج ثلاثة وزراء فقدوا مناصبهم الوزارية خلال الفترة السابقة، وهم: النبوي إسماعيل

ومختار هاني ومحمد رشوان، إضافة إلى وزيرين باقيين بالحكومة هما عبدالحميد رضوان وعبدالحليم أبو غزالة[٣٤]، وقد اعتبر الأمين العام حينئذ أن خروج أبو غزالة كان إنجازاً مهماً يؤكد معنى عدم اشتغال العسكريين بالعمل الحزبي ومعنى احترام قانون الأحزاب، دون أن يعني أي انتقاص من قدره[٣٥]، ودخل المكتب السياسي في ذلك الوقت ستة وزراء آخرين هم: د. يوسف والي ود. حلمي الحديدي، ود. عصمت عبدالمجيد، وصفوت الشريف ود. أحمد هيكل وحسن أبو باشا، كما خرج رئيس مجلس الشعب السابق د. أبو طالب، ودخل الرئيس الذي حل محله د. رفعت المحجوب[٣٦].

وقد قدم أحد الوزراء الذين انضموا لعضوية المكتب السياسي في ذلك الوقت تفسيراً من وجهة نظره لاختياره يقوم على أن (الأساس في الحزب الوطني أنه حزب وسط يحوي في وعائه غالبية الجمهور حيث مركز الثقل طبقاً لنظام الانتخاب بالقائمة يقع في المحافظات ذات الأنشطة الزراعية أكثر من المدن الكبيرة)، ومن هنا جاء الاهتمام بالأمور الزراعية في الحزب، وربما كان هذا من الأسباب التي أدت إلى ترجيح لاختياري بالمكتب السياسي، فوظيفة وزير الزراعة تضفي شعبية على القائم بها لاسيما إذا كان الوزير ينفتح على جماهير الفلاحين ويحل مشاكلهم. وهذا ما حدث بالنسبة لأحزاب المعارضة. فسراج الدين في بدء حياته كان وزيراً للزراعة، ومن هنا بدأ نشاطه السياسي، وكذلك إبراهيم شكري[٣٧]، وعندما تم تعيينه أميناً عاماً للحزب بعد ذلك، اعتبر هذا الاختيار (تشريفاً من الرئيس مبارك بناء على مقاييس قد يدخل فيها النجاح الذي حققته اللجان التي كنت أشرفت عليها كعضو في المكتب السياسي[٣٨].

ورغم أن ظاهرة تعيين بعض الوزراء الجدد في المكتب السياسي للحزب الوطني تراجعت بعد ذلك مع تناقص الاهتمام بدور هذا المكتب، فقد تم تعيين د. علي لطفي ثم د. عاطف صدقي، عضوين به عقد تكليفهما برئاسة الحكومة على التوالي.

لكن الواضح أن معيار اختيار أعضاء المكتب السياسي من بين أعضاء الحكومة ليس كافياً، لأنه لا يغطي جميع أعضاء هذا المكتب، فضلاً عن أعضاء الأمانة العامة، الأمر الذي يثير التساؤل عن وجود معايير أخرى. وبالنسبة لحزب مصر تحدث سكرتيره العام مرة عن معيار لتعيين الأعضاء في المستوى القيادي للحزب، وهو أن يكونوا منتخبين في مؤسسات أخرى مثل مجلس الشعب أو المجالس المحلية أو النقابات أو الاتحادات العمالية[٣٩]، كما تحدث رئيس الحزب الوطني مرة واحدة عن معايير اختيار نخبة الحزب عشية إعادة تشكيل المكتب السياسي في أكتوبر ١٩٨٤، حيث حدد خمسة معايير هي:

- التمتع برصيد كاف في العمل العام وإثبات القدرة على العطاء.
- التمرس في العمل الحزبي والتدرج في الصعود للمستويات القيادية.
- تحقيق التوازن بين استمرار العمل الحزبي وبين تطعيم قيادة الحزب بالعناصر الشابة.
- الالتحام بالجماهير والقدرة على التعبير عن مطالبها وآمالها.
- الطهارة والنزاهة.

وبغض النظر عن مدى الالتزام بهذه المعايير، فهي تطرح قضية تغييب أعضاء الحزب للاختيار من بينهم. وقد أشار رئيس الحزب إلى هذه

القضية بالفعل موضحاً أنه (يفترض النظر إلى سجل أعمال العضو فى الحزب)، ومركزاً على (مسلكه أثناء الحملة الانتخابية كمقياس مهم لالتزامه الحزبى وقدرته على التحرك وسط الجماهير والتفاعل معها، ولذلك فإن أداءه فى المعركة الانتخابية يمكن أن يكون معياراً سليماً لتقييم دوره)، لكنه حرص على أن يوضح أيضاً أنه (ليس معنى هذا أن ينتظر الأعضاء الذين بذلوا جهوداً نشطة أثناء الحملة الانتخابية مكافأة على ما أنجزوه، لأن المراكز الحزبية شأنها شأن المواقع الأخرى للعمل العام لا يصح منحها كمكافأة)[40].

والواقع أن قضية تقييم أداء العضو ظلت مطروحة للجدل داخل حزب مصر والحزب الوطنى بصفة مستمرة، ففى حزب مصر، كان هذا التقييم مطروحاً كمطلب قاعدى تم التعبير عنه مراراً كما حدث خلال الدورة السياسية لأعضاء الحزب من طلاب جامعة عين شمس فى سبتمبر ١٩٧٧، فقد دار نقاش حول ضرورة تقييم قيادات الحزب على أساس أنه آن الأوان لذلك[41].

لكن الملاحظ أنه كان هناك تباين واضح فى نظرة بعض أعضاء نخبة الحزب لقضية تقييم الأداء، فعلى سبيل المثال عبر أحد السكرتارية العموم للحزب وأحد أعضاء مكتبه السياسى عن رؤيتين مختلفتين، بل ونفى الأول ضمنياً ما طرحه الثانى عما جرى داخل الحزب فى هذا المجال، فقد كتب الثانى عن عملية إعداد قيادات الحزب موضحاً أنها تتضمن خطوات محورها تقييم الأعضاء، فأشار إلى ضرورة مسألة الإعداد القيادى (التى توفر احتياطياً دائماً ومتجدداً من القيادات بدءاً بوضع نظام لاكتشاف العناصر القيادية البارزة من أن متابعتها وتنمية قدراتها من خلال نظام

متكامل يساعد على صقل قدراتها الفكرية والتنظيمية والسياسية، ويتضمن تسجيل وتقييم هذه العناصر أولاً بأول، وتسيير خطة الحزب في اتجاه تحقيق هدف أن يملك الحزب باستمرار قيادات قادرة على أن تواصل مسيرته تعبيراً عن الأغلبية، وهناك جهود حقيقية في هذا المجال، وإن كان البعض لم يلمسها بعد)[٤٢].

لكن في الوقت نفسه سئل السكرتير العام عما إذا كان هناك تقييم لقيادات الحزب بحيث تتاح الفرصة أمام عناصر جديدة، فأجاب بما يفهم منه عدم وجود هذا التقييم: «إن أي حزب دائماً في نمو وتجديد، وأي حزب يتجمد في عضويته أو يتعلق بشخص لا يصبح حزباً، لكن كلمة تقييم لا تعني أن عضواً في الحزب يقيم من عضو آخر، وإنما التقييم يأتي من القاعدة الشعبية عميقة الجذور لحزب مصر، فهي وحدها القادرة على إبراز قيادات جديدة باستمرار)[٤٣]، وإذا أخذنا في الاعتبار أن هذا الحزب لم يعرف الانتخاب لاختيار قيادته، يصبح الحديث عن دور قاعدته الشعبية في التقييم غير وارد.

أما في الحزب الوطني، فقد تكرر الحديث عن تقييم القيادات أو عن تقييم «للمرحلة الماضية» إجمالاً من وقت لآخر، فعقب انتخاب مبارك لرئاسته، أكد أنه يعرف تماماً ما يقال عن عدم وجود الحزب في الشارع، وأنه ستتم إعادة النظر في كوادره وقياداته[٤٤]، وعلقت صحيفة الحزب على ذلك بأن (إدراك القيادة السياسية للحزب لخطورة هذه الظاهرة هو ما يستدعي إعادة النظر في نوعية وكفاءة الكوادر الحزبية، فالحزب يحتاج إلى هزة شاملة تستبعد العناصر غير الصالحة وتستبدل بها عناصر مخلصة واعية نشطة)[٤٥]، كما حدد أمين الإعلام بالحزب حينئذ بعض ملامح

للتغيير المطلوب بقوله إن (القاعدة العريضة للحزب نريد أعضاء لها رعايها، ولا نريد موظفين بدرجة أمين لا يحضرون إلا بدعوة ولا يجلسون إلا فوق منصة)[٤٦].

وتجدد الاهتمام بهذه القضية عقب الانتخابات التشريعية لعام ١٩٨٤، حيث بحثتها الأمانة العامة للحزب على ضوء (ما أفرزته المعركة الانتخابية من شخصيات حزبية في المحافظات)[٤٧]. وأوحي ذلك لبعض العناصر القاعدية بإمكان أن تمتد عملية التقييم إلى مستوى الدوائر الانتخابية لدعم المستوى القيادي بالشخصيات التي أثبتت قدرتها على التحرك[٤٨] وشهدت تلك الفترة تنافساً شديداً على الوصول للمستوى القيادي، وهو ما عبر عنه الأمين العام للحزب بقوله إن (الحزب غني بكوادره وقياداته، والمشكلة هي كثرة تلك القيادات واختيار بعضها لتولي مهام محددة دون أن يعني ذلك أنها تفضل سواها، كل ما في الأمر أن قيادات بعينها أنيطت بها مهام محددة حسب الموقع الذي تشغله كل قيادة، والحزب حريص على أن تعمل كل قياداته سواء التي وقع عليها الاختيار في التشكيلات الجديدة أو التي لم يقع عليها، والأسس التي روعيت في هذا الاختيار بالنسبة للأمانة العامة ورؤساء اللجان هي القدرة على العطاء والحركة بين الجماهير وتحمل المسئولية الضخمة في الفترة القادمة[٤٩] وقد واجهت النخبة العليا للحزب دائماً مشكلة كثرة المتنافسين على الالتحاق بالمستوى القيادي في الوقت الذي لا تتوافر سوى فرص ضئيلة للغاية نتيجة محدودية الدوران، ولذلك كان أحد الحلول لهذه المشكلة وضع بعض الطامحين على قمة المستوى القاعدي في الأقاليم.

لكن الاختيار بالتعيين في العديد من الأقاليم ينطوي على مشكلة أخرى تتمثل في مراعاة العائلات والعصبيات[50]، كما أن أسلوب التعيين يدفع بالتنافس إلى مسالك غير ديمقراطية أيا كانت الظروف.

وفي إطار الجدل الداخلي الدائر حول هذه القضية، ظهر نقد قاعدي (لعدم إتاحة الفرصة للكوادر المؤهلة للقيادة داخل الحزب، ولوجود عراقيل أمامهم مما يدفع ببعضهم إلى صفوف المعارضة لإحساسهم بأن هناك من يتفوق عليهم بلا داع، وبأنه لن يسمح لهم بشغل المواقع التي تحقق قدراتهم)[51].

وهناك أيضاً ما يدل على أن بعض العناصر الشابية في الحزب لم ترتح لأسلوب اختيار نخبته، خاصة لعدم وجود وسيلة لتمثيل الشباب فيها، فعلى سبيل المثال طالب أحد قادة الشباب في الحزب بأن يكون هناك (تمثيل للشباب في المكتب السياسي يكفل مشاركتهم بالرأي في أعلى مستويات الحزب)[52].

ب ـ معايير اختيار نخبة بعض أحزاب المعارضة بالتعيين:

يعتبر حزب الأحرار أكثر أحزاب المعارضة موضع الدراسة من حيث الأخذ بأسلوب تعيين نخبته والذي استمر نحو خمسة عشر عاماً، بينما لم تأخذ الأحزاب الأخرى بهذا الأسلوب إلا بشكل غير مباشر أحياناً وبشكل جزئي أحياناً أخرى.

وكانت عملية اختيار نخبة حزب الأحرار احتكاراً كاملاً لرئيسه، الذي انفرد بهذه العملية وحرص على إبقائها بين يديه، ولم يحدد معايير موضوعية واضحة، حيث اتسم خطابه والمحيطون به في هذا المجال بالعمومية الشديدة وعدم الوضوح، ومن أمثلة ذلك الحديث عن (تقديم

العناصر الجادة والمخلصة لتولي قيادة الحزب والمشاركة في المسيرة الديمقراطية)[٥٣] وعندما قام رئيس الحزب بتشكيل لجنة لإعادة التنظيم عام ١٩٨٤، أكد أن (من مهامها خلق قيادات جديدة والاعتماد على الشباب وإعادة تلقيح الكوادر)[٥٤]، لكن عندما أنهت هذه اللجنة أعمالها، اتضح أن كل ما أنجزته في مجال إعادة تنظيم الحزب هو (دعمه بالقيادات السياسية والشخصيات العامة والكوادر الحزبية المتخصصة)[٥٥] دون تحديد معايير واضحة لذلك.

ولا يقلل من انفراد رئيس الحزب باختيار النخبة الحديث عن وجود دور للأمانة العامة في تقييم الأعضاء، إن هذا الدور شكلي تماماً إذا وجد، ولا يتجاوز الإقرار بما يراه رئيس الحزب، والملاحظ أن الرئيس هو الذي كان يقرر في العادة دور الأمانة في هذا المجال، فهو على سبيل المثال الذي قرر أن تضع الأمانة برنامجاً زمنياً لإعادة النظر في قيادات الحزب[٥٦] ولذلك فقد ظل وحده القادر على تغيير أعضاء النخبة.

ومع ذلك كان هناك قيد واحد على حرية رئيس الحزب الكاملة في اختيار نخبته، وهو المتعلق بانضمام بعض الشخصيات الإسلامية البارزة للحزب منذ أوائل ١٩٨٦، واضطراره لإدخالها إلى هذه النخبة، فلم يكن لديه حرية اختيار ملموسة بشأن تعيين الشيخ صلاح أبو إسماعيل نائباً للرئيس وعضواً بالمكتب السياسي، وتعيين الشيخ يوسف البدري وكيلاً للحزب وعضواً بهذا المكتب أيضاً، لكن يظل من الثابت أن الرئيس فعل ذلك بمحض رغبته وليس استجابة لضغوط أو مطالب من داخل الحزب.

ورغم أن حزب الوفد لم يعرف أسلوب التعيين المباشر في اختيار أعضاء نخبته، فالمؤكد أن رئيسه قام بتحديد أعضاء الهيئة العليا في فبراير ١٩٧٨

من خلال إعداد قائمة محددة للاقتراع عليها في اجتماع الجمعية العمومية حينئذ، واتهم رئيس الحزب بعد ذلك بأنه (جعل الوساطات والشفاعات معياراً لاختيار أعضاء هذه القائمة)[٥٧]، ورغم أن هذا الاتهام لا يعبر عن حقيقة ما حدث، إلا أنه يعكس ما يمكن أن يترتب على مثل هذا الأسلوب من مشكلات بمكن الحل في الانتخاب الحر، ورغم أن ثمة أساسا بالفعل لادعاء رئيس الحزب بأنه سعي عبر هذه القائمة إلى (تمثيل أكبر قاعدة شعبية للحزب في الهيئة العليا)[٥٨] من خلال تمثيل مختلف التيارات يظل من الصعب إثبات ذلك في غياب الانتخاب.

وقد ظلت هذه الهيئة تقود الحزب طوال ثلاثة عشر عاماً منها خمس سنوات كان نشاط الحزب مجمداً رغم أنها فقدت نحو أربعين بالمائة من أعضائها بسبب الوفاة أو الاستقالة، وقد أتاح ذلك فرصة للقول بأن (كل شيء داخل الحزب يتم بالتعيين وتحت سيطرة أسرة سراج الدين)[٥٩] وأضيفت في قول آخر أسرة البدراوي[٦٠].

لكن الأرجح أن رئيس الحزب كان يشرك بعض أعضاء النخبة في بعض الأمور، خاصة نائبه د. وحيد رأفت[٦١] وأن كان من غير المؤكد أن هذه الأمور شملت اختيار النخبة الحزبية عام ١٩٧٨.

وقد أخذ حزب التجمع كذلك بأسلوب القائمة في اختيار نخبته، حيث ظل انتخاب الأمانتين العامة والمركزية يتم بهذا الأسلوب. وقد أتاح غياب الانتخاب التنافسي للمستوى القيادي على هذا النحو فرصة لتزايد نفوذ جناح من المجموعة المنظمة التي تنتمي إلى «الحزب الشيوعي المصري» المحروم من الشرعية، وقد نفى الأمين العام للحزب ذلك عندما سئل عنه، وقال إنه (لا يوجد تيار يوجه التجمع)، لكنه أقر بأن (هناك عناصر تلعب

دوراً مهماً في إدارة العمل اليومي للحزب، ودورها يبدو أكبر من حجمه الحقيقي)[62]. كما قال إن (هناك عناصر نشطة وفعالة من الاتجاه الماركسي تلعب دوراً رئيسياً أكبر في الحزب بحكم أنها تعطي حياتها كاملة للعمل السياسي. وقد كنت أناقش هذا الكلام مع د. يحيى الجمل الذي ظل يقول إن نفس ومفتح القاء، الحزب ماركسي جداً، فقلت له إنني أعمل بمن يعملون، والذين يعملون هم الماركسيون وهم المستعدون للتفرغ، ولو كان هناك غيرهم فليأتني أحد بهم وأنا أجعلهم يتصدرون العمل في الحزب)[63]، ومن أبرز العوامل المؤثرة على اختيار أعضاء النخبة عند إعداد قوائم المستوى القيادي إمكانات تفرغ بعضهم، فقد أعطت قيادة الحزب اهتماماً بارزاً لقضية التفرغ هذه، ودعت إلى (إيجاد الكادر المتفرغ للعمل الحزبي كلما وجد الشخص المناسب وسمحت إمكانات الحزب)[64]، وإلى (تفرغ أمناء اللجان الرئيسية للجنة المركزية لمهامهم)[65]، واعتبرت أن هذا (التفرغ هو الخطوة الضرورية لتطوير الأداء القيادي)[66].

وبالنسبة لحزب العمل، فقد سيطر رئيسه على عملية اختيار نخبته بالتعيين خلال الفترة ما بين تأسيسه في سبتمبر ١٩٧٨ وانعقاد مؤتمره العام الأول في يونيو ١٩٨٢، وقام باختيار أول لجنة تنفيذية لتفويضه بعد ذلك في إعادة تشكيلها[67]، وكان لأعضاء حركة مصر الفتاة القديمة الذين انضموا للحزب نصيب وافر بنخبته المعينة في ذلك الوقت، وهو ما يفسر بأن هذا الحزب يعد امتداداً لها، وكان الاختيار من بينهم وفقاً للسبق في الاستجابة لنداء رئيس الحزب ولاعتبارات الكفاءة[68]. لكن اللافت أيضاً أن هذه النخبة ضمت أعضاء مجلس الشعب الذين انتقلوا للحزب من الحزب الوطني لاستكمال العشرين نائباً الذين كان قانون الأحزاب حينئذ

بشرط توافرهم لتأسيس أي حزب وعلى رأسهم محمود أبو وافية الذي كان قريباً من قيادة الحزب الوطني، وإن لم ينضم إليه، وقد عين نائباً لرئيس حزب العمل[69].

وثمة ما يدل على قيام أحمد حسين مؤسس حركة مصر الفتاة بدور ما في اختيار نخبة الحزب، لكن الأرجح أنه كان دوراً محدوداً، ومع ذلك يصعب نفيه كلياً أو القول بعدم تدخله في الأمور التنظيمية للحزب، وبأن علاقته به كانت علاقة فكرية وروحية أو كان أقرب إلى المستشار الفكري للحزب. فالثابت مثلاً أنه قام بأهم دور في انضمام د. حلمي مراد إلى الحزب بعد حوالي عامين من تأسيسه، بعد أن كان نائباً لرئيس حزب الوفد، وقد وجه خطاباً إلى كل من إبراهيم شكري وحلمي مراد تحدث فيه عن نضالهما، وأكد أن (قوتهما إذا تكتلا في حركة واحدة سوف تزيد مائة)[70]، وقد انضم د. مراد للحزب بالفعل في نوفمبر ١٩٨٠ بعد حوالي شهر من هذا الخطاب.

ورغم أن حزب العمل أخذ منذ ١٩٨٢ بأسلوب الانتخاب الحر التنافسي في اختيار نخبته بشكل منتظم، فقد تعرض لنقد مرداه غلبة الطابع العائلي على هذه النخبة منذ انضمام د. حلمي مراد إليه، خاصة بعد انضمام كل من مجدي أحمد حسين وعادل حسين إلى نخبته.

ثانياً: معدل دوران النخبة الحزبية

يمكن التمييز في هذا المجال بين مستويين فرعيين للنخبة في الأحزاب السياسية موضع الدراسة: أولهما النخبة العليا التي تشمل رؤساء الأحزاب (أو الأمين العام لحزب التجمع)، ونوابه ووكلاءهم، والأمناء السكرتارية العموم ومساعديهم، بالإضافة إلى أمين اللجنة المركزية في حالة حزب

التجمع، وثانيهما النخبة العامة التي تشمل أعضاء المستوى القيادي الأعلى للأحزاب موضع الدراسة.

١ ـ معدل دوران النخبة العليا:

لم يحدث أي تجديد في رئاسة الأحزاب موضع الدراسة، باستثناء الحزب الوطني لاغتيال رئيسه الأول أنور السادات في أكتوبر ١٩٨١ كما سبقت الإشارة.

أما بقية أعضاء النخبة العليا للأحزاب، فقد تفاوتت معدلات دورانهم من حزب لآخر، ويعتبر حزب مصر أقلها في هذا المجال بحكم قصر عمره الذي لم يتجاوز العامين إلا بقليل. والملاحظ أنه لم يكن له نواب الرئيس أو وكلاء، لكن له ثلاثة من سكرتارية عموم هم: محمود أبو وافية وفؤاد محيي الدين ومحمد حامد محمود، وثلاثة من السكرتارية العموم المساعدين هم: د. عبدالعظيم أبو العطا وسعد الدين الشريف وجمال ربيع. وقد بقوا جميعاً في مناصبهم حتى حدث الخلاف حول الاندماج في الحزب الوطني باستثناء محمود أبو وافية[٧١]. ولم يحل أحد محله كما لم يحدث تغيير في أعضاء المكتب السياسي. وكان التغيير المهم الذي حدث في نخبه هذا الحزب مرتبطاً بظروف التوتر التي أحاطت بالخلاف حول موقفه تجاه الحزب الوطني عند تأسيسه فقد قام أعضاء نخبته الذي أصروا على استمراره بإعادة تشكيل سكرتاريته العامة. وأصبح د. أبو العطا سكرتيراً عاماً، وجمال ربيع مساعداً للسكرتير العام، وعبدالحليم الجندي مساعداً آخر، والمهندس عيسى شاهين أميناً للتنظيم، وسعد الدين الشريف أميناً للصندوق[٧٢]. ومعنى ذلك أنه دخل عضوان جديدان إلى النخبة العليا للحزب بنسبة أربعين بالمائة من أعضائها الذي أشار إلى أنه تم إرجاء

لاختيار الرئيس تمهيداً لبحث الشخصيات الموجودة في البلد كي نختار شخصية أمينه. وكنا نأمل في عقد جمعية عمومية لاختيار الرئيس والأمناء عملاً بمبدأ أن القرارات لابد أن تأتي من القاعدة، وفجأة اتصل بي أحد أبنائي الموظفين، وقال لي أن الشرطة داهمت مكاتب الحزب، وعملنا اتصالات بلا فائدة[٣٢].

أما في الأحزاب الخمسة الأخرى، فكانت معدلات دوران النخبة العليا في أحزاب الأحرار والوطني والعمل تعتبر أعلى منها في حزبي التجمع والوفد.

فقد اتسمت عملية دوران هذه النخبة في حزب الأحرار بارتفاع معدلاتها لكن ضمن دائرة محددة من الأعضاء الذين قام رئيسه بتحريكهم فيما بين مناصب هذه النخبة ويستثنى من ذلك إلى حد ما منصب نائب الرئيس، حيث شغله شخصان لفترة طويلة هما د. أحمد السيد درويش منذ تأسيس الحزب حتى انتهاء فترة الدراسة، وصلاح الدين الرفاعي منذ مارس ١٩٧٩ حيث كان يشغل قبل ذلك منصب وكيل الحزب، واستمر يشغل منصب نائب الرئيس، باستثناء ثلاث سنوات ونصف انتقل خلالها إلى الحزب الوطني من مارس ١٩٨٤ إلى أكتوبر ١٩٨٧. وقد حل محله رياض معوض لشهر واحد انتقل بعده أيضاً إلى الحزب الوطني، كما تولى منصب نائب الرئيس أيضاً الشيخ صلاح أبو إسماعيل عند انضمامه للحزب في فبراير ١٩٨٦، وشغله حتى استقالته في ديسمبر ١٩٨٧.

أما منصب وكيل الحزب، الذي يشغله عدد تراوح بين اثنين وأربعة أعضاء فقد وصل عدد مجموع شاغليه إلى ستة عشر شخصا تولاه أحدهم مرتين، وفقاً للجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢)

وكلاء حزب الأحرار حتى ١٩٩٠

الوكيل	تاريخ تولي المنصب	تاريخ ترك المنصب	ملاحظات
فكري مكرم عبيد	ديسمبر ١٩٧٦	مارس ١٩٧٨	استقال
محيي الدين الشافعي	يناير ١٩٧٨	مارس ١٩٨٠	أصبح أمين صندوق
صلاح الدين الرفاعي	مايو ١٩٧٨	مارس ١٩٧٩	أصبح نائبا للرئيس
محمد عبدالشافي	مارس ١٩٨٠	مارس ١٩٨٤	انضم لحزب الوفد
رياض معوض	مارس ١٩٨٤	مارس ١٩٨٦	أصبح بالانتخاب نائبا لرئيس الحزب الوطني
ألفت كامل	مارس ١٩٨٠	مارس ١٩٨٤	انضمت لحزب الوفد
أحمد حسن الحلي	مارس ١٩٨٠	مايو ١٩٨٨	
عبدالفتاح الشربيني	مارس ١٩٨٠	إبريل ١٩٨٥	وكيل شرفي، وأصبح سكرتيرا عاما
محمد عبدالشافي	مايو ١٩٨٥	يونيو ١٩٨٨	أرغم على الاستقالة
الصفرة ذهبي	مايو ١٩٨٥	حتى الآن	—
محمد عوني ياسين	مايو ١٩٨٥	يناير ١٩٩٠	لم يرشح في المؤتمر العام
محمد حنيف	يوليو ١٩٨٥	يناير ١٩٩٠	لم يرشح في المؤتمر العام
يوسف كشري	مايو ١٩٨٦	ديسمبر ١٩٨٧	استقال
مراد البسطاسي	ديسمبر ١٩٨٧	يناير ١٩٩٠	لم يرشح في المؤتمر العام
منى لوقا	ديسمبر ١٩٨٧	يناير ١٩٩٠	لم يرشح في المؤتمر العام

ويتضح من الجدول رقم (٢) أن معدل استمرار وكيل الحزب في منصبه تراوح بين عشرة أشهر (صلاح الدين الرفاعي) وأكثر من خمس سنوات (الصفرة ذهبي) لكن المتوسط العام يبلغ حوالي ثلاث سنوات.

وبالنسبة لمنصب السكرتير العام فقد توالى عليه أربعة أشخاص تولاه أحدهم ثلاث مرات، كما يوضح الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣)

السكرتارية العموم لحزب الأحرار حتى ١٩٩٠.

السكرتير العام	تاريخ تولي المنصب	تاريخ ترك المنصب	ملاحظـات
عبدالفتاح الشوربجي	يوليو ١٩٧٦	مارس ١٩٨٠	أصبح وكيلاً
محمد مراد البسطامي	مارس ١٩٨٠	أبريل ١٩٨٤	استقال ثم عاد
عبدالفتاح الشوربجي	أبريل ١٩٨٤	مارس ١٩٨٧	فضل الانتخاب على قائمة حزب العمل
محيي الدين الفنتور	مارس ١٩٨٧	نوفمبر ١٩٨٧	
محمد عبدالشافي	نوفمبر ١٩٨٧	يناير ١٩٩٠	لم يرشح في المؤتمر العام

ويتضح من الجدول رقم (٣) أن معدل استمرار السكرتير العام لحزب الأحرار في منصبه تراوح بين تسعة أشهر «الشوربجي في المرة الأولى والفنتور» وأربع سنوات «البسطامي» لكن المتوسط العام يبلغ أقل من سنتين. أما منصب السكرتير العام المساعد، فقد توالى عليه ١١ شخصاً تولاه اثنان منهم مرتين.

كما تميز الحزب الوطني بارتفاع أيضاً في معدلات دوران نخبته العليا، فقد توالى عليه خمسة أمناء عموم وثمانية عشر من الأمناء المساعدين، إضافة إلى رئيسين لمجلسه الذي ألغي عند تعديل النظام الأساسي عام ١٩٨٦. ويوضح الجدولان (٤) و (٥) التعاقب على منصب الأمين العام ومناصب الأمناء العموم المساعدين.

جدول رقم (٤)

الأمناء العموم للحزب الوطني حتى ١٩٩٦.

الأمين العام	تاريخ تولي المنصب	تاريخ ترك المنصب	ملاحظــات
فكري مكرم عبيد	أغسطس ١٩٧٨	مايو ١٩٨٠	أصبح رئيسا للمجلس الدائم
حسني مبارك	مايو ١٩٨٠	يناير ١٩٨٢	أصبح رئيسا للحزب
د. فؤاد محيي الدين	يناير ١٩٨٢	يونيو ١٩٨٤	توفي
د. صبحي عبدالحكيم	يونيو ١٩٨٤	سبتمبر ١٩٨٥	عين عضوا بالمكتب السياسي
د. يوسف والي	سبتمبر ١٩٨٥	—	استمر حتى ٢٠٠٢

ويتضح من الجدول رقم (٤) أن معدل شغل منصب الأمين العام للحزب الوطني تراوح بين خمسة عشر شهراً (د. صبحي عبدالحكيم) وأكثر من سبع سنوات حتى الانتهاء من إعداد الدراسة (يوسف والي).

والملاحظ أن تغيير الأمين العام ارتبط مرتين بإعادة تشكيل نخبة الحزب إجمالاً: أولاهما عند حلول حسني مبارك محل فكري مكرم عبيد حيث استبدلا منصبيهما وتولي الأخير منصب رئيس المجلس الدائم الذي كان يشغله الأول. والثانية عند حلول د. يوسف والي محل د. صبحي عبدالحكيم. كما حدث هذا التغيير مرة نتيجة تولي مبارك رئاسة الحزب، ومرة أخرى لوفاة د. فؤاد محيي الدين.

أما منصب الأمين العام المساعد فقد اتسم بدرجة أعلى من الدوران عليه حيث تولاه ١٨ شخصاً، كما يتضح من الجدول رقم (٥).

جدول رقم (٥)

الأمناء العموم المساعدون للحزب الوطني حتى ١٩٩١.

الأمين العام المساعد	تاريخ تولي المنصب	تاريخ ترك المنصب
منصور حسن	أغسطس ١٩٧٨	سبتمبر ١٩٨٠
ماهر محمد علي	أغسطس ١٩٧٨	نوفمبر ١٩٧٩
عبدالحميد رضوان	أغسطس ١٩٧٨	نوفمبر ١٩٧٩
محمد الغزالي	أغسطس ١٩٧٨	نوفمبر ١٩٧٩
عبداللطيف بلطية	نوفمبر ١٩٧٩	سبتمبر ١٩٨٠
فكري إسماعيل	نوفمبر ١٩٧٩	مارس ١٩٨١
كمال الشاذلي	نوفمبر ١٩٧٩	سبتمبر ١٩٨٠
ألبرت برسوم سلامة	سبتمبر ١٩٨٠	مارس ١٩٨١
د. أحمد مرسي	سبتمبر ١٩٨٠	مارس ١٩٨١
سمير محفوظ	مارس ١٩٨١	مارس ١٩٨٢
أحمد رجب	مارس ١٩٨١	مارس ١٩٨٢
د. مصطفى كمال حلمي	مارس ١٩٨١	يوليو ١٩٨٤
د. صبحي عبدالحكيم	سبتمبر ١٩٨١	يونيو ١٩٨٤
د. يوسف والي	يوليو ١٩٨٤	سبتمبر ١٩٨٥
د. حلمي الحديدي	يوليو ١٩٨٤	مايو ١٩٨٦
صفوت الشريف	مايو ١٩٨٦	ــــ
كمال الشاذلي	مايو ١٩٨٦	ــــ
د. أحمد سلامة	مايو ١٩٨٦	ــــ
د. محمود الشريف	مايو ١٩٨٦	ــــ

أما أمناء منصب رئيس المجلس الدائم للحزب فقد شغله حسني مبارك لمدة ستة أشهر «نوفمبر ١٩٧٩ ـ مايو ١٩٨٠»، ثم فكري مكرم عبيد لمدة ست سنوات حتى إلغاء هذا المنصب عام ١٩٨٦.

كما تميز دوران النخبة العليا لحزب العمل بارتفاع معدله كذلك، وخاصة فيما يتعلق بنواب رئيس الحزب والأمناء العموم المساعدين، لكن كان معدل الدوران على منصب الأمين العام أقل بسبب استمرار د. حلمي مراد في شغله منذ يونيو ١٩٨٢ . لكن الذي يميز حزب العمل على حزبي الأحرار والوطني أن ارتفاع معدل الدوران على نخبته هذه جاء نتيجة انتخابات دورية منذ عام ١٩٨٢، حيث يقوم المؤتمر العام بانتخاب اللجنة التنفيذية التي تنتخب من بين أعضائها نواب الرئيس والأمين العام والأمناء العموم المساعدين.

وقد شغل ستة أعضاء منصب نائب رئيس الحزب كما يوضح الجدول رقم (٦) . والملاحظ أن نصفهم تركوه نتيجة استقالتهم من الحزب، وأن اثنين منهم وصلا إلى هذا المنصب سريعاً عقب انضمامهما إلى الحزب «العقالي ومجاهد» حيث لم يكونا ضمن المجموعة المؤسسة. وقد انضم كلاهما إليه عشية الانتخابات التشريعية لعام ١٩٨٤[٢١].

جدول رقم (٦)

نواب رئيس حزب العمل حتى ١٩٩١ .

نائب الرئيس	تاريخ تولي المنصب	تاريخ ترك المنصب	ملاحظـــات
محمود أبو وافية	يناير ١٩٧٩	ديسمبر ١٩٧٩	إستقال
محمد حسن درة	يناير ١٩٧٩	مايو ١٩٩٢	إستقال
إبراهيم الزيادي	يناير ١٩٧٩	ديسمبر ١٩٨١	لم ينجح في انتخابات المؤتمر العام الثالث
د. حلمي مراد	نوفمبر ١٩٨٠	يونيو ١٩٨٢	أصبح أمينا عاما
الدمرداش العقالي	ديسمبر ١٩٨١	نوفمبر ١٩٨٦	استقال
أحمد مجاهد	ديسمبر ١٩٨٦	مارس ١٩٨٩	أقيل

أما منصب الأمين العام لحزب العمل فقد تولاه رفعت الشهاري لمدة أربع سنوات ونصف قبل أن يبدأ اختيار نخبة الحزب بالانتخاب «يناير ١٩٧٩ ـ يونيو ١٩٨٢». وكان د. حلمي مراد أول أمين عام منتخب للحزب، لكنه ظل يشغل هذا المنصب حتى عام ١٩٩٢ حين حل محله عادل حسين؛ وحتى عندما قرر اعتزال العمل الحزبي احتجاجاً على مد العمل بقانون الطوارئ في مارس ١٩٨٨، قامت اللجنة التنفيذية باعتباره في إجازة حزبية؛ ومن ثم قررت عدم شغل منصب الأمين العام [٧٥]، الذي ظل شاغراً حتى عودته إلى الحزب خلال المؤتمر العام الخامس في مارس ١٩٨٩. وقد فسر مساعده عدم اختيار بديل له خلال فترة اعتزاله، واستمراره بهذا المنصب رغم ما قيل عن محدودية نشاطه المرتبطة بظروفه الصحية، بأن الأمين العام موقع سياسي وليس تنظيمياً. والمقصود بذلك أنه لا يحتاج إلى حركة دائبة، وإنما إلى رؤية وقدرة على تحديد وتطوير الخط السياسي للحزب. ولذلك فليس مطلوباً منه الحضور يومياً إلى مقر الحزب، خاصة وأنه حول بيته إلى مكتب يعمل به ويعد بيانات الحزب ويصوغ مواقفه ويضع جدول أعمال اجتماعاته؛ ولذا كان من الضروري استمراره والتمسك به حتى عندما أراد اعتزال النشاط الحزبي، لأنه من الصعب تعويضه [٧٦].

لكن على عكس هذا المعدل المنخفض للغاية للدوران على منصب الأمين العام اتسم منصب الأمين العام المساعد بارتفاع هذا المعدل. فقد شغله اثنا عشر عضواً منهم ثلاثة توالوا عليه مرتين وكان الانتخاب الدوري هو الأسلوب المتبع منذ المؤتمر العام الأول في يونيو ١٩٨٢ باستثناء أربع حالات: اثنان منها للاستقالة والفصل من الحزب «د. بكر القباني وممدوح

قناوي» والثالثة السفر إلى الخارج «حامد زيدان»، والرابعة للوفاة «فؤاد نصحي».

أما في حزب التجمع فكان الدوران على نخبته العليا محدوداً للغاية. فقد اتسم هذا الحزب بدرجة عالية من ثبات أعضاء نخبته في مناصبهم بعد فترة التأسيس التي تشكلت النخبة العليا خلالها - إلى جانب الأمين العام - من المتحدث الرسمي باسم الحزب كمال الدين رفعت والسكرتير العام محمد عبدالسميع. وبوفاة الأول واستقالة الثاني، ثم إلغاء المنصبين. وأصبحت هذه النخبة تتشكل من الأمين العام المساعد «أمين واحد بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ ثم أمينان منذ ١٩٨٥»، وأمين اللجنة المركزية الذي كان له مساعدان بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ فقط.

وقد ظل د. محمد أحمد خلف الله في منصب الأمين العام المساعد منذ ١٩٨٠ وحتى الانتهاء من الدراسة أي قبل الدورة الثالثة للمؤتمر العام، وتولى لطفي واكد منصب أمين اللجنة المركزية من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥. ومنذ ذلك الوقت لم يعد هناك أمين مساعد للجنة المركزية. ومعنى ذلك أن النخبة العليا لحزب التجمع انحصرت منذ عام ١٩٨٠ في خمسة أشخاص إلى جانب الأمين العام، ثم تقلصت منذ ١٩٨٤ إلى ثلاثة أشخاص فحسب حتى المؤتمر الثالث للحزب فبراير ١٩٩٢.

وبالنسبة لحزب الوفد فاقتصر الدوران في نخبته العليا على الإحلال محل المتوفين أو المستقيلين من الحزب، وقد توالى على منصب نائب رئيس الحزب سبعة أشخاص كما يتضح من الجدول رقم (٧)، والذي يدل على أن الحزب بقي بدون من يشغل هذا المنصب منذ وفاة د. وحيد رأفت في يوليو ١٩٨٧ حتى ديسمبر ١٩٨٨.

أما منصب السكرتير العام للحزب فقد احتكره إبراهيم فرج منذ ١٩٧٨، حيث تم التجديد له مع الهيئة العليا عند استئناف الحزب لنشاطه عام ١٩٨٣، ثم أعيد انتخابه لهذا المنصب في يناير ١٩٨٩.

جدول رقم (٧)

نواب رئيس حزب الوفد حتى ١٩٩١

نائب الرئيس	تاريخ تولي المنصب	تاريخ ترك المنصب	ملاحظات
عبدالفتاح حسن	فبراير ١٩٧٨	أغسطس ١٩٨٢	توفي
د. حلمي مراد	فبراير ١٩٧٨	نوفمبر ١٩٨٠	استقال
د. وحيد رأفت	فبراير ١٩٧٨	مايو ١٩٨٧	توفي
أحمد أباظة	ديسمبر ١٩٨٤	—	—
د. عبدالحميد حشيش	ديسمبر ١٩٨٤	أغسطس ١٩٨٦	توفي
د. نعمان جمعة	ديسمبر ١٩٨٤	—	—
عبدالخالق الشناوي	ديسمبر ١٩٨٩	—	—

وبخصوص منصب السكرتير العام المساعد، كان معدل الدوران معدوماً أيضاً حيث شغله شخصان منذ نشأة الحزب هما علي سلامة وكرم زيدان بينما توفي ثالثهم د. محمد نصير، وأضيف إليهما سكرتيران مساعدان آخران في يناير ١٩٨٩ هما د. إبراهيم دسوقي أباظة وفؤاد بدراوي.

٢ ـ معدل دوران النخبة العامة للأحزاب:

يتقارب معدل دوران النخبة العامة مع المعدل الذي سبق بيانه لدوران النخبة العليا الأضيق نطاقاً، فقد تميزت أحزاب الأحرار والوطني والعمل

بمعدلات أعلى في دوران نخبتها العامة من أحزاب مصر والتجمع والوفد. ويعني ذلك أن أسلوب التجنيد ليس هو العامل الحاسم في تحديد معدلات الدوران.

ففي حزب الأحرار، أعيد تشكيل الأمانة العامة ست مرات في مارس ١٩٨٠، وفبراير ١٩٨٣، ويوليو ١٩٨٥، وأغسطس ١٩٨٥، ويناير ١٩٩٠. وأتاح ذلك فرصة لارتفاع معدل الدوران على النخبة العامة المتمثلة في أعضاء هذه الأمانة. ففي أول تشكيل جديد لها، لم يخرج أي من أعضائها الخمسة عشر[٣٧]. وإنما أضيف إليها ثلاثة أعضاء جدد هم عثمان رضوان، وشفيق جاد، وعبدالمجيد شاطر[٣٨]. وقد صعد الأول والثاني منهم بسرعة إلى النخبة العليا بعد ذلك لكن في التغيير التالي الذي تم في فبراير ١٩٨٣، تضخمت عضوية الأمانة العامة حيث ارتفع عدد أعضائها إلى ثمانية وعشرين[٣٩] دفعة واحدة. وقد خرج منها خمسة أعضاء هم أحمد النفي وألفت كامل، وعبدالفتاح الشوربجي، وسعد الغنام، وحسن محروس، ودخلها أربعة عشر عضواً جديداً هم أحمد طلعت، و د. عوني يسين، وعلي الفولي، ووحيد غازي، ومحب حبيب، ومصطفى كامل محمد، ومحمود فوزي، وأحمد مساعد، وكمال صبيح، وبهاء الدين طه، وأحمد الحسين، وتوفيق لطفي، وتامر عمران، ومحمد عبدالسميع رمضان.

وعندما أعيد تشكيل هذه الأمانة في المرة التالية (مايو ١٩٨٥)، أصبح عددها ثلاثة وعشرين عضواً معظمهم جدد. فقد خرج ستة عشر عضواً، وأضيف إليها أحد عشر عضواً جديداً[٤٠]. وكان من بين الخارجين تسعة من الذين انضموا إليها في التشكيل السابق، وهم أحمد طلعت، وعلى الفولي، ومصطفى كامل محمد، وأحمد عبدالمنعم مساعد، وكمال صبيح،

وبهاء الدين طه، وأحمد الحسيني، وتوفيق لطفي، وخرج معهم عبدالمجيد شاطر، ومحمد محمود إسماعيل، ورياض معوض، وشفيق جاد، وصلاح الدين الرفاعي، ونفيسة الغمراوي، وعبدالمنعم السبكي، وحلمي سالم، أما الأعضاء الجدد في هذا التشكيل فكان أحدهم فقط عضوا سابقا بالأمانة العامة هو عبدالفتاح الشوربجي، وكان الآخرون زغلول شلبي، وأحمد سعيد عبدالخالق، ورجاء رشاد، ومحمد علي كلش، وسامي أنيس لوقا، وعلي محجوب الجبالي، وأحمد نوار، والرحمن حمد الله، ومحيي كمال علي، وعبدالله الغوابي، وعلاء رئيس الحزب لتقليص عدد أعضاء الأمانة العامة بعد ثلاثة أشهر فقط إلي أربعة عشر عضوا[٨١]. فقد خرج منها عشرة أعضاء هم د. عوني يسين، وعثمان رضوان، وزغلول شلبي، وعبدالسميع رضوان، وسعيد عبدالخالق، ومحمد علي كلش، وعلي الجبالي ووحيد غازي، وأحمد نوار، وعبدالرحمن حمد الله، ومحيي كمال علي، وكان نصفهم من الذين انضموا في التشكيل السابق، أي لم تستمر عضويتهم سوى ثلاثة أشهر، وأضيف لها عضوان جديدان هما محيي الدين الغندور، و د. وحيد صادق الذي دخل قبل أيام فقط، وأضيف إليها ثامر عمران ليصبح عددها ثلاثة عشر عضوا[٨٢].

وكان آخر تغيير في تشكيل الأمانة العامة خلال المؤتمر العام الأول للحزب في يناير ١٩٩٠، حيث أصبح عددها أحد عشر عضوا، وخرج منها ستة أعضاء هم محمد حبيب، ومراد البسطاس، ومحيي الدين الغندور، ومحمود فوزي، ورجاء رشاد، وسامي أنيس لوقا، ودخلها خمسة أعضاء آخرين هم حلمي سالم، وشفيق جاد، وأحمد عبدالمنعم مساعد، وإبراهيم طلبة، وهدى عفيفي، ويوضح الجدول رقم (٨) نسبة التجديد في الأمانة العامة.

جدول رقم (٨)

نسبة التجديد في الأمانة العامة لحزب الأحرار

تاريخ التشكيل	عدد أعضاء اللجنة	الخارجون	النسبة	الداخلون	النسبة
فبراير ١٩٧٦	١٥	—	—	—	—
مارس ١٩٨٠	١٨	—	—	٣	٦ر١٦٪
أبريل ١٩٨٠	٢٢	٥	٥ر١٨٪	١١	٠ر٥٠٪
مايو ١٩٨٥	٢٢	١٦	٧ر٧٢٪	١٣	١ر٥٩٪
يونيو ١٩٨٥	١٤	١٠	٣ر٧١٪	٢	٣ر١٤٪
أغسطس ١٩٨٨	١٢	٩	٠ر٧٥٪	١	٣ر٨٪
يناير ١٩٩٠	١١	٧	٦ر٦٣٪	٥	٤ر٤٥٪

ونظراً لأن مجلس الرئاسة الذي استحدث في أواخر ١٩٨٧ بدلاً من المكتب السياسي أصبح يعلو الأمانة العامة، على عكس ما كان عليه هذا المكتب، فيبقى البحث في معدل التجديد الذي طرأ على عضويته، فمنذ تشكيله أصبح هذا المجلس المستوى القيادي الأعلى للحزب. وضم اثني عشر عضواً تدل مقارنتهم بآخر تشكيل للمكتب السياسي على أنهم شملوا تسعة ممن سبق اعتبارهم النخبة العليا، وهم مصطفى مراد، وعبدالفتاح الشوربجي، ومحمد عبدالشافي، والحمزة دعبس، وصلاح أبو إسماعيل، ويوسف البدري، ومحب مراد اليسطلسي، ومحيي الدين الغادور.

لكن لم يضم مجلس الرئاسة اثنين من النخبة العليا كانا عضوين بالمكتب السياسي هما محمد فريد زكريا وعبدالله القوابي. أما بقية أعضاء المكتب فقد تم استبعادهم من مجلس الرئاسة. وعندما أعيد تشكيل هذا المجلس بالانتخاب في المؤتمر العام الأول للحزب يناير ١٩٩٠، خرج

خمسة أعضاء هم صلاح أبو إسماعيل، ويوسف البدري حيث كانا قد استقالا من الحزب، ومحمد عبدالشافي ومحيي الدين الغندور وصحب حبيب. ودخله بالمقابل ستة أعضاء آخرين هم محمود فوزي وعبدالله الفولي ومحمد فريد زكريا وحسن إبراهيم فخر ومدني عفيفي وعادل المصري، وبذلك بلغت نسبة الخارجين منه واحداً وأربعين بالمائة، ونسبة الداخلين إليه ستة وأربعين بالمائة.

لكن رغم أن حزب الأحرار شهد معدلاً عالياً للدوران على نخبته العامة نظراً لتكرار إعادة تشكيل المستوى القيادي الأعلى، فقد ظل عدد أعضاء هذه النخبة لا يتجاوز الخمسين. وقد شغل عدد منهم مناصب أخرى بالحزب، وخاصة رئاسة اللجان الفرعية المتخصصة.

وفي الحزب الوطني تم تغيير المكتب السياسي ثلاث مرات في نوفمبر ١٩٧٩ وسبتمبر ١٩٨٠ وأكتوبر ١٩٨٤. كما طرأ عليه تعديل طفيف في فبراير ١٩٨٦ اقتصر على إضافة د. صبحي عبدالحكيم، الذي أصبح أميناً مساعداً، وكان المكتب يضم عند تأسيس الحزب ثلاثة عشر عضواً. هم حسني مبارك، ود. مصطفى خليل، و د. صوفي أبو طالب، وفكري مكرم عبيد، وألبرت برسوم سلامة، ومصطفى كمال حلمي، والنبوي إسماعيل، وعلي منصور، ومنصور حسن، وعبداللطيف بلطية، و د. فؤاد محيي الدين، وكمال الشاذلي، د. زكريا البدري. وفي أول مرة أعيد تشكيله، خرج ثلاثة هم ألبرت برسوم سلامة وعلي منصور وكمال الشاذلي، وحل محلهم كمال حسن علي، وآمال عثمان، و د. إبراهيم بدران[٨٣].

وعندما أعيد تشكيله للمرة الثانية في أكتوبر ١٩٨٠، خرج ثلاثة أعضاء هم عبداللطيف بلطية، زكريا البدري، و د. إبراهيم بدران. أضيف لعضويته خمسة آخرون هم عبدالحليم أبو غزالة، وحلمي عبدالآخر، ومختار هاني، ومحمد رشوان، ومحمد عبدالحميد رضوان. وبذلك أصبح عدد أعضائه خمسة عشر عضواً[٨٤]. وفي فبراير ١٩٨٦ دخله د. صبحي عبدالحكيم،

لكن بقي عدد أعضائه كما هو على أساس أن حسني مبارك الذي كان عضواً به أصبح رئيساً للحزب. أما عند إعادة تشكيله مرة أخرى في أكتوبر ١٩٨٤(**)، فقد خرج منه ثمانية أعضاء هم د. صوفي أبو طالب، وعبدالحليم أبو غزالة، والنبوي إسماعيل، وعبدالحميد رضوان، ومحمد رشوان، ومختار هاني، وحلمي عبدالآخر، ومنصور حسن، وكان د. فؤاد محيي الدين قد توفي قبل ذلك بحوالي أربعة أشهر.

وانضم لعضوية المكتب سبعة آخرون هم د. رفعت المحجوب، وصفوت الشريف، وحسن أبو باشا، ود. يوسف والي، ود. عصمت عبدالمجيد، ود. أحمد هيكل، وكمال هنري أبادير.

وبذلك أصبح المكتب السياسي للحزب الوطني يضم ثلاثة عشر عضواً كما كان عند تأسيسه ويوضح الجدول رقم (٩) تطور نسبة التجديد في هذا المكتب.

جدول رقم (٩)

نسبة التجديد في المكتب السياسي للحزب الوطني

تاريخ التشكيل	عدد أعضاء المكتب	الخارجون	النسبة	الداخلون	النسبة
١٩٧٨	١٢	—	—	—	—
نوفمبر ١٩٧٩	١٢	٤	٣٣٪	٤	٣٣٪
سبتمبر ١٩٨٠	١٥	٣	٢٠٪	٥	٣٣,٣٪
أكتوبر ١٩٨٤	١٣	٩	٦٩,٢٪	٧	٥٣,٨٪

والملاحظ أن عدد أعضاء النخبة العامة للحزب الوطني لم يتجاوز على هذا النحو ثلاثين عضواً، وهو ما يعني محدودية الدوران على هذه النخبة. ومع ذلك لم ينول سوى عدد قليل منهم رئاسة لجان حزبية وأمانات نوعية، وهم د. مصطفى خليل لجنة العلاقات الخارجية، ومختار هاني

«اللجنة التشريعية»، ود. أحمد سلامة «لجنة التعليم» وصفوت الشريف «أمانة الإعلام» وأمال عثمان «أمانة المرأة» وكمال الشاذلي «أمانة التنظيم».

وفيما يتعلق بحزب العمل، تشكلت لجنة التنفيذية بالانتخاب خمس مرات خلال مؤتمراته العامة، وضمت اللجنة التي انتخبت في المؤتمر الأول «يونيو ١٩٨٢» عشرين عضواً هم[٨٦]، د. حلمي مراد، ومحمد حسن درة، وإبراهيم العزازي، وأحمد مرعلي، وأبو الفضل الجيزاوي، وسيد رستم، وإبراهيم الزيادي، وعبدالحميد بركات، ومحمود المليجي، و د. صلاح عبدالله، و د. أحمد أمين عبدالغني، وممدوح قناوي، وعمرو لاشين، وشمل التغيير المترتب على الانتخاب الجديد للجنة في المؤتمر العام الثاني «ديسمبر ١٩٨٣» ستة أعضاء.

وكان الأعضاء الجدد هم أحمد مجاهد، ود. أحمد حسن، وعبدالمجيد أبو زيد، وفهمي بدر، ويوسف الحرانكي، وأحمد الفقي[٨٧]. لكن منذ المؤتمر العام الثالث «ديسمبر ١٩٨٤»، أصبح عدد أعضاء اللجنة ثلاثين عضواً، وشمل التغيير ثمانية أعضاء من اللجنة القديمة وبالتالي انضم للجنة الجديدة ثمانية عشر عضواً هم د. صلاح عبدالله، وأنور الشماع، وشوقي خالد، وأحمد عبدالعزيز أبو عبدالله، وجمال أسعد، و د. زينب ماجد، ويحيى شعلان، وإبراهيم الجعفري، وعبدالحميد غازي، والدمرداش العقالي وحل محلهم التالون لهم في الترتيب عند انتخابها، وهم على التوالي فؤاد نصحي، وأحمد حرك، وأحمد حسين الصاوي، وأحمد الفقي، ومحمد غانم، وسعد حسنين النحاس، وإبراهيم الجعفري[٨٨]. وعند إعادة انتخاب اللجنة خلال المؤتمر العام الرابع «يناير ١٩٨٧» شمل التغيير عشرة من أعضائها، حيث انضم إليها فؤاد حنبة، وكريمة حافظ ود. محمد مراد، وأحمد حسن، وعز الدين رشاد، وعبدالمجيد أبو زيد، وسمير شرباش، وعادل حسين، وعصام كامل، ومحمد عامر.

أما أعلى معدل للتغير في عضويتها فقد حدث في المؤتمر العام الخامس

«مارس ١٩٨٩»، حيث شمل عشرين عضواً، وكان الأعضاء الجدد الذين انضموا إليها هم أسمهان شكري، و د. مجدي قرقر، و د. أحمد عبدالرحمن، و د. أحمد شوقي، ويسري صارو، محمد متولي عوض، وعمر الزهر، و د. عبدالله جلال، والسيد القضبان، وأبو الفتوح علي كمال الدين، وإبراهيم الزيادي، و د. صلاح عبدالمتعال، وأحمد المهندي، ويوسف كمال، ود. سيد دسوقي، وفايز محمد علي وعبدالحكيم شافعي، ومجدي السعيد، و د. أحمد نوح، وحامد زيدان. ويوضح الجدول رقم (١٠)، أن نسبة التجديد في عضوية اللجنة التنفيذية لحزب العمل تعتبر عالية إجمالاً، حيث لم تقل عن سبعة وعشرين بالمائة بالنسبة للخارجين من اللجنة وعن أحد وثلاثين بالمائة بخصوص الداخلين إليها. والملاحظ أن حدوث هذا التجديد عبر الانتخاب التلقائي حتى المؤتمر العام الخامس أتاح إمكانية لعدم تجديد عضوية بعض الأعضاء البارزين في اللجنة العليا والعامة للحزب، وخاصة في انتخابات المؤتمر العام الثالث. فقد خرج من اللجنة نائب رئيس الحزب إبراهيم الزيادي وفقد بالتالي منصبه هذا، وفؤاد نصحي الأمين العام المساعد، وعبدالعزيز سالم أمين الصندوق ومساعده محمود المليجي.

جدول رقم (١٠)

نسبة التجديد في اللجنة التنفيذية لحزب العمل

تاريخ التشكيل	عدد أعضاء المكتب	الخارجون	النسبة	الداخلون	النسبة
يونيو ١٩٧٩	٢٠	—	—	—	—
ديسمبر ١٩٨٢	٢٠	٦	٪٣٠	٦	٪٣٠
ديسمبر ١٩٨٤	٣٠	٨	٪٢٦٫٦	١٨	٪٦٠
يناير ١٩٨٧	٣٠	١٠	٪٣٣٫٣	١٠	٪٣٣٫٣
مارس ١٩٨٩	٣٠	٢٠	٪٦٦٫٦	٢٠	٪٦٦٫٦

أما بالنسبة للأحزاب الأخرى، والتي يعتبر معدل الدوران على نخبتها أقل، فكان حزب مصر صاحب أدنى معدل، فلم يحدث أي تغيير في عضوية المكتب السياسي الذي تشكل عام ١٩٧٦ باستثناء ضم عضوين إليه في ديسمبر، وثالث في فبراير ١٩٨٧ . كما يعتبر حزب التجمع من أكثر الأحزاب التي شهدت تجديداً في نخبته العامة. فقد ضمت الأمانة المركزية التي انتخبت في يونيو ١٩٨٠ تسعة عشر إضافة إلى خالد محيي الدين، وهم د. محمد أحمد خلف الله، ولطفي واكد. ود. رفعت السعيد، وعبدالعظيم المغربي، د. رمزي فهيم، ، وهم أعضاء للنخبة العليا كما سبق إيضاحه، وفؤاد مرسي، ومحمد خليل وحسن عبدالرازق وحسين فهمي وفتحي محمود، ود. ميلاد حنا، وعبدالغفار شكر، وأبو العز الحريري، وعصام عوض، ومصطفى عاصي، وإسماعيل صبري عبدالله، ومحمد صبري مبدي، ولطفي الخولي وأبو سيف يوسف وتم إعفاء د. ميلاد حنا من عضويتها عقب الانتخابات التشريعية لعام ١٩٨٤ .

وعندما أعيد انتخابها عام ١٩٨٥ ، خرج منها عضوان هما فتحي محمود وصبري مبدي وانضم إليها ثلاثة أعضاء جدد هم عريان نصيف، وحسين عبدربه، ومحمود المراغي[٥٦]، ولم تتجاوز نسبة التجديد على هذا النحو عشرة بالمائة بالنسبة للخارجين من الأمانة المذكورة، وخمسة عشر بالمائة بالنسبة للمنضمين إليها، وقد حدث تعديل محدود آخر فيها خلال دورة النخبة المركزية في مارس ١٩٩١ ، فقد حل محمد سيد أحمد محل د. فؤاد مرسي الذي توفي ود. ماهر عسل محل أبي سيف يوسف لاستقالته من عضوية الأمانة. كما انضم إليها د. جودة عبدالخالق، ومعنى ذلك أن مجموع أعضاء النخبة العامة لحزب التجمع لا يزيد على ٢٦

عضواً، بمن فيهم أعضاء النخبة العليا ستة أعضاء يشملون الأمين العام للحزب قبل المؤتمر العام الثالث.

كما أن اثنى عشر عضواً من أعضائها شغلوا أهم المواقع الحزبية. فقد شغل د. فؤاد مرسي أمين اللجنة السياسية حتى وفاته، وخلفه فيها محمد مجد أحمد، وتولى محمد خليل أمانة التنظيم، وحسين فهمي أمانة الإعلام التي خلفه فيها أبو سيف يوسف في يوليو ١٩٧٨ عندما تولى لجنة الاتصالات الخارجية، ثم آلت أمانة الإعلام إلى د. ماهر عسل كما تولى د. رمزي فهيم أمانة لجنة الانضباط الحزبي، ومصطفى عاصي لجنة الشئون الدينية، وحسين عبدالرازق لجنة العمل الجماهيري بعد أن ترك رئاسة تحرير صحيفة الحزب، عبدالغفار شكر أمانة التثقيف، وفتحي محمود لجنة العمل الجماهيري قبل حسين عبدالرازق، ولطفي الخولي لجنة الشئون العربية، ود. ميلاد حنا لجنة الاتصالات الخارجية.

وقد احتكرت هذه النخبة المحدودة المهام الحزبية الرئيسية سواء الاعتيادية أو الطارئة، ومن أمثلة المهام الاعتيادية تحديد أولويات مرشحي الحزب للانتخابات العامة. كما حدث في انتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٨٤، فقد تشكلت لجنة تحكيم للفصل في أى خلافات حول الترشيحات الحزبية ضمن ثمانية من هذه النخبة هم خالد محيى الدين، د. محمد خلف الله ولطفي واكد، ود. رفعت السعيد، وعبدالعظيم المغربي، وصبري مبدى، ود. ميلاد حنا، وفؤاد مرسي[٢٠].

ومن أمثلة المهام الطارئة تشكيل لجان لدراسة الأوضاع الحزبية بعد انتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٨٧ على النحو التالي[٢١]:

اللجنة الأولى من خالد محيي الدين، ود. رفعت السعيد وفؤاد مرسي.

اللجنة الثانية من عبدالغفار شكر، ومحمد خليل، وأبو سيف يوسف.

اللجنة الثالثة من لطفي واكد، وحسين عبدربه، ود. إبراهيم سعد الدين.

ويتضح أنه باستثناء د. إبراهيم سعدالدين، هو عضو بالأمانة العامة التي تمثل الحلقة الأوسع لنخبة الحزب، كان جميع أعضاء اللجان الثلاث من الأمانة المركزية.

وقد فسر أحد أعضاء النخبة العامة للحزب ضآلة التجديد فيها بثلاثة عوامل[41]: الأول، أنه عند تأسيس الحزب توفر له كم كبير من القيادات ذات التاريخ النضالي والمكانة الاجتماعية والعلمية وفي سن يسمح لهم بالعطاء، ولذلك ظلوا حريصين على دورهم بالحزب، والثاني أن الحزب لم يلعب دوراً حقيقياً في إنضاج جيل جديد من القيادات الشابة على المستوى المركزي. كما افتقد الجرأة لإعطاء المسئولية للعناصر الجديدة التي تبرز، والثالث طبيعة صياغة التجمع المكون من تيارات متعددة التي تفرض مراعاة اعتبارات التوازن بينها في تشكيل المستوى القيادي.

وقد عرف حزب الوفد كذلك عملية دوران محدودة على نخبته العامة المتمثلة في أعضاء الهيئة العليا، التي ضمت خمسة وثلاثين عضواً عند تشكيلها لأول مرة في فبراير ١٩٧٨ [42]، وهم فؤاد سراج الدين، د. حلمي مراد، وعبدالفتاح حسن، ود. وحيد رأفت، وإبراهيم فرج، وعلي سلامة، وكرم زيدان، وطلعت رسلان، وعلوي حافظ، وصلاح أبو إسماعيل وعبدالمنعم حسين، وأحمد ناصر، ومحسن عرفة، وعلي الجارحي، وأحمد طنطاوي، ود. محمد نصر، ود. حامد زكي، ود. زهير جرانة، ومعوض

الباز، ومحمد فخري عبدالنور وأحمد أباظة ود. عبدالله بباوي، وموسى سيف النصر، ومحمد عبد وشفيق الديب، وعبدالعزيز الشوربجي، وأحمد يونس وأنور أحمد، وكمال سعد، ود. عبدالحميد حشيش ود. نعمان جمعة، ود. عبدالمنعم الشرقاوي، ود. عبدالخالق الشناوي، ود. محمد أنيس، وجميل أخنوخ فانوس، وقد ظلت هذه الهيئة دون تجديد، باستثناء إضافة أربعة أعضاء ليس لهم حق التصويت، حتى ١٩٨٩. فمنذ استأنف الحزب نشاطه السياسي عام ١٩٨٣ تم التجديد لهذه الهيئة رغم أنها كانت قد فقدت أحد عشر عضواً نتيجة للوفاة أو الاستقالة، وهم عبدالفتاح حسن، ود. حامد زكي، ود. زهير جرانة، وموسى سيف النصر، وجميل فانوس، وأحمد يونس، وعبدالعزيز الشوربجي، ود. حلمي مراد، ومحسن عرفة، وعلي المارهي، وأحمد طنطاوي، كما توفي واستقال خمسة آخرون خلال الأشهر التالية، وهم د. محمد نصر، وأنور محمد، وكمال سعد، ود. محمد أنيس، وصلاح أبو إسماعيل، وبذلك أصبح عدد الباقين من أعضائها تسعة عشر عضواً فقط عام ١٩٤٨، أي حوالي خمسة وخمسين بالمائة من أعضائها، ومع ذلك لم يتم استكمال عضويتها أو إجراء انتخابات جديدة، واكتفى رئيس الحزب بضم أربعة أعضاء إليها بصفة مراقب هم ممتاز نصار، ود. أحمد أبو إسماعيل، ود. محمد عصفور، وعبدالسلام بشبع، وتوفي بعد ذلك ممتاز نصار في إبريل ١٩٨٧، ود. وحيد رأفت في مايو ١٩٨٧.

وعندما تم تعديل النظام الداخلي للحزب عام ١٩٨٦، تضمن زيادة عدد أعضاء الهيئة العليا إلى خمسين عضواً، لكن لم يتم انتخاب الهيئة الجديدة إلا في يناير ١٩٨٩، والتي ضمت جميع الباقين في الحزب من الهيئة

السابقة وعددهم سبعة عشر عضواً، إضافة إلى اثنين من الأربعة من الذين أضيفوا إليها كمراقبين عام ١٩٦٤ وهما د. محمد عصفور، ود. أحمد أبو إسماعيل.

وبذلك يحل واحد وثلاثون عضواً في الهيئة؛ وهم مصطفى شردي، وحافظ شيحا، وأحمد عبدالنبي، ومحمد العلوم، وفؤاد بدراوي، ومحمد سيف النصر، وعطيات الشافعي، ود. كاميلا شكري، ومنى مكرم عبيد، ومصطفى الطويل، ود. محمد السقا، وعبدالعزيز محمد، ود. عزت صقر، ود. إبراهيم دسوقي أباظة، ومصطفى يسين، وحامد الأزهري، وعدلي المولد، ومحمد رشاد نجيب، ومحمد فهيم أمين، ومحمد علوان، ورمزي زقلمة، وعبدالفتاح نصير، ومحمد سرحان، ومحمد علي كامل متولي، ود. السيد البدوي، وأحمد البلقيني، ومحمد حسن المغازي، ومصطفى النحاس، ود. محمد علي شتا، يسين سراج الدين، وفهمي ناشد.

ورغم أن نسبة المنضمين إلى هذه الهيئة تبلغ حوالي اثنين وستين بالمائة العليا التي ظل جميع الباقين من أعضائها ضمن التشكيل الجديد لها. ومع ذلك فقد انضم واحد وثلاثون عضواً جديداً إلى النخبة العامة للحزب.

والملاحظ أن بعضهم كانوا يتولون رئاسة لجان حزبية متخصصة، وهم محمد سيف النصر «لجنة السياحة»، وعطيات الشافعي «لجنة المرأة سابقاً»، وعدلي المولد «اللجنة الثقافية»، وإبراهيم أباظة «لجنة شئون المحررين». كما تولى رمزي زقلمة منصب نائب رئيس لجنة السياحة، مصطفى يسين منصب مقرر اللجنة الاقتصادية ومصطفى شردي منصب نائب رئيس لجنة الإعلام فضلاً عن رئاسته لتحرير صحيفة الحزب، وعبدالفتاح نصير

مقرر لجنة الحكم المحلي، ومنى مكرم عبيد مقررة لجنة الشئون الخارجية، وياسين سراج الدين رئيس الهيئة البرلمانية. كما ظل معظم الباقين في عضوية الهيئة العليا الجديدة يرأسون بعض اللجان أيضاً، وهم إبراهيم فرج «لجنة التنظيم والفكر السياسي» وعبدالخالق الشناوي، «لجنة الزراعة والري»، وأحمد أباظة «لجنة الشئون الاقتصادية»، ود. عبدالله عدلي «لجنة الصحة والبيئة»، ود. نعمان جمعة «لجنة الإعلام» ود. عبدالمنعم الشرقاوي «لجنة التربية والتعليم والبحث العلمي»، وكرم زيدان «لجنة التموين والتجارة الداخلية»، وعلوي حافظ «لجنة الحكم المحلي»، وعبدالمنعم ياسين «لجنة الدفاع والأمن القومي»، وعلي سلامة «لجنة الشئون الاجتماعية»، ومحمود الجاز «اللجنة التشريعية»، ود. أحمد أبو إسماعيل «اللجنة المالية»، ود. محمد عصفور «اللجنة الدستورية».

خلاصة

يتضح من هذا المبحث أنه لا توجد علاقة بين أسلوب التجديد للنخبة الحزبية ، بالانتخابات أو التعيين، وبين معدل الدوران عليها، ويسري ذلك في حالة النخبة العليا والعامة على حد سواء، فقد تبين أن معدل الدوران على النخبة في حزبين اعتمد للتجديد فيهما على أسلوب التعيين «الأحرار والوطني» يعتبر أعلى منه في حزب اعتمد على أسلوب الانتخاب «التجمع» . كما أن ذلك المعدل في حزبي الأحرار والوطني جاء أعلى من حزب آخر أخذ بالانتخاب «الوفد» فيما يتعلق بالنخبة العليا، ويمكن اعتبار كذلك أيضاً في حالة النخبة العامة لأن الفارق الذي تظهر الأرقام لصالح الوفد جاء نتيجة لإضافة واحد وثلاثين عضواً دفعة واحدة إلى نخبته بعد انتهاء فترة الدراسة في يناير ١٩٨٩ ، وبالتالي ظل مجموعة نخبته العامة طوال أحد عشر عاماً هو خمسة وثلاثين عضواً فقط، ولم يتم إحلال محل المتوفين والمستقيلين «حوالي نصفهم» طوال هذه الفترة. والملاحظ أن حزبي التجمع والوفد أخذ بأسلوب الانتخاب المقيد بالقائمة وليس المفتوح

والتنافسي حتى انتهاء فترة الدراسة، وإن كان الثاني قد عدل منذ يناير ١٩٨٩، وأما الحزب الوحيد الذي أخذ بأسلوب الانتخابات الحرة التنافسي في التجديد لنقيضه -حزب العمل- فقد عرف أعلى معدل للدوران على النخبة العليا وكان من أعلى ثلاثة أحزاب في الدوران على النخبة العليا.

هوامش المبحث الحادي عشر (الفصل الخامس)

١ - النظام الداخلي لحزب العمل الاشتراكي، مصدر سابق، ص ١٠، ص ٢٦.

٢ - النظام الأساسي لحزب مصر العربي الاشتراكي، مصدر سابق، ص٢٣.

٣ - النظام الأساسي واللائحة الداخلية لحزب الأحرار، مصدر سابق، ص١.

٤ - النظام الداخلي لحزب الوفد الجديد، مصدر سابق، ص ١١.

٥ - حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، البرنامج السياسي العام، مصدر سابق، ص ٢٩١.

٦ - النظام الأساسي للحزب الوطني الديمقراطي، مايو، مصدر سابق.

٧ - النظام الأساسي لحزب مصر العربي الاشتراكي، مصدر سابق، ص١٦

٨ - النظام الأساسي واللائحة الداخلية لحزب الأحرار، مصدر سابق، ص٣.

٩ - حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، البرنامج السياسي العام، مصدر سابق، ٢٩٧.

١٠ - مقابلة مع الأستاذ عبد الغفار شكر.

١١ - النظام الداخلي لحزب الوفد الجديد، مصدر سابق، ص ١٢.

١٢ - النظام الداخلي للحزب الوطني الديمقراطي، مصدر سابق.

١٣ - النظام الداخلي لحزب العمل الاشتراكي، مصدر سابق، ص١٤.

١٤ - انظر على سبيل المثال: الشعب، العدد، ٣١، ٣٧، ٨ يناير ١٩٨٠.

١٥ ـ راجع المبحث السابق.

١٦ ـ الأهرام الاقتصادي، العدد ٩٨٢، ١٦ نوفمبر ١٩٨٧.

١٧ ـ الأهرام، العدد ٣٠٠١٦، ٢٧ فبراير ١٩٧٨.

١٨ ـ محمد عبدالرحيم عنبر، تماثا الخلف مع فؤاد سراج الدين، مايو، العدد ٢٥٥، ٢٧ مايو ١٩٨٥.

١٩ ـ سيف الدين الغزالي في حديث صحفي، مايو، العدد ١٨٦، ٢٧ أكتوبر ١٩٨٦

٢٠ ـ راجع المبحث السابق.

٢١ ـ فؤاد سراج الدين في حديث صحفي، الأنباء، مصدر سابق.

٢٢ ـ الوفد، العدد ٥١٩، يناير ١٩٨٩

٢٣ ـ الوفد، العدد ٥٨٢، ١٦ يناير ١٩٨٩

٢٤ ـ راجع: الأحرار، العدد ٦٣٢، ١٥ يناير ١٩٩٠

٢٥ ـ انظر مثلا: كمال الشاذلي، في مايو، العدد ١٦٤، ٢١ فبراير ١٩٨٣

٢٦ ـ راجع: النظام الأساسي للحزب الوطني الديمقراطي، ١٩٧٨، مصدر سابق، ص ٤، وانظر العمل، مايو، مصدر سابق

٢٧ ـ مايو، العدد ٢٦٩، ٩ سبتمبر ١٩٨٥

٢٨ ـ الوفد، العدد ٢٩، ١٦ سبتمبر ١٩٨٥، راجع أيضاً: عبدالغني سعيد، ماذا بعد التشكيل الوزاري الجديد، الأهالي، العدد ٢٠٩، ٩ أكتوبر ١٩٨٥

٢٩ ـ الأحرار، العدد ٤٠٥، ديسمبر ١٩٧٧

٣٠ ـ مقابلة مع الأستاذ جمال ربيع بمكتبه، في ١٣ يونيو ١٩٩١

٣١ ـ مقابلة مع د. صبحي عبدالحكيم بمكتبه، في ١٣ يونيو ١٩٩١

٣٢ ـ الأهرام، العدد ٣٣٩٥٠، ٢٣ نوفمبر ١٩٧٩

٣٣ ـ الأهرام، العدد ٣١٣٦٠، ٣٠ سبتمبر ١٩٨٠

٣٤ ـ انظر: مايو، العدد ٢٨٦، ٢٩ أكتوبر ١٩٨٤.

٣٥ ـ مقابلة مع د. صبحي عبدالحكيم بمكتبه في ١٢ يونيو ١٩٩٩

٣٦ ـ مايو، العدد ٢٨٩، مصدر سابق

٣٧ ـ د. يوسف والي في حديث صحفي، مايو، العدد ٢٠٣، ١١ مارس ١٩٨٥

٣٨ ـ د. يوسف والي في حديث صحفي، مايو العدد ٢٦٩، ٩ سبتمبر ١٩٨٥، وجدير بالذكر أنه كان يشرف على ست لجان حزبية هي الاقتصاد والمالية، والإسكان، والزراعة والصناعة، والتنمية الشعبية، والتموين والتجارة الداخلية.

٣٩ ـ د. فؤاد محيي الدين، في: مصر، العدد ٥٦، ١٣ يونيو ١٩٧٨

٤٠ ـ حسني مبارك في حديث صحفي، مايو، العدد ٢٨٠، ١٥ أكتوبر ١٩٨١

٤١ ـ المصدر السابق

٤٢ ـ مصر، العدد ١٥، ٤ أكتوبر ١٩٧٧

٤٣ ـ محمد رجب، حزب مصر يحكم من أجل أن يعدي، مصر، العدد ٥٦، ١٣ يونيو ١٩٧٨

٤٤ ـ حامد محمود في حديث صحفي، العدد ٥٢، يونيو ١٩٧٨

٤٥ ـ حسني مبارك في لقاء مع الهيئة البرلمانية للحزب بالقاهرة والجيزة، انظر، مايو، العدد ٦٠، ٢٩ مارس ١٩٨٢

٤٦ ـ المصدر السابق

٤٧ ـ صفوت الشريف، ملامح التغيير الحزبي كما أراه، مايو، ٥ إبريل ١٩٨١

٤٨ ـ مايو، العدد ٢٦٦، ٢ يوليو ١٩٨١

٤٩ ـ انظر تصريح أمين الحزب الوطني بمركز بركة السبع، في: مايو، العدد ٢٣٧، ٣ سبتمبر ١٩٨٤

٥٠ ـ د. صبحي عبدالحكيم، في: مايو العدد ٨٩، ١٧ ديسمبر ١٩٨١

٥١ ـ انظر على سبيل المثال تصريح أمين مساعد الحزب بمحافظة أسيوط، في: مايو، العدد ٦٧٧، ٢٥ أغسطس ١٩٨٦.

٥٢ ـ محمد فايد، حديث حادي وصريح من الحزب الوطني وإليه، مايو، العدد ١٦٥، ٢٩ يونيو ١٩٨١.

٥٣ - د. طارق عبدالحليم، الحزب الوطني بين المسئولية القومية والقضايا الشخصية، مايو، العدد ٩٧٤، ٢ سبتمبر ١٩٨٤

٥٤ - مصطفى كامل مراد، في الأحرار، العدد ٣٦، ١٢ يونيو ١٩٧٨

٥٥ - الأحرار، العدد ٢١٧، ١٢ مايو ١٩٨٥

٥٦ - الأحرار، العدد ٢٨٦، ١٢ مايو ١٩٨٥

٥٧ - مصطفى كامل مراد، في: الأحرار، العدد ٣٦، مصدر سابق

٥٨ - سيف الدين الغزالي في حديث صحفي، مايو، مصدر سابق

٥٩ - فؤاد سراج الدين، في: الأحرار العدد ١٦، مصدر سابق

٦٠ - سيف الدين الغزالي في حديث صحفي، مايو - مصدر سابق

٦١ - كمال خالد في حديث صحفي، القبس (الكويتية)، العدد ١٢١٦، ٢٥ مارس ١٩٨١

٦٢ - مقابلة مع الشيخة علي مكرم عبيد بمنزلها في ٥ مارس ١٩٩١

٦٣ - خالد محيي الدين في «مستقبل الاقتصاد»، الأهرام الاقتصادي، العدد ١٠٤١، ٢٦ ديسمبر ١٩٨٨

٦٤ - المصدر السابق

٦٥ - انظر مثلا: التقرير السياسي للمؤتمر العام الثاني، في: وثائق وقرارات المؤتمر العام الثاني لحزب التجمع، مصدر سابق، ص١١٧

٦٦ - البيان الختامي للجنة المركزية لحزب التجمع، الأهالي، العدد ٢٦٥، ٥ نوفمبر ١٩٨٦

٦٧ - كلمة خالد محيي الدين أمام اللجنة المركزية، في: الأهالي، العدد ٣٣١، ٩ ديسمبر ١٩٨٧

٦٨ - الشعب، العدد ٣٤ - ٣٧، مصدر سابق

٦٩ - مقابلة مع الأستاذ مجدي أحمد حسين بمقر حزب العمل في ٢٣ أبريل ١٩٩١

٧٠ - المصدر السابق

٧١ - أحمد حسين، كونوا في حركة رائدة لقوتا مصر والعالم العربي، الشعب، العدد ٢٧، ١٤ أكتوبر ١٩٨٠

٧٢ . راجع الفصل الخامس من هذه الأطروحة .

٧٣ . انظر التشكيل الجديد لسكرتارية العامة لحزب مصر في : مصر، العدد ١٣ ـ ٥ سبتمبر ١٩٧٨ .

٧٤ . سعد الدين الشريف في حديث صحفي، الأحرار، العدد ٣٥٧، ٢٢ أكتوبر ١٩٨٤

٧٥ ـ انظر : الشعب، العدد ١٦٨، ٢٤ إبريل ١٩٨٤ .

٧٦ . الأحرار الاقتصادي، العدد ١٠٢٣، ٤ إبريل ١٩٨٨ .

٧٧ . مقابلة مع الأستاذ مجدي أحمد حسين بمقر حزب العمل في ٢٢ إبريل ١٩٩١ .

٧٨ . كان أعضاء أول أمانة عامة لحزب الأحرار هم: مصطفى كامل مراد ، صلاح الدين الرفاعي ، محمد عبدالشافي ـ رياض مترس ـ ألفت كامل ـ أحمد حسن الفقي ـ عبدالفتاح الشوربجي ـ محمد العامر ـ الحضرة ذهبي ـ عزت السيطالي ـ حسن مخترمي ـ نفيسة العمراوي ـ عبدالمنعم السكي ـ محمد محمود إسماعيل ـ حلمي سالم .

٧٩ ـ الأحرار، العدد ٨٣، ١٧ مارس ١٩٨٠ .

٨٠ ـ الأحرار، العدد ٢٨٢، ١٥ فبراير ١٩٨٣ .

٨١ . الأحرار، العدد ٣٨٦، ١٣ مايو ١٩٨٥ .

٨٢ ـ الأحرار، العدد ٤٠٠ ، ٩١ يوليو ١٩٨٥ .

٨٣ . الأحرار، العدد ٤٠٩ ، ٥ أغسطس ١٩٨٥ .

٨٤ ـ انظر تشكيل المكتب السياسي للحزب الوطني في ـ الأهرام ، العدد ٣٣٩٥٠ ، مصدر سابق.

٨٥ . الأهرام، العدد ٣٤٩٦٠ ، مصدر سابق

٨٦ ـ راجع الأهرام، العدد ٣٥٧٤٥ مع ٢٩ أكتوبر ١٩٨١ ، مايو العدد ٩٨٢ ، أكتوبر ١٩٨١ .

٨٧ . الشعب ، العدد ١٢٠ ـ ١٥ يونيو ١٩٨٢ .

٨٨ ـ الشعب، العدد ٢٦٦ . مصدر سابق.

٨٩ . الشعب ، العدد ٢٦٥ ، ١ يناير ١٩٨٥

٩٠ ـ انظر: الشعب الأعداد ٣٦٢، ٣٣٩، ٣٦٠ ، ٣ ديسمبر ١٩٨٥ ، ٣ يوليو ١٩٨٦ ، ٢٨ ديسمبر ١٩٨٦ .

٩١ ـ الأهالي ، العدد ٢٩٥ ، ١٢ يونيو ١٩٨٥ .

٩٢ ـ د. رفعت السعيد ، في : الأحرار ، العدد ٣٠٢ ، ١٢ مايو ١٩٨٦ .

٩٣ ـ مايو ، العدد ٢١٤ ، ٧ يناير ١٩٨٥ .

• الفصل الخامس

أنماط التفاعلات داخل النخبة الحزبية فى الأحزاب المصرية المعاصرة ١٩٧٦-١٩٩٢



المبحث الثاني عشر

الصراع على النفوذ داخل النخبة الحزبية

اختلفت الظروف المحيطة بالصراع على النفوذ والتنازع لكسب المناصب داخل الأحزاب السياسية موضع الدراسة، الأمر الذي يفرض تحليلها في كل حزب على حدة. لكنها اتسمت إجمالا بطابع سلطوي في إدارتها، كما كان الحال في أحزاب ماقبل ١٩٥٢ ـ باستثناء الأحرار الدستوريين حيث ظل موقف رئيس الحزب حاسماً في حسم هذا النوع من الصراع، ولم يعرف أي من الأحزاب المعاصرة ذلك القدر من الديمقراطية الذي توافر لحزب الأحرار قبل ١٩٥٢ في إدارة الخلافات داخله.

أولا : حزب مصر.

كان التنافس على مركز الرجل الثاني في الحزب هو أبرز مظاهر لصراعات النفوذ داخله، بسبب وجود ثلاثة سكرتارية عموم يأتون جميعاً بعد رئيس الحزب مباشرة في التسلسل القيادي. فكان ثلاثتهم (محمود أبو وافية، د. فؤاد محيي الدين، ومحمد حامد محمود) يتنافسون على هذا المركز، إلى الحد الذي وصفه أحد أعضاء نقبة الحزب بأنهم (يتنازعون

للمتصحب ليث نهار، مما أدى إلى تولد الشللية والتكتلات داخل الحزب[١]، وإضافة إلى التنازع على مركز الرجل الثاني، كان د. محيي الدين وحامد محمود يتسابقان للحصول على منصب نائب رئيس الوزراء[٢]، حيث كان رئيس الحزب يتولى رئاسة الوزارة.

كما ارتبط جانب من هذا الصراع بخلافات سياسية كان أهمها الخلاف حول الموقف من الدعم الحكومي للسلع، والذى سيتم تناوله في المبحث التالي. لكن ظل الجانب الأكثر أهمية لهذا الصراع مرتبطا بحجم النفوذ لكل منهم، ومقترناً بسعي ثلاثتهم لخلق تكتلات وشلل مؤيدة، الأمر الذى انعكس على نشاط الحزب في بعض المواقع في صورة انقسام داخلها، فعلى سبيل المثال انقسم الحزب في دائرة السيدة زينب بالقاهرة إلى تكتلين يقودهما عضوا مجلس الشعب عن الدائرة، وكان أحدهما مرتبطاً بواحد من سكرتارية الحزب (تكتل نوال عامر)، والآخر مستقل (تكتل أحمد فؤاد). وقد هدد الأخير بالاستقالة والانضمام لحزب الوفد عند نشأته، إذا لم يتساو مع نوال عامر في الامتيازات الحزبية[٣]، كما كان انقسام الهيئة البرلمانية للحزب في محافظة الفيوم مظهراً آخر لانعكاس هذا الصراع على نشاطه، وثمة روايتان لذلك الانقسام: تفيد الأولى بأن دعم أحد سكرتارية الحزب لمحافظ الفيوم الذى تدخل في شئون الحزب بالمحافظة أدى إلى إثارة خلافات بين أعضاء الهيئة البرلمانية، حيث رفض أربعة منهم هذا التدخل بينما قبل به الآخرون[٤] وأدى ذلك إلى استقالة الأربعة المعارضين للمحافظ[٥]، ثم انضمامهم إلى حزب الوفد عند تأسيسه، وهم: نبيل أبو السعود، وعيسى شيطان، وعريس عليوة، وأحمد طنطاوي.

أما الرواية الثانية، فتشير إلى أن انسلاخ النواب الأربعة نتج عن إخفاقهم في محاولة قاموا بها لتغيير المحافظ لخلاف حول كيفية حماية

محصول القطن بالمحافظة من الآفات، حيث حظي المحافظ بمساندة أحد سكرتارية الحزب[١].

ومع ذلك كان د. محيي الدين وحامد محمود يحوضان بعض الصراعات متحاورين ضد بعض أعضاء نخبة الحزب مثل علوي حافظ عضو المكتب السياسي والسكرتير العام المساعد، مما دفعه للاستقالة والانضمام إلى حزب الوفد[٢].

لكن رغم الأهمية الخاصة لهذا التناقض بين السكرتارية العموم للحزب، فقد برزت صراعات نفوذ أخرى بين النخبة الحزبية إجمالا وبين أعضاء الحزب ذوي النفوذ الكبير في بعض المحافظات. وكان أبرز مثال لهذا النوع، الصراع الذي خاضه بشكل علني عثمان أحمد عثمان سكرتير للحزب بالإسماعيلية ضد النخبة العليا للحزب. فقد تمكن من تكتل معظم أعضاء الحزب بهذه المحافظة وراءه، وعقد مؤتمرات حزبية بها لشن هجوم شديد على تلك النخبة، فعلى سبيل المثال تركزت الانتقادات لهذه النخبة خلال مؤتمر حزبي بالإسماعيلية في يوليو ١٩٧٨ على أن (الحزب عبارة عن قيادة فقط بلا قواعد جماهيرية ولا فعالية، وأن هذه القيادة تنقصها القدرة على مواجهة أعباء المرحلة، وأن ممارساتها خاطئة ومنعزلة عن قيادات المحافظات، وأن أحداث ١٨ و١٩ يناير أكدت كل ذلك)[٣]. وقد تحدث في هذا المؤتمر، إلى جانب عثمان أحمد عثمان، كل من السكرتير المساعد للحزب بالإسماعيلية محمد خضر، وأمين صندوق الحزب عبدالستار عجينة، ونائب مسئول الشباب فيها حسين عبدالوهاب، ومقرر للحزب بدائرة التل الكبير غريب أبو الرجال.

ثانيا : حزب الأحرار .

يعتبر هذا الحزب أكثر الأحزاب موضع الدراسة من حيث انغماس رئيسه في صراعات النفوذ بشكل مباشر، فمنذ تأسيسه، دأب الرئيس على تصفية أعضاء النخبة وغيرهم من المشكوك في ولائهم له. ورغم مادرجت عليه قيادة الحزب من نفي الأنباء التي تتحدث عن هذه التصفيات، إلا أنها اضطرت في نوفمبر ١٩٧٧ للاعتراف بوجود أساس لها. فقد نعت، في رد على صحيفة مصر، ماأثير عن استدعاء قيادة الحزب الشرطة لإخراج بعض الأعضاء المعارضين لها من المقر الرئيسي، لكنها أشارت إلى أن فصل من ارتكب مخالفات حزبية لايعد عيباً، وإنما هو تخلص من عناصر مدسوسة أمكنها التسلل لصفوف الحزب في فترة تأسيسه(٩).

ومع ذلك، فقد شهد الحزب عدة موجات من الانشقاقات والانسلاخات الناجمة عن صراع النفوذ داخله، ويمكن تقسيمها إلى نوعين : أولهما الدخول في مواجهة مباشرة بشكل أو بآخر مع رئيس للحزب. وثانيهما الصراعات بين أعضاء النخبة العليا، والتي اكتسى بعضها برداء فكري (إسلامي - علماني) لكنها كانت في جوهرها تنافساً على النفوذ وبشكل تآمري أحيانا.

١ - المواجهات المباشرة مع رئيس الحزب :

واجه رئيس الحزب أول تحد مهم ومباشر في يناير ١٩٨٠ عندما تقدم نائبه صلاح الدين الرفاعي باستقالة، كان واضحاً أنها راجعة إلى تركيز كل السلطات بين يدي الرئيس الذي اضطر للاستجابة إلى بعض مطالبه. ويظهر ذلك من بيان الأمانة العامة الذي تضمن رفض استقالته وتعهد (بالأخذ بمقترحاته التي تخدم الصالح العام وتنهض بمسيرة الحزب)(١٠).

لكن حرصت صحيفة الحزب كالعادة، على نفي وجود خلافات بين الرئيس ونائبه، وتأكيد أن الأخير «عاد إلى مباشرة أعماله ويؤكد الثقة التامة في شخص الأستاذ رئيس الحزب»[٦٠].

ومع ذلك فقد عاد الرفاعي للاستقالة من الحزب بعد أربع سنوات في ظل موجة من الانسلاخات التي شملت عدداً من أعضاء النخبة العليا، لكنها ارتبطت برغبة المستقيلين في الانضمام لأحزاب أخرى، وخاصة الوطني والوفد اللذين كانت فرصتهما أفضل في الفوز بانتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٨٤[٦١]. لكن كانت استقالة أحد أعضاء النخبة الحزبية في ذلك الوقت راجعة إلى رفضه لاستئثار رئيس الحزب بالسلطة الكاملة، وهو أحمد طلعت عضو الأمانة العامة وأمين صندوق الحزب حيث أشار في خطاب استقالته لما يلي: «ساهمت نفسي في الفترة الأخيرة وأنا أرى غياب الديمقراطية داخل الحزب، وانفراد رئيسه باتخاذ القرار في المسائل التي يتعلق بها مستقبل الحزب ومصيره. كما تعذر على القيام بمسئولياتي كأمين لصندوق الحزب نتيجة لتداخل الصلاحيات واستخدام الموارد المالية في الإغداق على المنتفعين والمنحرفين»[٦٢].

لكن كان أول انشقاق مرتبطاً بمواجهة بين بعض أعضاء نخبة الحزب ورئيسه عام ١٩٨٥، عندما تم تشكيل ما أطلق عليه «جبهة الأحرار» بالحزب والتي ضمت في قمتها أربعة من أعضاء النخبة العليا حينئذ، وهم عوني يسين وزغلول شلبي، وأحمد القليبي، وحلمي سالم. وكلهم من الذين أبعدهم رئيس الحزب عن مناصب النخبة العليا، الأمر الذي وصفه أحدهم بأنه «بعد تنحية رئيس الحزب عن رئاسة الشركة الشرقية للأقطان، رأى أن يمارس هوايته في إصدار حركات وتنقلات، فأصدر قراره بفصلي من

للحزب ثم عدله إلى نقلي كأمين للحزب بأسيوط ولما أخبروه بأنه لايوجد تمثيل للحزب في هذه المحافظة، عدل النقل إلى محافظة القاهرة بعد أن فصل أمينها[١٤]. ويكشف البيان الصادر عن هذه «الجبهة» مايؤدي إليه الأسلوب غير الديمقراطي في إدارة الحزب من عجز عن الإصلاح، حيث يؤكد أن أعضاءها «حاولوا التصدي للانحرافات وقدموا اقتراحات متكررة للإصلاح، ربما يئسوا من اتفاق شفاهة أو كتابة على طلب عرض الأمر بطريقة ديمقراطية تناقشها مؤسسات الحزب أو تشكيل لجان تقصي حقائق، فقد اضطروا إلى تأسيس جبهة الأحرار التي تعلن قيامها اليوم[١٥]. كما رفعوا دعوى أمام القضاء الإداري لإرغام رئيس الحزب على إلغاء قراراته بعزلهم من مناصبهم القيادية وتعيينهم في مناصب حزبية أقل لمخالفتها للنظام الأساسي[١٦].

وكان رد فعل رئيس الحزب هو إحالتهم إلى لجنة النظام للتحقيق معهم، وإعلان أنهم يحاولون السيطرة على الحزب من خلال بعض المخططات المكشوفة، داعياً للتسليم بأن الالتزام الحزبي ضرورة في مسيرة أي حزب، ولوقف الأسلوب الذي يقوم على الهدم والتخريب داخل صفوف الحزب[١٧].

وواضح من حديثه ارتباط خلافه معهم بالصراع على النفوذ داخل الحزب، الأمر الذي أكده مرة أخرى بقوله إنهم (طمعوا بعد انتهاء رئاسته للشركة الشرقية للأقطان ووجدوها فرصة للسيطرة على الحزب وهو مايعكس عدم تقديرهم للموقف لأن قرار إنهاء رئاستي لهذه الشركة لاينسحب على الإطلاق)[١٨]. وقد تكررت ظاهرة تشكيل جبهة معارضة لرئيس الحزب في أغسطس ١٩٨٩ تحت اسم «الجبهة الاشتراكية» بهدف

تصحيح مسار الحزب الذي تحول إلى ما أسماه أعضاؤه (ضيعة يملكها رئيسه ويدير شئونها نفر من الإخوان المسلمين) . وتضمن البيان الذي أصدره اثنان من أعضاء النخبة العامة باسمها، وهما سعد الغنام ونسيم واصف، أن الحزب «فقد مصداقية العمل السياسي أمام الجماهير، وأصبح في المرتبة الرابعة بين أحزاب المعارضة، ودعت هذه الجبهة إلى التحضير لعقد المؤتمر العام للحزب، وإعادة العضوية إلى أبناء الحزب الشرعيين المفصولين، واعتبار مصطفى كامل مراد والمحيطين به ،أعضاء عاديين لحين انتخاب الرئيس والمناصب القيادية في المؤتمر العام»[29] .

٢ - صراعات أعضاء النخبة العليا :

كانت هذه الصراعات ملازمة للحزب منذ تأسيسه . وظهرت علانية لأول مرة عند استقالة عضو المكتب السياسي عبدالحميد غازي في يناير ١٩٧٨ احتجاجاً على تفشي ظاهرة الشللية داخل الحزب على المستوى المركزي وداخل جريدته ، وتجميد نشاط العناصر المعارضة الشللية[30] .

لكن كان أبرز وأهم مثال لهذا النوع من صراعات النفوذ هو الصراع بين وكيل الحزب محمد عبدالشافي ونائب رئيسه صلاح أبو إسماعيل عام ١٩٨٦ ، والذي وصل إلى حد اتهام الثاني للأول بأنه طلب مساعدته في خلع رئيس الحزب ، ولم يكن لهذا الصراع أية علاقة بالخط السياسي للحزب في ذلك الوقت، بل على العكس كان من أول أعضاء نخبته الذين سعوا إلى جذب التيار الإسلامي للحزب . كما قام بدور مهم في هذه العملية بالتعاون مع الحمزة دعبس ، من خلال تنظيم ندوات بصحيفة النور ودعوة قيادات ومشايخ بعض الجماعات الإسلامية ؛ مما أتاح انضمام عدد من أعضائها للحزب ، حتى الوقت إلى انضم إليه كذلك صلاح أبو إسماعيل

ويوسف البدرى وكانا على طرفي نقيض حيث سعى كل منهما إلى دعم نفوذه بمعزل عن الآخر وفقاً لرواية محمد عبدالشافي[٣٠] . وهو يفسر الاتهام الذى وجهه له أبو إسماعيل في يوليو ١٩٨٦ بأنه أراد إبعاده عن الحزب، وبالتالي إزاحة أهم عائق أمامه وهو يخطط لانتزاع رئاسة الحزب. ويؤكد أن أبا إسماعيل هو الذي طلب مساعدته في خلع الرئيس على أساس أن الشباب الإسلامي لايليق به. ولما رفض عبدالشافي، وفقا لروايته، أسرع أبو إسماعيل باتهامه بالتخطيط لخلع الرئيس[٣١] . وإزاء ذلك جمع رئيس الحزب للمكتب السياسي، حيث أعلن أبو إسماعيل اتهامه لعبد الشافي، الذي يروى أنه رفض الدفاع عن نفسه وشعر بالمرارة لهذا الأسلوب، فاستقال[٣٢].

وتتشابه روايتا مصطفى كامل مراد وصلاح أبو إسماعيل[٣٣]، وفي تأكيد أن عبدالشافي طلب مساندة الأخير لإبعاد الأول عن الرئاسة، وأنه حاول الإنكار في بداية اجتماع المكتب السياسي، لكنه اضطر بعد ذلك للإقرار. لكن ذهب مصطفى مراد إلى أنه أراد الاكتفاء باعتذار عبدالشافي لولا إصرار أعضاء المكتب على استقالته. وقال أبو إسماعيل إن الحاضرين في الاجتماع أجمعوا على أداء عبدالشافي وطالبوه بالاختيار بين الاستقالة والفصل، فكتب الاستقالة التي قبلت على الفور. وأضاف أن بعض أعضاء المكتب السياسي رووا أيضاً أن عبدالشافي تحدث إليهم في الموضع نفسه.

أما عبدالشافي فى فقد دفع بأن (كان وشاية أطلقها الشيخ صلاح أبو إسماعيل. وكانت صحيفة «مايو» هي التي أثارت حفيظته عندما نشرت في أحد أعدادها أنني أقوى المرشحين لخلافة مصطفى كامل مراد، ولأنه جاء إلى الحزب مبيتاً خطة سرية للإطاحة بمراد، فكان عليه أن يتخلص منه

حتى يتمكن من الانفراد بالحزب)[٣٥] . وكان واضحاً في حديثه هنا أنه يحاول استمالة رئيس الحزب وتركيز معركته مع صلاح أبو إسماعيل فقط في الوقت الذي كان مكتب الأمانة العامة على وشك النظر في سحب استقالته . لكن رئيس الحزب قصر تصديقه للاتهام وعدم اعتقاده في وجود وشاية استناداً إلى معرفته الشخصية بعبد الشافي : (أنا أعرفه جيداً، وأنا الذي ربيته ، فهو رجل رومانتيكي محب للظهور أمام الأضواء وليس لنا اعتراض مع ذلك على أن يكون رئيساً للحزب لكن بالطريقة الشرعية)[٣٦] . ومع ذلك كان هناك معارضون لإبعاد عبدالشافي بهذا الأسلوب ، وعلى رأسهم السكرتير العام المساعد حينئذ محمد فريد زكريا الذي رأى إحالة الموضوع إلى لجنة النظام بالحزب. ولذا فعندما طلب عبدالشافي سحب استقالته، قام رئيس الحزب بعرض الأمر على مكتب الأمانة العامة حيث حدثت مشادات وصدر القرار برفض الطلب بأغلبية ضئيلة (خمسة أصوات منها صوت رئيس الحزب ضد أربعة أصوات)[٣٧] .

لكن إبعاد عبدالشافي لم يؤد للحد من صراعات النفوذ داخل النخبة الحزبية ، حيث تصاعد التنافس بين وكيل آخر هو يوسف البدري وبين صلاح أبو إسماعيل من ناحية ، وبين أبي إسماعيل والحمزة دعبس من ناحية أخرى . فقد اتهم د. دعبس أبو إسماعيل صراحة بمحاولة الاستيلاء على الحزب[٣٨] . كما بدأ رئيس الحزب يشعر بالخطر لتزايد نفوذ أبي إسماعيل والبدري ، وخاصة بعد أن اتخذ الأول موقفاً حاداً تجاهه عندما قبل التعيين في مجلس الشورى . ويبدو أنه خشي من حدوث تحالف بينهما ، فسعى إلى إبعاد البدري بأسلوب إداري مستفيداً من أنه معار للحزب من وزارة التعليم حيث يعمل وكيلا لمدرسة ثانوية . فسعى إلى عدم تجديد إعارته التي كان مقرراً أن تنتهي في أغسطس ١٩٨٧[٣٩] .

وعندما تمكن البدري من الالتفاف على هذا التحرك وتحدين الإعارة، عمل رئيس الحزب على مضايقته. دع الأمانة العامة للترصية بإحالته إلى لجنة النظام للتحقيق معه في عدم انسحابه مع نواب التحالف الإسلامي من جلسة مجلس الشعب في الرابع من يناير ١٩٨٨ احتجاجا على أسلوب وزير الداخلية في الحديث عن الإخوان، فضلا عن وقف المرتب الذي يتقاضاه من الحزب وسحب السيارة المخصصة له[٣٠]. وواكب ذلك قيام رئيس الحزب بإعادة محمد عبدالشافي ليصبح سكرتيراً عاماً للحزب في إطار إعادة ترتيب النخبة العليا وتعديل النظام الأساسي لاستحداث مجلس رئاسة على قمة البناء التنظيمي للحزب، وكان مؤدى ذلك التعديل سحب اختصاصات الأمانة رغم أنه تم بناء على تفويض منها للرئيس بإعادة النظر في البرنامج والنظام الأساسي. وقد رفض أعضاؤها التعديل بدعم من بعض أعضاء النخبة العليا الذين استبعدوا من المشاركة به وعلى رأسهم وكيل الحزب عبدالله الغوابي الذي اتهم الرئيس ونائبه «الرفاعي» والسكرتير العام «عبدالشافي» بتحقيق مصالحهم ودعم نفوذهم على حساب مصالح الحزب. ورد السكرتير العام بأن «التعديل لايصادر حرية الرأي في اجتماعات الأمانة العامة أو حقها في إصدار القرارات». وسعى رئيس الحزب لإنهاء المشكلة بإعلان حق هذه الأمانة العامة أو حقها في إصدار القرارات. التي لاتتعارض مع قرارات مجلس الرئاسة[٣١]، حتى لايستثمرها أبو إسماعيل والبدري اللذان احتجا على التعديل. وبادر الأول بتقديم استقالته في أول ديسمبر ١٩٨٧، ورغم أن هذا ماكان يسعى إليه رئيس الحزب في الغالب، فقد اضطر تحت ضغط ومساندة من حزب العمل والإخوان لعدم قبول هذه الاستقالة[٣٢].

ومع ذلك فقد أدى الترتيب الجديد لأوضاع النخبة الحزبية في ظل التعديل الذي لحق بالنظام الأساسي إلى الحد من نفوذ أبي إسماعيل والبدري والتضييق عليهما، ومن ثم لم يكن أمامهما غير الاستقالة كل على حدة. فبدأ أبو إسماعيل بإبلاغها تليفونياً لسكرتارية الحزب، فأسرع السكرتير العام بإضافتها إلى جدول أعمال مجلس الرئاسة في اليوم التالي[32]. وتبعه البدري بتقديم استقالته أيضا مبرراً إياها بتراجع الحزب عن الخط الإسلامي الذي انضم على أساسه. لكن رد السكرتير العام للحزب بأن الاستقالتين، خاصة استقالة صلاح أبو إسماعيل تؤكدان فشل خطة كانت معدة للاستيلاء على الحزب[33].

وكما حدث عند إبعاد عبدالشافي الذي زاد من طموح المستقيلين لدعم نفوذهما، فقد أدت استقالتهما إلى تصاعد آماله التي بلغت ذروتها عند انعقاد المؤتمر العام الأول للحزب في يناير ١٩٩٠. فقد أراد الترشيح للرئاسة ضد مصطفى كامل مراد، الذي تمكن من إحباط ترشيحه كما سبق إيضاحه. وواكب ذلك حملة شنها بعض أعضاء نخبة الحزب وكتاب صحيفته على عبدالشافي، ومهدت لاستبعاده من منصب السكرتير العام ومن جميع مناصب النخبة العليا بل والعامة. وأكد رئيس الحزب بذلك هيمنته الكاملة دون منافسة له.

ثالثا: حزب التجمع :

لم يعرف حزب التجمع تحدياً مباشراً لنفوذ أمينه العام، ومع ذلك يبدو أن حلقة ضيقة من المحيطين به - تمثل جناحاً من الحزب الشيوعي المحروم من المشروعية - سعت لإعطاء انطباع له بأن كل من يختلف معها إنما ينازعه النفوذ، فقد عملت هذه المجموعة لفرض نفوذها على

الحزب، الأمر الذي أدى لخروج الكثيرين منه فرادى وجماعات، ومن ثم تقليص عضويته. ولم يقتصر ذلك على معظم الناصريين وإنما شمل معظم المجموعات الماركسية الأخرى التي بذلت جهودا مخلصة لإصلاح الحزب تنظيميا ومقرطته. وكان أبرزها من عدد من الشباب الذين سموا لتكوين مجموعة متميزة داخل الحزب عام ١٩٨٥، وطالبوا بقبول هذه المجموعة ضمن القوى السياسية المختلفة فيه. وعبروا عن هذا المطلب خلال مؤتمر محافظة القاهرة عشية المؤتمر العام الثاني، من خلال وثيقة جاء فيها: (لقد حرم جيلنا بما يمثله من رؤية سياسية وخبرة نضالية وروح شابة إلى المواقع القيادية للحزب)[٣٥]. وتركز مطلبهم الرئيسي في مؤتمر محافظة القاهرة على إجراء انتخابات تنافسية بدلا من أسلوب القائمة المعدة سلفا، وقدموا برنامجاً انتخابياً محدداً، ورشحوا أربعة منهم هم فريد زهران، د. أحمد عبدالله ورحمة رفعت وعمر مرسي، لكن الحلقة الضيقة في قيادة الحزب عملت على الفور لو أن هذا التحرك الذي استهدف مقرطة الحزب، واستخدمت في ذلك نفوذ الأمين العام، رغم حرص المجموعة المذكورة على الحفاظ على وحدة الحزب مما دفعها للقبول بصيغة القائمة المعدة سلفاً بشكل مؤقت، مع الإصرار على تغيير هذا الأسلوب في المستقبل ولجأت هذه الحلقة إلى تكتيك مخادع، حيث أدخلت ثلاثة من أعضاء المجموعة المطالبة بالإصلاح ضمن قائمة لجنة محافظة القاهرة، فيما كانت تبيت لاستبعادها كلياً، وحققت ذلك من خلال قرار للأمانة المركزية بوقف ممثلي هذه المجموعة المنتخبة ضمن قائمة لجنة القاهرة عن ممارسة نشاطهم الحزبي. ووجه القرار جملة اتهامات لهم أهمها المطالبة بعقد اجتماع انتخابي لمناقشة برنامجهم وتوزيع بيان مطبوع خارج الحزب وتوجيه إهانات للأمين العام. وبذلك اعتبرت المطالبة بإصلاح الحزب

جريمة تستحق الإحالة إلى لجنة الانضباط الحزبي ووقف نشاط أولئك الأعضاء للتحقيق معهم، وهو التحقيق الذي لم يتم في الواقع حيث كان المقصود إبعادهم عن المشاركة في المؤتمر العام الثاني للحزب في يونيو ١٩٨٥ . فبعد منعهم من حضور اجتماع لجنة محافظة القاهرة، استبعدوا من المؤتمر العام ولم تنظر الأمانة العامة في الطلب العاجل المقدم منهم، والذي تضمن تفنيد الاتهامات الموجهة لهم واستنكار الأسلوب الذي اتبع ضدهم ما انطوى عليه من سوء استخدام السلطة الحزبية، والمطالبة بإجراء حوار حر في المؤتمر العام[٣٦]. كما منعت إدارة هذا المؤتمر مناقشة مذكرة وزعوها، وحدثت عملية تعبئة لأعضاء المؤتمر للتصويت ضد مشاركتهم فيه بضغط مباشر من الأمين العام، ورغم دفاع بعض هؤلاء الأعضاء عن حقهم في المشاركة مثل عبدالعظيم أنيس والمرحوم عبدالمحسن طه بدر، وأدى ذلك لاضطرار تلك المجموعة لمغادرة الحزب ومن ثم حرمانه من جهود مخلصة .

ولم تكن هذه حالة فريدة في الواقع، حيث كانت عمدة حلقة متصلة إلى استبعاد وإبعاد مجموعات عدة منذ الأيام الأولى لتأسيس الحزب، عندما غادرته مجموعة المرحوم عبدالرحمن الشرقاوي. ويعني ذلك أن تلك الحلقة لم تمثل عامل طرد لمعظم المجموعات الناصرية التي انضمت للحزب فقط، رغم أن مشكلاتها مع هذه المجموعات كانت أكثر ظهوراً على السطح، ولم تنطو هذه المشكلات على خلافات بشأن قضايا سياسية وفكرية. ويؤكد ذلك أحد الناصريين بقوله : «إن برنامج التجمع يعبر عن الناصريين بأكثر مما يريدون، لكن على مستوى الوصول إلى المراكز القيادية والمؤثرة في صنع القرار الحزبي، فإن الوضع معكوس، وهذه

الحقيقة يعلمها كل الموجودين في الحزب، وهذا يرجع في رأيي إلى أن الناصريين في التجمع بدون تنظيم بعكس الماركسيين المنظمين، فضلاً عن إحجام الكثير من الناصريين عن دخول الحزب»[٣٧].

وظلت هناك شكوى مستمرة من معظم الناصريين من سيطرة حلقة ضيقة من الماركسيين على الحزب رغم وجود قطاع ناصري تعاون معهم بل وشارك فيما اعتبره القطاع الأول سيطرتهم على الحزب؛ وظهر ذلك على سبيل المثال خلال الأزمة التي نجمت عن صراع ماركسي - ناصري بمحافظة قنا في صيف ١٩٨٥، وترتبت عليها استقالة عدد من الناصريين منهم أمين الحزب بالمحافظة، بسبب ما اعتبروه تزويراً قام به الماركسيون للانتخابات الحزبية في مركزي الأقصر وأرمنت، ويرجع أمين الحزب بالمحافظة هذا الخلاف إلى «محاولة الماركسيين السيطرة على فرع الحزب في قنا رغم عددهم المحدود، حيث كان أغلبهم قد رفضوا الانضمام له بدعوى أنه ديكور للسلطة. فقد حاولوا التحكم في إعداد قائمة الحزب لانتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٤ وفرض مرشحين غير معروفين، فرفضت أمانة المحافظة، وتفجر الصراع من جديد بمناسبة الانتخابات الحزبية بالمحافظة التي قاموا بتزويرها واستبعاد مناطق بأكملها لتدعيم عناصرهم»[٣٨]. والملاحظ أن فريقاً من الناصريين وقف في صف الماركسيين خلال تلك الأزمة، حيث قام ثمانية من أعضاء الحزب بالمحافظة بإصدار بيان[٣٩]، ينكر انتماء المستقيلين للناصرية، ويقول: (الحقيقة هي أننا نحن مجموعة الناصريين الشرفاء الذين يريدون النضال مع كل التيارات اليسارية داخل التجمع وخارجه في مصر أو في الوطن العربي، ورفضنا أن يكون هؤلاء الأشخاص الذين يزعمون أنهم ينتسبون

للناصريين دوراً على رأس الحزب في المحافظة) . وأدان البيان (ماوصفه هؤلاء الأشخاص من هيمنة أحد التيارات على الحزب، فحرية الكلمة مكفولة داخل حزبنا لجميع التيارات والفصائل) .

ونجدر ملاحظة أنه رغم تركز الصراع على النفوذ داخل الحزب بين هذين القطاعين من الماركسيين والناصريين، فقد كان الإحساس بهيمنة ماركسية على الحزب دافعاً للانسحاب التدريجي لبعض مؤسسي الحزب وقد عبر أحدهم عن ذلك الإحساس بقوله : «لقد أدرك الرفاق الذين كانوا يمثلون فصائل التجمع أن هذا البيت ليس بيتهم، وإنما بيت فريق واحد غريب عن التراب والشعب المصري»[٤٠] .

وقد استقال د. يحيى الجمل من الحزب عام ١٩٨٣ لهذا السبب، حيث تضمن خطاب استقالته عدم وجود خلاف بشأن ماصدر من قرارات حزبية، وإنما تركز احتجاجه على أوضاع الحزب الداخلية التي تعطل الانطلاقة الواسعة لنشاطه[٤١] .

وبسبب هذا الصراع أيضاً والأساليب التي يدار بها، عجز بعض المثقفين اليساريين المستقلين الذي انضموا عن التعايش مع أوضاعه الداخلية، مثل يوسف القعيد وجمال الغيطاني وعبدالرحمن الأبنودي الذين انتقدوا هذه الأوضاع.

فعلى سبيل المثال عبر القعيد عن خيبة الأمل التي أصابته لدى انضمامه إلى الحزب الذي «ظهرت فيه نفس عيوب السلطة التي يهاجمها : مراكز قوى وتحلق حول زعيم الحزب»[٤٢] . وقد رد الأمين العام على انتقاداتهم مركزاً على أنهم (ليسوا جزءاً من بدن الحزب. فيوسف القعيد علاقته محدودة جداً بالتجمع ولايحضر ليشارك في اجتماعات الأبناء

والفنانين (إلا لماما. وجمال الغيطاني لم يحضر اجتماعات قسم الصحافة أو مكتب الأدباء والفنانين والكتاب أو لجنة الدفاع عن الثقافة القومية إلا نادرا. وأنا أعرف أن صاحب الرأي والانتماء هو الذي يحرص على المشاركة، ومع ذلك لم أسمع منه أي اعتراض. كما أن الأبنودي لم يحضر أي مستوى حزبي أو مكتب أدباء ليعبر عن وجهة نظره. إنّ الثلاثة ليسوا من جسم الحزب، وبالتالي فمن أين لهم أن يعرفوا مدى الديمقراطية الداخلية في الحزب)[٤٣].

وقد أثار شيوع الاعتقاد في وجود هيمنة لمجموعة ماركسية على الحزب انزعاج أمينه العام، الذي دأب على نفي ذلك بأساليب متباينة، ففي بعض الأحيان اعتمد على تقديم حجج تقوم على المنطق لنفي هذه الهيمنة ومن أبرزها[٤٤].

- كيف تكون هناك سيطرة لتيار معين سواء ماركسي أو غيره على قيادة الحزب التي انتخبت من المؤتمر العام، الذي انتخب بدوره من قواعد الحزب التي تتكون من أغلبية تجمعية لاتنتمي لأي تيار بذاته؟.

- تعرض الحزب بكل تياراته لحملات القمع منذ مولده، ولاشك أن الذين صمدوا من أعضائه وقادته طوال هذه السنوات، ومهما كانت أصولهم الفكرية، هم تجمعيون ومعبرون عن الحزب. ولو كان هناك إحساس لدى بعضهم بقوة ونفوذ تيار معين داخل قيادة الحزب، فالحوار وقواعد العمل الديمقراطي هي الطريق الوحيد للتصحيح.

- الحكم على أي حزب من حيث توجهاته واختياراته وليس بحجم ودور تيار معين في التشكيلات القيادية، فهذه ترتيبات داخلية تخضع لمستوى النشاط والحركة وتقبل التغيير، لكن الحكم على الأحزاب يقوم على

خطها السياسي ومواقفها ومدى تميزها عن مكونات الحزب، وهو الأمر الذي يتحقق حوله اتفاق واسع داخل حزبنا.

لكن في أحيان أخرى اتسم خطاب الأمين العام للتجمع في هذا المجال بالتحدي. فعلى سبيل المثال طرح في لقاء حزبي بالمنيا في أكتوبر ١٩٨٣ قضيتين بشأن هذا الموضوع(٩٥) :

الأولى : دعوى السيطرة الماركسية تعتبر من «بقايا مخلفات الحرب المسعورة التي شنها الساداتي ضد الحزب».

والثانية أن الماركسي غير الشيوعي «فالشيوعي يؤمن بقيام حزبه المستقل، وهو يخضع حتى اليوم للتحريم وفقاً لقانون العقوبات، وأتحدى أن يكون هناك حكم قضائي واحد أدان أحد قيادات التجمع بعضوية حزب شيوعي أو توزيع مطبوعات شيوعية، أما إذا كان المقصود أن الفصيل الماركسي داخل التجمع هو الأكثر نشاطاً وحركة فهذه قضية أخرى».

ويبدو أن الأمين العام كان على قناعة بالفعل بأن التيار الماركسي داخل الحزب أكثر نشاطاً وحركة، ولذلك لم يعد هناك اهتمام واسع لمواجهة مشكلة نفور آخرين من سيطرة هذا التيار. واقترن بذلك اعتقاده بمحدودية دور الناصريين في الحزب. فقد عبر عن إدراكه لهذا الدور بقوله إن «بعضهم دخل الحزب بمنطق قدم هنا وقدم هناك، بمعنى أن وجودهم بالتجمع مؤقت لحين ظهور حزبهم. لكن معظمهم يقولون إنهم سيبقون في التجمع حتى لو ظهر الحزب الناصري. والذين سينضمون لهذا الحزب لن يمثلوا أي خطر على التجمع، فقد تم حسابهم بالعدد. وهم بنسبة غير كبيرة ويتركزون في محافظتين أو ثلاث، وعددهم لا يتجاوز أصابع اليد في عدد آخر من المحافظات»(٩٦).

رابعاً : حزب الوفد الجديد :

لم يواجه رئيسه أي تحد جدي لنفوذه بعكس رئيسي الوفد القديم اللذين انخرطا في صراعات مع مجموعات من النخبة الحزبية كما يتبين من الفصل الثاني في هذه الدراسة. لكن كانت هذه محاولات مبكرة لهذا التحدي عند تأسيس الحزب عندما اعترض البعض على استبعاد أكثر من نصف المؤسسين من التشكيل الرسمي للهيئة التأسيسية لموازنة نسبة الخمسين بالمائة للعمال والفلاحين. وكان على رأسهم عبدالحليم رمضان الذي أقام دعوى ضد رئيس الحزب وسكرتيره العام ببطلان عقد تأسيس الحزب لهذا السبب[47]. كما واجه رئيس الحزب تحدياً آخر عام ١٩٨٤ من عضو بالجمعية العمومية للحزب أكد أن «الوفد الأمل ليس هو حزب سراج الدين، لأن حزب الوفد الحقيقي لم يشكل حتى الآن[48]. وقد تم التحقيق معه بواسطة السكرتير العام المساعد، حيث أكد صحة مانسب إليه، لكن لم يتخذ أي إجراء ضده رغم ادعائه بأنه لم يكف عن محاولة التصحيح داخل الحزب، إلى أن تم استبعاده من اجتماع الجمعية العمومية في يونيو ١٩٨٦ ثم فصله بعد ذلك مع ثلاثة آخرين من أعضاء الحزب[49].

لكن كان هذان التحديان، كما هو واضح، من النوع الرمزي لأن صاحبيهما لم يمتلكا أي أساس للقوة يمكن الاعتماد عليه لتحدي نفوذ رئيس الحزب. ومع ذلك فالملاحظ أنه أبدى حرصاً بالغاً على تأكيد وتدعيم هذا النفوذ بأشكال مختلفة. وكان أبرزها وأكثرها وضوحاً أسلوبه في التعامل مع مخالفة أعضاء الهيئة البرلمانية للوفد لتعليماته لهم بضرورة حضور حفل الشاي الذي دعا رئيس الجمهورية أعضاء مجلس الشعب إليه بمناسبة نهاية الدورة البرلمانية في الثاني من يوليو ١٩٨٥. فقد أصدر نواب الحزب على

الاعتذار عن الحفل احتجاجاً على أسلوب رفع الحصانة عن زميلهم مصطفى شردى ومايتعلق به من انتهاكات رئيس المجلس وموقفه ضدهم.

ولم يكن موقفهم هذا موجهاً ضد رئيس الحزب بأي حال. وهذا ما أكده هو بنفسه بعد ذلك حين أشار إلى أنه (عندما اعتذر نواب الحزب، الذين كانوا في حالة نفسية سيئة بسبب تصرفات رئيس مجلس الشعب، عن عدم حضور حفل الشاى الذى أقامه رئيس الدولة، لم أقرهم على هذا التصرف. ولذلك طلبت منهم الاستجابة إلى الدعوة، غير أنهم كانوا لايزالون تحت تأثير الثورة النفسية؛ فلم يلبوا الطلب، واعتقدوا أنني لو علمت بتفاصيل ماحدث في الجلسة لكنت وافقتهم على موقفهم. لكنني لم أقتنع بهذا، واعتبرت امتناعهم عن تنفيذ ماطلبته خروجاً خطيراً على رئيس الحزب مما يعرضه للاهتزاز الشديد، وكنت بين أمرين: إما مساءلة هؤلاء النواب، وإما أن أستقيل من رئاسة الحزب، وقد فضلت الاستقالة)(٣٠).

وهكذا فرغم إدراك رئيس الحزب للظروف المحيطة بموقف النواب وتأكده من عدم وجود أى تحد له، فقد لجأ إلى أسلوب التلويح بالاستقالة، وهو أسلوب تقليدى معروف في الأحزاب السياسية يلجأ إليه الرئيس لدعم نفوذه في الحالات التي يصعب الاستغناء عنه بصفة خاصة. وبالفعل لم يكد رئيس الوفد يعرب عن عزمه على الاستقالة حتى تحرك بعض أعضاء النخبة العليا والعامة يرجونه عدم تقديمها، وأسرع أعضاء الهيئة البرلمانية لتقديم الاعتذار له، واستمرت طقوس تقديم هذا الاعتذار خمسة أيام كاملة تخللها حشد عدد كبير من أعضاء الحزب بالأقاليم في المقر الرئيسي، حتى اجتماع الهيئة العليا في السابع من يوليو ١٩٨٥. وأسفر ذلك الاجتماع عن قبوله عدم الاستقالة وصدر عنه بيان يؤكد «الثقة الكاملة وغير المحدودة

في شخصه والمعاندة لإبلاغه لاستجابته لرجاء الهيئة العليا وجماهير الوفد بالعدول عن الاستقالة أو مجرد التفكير فيها»[٥١]. وقد سبق اجتماع الهيئة العليا اجتماع آخر للهيئة البرلمانية بحضور رئيس الحزب تلا فيه مصطفى شردي بياناً تضمن، بعد تأكيد أصدق الوفاء وصادق الولاء، الإشارة إلى «أننا في موقفنا لم نتحد أبداً ولايمكن أن يحدث يوماً أن نخالف لكم قراراً»[٥٢].

ولم تكن هذه أول مرة يلجأ فيها رئيس الوفد إلى عمل يثير ضجة بغرض تأكيد نفوذه والحيلولة دون ظهور أي شك في هذا النفوذ. ويدخل في هذا الإطار إصراره على فصل شقيقه يسين سراج الدين في أكتوبر ١٩٨٤، بسبب عدم امتثاله لقرار انسحاب ممثلي الحزب من برلمان وادى النيل احتجاجاً على أسلوب رئيس مجلس الشعب الذى اختارهم دون تشاور مع رئيس الوفد، بينما سارع ممتاز نصار ومصطفى الطويل للانسحاب[٥٣] وكأنما كان رئيس الحزب يوجه بذلك رسالة ضمنية لكل من يفكر في عدم الامتثال الكامل لإرادته، ومؤداها أنه لن يتسامح مع أى «عاص» حتى لو كان شقيقه. كما انطوت هذه الرسالة، من ناحية أخرى على رد قوى على أى انتقادات توجه له بمحاباة أفراد أسرته. وبذلك أتيحت له فرصة لردع أعضاء نخبة الحزب والظهور بمظهر ديمقراطي في آن واحد.

وقد استمر فصل يسين سراج الدين ثمانية أشهر وعشرة أيام، حيث وافقت الهيئة العليا على عودته إلى ممارسة مهامه بالحزب في السابع من يوليــو ١٩٨٥[٥٤]، في نفس الاجتماع الذى قررت خلاله التمسك برئيس الحزب.

والواضح من المثالين السابقين أن سلوك رئيس الحزب في كل منهما كان متعلقاً بموقف مرتبط بالهيئة البرلمانية، وليس بالهيئة العليا[٥٥].

ودلالة ذلك أنه لم يشعر بالحاجة إلى مثل هذا السلوك في تعامله مع النخبة الحزبية التي لم تكن مصدراً محتملاً لأي نوع من التحدي لنفوذه، على عكس الهيئة البرلمانية التي تتضمن بعض أعضاء غير مرتبطين كلياً بالبناء التنظيمي للحزب، ولكنه يحتاج لترشيحهم لأسباب انتخابية.. وهذا مايفسر أيضاً حرصه على تدعيم سيطرته النظامية على هذه الهيئة كما فعل الرئيس الأول للوفد قبل ١٩٥٢ سعد زغلول عندما سعى إلى تقييد مبادرات الهيئة البرلمانية عام ١٩٢٤ تحت شعار حاجة الوزارة الوفدية إلى تأييد قوي داخل البرلمان، كما سبق إيضاحه في الفصل الثاني.

لكن في الوقت نفسه كان على رئيس الحزب أن يدير صراعات النفوذ التي تجري تحته. ويمكن الإشارة لنوعين من هذه الصراعات:

أولهما الصراع على رئاسة بعض لجان الحزب بالمحافظات.

وثانيهما الصراع على بعض مناصب النخبة العليا، والذي انطوى أحياناً على نوع من الاستعداد لخلافة رئيس الحزب في حالة وفاته.

١ ـ الصراع على لجان المحافظات:

كان أبرز مثال له الصراع على لجنة الحزب بالإسكندرية بين مجموعتين إحداهما بقيادة محمد عبد الحميد العضو للنخبة الحزبية، والأخرى بزعامة شفيق الديب. وقد أخذ الصراع صورة قيام كل منهما بتعبئة أنصار له في اللجنة وعقد اجتماع لهم لإجراء انتخابات اللجنة بمعزل عن القيادات المركزية للحزب. وأدى ذلك إلى وجود لجنتين تزعم كل منهما أنها اللجنة الشرعية للحزب. وقام رئيس الحزب بإلغاء كلتيهما وإعلان إرجاء تشكيل لجنة المحافظة لحين الانتهاء من إعداد النظام الداخلي للحزب، بحيث يتم تشكيل لجان مختلف المحافظات بحضور مندوب من الهيئة العليا للحزب[٥٦].

وقد تمكن رئيس الحزب من تهدئة الصراع حتى قيام الحزب بتجميد نشاطه في يونيو ١٩٧٨، لكن سنوات التجميد لم تضع حداً لهذا الصراع، الذي تجدد عقب استئناف الحزب لنشاطه بشكل أكثر حدة. لكن رئيس الحزب كان أكثر حسماً في التعامل معه، حيث قام بتعيين شفيق الديب رئيساً للجنة وتعيين محمد عيد عضواً بهيئة مكتبها مع ثلاثة آخرين هم زغلول بشارة، وسعد أبو السعود، وعبدالوهاب أبوسريع[٥٧].

وأصر على هذا الحل رغم استمرار المشكلات داخل اللجنة، ومارس ضغوطاً مباشرة على الديب وعيد للحيلولة دون تصعيد الصراع بما يهدد بتجميد نشاط اللجنة. ولذلك فعندما ترددت أنباء عن هذا التجميد، نفتها قيادة الحزب بشدة، وأكدت صحيفته أن سراج الدين تلقى برقيتين من الديب وعيد لنفي حدوث أي تجميد[٥٨]. وقد ساعد قيام إبراهيم طلعت بتجميد عضويته في الحزب حينئذ على تهدئة هذا الصراع نسبياً. لكنه أكد أنه لم يفعل ذلك بسبب الخلاف على لجنة الإسكندرية، وإنما قدم سبباً آخر يدخل في باب صراع النفوذ أيضاً، وهو «كثرة أصحاب المصالح الشخصية خصوصاً الانتهازيين المتسلقين. فقد راعني تزاحم هؤلاء على باب الحزب يحاول كل منهم حجز تذكرته لمقعد في صفوفه ظناً منهم أن الوفد سيتولى الحكم بنفس السرعة التي عاد بها»[٥٩].

وكان الصراع على رئاسة لجنة الحزب بدمياط بين كمال خالد ومحمد البدراوي أبرز مثالاً آخر لهذا النوع من الصراعات، لكنه انتهى سريعاً باستقالة الأول على أساس أن «عدداً من المتسلقين والنفعيين وأساتذة النفاق ظهروا على مسرح الوفد ووجدوا فيه ترحيباً، بل أصبح بعضهم من الصفوة المقربين»[٦٠]. وقد اتهم خالد بأنه كان يسعى إلى رئاسة هذه اللجنة[٦١].

لكنه نفى ذلك وأكد أنه كان راغباً في أن يتولاها د. حامد سليم رئيس لجنة الطلبة العليا في الوفد القديم، وقال: «لم أحرص على أن أجعل من نفسي مقرراً على قيادات أفضل من ادعاء رئاستي لها. لكن السيدة نيللي سراج الدين رفضت أن يكون د. حامد سليم مقرراً، وتم تعيين محمد البدراوي شقيق زوجها بدلاً منه»[٦٢].

ويثير ذلك قضية دور التصاهر بين عائلتي سراج الدين والبدراوي[٦٣]. في صراعات حزب الوفد، والتي ظلت تطرح بين حين وآخر بشكل مبالغ به، فلم تثبت أهميتها في أية حالة أخرى بخلاف هذا الصراع على رئاسة لجنة دمياط، حيث انحاز رئيس الحزب إلى تعيين محمد البدراوي، مبرراً ذلك بأن «كل الوفديين يعلمون أن كل تشكيلات الحزب مؤقتة، وسيعاد تشكيلها بالانتخاب»[٦٤]. والملاحظ أن جانباً من جوانب إدارة كمال خالد لهذا الصراع ارتبط بإثارته لقضية «الوفديين والمستوفدين». لكن كان عبدالرحيم عنبر هو أبرز من ركز على هذه القضية سواء في صراع لجنة دمياط أو بشكل عام، وانتهى الأمر باستقالته لأن «الحزب استهان بالاعتبارات الوطنية والنضالية في اختياره للمرشحين لمجلس الشعب، وآثر المحسوبية بإدخاله عناصر ضعيفة وغير وطنية على رأس قوائمه في الوقت الذي استبعد عناصر وفدية قديمة»[٦٥]. لكن الخلاف الذي أثاره عنبر حول هذه القضية لم يكن قاصراً على طبيعة مرشحي الحزب، فقد اتهم رئيسه بأنه عمد منذ تأسيس الحزب إلى «تقديم المستوفدين الجدد من حاشيته الذي لا ماضي لهم في الحزب أو في أي نضال على قدامى المجاهدين الوفديين»[٦٦].

وقد حاول عنبر بعد ذلك القيام بتحرك ضد رئيس الحزب بمحاولة تأسيس ما أسماه «الجبهة الوفدية» في أكتوبر ١٩٨٦ برئاسة د. محمد

صلاح للدين سعياً إلى تطهير الحزب وتصحيح مساره[17]. لكن لم تقم لها قائمة.

وإلى جانب الصراعين الكبيرين اللذين برزا بشأن لمنتدى الحزب في الإسكندرية ودمياط، كانت هناك صراعات أقل مستوى في محافظات أخرى مردها احتجاج بعض أعضاء اللجان على أسلوب إدارة رؤسائها لها، وأهمها :

- استقالة د. حمدي بايزيد عضو لجنة الحزب بالمنوفية ومقرر لجنته بأشمون عام ١٩٨٤ بسبب اتهامه لرئيس لجنة المحافظة بتجاهل مطالبه المتكررة بمناقشة مشكلات الحزب، وتضمن خطاب الاستقالة أن رئيس لجنة المحافظة يغلق مقر الحزب بها ولايعقد لقاءات حزبية إلا بإلحاح شديد ويصعب التفاهم معه في أي أمر[18].

- استقالة سامي مبارك عضو لجنة الحزب بمحافظة القاهرة بسبب قيام رئيسها بمحاصرة حركته في دائرته الانتخابية بشرق القاهرة[19].

- استقالة جمال الدين الشوكي عضو لجنة الحزب بالإسكندرية عام ١٩٨٦، لأن (الحزب يثار من الداخل وليس من خارجه، في ظل سيطرة أهل الثقة المفروضين على شئونه بالمحافظة)[20].

٢ - الصراع على مناصب النخبة العليا:

كان أبرز تعبير عنها التنافس على منصب نائب رئيس الحزب الذي خلا تماماً بوفاة آخر الثلاثة الذين شغلوه عام ١٩٧٨، وهو د. وحيد رأفت الذي توفي عام ١٩٨٧. وتركز هذا التنافس بين السكرتير العام المساعد حينئذ د. نعمان جمعة، ورئيس الهيئة البرلمانية ورئيس لجنة الحزب

بالقاهرة يسين سراج الدين، وكانتهما حينئذ أبرز المتنافسين على خلافة رئيس الحزب في حالة رحيله، إلى جانب أحمد الخواجة نائب رئيس لجنة العلاقات الخارجية(٣١). فرغم أن هذا الأخير ظل بعيداً عن النخبة الحزبية، فقد كان هناك مؤيدون له داخلها، لكنه افتقد للنفوذ كما يظهر من عجزه عن التأثير على موقف الحزب خلال أزمة نقابة المحامين التي كان الخواجة الطرف الرئيسي فيها خلال دوراتها الانتخابية منذ عام ١٩٨٥.
والملاحظ أنه في الوقت الذي تم استبعاد الخواجه من القائمة التي دعمها رئيس الحزب وفازت في انتخابات الهيئة العليا عام ١٩٨٩، فقد تضمنت هذه القائمة أبرز منافسيه في صراع النقابة وهم أحمد ناصر ود. محمد عصفور ومحمد فهيم أمين لكنها شملت أيضاً اثنين من أنصاره في الحزب والنقابة هما محمد عتولن وحامد الأزهري. ورغم أن بعض الاجتهادات ذهب إلى ترجيح مشاركة د. نعمان جمعة في تصعيد الصراع ضد الخواجة في النقابة لإنهاء أية إمكانية لقدرته على المنافسة داخل الحزب(٣٢). فليس ثمة ما يؤكد ذلك. لكن الخواجة اتهم رئيس حزب الوفد بأنه لم يرض عن موقفه الحريص على استقلال النقابة: (أردت أن تكون النقابة قومية بعيداً عن أي حزب ولو كان الوفد رغم انتمائي الأزلي له. هذا الاتجاه لم يعجب الباشا والهيئة العليا واعتبروه تعالياً مني عليهم. وأطلقوا على اثنين من أعضاء هذه الهيئة يحاولون تشويه سمعتي)(٣٣).

كما ظهر ما يدل على طموح مصطفى شردي رئيس تحرير صحيفة الحزب قبيل وفاته لدخول هذه المنافسة بعد أن أصبح أكثر أعضاء نخبة الحزب شهرة بسبب مقالاته النارية، الأمر الذي دفعه إلى تدعيم نشاطه

السياسي عبر إلقاء الخطب في عديد من المؤتمرات الحزبية وخوض انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٧، والوصول إلى عضوية الهيئة العليا.

لكن مع ذلك ظل التنافس الرئيسي بين د. نعمان جمعة وياسين سراج الدين[٣١]. وظهر معسكران يؤيد كل منهما أحدهما. فجادل أنصار الأول بأنه الأحق لما بذله من جهد في بناء الحزب، إلى جانب تجنب عامل الوراثة غير اللائق بالحزب والذي يؤكده الثاني. أما أنصار هذا الثاني فقد جادلوا بأنه أقدم نائب وفدي بالبرلمان لكونه شغل عضوية آخر برلمان وفدي قبل ثورة ١٩٥٢، وأثبت كفاءة واضحة في رئاسته للهيئة البرلمانية للحزب وإدارته لشئون لجنته العامة بالقاهرة. وطالبوا باستبعاد شبهة الوراثة، لأن علاقة الإخوة التي تربطه برئيس الحزب لاينبغي أن تكون ميزة له أو عبئاً عليه[٣٥].

لكن ثمة مايوحي أن رئيس الحزب كان أكثر ميلاً لتفضيل د. نعمان جمعة. وظهر أول مؤشر لذلك في تعيينه رئيساً للجنة جديدة لمتابعة النشاط البرلماني للحزب قام باستحداثها في أوج صعود التنافس وفور اختيار ياسين رئيساً للهيئة البرلمانية، وهو ما يعني إشراف الأول على جانب من العمل الحزبي للثاني. لكن حرص ياسين على التقليل من أهمية هذه الدلالة بتأكيده أنه (لا تناقض بين دور اللجنة الجديدة وعمل الهيئة البرلمانية ورئيسها، فهذه اللجنة تم تشكيلها لخدمة أعضاء الهيئة، حيث ستكون حلقة اتصال لها بلجان الحزب المتخصصة)[٣٦].

ورغم إرجاء رئيس الحزب عملية انتخاب نائب له بعد وفاة د. وحيد رأفت بحوالي عام ونصف، فقد أثار التنافس في غير صالح شقيقه حيث دفع في اتجاه انتخاب ثلاثة نواب في يناير ١٩٨٩ أحدهم د. نعمان جمعة

فضلاً عن كونه أبرزهم وأوفرهم فرصة للخلافة بسبب تقدم سن أحمد أباظة، وكذلك عبدالخالق الشناوى الذى حل محل د. عبدالحميد حشيش الذى توفى بعد عدة أشهر من توليه هذا المنصب. وقد نسب إلى يسين سراج الدين وصفه لذلك التطور بأنه (انقلاب جاء قبل أيام من انعقاد الجمعية العمومية لتنتخب هيئة عليا جديدة للحزب)[٣١]. وفى الوقت نفسه تعرض أحمد الحولجة لاستبعاده من عضوية الهيئة العليا التى انتخبت فى يناير ١٩٨٩، ومن رئاسة لجنة العلاقات الخارجية التى كان نائباً لرئيسها حيث تم تعيين إبراهيم فرج رئيساً لها إلى جانب صلاحياته الأخرى.

لكن تعيين د. نعمان جمعة نائباً للرئيس لم ينه التنافس، وخاصة من جانب يسين سراج الدين حيث ظل مستمراً. ورغم التوتر الذى حدث فى علاقة رئيس الحزب بكل منهما فى أواخر ١٩٩٠ بسبب معارضة الأول لخط الحزب تجاه أزمة الخليج ومعارضة الثانى لقرار الحزب بمقاطعة الانتخابات التشريعية، فقد شهدت الفترة التالية انحسار هذا التوتر. ولذلك فالمرجح هو عدم تعرض التوازن المقترن بالتنافس بينهما لتغير ملموس فى تلك الظروف.

خامساً: الحزب الوطنى:

يتميز الحزب الوطنى، بخلاف أحزاب المعارضة، بارتباط جانب مهم من صراع النفوذ داخله بالسعى للحصول على منافع خاصة، من خلال امتلاك هذا النفوذ. كما أن طول قدرته فى الحكم يتيح التعرف على هذا الجانب بخلاف حزب مصر، وهو يعتبر امتداداً لتراث تجربة التنظيم الواحد طويلة الأمد فى مصر وغيرها من الدول التى عرفت هذه التجربة بأشكالها المختلفة. والثابت أن قطاعاً من أعضاء الحزب الوطنى انضموا

إليه لأن مصالحهم تتحقق عن طريق وجودهم به ، حتى إذا كان هناك آخرون آمنوا بمبادئه أو بما سماه أحد أعضائه «عبقرية مؤسسه» عندما وصف تركيب الحزب عند تأسيسه بأنه تضمن ثلاثة قطاعات (المؤمنون بعبقرية السادات ، والمؤمنون بمبادئ الحزب ، وأصحاب المصالح)[٧٨] .

وفي هذا الإطار كانت صراعات النفوذ هي الغالبة على التفاعلات الصراعية في الحزب وطاغية على الخلافات السياسية والفكرية المحدودة، الأمر الذي أكد الأمين العام السابق له أنه من موروثات التنظيم الواحد الذي ورث الحزب الكثير من سلبياته[٧٩] . وكان لهذا تأثيره على طبيعة صراعات النفوذ داخل الحزب الوطني التي اتسمت بطابع أفقي ممتد في كثير من المحافظات، ولذلك لم يتركز الصراع على الفوز بمناصب النخبة العليا أو العامة ، بقدر ما تركز على تدعيم النفوذ في الأقاليم ولا يعني ذلك أن هاتين النخبتين لم تكونا طرفين في ذلك الصراع، فمن الطبيعي أن يكون لأعضائها أو بعضهم ارتباطات أحيانا ببعض أطراف الصراع ذي الطابع «المحلي» ، كما كان عليها أن تسعى لإدارة الصراعات «المحلية» على النفوذ والحد من تأثيراتها السلبية على الحزب . وفضلا عن ذلك دخل الأمين العام بشكل مباشر في عدة صراعات على المستوى القيادي المركزي .

وفي هذا الإطار تبرز ظاهرة التكتل أو «الشللية» ، كما في حزب مصر ، باعتبارها أداة رئيسية للصراع على النفوذ في الحزب، رغم محاولة بعض أعضاء نخبته نفي وجودها. فعلى سبيل المثال أكد الأمين العام المساعد في نوفمبر ١٩٨٦ أن الحزب لا يعرف الشللية، ولا وجود لها بيننا، وعلاقاتنا على مستوى الحزب أو المستوى الوزاري علاقات منسقة ملتزمة بالمصلحة

العامة التي تضعها فوق كل اعتبار[٨٠] لكن مهما كان الحرص على تجنب هذه الظاهرة، فهي تظل إفرازاً ضرورياً لطبيعة تركيب الحزب وارتباطه الوثيق بأجهزة الدولة والحكم المحلي وما يقترن بها من منافع. والملاحظ أنه عندما قرر الرئيس مبارك قبول رئاسة الحزب، فسر ذلك بأن تخليه عنه قد يؤدي إلى نشوب صراعات تؤثر على وحدته[٨١]، والأرجح أنه كان يقصد بذلك صراعات النفوذ وما يقترن بها من تكتلات داخل الحزب، ويمكن تصنيف أهم صراعات النفوذ في الحزب الوطني إلى مجموعتين:

١ – صراعات مرتبطة بدور الأمين العام..

تتمثل السمة الرئيسية لهذه الصراعات في سعي الأمين العام إلى تدعيم نفوذه ضد آخرين في النخبة الحزبية، أو تدعيم نفوذ هذه النخبة تجاه جماعات أو شخصيات ذات نفوذ في الحركة وأحيانا في الحزب نفسه، أو الحد من تأثير هذه النخبة بخلافات قائمة في الحزب.

وكان أبرز مثال لصراع خاضه الأمين العام ضد أحد أعضاء النخبة العليا للحزب هو تصدي فكري مكرم عبيد لبعض الأفكار التحديثية للأمين العام المساعد منصور حسن بشأن بناء الحزب. فقد كان الأخير قلقاً من تكرار تجربة حزب مصر وسيطرة نخبة الاتحاد الاشتراكي على الحزب الوطني، ولذلك التف هؤلاء، وخاصة من أعضاء مجلس الشعب الذين انضموا للحزب، حول الأمين العام، بينما سعى الأمين المساعد إلى تجنيد عضوية جديدة من المثقفين البعيدين عن العمل الحزبي، وأدى ذلك إلى تحول الخلاف لصراع نفوذ ظهر في معارضة الأمين المساعد لاختيار أمناء الحزب بالمحافظات عن طريق الهيئات البرلمانية بها حتى لا يؤدي

ذلك لتدعيم نفوذ لجنة الاتحاد الاشتراكي، بينما أصر الأمين العام على ذلك (٤٩).

ومن أمثلة الصراعات التي خاضها الأمين العام ضد جماعات ذات نفوذ بالدولة، الصراع الذي دخله د. فؤاد محيي الدين عام ١٩٨٣ خلال انتخابات نقابة التجاريين لدعم مرشح الحزب د. حسن توفيق في مواجهة جماعة عثمان أحمد عثمان التي وقفت وراء ترشيح د. عبد الرزاق عبد المجيد(٨٢) أما صراعات الأمين العام في مواجهة أعضاء بارزين في نخبة الحزب ورجال الدولة أيضاً، فيمكن الإشارة إلى اثنين منها:

أ – الصراع الذي خاضه د. فؤاد محيي الدين لاستبعاد د. صوفي أبوطالب من رئاسة مجلس الشعب، وإحلال د. كامل ليلة محله، في آخر دورة لمجلس الشعب المنتخب عام ١٩٧٩.

ورغم وجود جانب لهذا الصراع يتعلق بخلافات سياسية حول أسلوب إدارة د. أبو طالب لموضوع تطبيق الشريعة الإسلامية خلال مناقشته بالمجلس، فقد غلب صراع النفوذ على العلاقة بينهما وارتبط بعوامل شخصية تمتد جذورها إلى أواخر السبعينيات عندما خرج د. محيي الدين من وزارة د. مصطفى خليل وأصبح مجرد عضو في مجلس الشعب الذي كان يرأسه د. أبو طالب، وذلك قبل أن يتولى منصب الأمين العام(٥١).

وقد نجح د. محيي الدين في إقصاء د. أبو طالب من رئاسة مجلس الشعب في أكتوبر ١٩٨٣، بعد أن كان الأخير قد كسب جولة في يناير من العام نفسه عندما نجح في إقصاء رئيس تحرير صحيفة الحزب (إبراهيم سعدة) الذي انتقده علانية رغم علاقة الأخير الوثيقة بالأمين العام. لكن كان هجومه على د. أبوطالب مما يصعب الدفاع عنه، حيث وصفه الأمين

للعام المساعد حينئذ بأنه ينطوي على تجاوز في الحديث عن بعض قيادات الحزب[٨٥].

ب – الصراع الأقل حدة بين الأمين العام للحزب د. يوسف والي رئيس مجلس الشعب د. رفعت المحجوب، والذي كانا راجعاً إلى تطلع الأخير للسيطرة على الحزب كخطوة في طريق سعيه لرئاسة الوزارة[٨٦].

وبالنسبة للصراعات التي يضطر الأمين العام لخوضها سعياً إلى حماية النخبة العليا، والحزب إجمالاً، من تأثيرات خلافات حزبية فتتعلق أساساً بإدارة عملية التجنيد سواء للنخبة أو لقمة الهرم القاعدي بالمحافظات، وبالمناورة عند إعداد ترشيحات الحزب للانتخابات وخاصة التشريعية منها كما سبق إيضاحه. وتنطوي هذه الصراعات على ممارسة ضغوط على بعض الطامحين والسعي لإيجاد بدائل لترضية البعض منهم، ومن المعتاد أن يتعرض الأمين العام في مثل هذه الظروف لهجوم عليه. يمكن الإشارة على سبيل المثال إلى الاتهام الذي تعرض له د. يوسف والي عام ١٩٨٧ بأنه استغل دوره في إعداد قوائم مرشحي الحزب لانتخابات مجلس الشعب من أجل تصفية حسابات مع من يخالفونه الرأي باستبعادهم أو وضعهم في ذيل القوائم[٨٧].

وكان هذا النوع من الصراعات مصدراً أعلى نسبة من الانسلاخات عن الحزب، أو ما أطلق عليه أحد الكتاب (النزيف المستمر للعضوية لا لخلاف فكري أو سياسي وإنما لخلاف مصالح فكثير من الذين تحطاهم الحزب أو لم يرشحهم في الانتخابات خرجوا منه غاضبين[٨٨].

٢ـ صراعات مرتبطة بالعلاقة بين الحزب والمحافظين :

تعتبر هذه الصراعات من مظاهر ضعف بناء الحزب، ومن ثم حاجته للاعتماد على الأجهزة الإدارية للدولة من أجل تدعيم مركزه. ومن هنا

نشأ للتناقض بين هذا الاعتماد من ناحية، وبين سعي بعض أمناء الحزب بالمحافظات للحفاظ على استقلالية النشاط الحزبي إزاء تلك الأجهزة التي يمثل المحافظون أعمدها لقدرتهم على دعم الحزب في الانتخابات من خلال توزيع المغانم على الناخبين لدفعهم إلى انتخاب مرشحيه.

والملاحظ أن هذا النوع من الصراعات ظهر عقب تأسيس الحزب الوطني مباشرة في صورة تبادل للاتهامات بين بعض المحافظين وأمناء الحزب ببعض المحافظات إثر قرار رئيس الحزب بتولي المحافظين مهام الإشراف على انتخابات المجالس المحلية عام ١٩٧٩، فقد اتهم المحافظون أمناء الحزب بتجاهلهم والسعي إلى استبعادهم من أنشطة الحزب، بينما اتهم هؤلاء الأمناء المحافظين بالتدخل في شئون الحزب.

وحاول الأمين العام حينئذ احتواء هذه الصراعات من خلال تنظيم سلسلة اجتماعات في عدد من المحافظات للتوفيق بين طرفيها[٣٩] لكن ظلت الصراعات مستمرة في بعض المحافظات وخاصة تلك التي تمسك أمناء الحزب فيها بالحد من تدخل المحافظين في اختصاصاتهم. لكن شهدت بعض المحافظات في الوقت نفسه تحالفاً بين المحافظين وأمين الحزب ضد بعض أعضاء مجلس الشعب. وكان أبرز مثال لذلك ما حدث في محافظة الغربية عام ١٩٨٠، حيث دار الصراع بين محافظها أحمد القصبي وأمين الحزب بها حسين الهيلمي وبين أعضاء مجلس الشعب الذين اتهم أحدهم المحافظ والأمين بممارسة فساد مشترك[٤٠].

وقد أدت هذه الصراعات في إحدى الحالات إلى استقالة أمين الحزب بمحافظة الجيزة عبدالفتاح الدالي. ورغم أن خطاب استقالته لم يتطرق صراحة إلى خلافه مع المحافظ، فقد أشار إليه تلميحاً بقوله: (منذ أن

توليت مسئولية أمانة الحزب كانت توضع أمامي العراقيل في المحافظة من أجل المصالح الشخصية)[٣١]، وكان قبول استقالته يدل على تسامح قيادة الحزب مع تدخل المحافظ في شئون الحزب، ومن ثم إخفاق التوجه السابق للحد من هذا التدخل بأسلوب غير مباشر تمثل في تولي الأمين العام د. فؤاد محيي الدين وزارة الحكم المحلي في التعديل الذي أجراه بحكومته في سبتمبر ١٩٨٢، بحيث يؤدي إشرافه بحكم هذا المنصب على أعمال المحافظين إلى تدعيم دور الحزب في مواجهتهم. لكن الملاحظ أن قبول قيادة الحزب بدور تدخلي للمحافظين تزايد عقب رحيل د. محيي الدين، ويمكن الاستدلال على ذلك من الخطة التي قدمتها أمانة التنظيم بالحزب في ديسمبر ١٩٨٤، تضمنت عقد اجتماع أسبوعي بأمانة الحزب في كل محافظة يحضره المحافظ ورؤساء الأجهزة التنفيذية مع ممثلي الحزب وقيادات المجالس المحلية[٣٢] ومع ذلك فثمة مايدل على أنه كان هناك نوع من عدم الوضوح لدى النخبة العليا للحزب بشأن هذه العلاقة مع المحافظين، فعقب إقرار تلك الخطة، أثير الموضوع في لقاء حزبي ووجه سؤال مباشر إلى الأمين العام حينئذ حوله فقال: (بالنسبة للعلاقة بين المحافظين والحزب، يجري الآن مسح شامل للموقف في كل المحافظات، فهذه العلاقة تختلف من محافظة لأخرى لأنها مرتبطة بطبيعة العلاقات داخل كل محافظة. ونحن نعي تماماً كل هذا، ونحن نعيد تشكيل الحزب)[٣٣]. وأوضح بعد ذلك في مقابلة الباحث معه[١] أن الصراع كان متوقفاً على شخصية ومدى تمتعه بعقلية سياسية، وبالتالي قدرته على التجاوب وإبداء المرونة في العلاقة مع أمين الحزب بالمحافظة. ورغم أنه نفى أن يكون تدخل قيادة الحزب لإدارة هذه الصراعات اتجه في صالح المحافظين غالباً، فقد كان واضحاً قبوله بدور رئيسي للمحافظين الذين

تصاعدت هيمنة بعضهم على شئون الحزب بمحافظاتهم. ويمكن الإشارة إلى مثالين بارزين يؤكدان ذلك :

أ- تغيير أمين الحزب بمحافظة الإسكندرية د. محمد عبدالله، في أغسطس ١٩٨٥ إثر حملة قادها المحافظ حينئذ على بعض أعضاء الحزب بالمحافظة الذين تصدوا لبعض سياساته.

ب- انصياع بعض أمناء الحزب بالمحافظات لتدخل المحافظين، كما يتضح من إعلان صريح لأمين جنوب سيناء سالم مدخل عن أن (تحرك الحزب يتم دائماً عن طريق المحافظة، ونحن على اتفاق دائم بشأن كل الخطوات والتحركات)[٥٩].

ويبدو أنه نتيجة لذلك لا يتخذ أعضاء الحزب ببعض المحافظات مواقف موحدة خلال الصراعات التي يكون المحافظ طرفاً بها. فقد تكررت ظاهرة انقسامهم إلى مجموعتين إحداهما مناصرة له والأخرى معارضة له. وحدث ذلك مثلاً في صراع محافظة الإسكندرية بين المحافظ وعضوين بمجلس الشعب عن الحزب وفي صراع محافظة الفيوم بين المحافظ ورئيس المجلس المحلي[٦١] وفي صراع محافظة البحيرة بين المحافظ وبعض أعضاء مجلس الشعب الممثلين للحزب أيضاً[٦٢].

سادساً :حزب العمل..

لم يواجه رئيس حزب العمل، كما هو حال رؤساء معظم الأحزاب الأخرى موضع الدراسة، أي تحد لنفوذه، لكن ماتميز به هذا الحزب هو محدودية الصراع داخل نخبته على النفوذ قبل أن يبرز الصراع بين التيارين الإسلامي وشبه العلماني،، والذي تطور كصراع على امتلاك الحزب أكثر منه كخلاف سياسي وفكري. ويمكن تفسير محدودية صراع

النفوذ داخل حزب العمل، قبل تفجر الصراع بين هذين التيارين، باعتماده على أسلوب الانتخاب بشكل دوري منتظم منذ عام ١٩٨٢، الأمر الذي أتاح الفرصة لتنافس مفتوح كما سبق إيضاحه باستثناء منصب رئيس الحزب. كما أن هناك مايدل على قيام بعض أعضاء نخبة الحزب بالانسحاب منه في هدوء عندما يبدأ الصراع على التفرد أو تظهر مقدماته.

وكان أبرز مثال لذلك قيام الأمين العام رفعت الشهاوي بتقديم استقالته قبيل انعقاد المؤتمر العام الأول عندما أدرك أن إبراهيم شكري سيستخدم نفوذه لدعم ترشيح د. حلمي مراد كأمين عام جديد بدلا منه. لكن الأرجح أن الانتخابات الدورية كانت أهم عوامل تقليص الصراع على النفوذ داخل الحزب، بما أتاحته من فرصة للطامحين لهذا النفوذ للعمل إليها، وأظهرت فاعلية واضحة قبل أن يتصاعد الصراع خلال المؤتمر العام الخامس في مارس ١٩٨٩ والذي لم يحسمه التياران المتنازعان كخلاف سياسي - فكري يخضع للحوار، وإنما كصراع على النفوذ بل وعلى امتلاك الحزب. ولذلك خاض كل منهما مباراة صفرية، عبر السعي لاستبعاد كل من ليس معه بالكامل وإخفاقات أي نفوذ لغيره. ومع ذلك فقد ظلت نخبة التيار الإسلامي تجادل بأنها لم تسع للاستبعاد الشامل، وتؤكد أن المقصود كان استبعاد عدد قليل من العناصر التي استغلت الحزب لأغراض شخصية وبأساليب أساءت إلى سمعته، مثل الحصول على عقود للعمل بليبيا وبيعها في مقابل، إضافة لعناصر ثبتت علاقاتها بأجهزة الأمن[٦٨]، وفي سياق هذه المجادلة، جرى تفسير اتساع نطاق الصراع في الحزب بعاملين:

أولهما : أن المرغوب في استبعادهم لعبوا لإثارة قضية الاشتراكية وافتعلوا خلافاً فكرياً وضموا إليهم آخرين كانوا متذمرين لأسباب أخرى بعضها من رواسب الانتخابات التشريعية لعام ١٩٨٧ عندما استبعدوا من قوائم المرشحين، وثانيهما تدخل أجهزة الأمن لصالح هذه المجموعة عشية وخلال المؤتمر العام مما جعل الكثيرين من أعضائه يصرون على عدم انتخاب أي منهم لسيادة الشعور بمناخ المعركة ضد «الأمن»، ولذلك استبعدوا أي مرشح ضمته هذه المجموعة لقائمتها، رغم أن قيادة الحزب كانت تفضل نجاح بعضهم مثل جمال أسعد وأحمد حرك[99].

وقد رد أحد ممثلي التيار الآخر حينئذ على هذه الدعوى بأن أنصار التيار الإسلامي شنوا حملة مركزة ضد كل من هو ليس معهم (فهو يسيء لسمعة الحزب وعميل لدولة أجنبية، وذلك عميل للمباحث، وهذا معنا وذلك ليس معنا. وكان مطلوباً من كل عضو في الحزب أن يثبت أنه مع هذه القوة الجديدة وأنه ضد هؤلاء المتهمين في شرفهم السياسي والوطني)[100].

والملاحظ أنه رغم حرص نخبة هذا التيار على إبراز الطابع الفكري للصراع بشكل مبالغ به حيث كانت لهم مصلحة في ذلك، فقد أقر بعضهم بطابعه الرئيسي كصراع نفوذ. فقد أكدوا أن الصراع نتج عن (تحرك مراكز للقوى الجديدة للسيطرة على الحزب)، ونفوا أن يكون الصراع بين تيارين فكريين وإنما هو صراع (مع حفنة من أصحاب المصالح تولوا مناصب داخل الحزب فأفسدوا العلاقة بين رئيسه والقادة الذين ناضلوا معه حتى يفرغوه من عناصره المخلصة، ولما اتضحت جرائمهم تستروا وراء الشعارات الإسلامية)[101].

لكن كان التيار الإسلامي هو الأقدر على استبعاد الآخرين من اللجنة التنفيذية الجديدة التي انتخب في المؤتمر العام الخامس، والملاحظ أن احتجاج هؤلاء على نتائج هذه الانتخابات تركز على ماحدث في فترة الإعداد للمؤتمر وليس على سلامة عملية الانتخابات نفسها خلاله، وهذا مايفسر إقرار أحمد مجاهد خلال هذا المؤتمر وقبيل حدوث الانشقاق بنزاهة المشرف على الانتخابات، مع إشارته الواضحة إلى أن نتائجها تتسق مع ماسبقها من إعداد. كما فسر تأخر احتجاج المنشقين إلى مابعد إعلان نتائج الانتخابات رغم معرفتهم بما جرى من إعداد سابق بأنهم (كانوا على ثقة رغم ذلك بالانتصار اعتماداً على روابطهم القوية بالمحافظات، ولم يكونوا راغبين في نسف المؤتمر. لكنهم فوجئوا بوجود أعضاء بالمؤتمر شاركوا في عملية التصويت من خلف ظهورهم رغم أنهم ليسوا أعضاء بالحزب ثم حضروا إلى حال سبيلهم، بينما بقى أعضاء الحزب الحقيقيون الذين كان بإمكانهم مناقشة نتائج الانتخابات، مما دفع التيار الإسلامي لإنهاء المؤتمر بطريقة غير شرعية)[١٠٢].

وقد ردت نخبة التيار الإسلامي بأن التغيير الذي حدث في تركيب للمؤتمر العام كان حصيلة نضال سياسي استمر عامين، وأن التيار الآخر افتقد الروح الديمقراطية اللازمة لتقبل الهزيمة والانتصار. فحقيقة ماحدث، من وجهة النظر هذه، أنه (كان هناك اتجاه استطاع من خلال نشاط مخلص دءوب أن يغير توجه الأغلبية في الحزب بشكل ديمقراطي وبأساليب مشروعة وفقاً للائحة. أما التيار الآخر فقد أراد أن يحكم الحزب بالقوة بغض النظر عن إرادة قواعده)[١٠٣].

وعلى هذا النحو يمكن القول بأن نقطة الخلاف الرئيسية بين التيارين حول عملية إدارة الصراع بينهما وصولا للمؤتمر العام الخامس، تركزت في مدى مشروعية الإعداد الذي قام به التيار الإسلامي لهذا المؤتمر. فقد أكد معارضو انتماء هذه الشرعية لحدوث تزوير في تشكيلات بعض المحافظات ومنح بطاقات عضوية لمن لا يستحقونها، لكن أكدت نخبة هذا التيار مشروعية ذلك الإعداد وعدم تعارضه مع النظام الداخلي للحزب.

وكانت نتيجة هذا الصراع تعرض الحزب لأول انشقاق في تاريخه، لكن أخفقت محاولة المنشقين، والتي اقترنت بها معركة لانتزاع بعض مقار الحزب، لتأكيد أنهم يمثلون حزب العمل الشرعي.

ولم يتعرض الحزب لانشقاق آخر قبل هذا، وإنما لعدد من الاستقالات الفردية والانسلاخات المحدودة، حيث لم يعرف كما سبقت الإشارة صراعات مهمة على النفوذ لفترة طويلة بعد تأسيسه، وكان أهمها الصراع الذي خاضه بعض أعضاء حركة مصر الفتاة القديمة لتدعيم نفوذهم في الحزب على حساب غيرهم عقب تأسيسه مباشرة، وهذه حالة كانت قريبة الشبه بمشكلة (الوفديين والمستوفدين) في حزب الوفد. لكنها لم تؤد سوى إلى صدام بين رئيس الحزب وعدد قليل من أعضاء (مصر الفتاة) على رأسهم علي الدين صالح الذي ترك الحزب عام ١٩٨١(١٠٠)، وقام بعد ذلك بتأسيس حزب مصر الفتاة الجديد الذي حصل على حكم قضائي لصالحه عام ١٩٩٠، وعدم هذا الحزب بعض أعضاء نخبة حزب العمل الذين تركوه في فترات متعلقة مثل محمود المليجي، ويوسف الحوانكي، وصلاح عطية، وجلال نداء، وحمدي أحمد.

وفضلا عن ذلك، كان هناك احتجاج من بعض أعضاء نخبة الحزب على احتكار رئيسه أو استئثار أمينه العام بالسلطة، أكثر مما كان ثمة صراع واضح على هذه السلطة

كما تحدث أحدهم عن شكوى أمينه العام د. حلمي مراد أحيانا من احتكار رئيس الحزب لكل شيء مما لا يتيح له ممارسة اختصاصاته[١٠٥]، لكن ليس ثمة ما يؤكد هذه الشكوى، خاصة أن الرئيس والأمين العام كانا متهمين بالتفاهم التام إلى حد اعتبارهما (حزبا) داخل الحزب. فهما متفاهمان على كل شيء ويتفقان ما يتفقان عليه بصرف النظر عن رأى بقية القيادة)[١٠٦].

خلاصة

يتضح من هذا المبحث وجود عاملين رئيسيين أثرا على أساليب إدارة الأحزاب السياسية موضع الدراسة لصراعات النفوذ داخلها:

أولهما : الدور الحاسم لرئيس الحزب، سواء عندما يكون الصراع متعلقاً به ويتفوذه، أو عندما يدور بين أعضاء في المستوى القيادي أو الشعبة الحزبية. وكان رئيس حزب الأحرار هو الوحيد الذي تعرض لبعض تحديات لنفوذه ولصراع استهدفت إقصاءه عن موقعه، الأمر الذي جعله أكثر انغماساً بشكل مباشر في الصراعات الحزبية بالمقارنة مع رؤساء الأحزاب الأخرى (والأمين العام لحزب التجمع)، كما لوحظ أن رئيس الحزب الوطني ابتعد عن صراعات النفوذ داخل الحزب، بينما تولى الأمين العام مهمة إدارتها والتأثير عليهما. لكن كان دوره في هذا المجال أقل حسماً بالمقارنة مع الأحزاب الأخرى، نظراً لانغماس شخصيات وجماعات ذات نفوذ قوى بالدولة في بعض الصراعات داخل الحزب الوطني، الأمر الذي حد أحيانا من قدرة الأمين العام على الحسم. لكن في بقية الأحزاب

كان دور الرئيس (أو الأمين العام للتجمع) حاسماً بوضوح عند التدخل لإدارة صراعات النفوذ، فقد ظهرت قدرة رئيس حزب الأحرار على التلاعب بأعضاء النخبة العليا ونقل الكثيرين منهم بين مناصبها مما أسهم في زيادة مستوى التداول على هذه النخبة كما اتضح في الفصل السابق. كما نجح في التدخل في الوقت المناسب لدعم طرف ضد آخر في الصراعات بين أعضاء هذه النخبة وفقاً لحساباته المتعلقة بالتوازن داخل الحزب، والتي كانت تدفعه إلى تغيير موقفه من وقت لآخر بتأييد من سبق أن وقف ضده، وسحب الدعم الذي قدمه لأحد الأطراف في وقت سابق، وهكذا.. كما كان لاضطرار الأمين العام لحزب التجمع لتقديم دعم نسبي لقطاع محدد من التيار الماركسي، نظراً لحاجته إلى كوادر هذا القطاع في عملية بناء الحزب واستمرار نشاطه، حاسماً في تغليبه على التيارات الأخرى بما في ذلك قطاعات ماركسية مغايرة. وبالمثل أدى انحياز رئيس حزب العمل للتيار الإسلامي في المؤتمر العام الخامس إلى تمكينه من فرض هيمنته على الحزب، بعكس ماحدث في المؤتمر الرابع عندما كان الرئيس لايزال حريصاً على التوازن الحزبي.

وكذلك كان موقف رئيس حزب الوفد الجديد حاسماً عند تدخله لإدارة الصراعات الخاصة بالنفوذ، ورغم أنه لم يتعرض لأي تحد مباشر لنفوذه، بعكس رئيس حزب الأحرار، فقد أبدى رئيس الوفد حرصاً بالغاً - وأحياناً مبالغاً فيه - على تدعيم نفوذه عبر العديد من السلوكيات الرمزية والإجراءات الردعية.

ثانيهما: ارتباط أنماط الصراع على النفوذ بطبيعة تركيب الحزب أو تراث التنظيمات السابقة التي يمثل الحزب امتداداً لها بشكل أو بآخر.

فبالنسبة لتأثير تركيب الحزب، ظهر تأثيره في حزبي التجمع والعمل اللذين اتسم تركيبهما بطابع متعدد الاتجاهات والتيارات السياسية والفكرية. ففي حزب التجمع، كان الصراع بين التيارين الماركسي والناصري، أو بشكل أدق بين قطاعين محددين من هذين التيارين هو صراع النفوذ الرئيسي داخله. وفي حزب العمل ظهر صراع في البداية بين عدة تيارات أهمها تيار «مصر الفتاة» القديم وتيار ناصري وآخر وثيق الصلة بالحزب الحاكم، فضلا عن مجموعة ليبرالية محدودة. لكن طغى في النهاية الصراع بين التيار الإسلامي الذي صعد بسرعة في منتصف الثمانينيات وآخر شبه علماني. وأدى هذا الطابع في الحزبين إلى اختلاط الصراع على النفوذ بالخلاف السياسي الفكري، لكن كان واضحاً أن صراع النفوذ هو الغالب بوضوح. وهذا الطابع التعددي للحزبين يشبه إلى حد كبير تركيب الأحرار الدستوريين قبل ١٩٥٢ الذي كان - مع ذلك - أكثر ديمقراطية نسبياً منهما في إدارة الخلافات المتعلقة بالصراع على النفوذ. ويرجع ذلك إلى عدم وجود زعامة قوية لحزب الأحرار الدستوريين باستثناء فترة رئاسة محمد محمود كما يتضح من الفصل الثاني في هذه الدراسة.

أما تأثير تراث التنظيمات السابقة، فقد ظهر بشكلين مختلفين في حالة حزب الوفد الجديد من ناحية، وحزبي مصر والوطني من ناحية أخرى. فقد اتسم الصراع على النفوذ بين بعض أعضاء النخبة العليا للوفد الجديد بوضوح لم تعرفه الأحزاب الأخرى، ودون غطاء سياسي وفكري، وهذه الظاهرة عرفها حزب الوفد قبل ١٩٥٢ مع فارق مهم هو أن أهم صراعات النفوذ التي عرفها هذا الأخير كانت بين الرئيس وبعض عناصر النخبة العليا، أما في حالة الوفد الجديد، فلم يكن الرئيس طرفاً في هذه الصراعات التي دارت أساساً بين عناصر في النخبة العليا للحزب.

وفى حزبي مصر الوطني، اقترنت صراعات النفوذ بظاهرة التكتل و«الشللية» التي تعد امتداداً لمرحلة التنظيم السياسي الواحد. والثابت أن الكثيرين من أعضاء هذا التنظيم (الاتحاد الاشتراكي العربي) انضموا إلى حزب مصر ثم الحزب الوطني، وجاء منهم معظم أعضاء النخبة العليا والعامة لهذين الحزبين.

ولعل أهم النتائج التي يمكن استخلاصها من هذا المبحث أنه في الأحزاب التي أخذت بأسلوب انتخاب للمستوى القيادي للحزب، جرى استخدام هذا الأسلوب في إدارة الصراع على النفوذ داخلها لكن بأشكال متباينة. ففي حزب الوفد الجديد تم استخدام أسلوب الانتخاب كأداة لاستبعاد من يرغب رئيس الحزب في عدم وصولهم إلى الهيئة العليا. لكن لم يساعد ذلك على الحد من صراعات النفوذ بين أعضاء هذه الهيئة رغم أنه حال دون تعرض الرئيس نفسه لأي تحد وفي حزب التجمع تم اللجوء إلى أسلوب القائمة في انتخاب المستوى القيادي تحت شعار ضمان تمثيل مختلف التيارات وثبت أن لا جدوى لذلك في الحد من صراعات النفوذ داخل الحزب، أما عندما لجأ حزب العمل إلى انتخابات تنافسية مفتوحة إلى حد كبير في مؤتمراته الأربعة الأولى، كانت هذه الانتخابات فعالة وقادرة على تنظيم عملية السعي إلى النفوذ والحد من تحولها إلى صراعات مبلورة باستقطابات محدودة. ولما تراجعت قيادة الحزب عن هذا المنهج، ووقف رئيسه وراء قائمة محددة لإنجاحها بأي ثمن في المؤتمر الخامس، فقدت الانتخابات الحزبية دورها الفعال في تنظيم الصراع على النفوذ، وانقسم الحزب. ولذلك فإن الخبرة المهمة التي يمكن استخلاصها من هذه المقارنة هي أن الانتخابات التنافسية الحرة يمكن أن تتيح تنظيم الصراع على النفوذ والحد من إمكان تفجره وتحوله إلى انقسام جوهري، لكن يقتضي ذلك توافر الرغبة في التعايش وعدم اللجوء إلى الاستبعاد الكامل لأحد التيارات أو الجماعات.

هوامش المبحث الثاني عشر (الفصل الخامس)

١ - جمال ربيع في حديث صحفي، الأحرار العدد ٢٧٥، ٣١ أكتوبر ١٩٨٣

٢ - مقابلة مع الأستاذ جمال ربيع بمكتبه في ١٢ يوليو ١٩٩١

٣ - الأحرار العدد ١٩، ٢٠ مارس ١٩٧٨.

٤ - الأحرار العدد ٧، ٢٦ ديسمبر ١٩٧٧.

٥ - الأحرار العدد ٨، ٢ يناير ١٩٧٨.

٦ - مقابلة مع الأستاذ جمال ربيع بمكتبه في ١٢ يوليو ١٩٩١

٧ - المقابلة السابقة.

٨ - الأحرار العدد ٣٦، ١٢ يوليو ١٩٧٨.

٩ - الأحرار العدد ١٩، ١٠ نوفمبر ١٩٧٧.

١٠ - الأحرار العدد ٧٩، ٢٨ يناير ١٩٨٠

١١ - المصدر السابق.

١٢ - انضم صلاح الزرقاني ورياض سمرس للحزب الوطني، ومحمد عبد الشافي وألفت كامل لحزب الوفد.

١٣ انظر نص الخطاب في: مايو العدد ٢١٤، ١٥ إبريل ١٩٨٤

١٤ - عرض حسين في: الأهالي العدد ٢٠٦، ١٨ سبتمبر ١٩٨٥

١٥ - مايو العدد ١٢٥، ١٢ أغسطس ١٩٨٥

١٦ - الأهالي العدد ٢٠٥، ١١ سبتمبر ١٩٨٥

١٧ – الأحرار العدد ٣٠٤٠، ١٩ أغسطس ١٩٨٥.

١٨ – مصطفى كامل مراد، في الأهالي العدد ١٠٥، مصدر سابق.

١٩ – الحياة العدد ٩٧٦٤، ١٥ سبتمبر ١٩٨٩.

٢٠ – أنظر استقالة غازي في: مصر، العدد ١٩، ١٠ يناير ١٩٧٨.

٢١ – مقابلة مع الأستاذ محمد عبد الشافي بمنزله في ١٣ يونيو ١٩٩١.

٢٢ – المقابلة السابقة.

٢٣ – المقابلة السابقة.

٢٤ – أنظر حديثين صحفيين لكل منهما في: مايو العدد ٢٧٦، ١٤ يوليو ١٩٨٦.

٢٥ – محمد عبد الشافي في حديث صحفي، مايو، المصدر السابق.

٢٦ – مصطفى كامل مراد في حديث صحفي، مايو، المصدر السابق.

٢٧ – مايو العدد ٢٦٣، ٢٩ يونيو ١٩٨٦.

٢٨ – الأهرام الدولي، العدد ٣٦٩٦٧، ٢٣ فبراير ١٩٨٨.

٢٩ – الأهرام الاقتصادي، العدد ٩٦١، ١٩ يونيو ١٩٨٧.

٣٠ – الأهرام الاقتصادي، العدد ٩٩١، ١١ يناير ١٩٨٨.

٣١ – الأهرام الاقتصادي، العدد ٩٩٧، ٢٢ فبراير ١٩٨٨.

٣٢ – الأهالي، العدد ٣٢٦، ٩ ديسمبر ١٩٨٧.

٣٣ – الأهرام الاقتصادي العدد ٩٩٥، ٨ فبراير ١٩٨٨.

٣٤ – محمد عبد الشافي، في الأهالي، العدد ٣٣٩، ١٧ فبراير ١٩٨٨.

٣٥ – وثيقة بعنوان: (إلى الإخوة والأخوات أعضاء مؤتمر محافظة القاهرة بحزب التجمع)

٣٦ – وثيقة بعنوان: (طلب عاجل للأمانة العامة لحزب التجمع)

٣٧ – كمال أبو عيطة في حديث صحفي، الشعب العدد ١٨٥، ٢١ مايو ١٩٨٥

٣٨ – مقابلة مع مصطفى بكري: بمؤسسة الأهرام، في ١٥ مايو ١٩٩١.

٣٩ – راجع نص البيان في الأهالي العدد ١٩٨، ١٤ يوليو ١٩٨٥.

٤٠ – د. يحيى الجمل في حديث صحفي، الأهرام الاقتصادي العدد ٩٩٢، ١٨ يناير ١٩٨٨.

٤١ – الأهالي العدد ١٠٨٦، يونيو ١٩٨٣.

٤٢ – يوسف الشريف في صالون الاقتصادي، الأهرام الاقتصادي العدد ١٠١٦، ٢٥ يوليو ١٩٨٨.

٤٣ – خالد محيي الدين في صالون الاقتصادي، الأهرام الاقتصادي، العدد ١٠٤١، ٢٦ ديسمبر ١٩٨٨.

٤٤ – خالد محيي الدين، التجمع بين الديمقراطية الشكلية ومقولة الستارة الماركسية، مصدر سابق.

٤٥ - الأهالي، العدد ١٠٦، ١٩ أكتوبر ١٩٨٣.

٤٦ - لطفي واكد، في الأهالي، العدد ١٦٥، ٥ ديسمبر ١٩٨٤.

٤٧ - الأحرار، العدد ٢٩، ١٠ إبريل ١٩٨٧.

٤٨ - عبد المحسن التلالي في: روز اليوسف. العدد ٢٩١٤، ٥ نوفمبر ١٩٨٤.

٤٩ - عبد الرحمن الشاذلي، في: مايو العدد ٢٤٢، مصدر سابق

٥٠ - فؤاد سراج الدين في حديث صحفي، الوفد، العدد ٢٠، ١١ يوليو ١٩٨٤.

٥١ - الوفد، المصدر السابق.

٥٢ - المصدر السابق.

٥٣ - الوفد، العدد ٣٢، ١٨ أكتوبر ١٩٨٤

٥٤ - الوفد، العدد ٢٠، مصدر سابق

٥٥ - سيف الدين الغزالي في حديث صحفي، مايو مصدر سابق.

٥٦ - فؤاد سراج الدين، في: الأحرار، العدد ١٧، ٦ مارس ١٩٧٨

٥٧ - الوفد، العدد ٦، ٢٩ مارس ١٩٨٤.

٥٨ - الوفد، العدد ٩، ١٩ مارس ١٩٨٤.

٥٩ - إبراهيم طلعت في حديث صحفي، أخبار اليوم. العدد ٢٠٩١، ٨ فبراير ١٩٨٤.

٦٠ - كمال خالد، في: الأحرار، العدد ٢٩٠، ١٢ فبراير ١٩٨٤.

٦١ - يس سراج الدين في: الشعب، العدد ٢٣٦، ٢٥ مارس ١٩٨٤.

٦٢ - كمال خالد، في: الشعب، المصدر السابق.

٦٣ - يعود هذا المصاهر إلى عام ١٩٠٦ عندما تزوج سراج الدين شاهين من نفيسة كريمة البدراوي عاشور. وكان هذا أول زواج في شبكة تسعة من الزيجات بين العائلتين ووضع أحد الباحثين تصويراً بيانياً لها انظر:

Donald M reid, Fuad serag ad - Din and the Egyptian wafd. Journal of contemporary History, vol. 15,1980. pp. 721 - 744.

٦٤ - فؤاد سراج الدين في حديث صحفي، الوفد العدد ١، مصدر سابق.

٦٥ - انظر خطاب شقاقه في: الشعب، العدد ٢١٨، ٢٤ إبريل ١٩٨٤.

٦٦ - محمد عبدالرحيم عنبر، أمانة لطف مع فؤاد سراج الدين، مايو، العدد ١٥٦، ٢٧ مايو ١٩٨٤.

٦٧ - مايو، العدد ٢٧٨، ٣ نوفمبر ١٩٨٦.

٦٨ - مايو، العدد ٢٢٨، ٦٨ إبريل ١٩٨٤.

٦٩ – الأهالي، العدد ٢٦٩، ٣ ديسمبر ١٩٨٦.
٧٠ – مايو، العدد ٥٨٩، ٢٠ أكتوبر ١٩٨٩.
٧١ – مقابلة مع السيدة منى مكرم عبيد بمنزلها في ٥ مارس ١٩٩١.
٧٢ – أحمد الكفاني، أزمة نقابة المحامين ومقالات الوفد، الشعب، العدد ١٧٨، ٢١ يناير ١٩٨٦.
٧٣ – أحمد الخولية في حديث صحفي، الوطن، العدد ٢٠٦٢، ١٦ فبراير ١٩٨٦.
٧٤ – الأهرام الاقتصادي، العدد ٩٧٤، ١٩ سبتمبر ١٩٨٧.
٧٥ – المصدر السابق.
٧٦ – يمين مراد النس، في: الأهرام الاقتصادي، العدد ٩٦٣، ١٩ يونيو ١٩٨٧.

٧٧ – روز اليوسف، العدد ٣١٦٦، ٩ يناير ١٩٨٩.
٧٨ – د. محمد إسماعيل علي، الحزبية المصرية، مايو، العدد ٣٠٣، ٢٧ أغسطس ١٩٨٤.
٧٩ – مقابلة مع د. صبحي عبدالحكيم بمكتبه بالمركز الديموجرافي، في ١٢ يونيو ١٩٩١.
٨٠ – صفوت الشريف، في مايو، العدد ١٨٩، ٧ نوفمبر ١٩٨٦.
٨١ – كلمة مبارك أمام الهيئة البرلمانية للحزب، انظر مايو، العدد ٥٠٤، ٧ ديسمبر ١٩٨٦.
٨٢ – انظر قصة هذا الخلاف في: الأحرار، العدد ١٩٢، ٨ يونيو ١٩٨٢.
٨٣ – انظر تلخيص هذا الصراع في: الأهالي، العدد ٨٨، ١٥ يونيو ١٩٨٢.
٨٤ – مقابلة مع د. صبحي عبدالحكيم بمكتبه في ١٣ يونيو ١٩٩١.
٨٥ – د. صبحي عبدالحكيم في لقاء أمناء شباب الحزب، انظر: الأحرار، العدد ٢٣٦، ٢١ يناير ١٩٨٣.
٨٦ – يفضل الباحث وصف هذا التيار بشبه العلماني بدلا من الوصفين اللذين ساد إطلاقهما عليه، العلماني أو الاشتراكي، فلم يكن هذا التيار علمانيا بالمعنى الكامل، كما لم يكن خلافه مع التيار الآخر حول التوجه الاشتراكي للحزب وإنما حول هويته حيث عارض تحوله إلى حزب إسلامي
٨٧ – صوت الشعب، العدد الأول، د.ت.
٨٨ – علاء حسين في حديث صحفي، الشعب، العدد ٦٠٩٣، ٢٧ أبريل ١٩٨٩.
٨٩ – أحمد مساعد في حديث صحفي، المصدر السابق.
٩٠ – عادل حسين في حديث صحفي، الشعب، مصدر سابق.
٩١ – د. محمد أنيس في حديث صحفي، المصور، العدد ٣٠١١، ١٥ مايو ١٩٨١.
٩٢ – محمد عبدالرحيم عنبر، قبل أن يضيع الوطن، القاهرة، مطبعة زهران، د.ت، ص ٦٣.
٩٣ – إبراهيم طلعت في حديث صحفي، المصور، العدد ٣١٠٩، ٢٣ مارس ١٩٨٤.

٩٤ - المصدر السابق.

٩٥ - انظر ترتيب أسماء المرشحين على هذا النحو في: الوفد اليومي، العدد ٢٨٠، مصدر سابق.

٩٦ - مقابلة مع السيدة منى مكرم عبيد في منزلها، ٥ مارس ١٩٩٦.

٩٧ - الوفد اليومي، العدد ٩٨٦، ١٥ يناير ١٩٨٦.

٩٨ - فؤاد سراج الدين في حديث صحفي، الأنباء، نشرته صحيفة الوفد، مصدر سابق.

٩٩ - الأحرار، العدد ٦٣٢، مصدر سابق.

١٠٠ - حامد زيدان، لهذه الأسباب حدث الانقسام في حزب العمل، مصدر سابق.

١٠١ - أنظر تصريحي حامد زيدان وكريمة حفناوي في: صوت الشعب، مصدر سابق.

١٠٢ - أحمد مجاهد في حديث صحفي، الأهرام الاقتصادي، العدد ٧٠٦، ١٦ سبتمبر ١٩٨٦.

١٠٣ - عادل حسين في حديث صحفي، القبس، العدد ٩٣-١، ٢٦ أبريل ١٩٨٩.

١٠٤ - الشعب، العدد ٣٠١، ١٤ أبريل ١٩٨٦.

١٠٥ - حامد زيدان، لهذه الأسباب حدث الانشقاق في حزب العمل، مصدر سابق.

١٠٦ - إبراهيم يونس، المعارضة تفقد نفسها من داخل صفوفها، مصدر سابق.

المبحث الثالث عشر

الخلافات السياسية والفكرية

يحسن التمييز في بحث هذا الموضوع بين الحزبين الحاكمين على التوالي خلال فترة الدراسة (حزب مصر والحزب الوطني) وبين أحزاب المعارضة، فبسبب طبيعة تكوين الظروف المحيطة بالحزبين الحاكمين اقترن هذا الخلاف داخلهما بالموقف من بعض سياسات الحكام غالباً، وطغى عليه الطابع التفصيلي في معظم الأحوال، أما الأحزاب الأخرى المعارضة فقد شهد معظمها خلافات أساسية حول العديد من القضايا يمكن تصنيفها في ثلاثة أنواع رئيسية هي قضايا الانتخابات العامة وتداعياتها، والخط السياسي للحزب وصحيفته، وقد اتسم أسلوب إدارة هذه الخلافات بقدر ملموس من الديمقراطية، بعكس أسلوب إدارة الصراعات على النفوذ، ويبدو هذا أمراً منطقياً، لأنه كلما ابتعدت الخلافات عن المناطق الحساسة المتعلقة بنفوذ رئيس الحزب بالذات أصبح من الممكن التعامل معها بأسلوب ديمقراطي سواء من خلال اللجوء إلى التصويت في المستوى القيادي أو

فتح حوار منظم أو إتاحة الفرصة للاتجاهات المختلفة للتعبير عن نفسها، كما سيتضح في هذا المبحث، فالقاعدة أن التسامح يزداد كلما كانت القضية موضع الخلاف لا تنطوي على تهديد لنفوذ الرئيس أو الحلقة الضيقة المحيطة به، ويمكن أن نجد سوابق لها في أحزاب ما قبل ١٩٥٢ كما يتضح من الفصل الثاني في هذه الدراسة، حتى في حزب الوفد وجماعة الإخوان حيث بلغ الأسلوب السلطوي في إدارة الخلافات ذروته، فقد رأينا كيف تسامح سعد زغلول في بعض الخلافات التي لا تمس زعامته وسلطته، كما حدث مثلا في الخلاف مع بعض قادة الوفد الذين انضموا لوزارة زيور عام ١٩٢٤ على غير رغبته، كما وجدنا أن النحاس لم يحسم الخلاف بين مجموعتي تيار الملاك والطليعة الوفدية في أواخر الأربعينيات وبداية الخمسينيات بشكل سلطوي، وإنما كان دوره أقرب إلى الموازنة بينهما بعكس أسلوبه في التعامل مع القيادات التي اعتبر سلوكها تحدياً لنفوذه مثل ماهر والنقراشي ومكرم عبيد، وكان المرشد الأول للإخوان يتسامح أيضاً في الخلافات الصغيرة التي لا تمس زعامته، لكن الملاحظ أن مستوى الديمقراطية في إدارة الخلافات غير المتعلقة بالنفوذ أصبح أعلى في الأحزاب المعاصرة، وخاصة أحزاب المعارضة التي سيركز عليها هنا.

أولا: إدارة الخلاف حول قضايا الانتخابات وتداعياتها

يقصد بذلك الخلافات المتعلقة بالموقف من المشاركة في الانتخابات، ومن تعيين بعض أعضاء النخبة الحزبية في مجلسي الشعب والشورى، وقد عرفت أحزاب المعارضة الأربعة هذا النوع من الخلافات بأشكال ومستويات متباينة، فكان حزبا الأحرار والوفد أقلهما تعرضاً له.

فبالنسبة لحزب الأحرار كان رئيسه قادراً علي تحييد موقف الحزب من المشاركة في الانتخابات من خلال التنسيق مع أحزاب المعارضة أو بعضها في معظم الأحوال دون أن يتحول هذا الموضوع إلى قضية داخلية، كان الخلاف الوحيد المرتبط بالانتخابات، أو بتداعياتها، في حياة هذا الحزب حول تعيين رئيسه في مجلس الشورى عقب انتخاباته التي قاطعها الحزب في أكتوبر ١٩٨٦، ورغم الخلاف الذي ترتب علي قبوله التعيين، فقد ساعدت الإدارة الديمقراطية له على الحد من تفجيره رغم إصدار عدد من أعضاء النخبة الحزبية علي الرفض [١]، وقد ارتبطت حدة هذا الخلاف، بعكس ما هو معتاد في الحزب، بانضمام صلاح أبو إسماعيل إليه قبل ذلك بحوالي عشرة أشهر ورغبته في تدعيم نفوذه وإثبات قدرته علي التأثير في موقف الحزب.

واستند المعارضون للتعيين إلى عدم اتساقه مع موقف الحزب الذي شارك أحزاب المعارضة الأخرى في مقاطعة انتخابات المجلس، وإلى أن القيمة الحقيقية التي ينبغي أن يتمسك بها رئيس الحزب هي موقعه بالشارع السياسي، أما مؤيدو التعيين فقد استندوا إلي ضرورة أن يكون للحزب صوت في مجلس الشورى كما في أية مؤسسة تمثيلية أخرى.

وقد طرح الموقفان ودار حوار ساخن بينهما وصف بأنه معركة [٢] في اجتماع للمجلس الدائم بدأه رئيس الحزب بالسعي إلى التهدئة من خلال تأكيد أنه لم يقرر قبول التعيين وملتزم بقرار الحزب، ولذلك فعندما جاء نتيجة التصويت لصالح التعيين (ستة وعشرون مقابل أربعة عشر)[٣] أمكن عبور الخلاف دون خسائر رغم تهديد صلاح أبو إسماعيل بالاستقالة.

وقد تعرض حزب التجمع لمشكلة من هذا النوع، لكن دون حدوث خلاف جوهري عليها عندما قبل عضو الأمانة العامة د. ميلاد حنا التعيين في مجلس الشعب إثر انتخاباته التي جرت في مايو ١٩٨٤، لكن في هذه الحالة، كانت هناك مخالفة صريحة لقرار صادر عن هيئة الأمانة في العاشر من يونيو ١٩٨٤ برفض قبول التعيين، وقد تمت إثارة هذه المشكلة على ثلاث مراحل، فتمثلت المرحلة الأولى في محاولة إثناء د. حنا عن قبول التعيين من خلال اتصالات معه، وفي اجتماعين للأمانة المركزية بحضوره في العشرين والرابع والعشرين من يونيو، وأخيراً تنظيم لقاء له مع الأمين العام للحزب. لكن انتهت هذه المحاولات باعتذاره عن عدم تلبية طلب الحزب، ولذلك كانت المرحلة الثانية هي اتخاذ قرار حزبي بشأن موقفه، وتم ذلك خلال اجتماع للأمانة العامة في ٢٥ يونيو ١٩٨٤ أسفر عن بيان يؤكد التمسك بقرارها السابق الخاص برفض التعيين، ويقرر بإجماع أعضائها إيقاف د. حنا عن ممارسة النشاط الحزبي لحين انعقاد اللجنة المركزية صاحبة الحق في اتخاذ القرار الخاص بعضويته بالحزب[١٤].

وجاءت المرحلة الثالثة مع انعقاد دورة للجنة المركزية في أكتوبر ١٩٨٤، والتي شهدت خلافاً حول مستقبل عضويته بالحزب، فقد ظهرت دعوة إلى فصله نهائياً، لكن وافقت الأغلبية على تنزيله من عضوه القيادي إلى العضوية العادية على أساس ما لوحظ من حرص على الاحتفاظ بصلته بالحزب مع تأكيد أنه لا يمثل الحزب باسمه في مجلس الشعب أو في أي منتدى سياسي آخر[١٥].

وقد عاد حزب التجمع ليواجه مشكلة أخرى أكثر عمقاً عقب انتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٨٧، حيث ظهرت خلافات واسعة حول الأسباب

الحقيقية لتدهور النتائج التي حصل عليها الحزب فيها بالمقارنة مع الانتخابات السابقة عليها، وقد تم التعامل مع هذه الخلافات بأسلوب ديمقراطي، حيث أقرت قيادة الحزب بالحاجة إلى فتح حوار لتحديد هذه الأسباب، ومع الإقرار بأنه لا ينبغي تحميل التزوير وحده مسئولية تدهور نتائج الحزب وتحويله إلى (شماعة نعلق عليها أخطاءنا ونبرر بها النتيجة الهزيلة التي حققها التجمع[٦]- وهذا ما أكده الأمين العام للحزب صراحة بقوله:

(برغم أننا لم نغفل عن التدخل الحكومي السافر في انتخابات ١٩٨٧، إلا أننا لم نكتف بالقول بأن تراجع نسبة الأصوات التي حصلنا عليها يعود إلى التزوير فقط، بل سارعنا نخضع للدراسة أساليب عملنا التنظيمي والجماهيري لنكتشف نواقصنا)[٧].

وقد بدأت مناقشة الموضوع في دورة اللجنة المركزية يونيو ١٩٨٧، حيث تضمن البيان الصادر عنها إشارة إلى اللجنة (نلاحظ أن الأداء الحزبي في الانتخابات وبرغم العديد من الإيجابيات، كشف أوجه قصور متعددة)، ولذلك تم تكليف الأمانة العامة (بتكثيف الحوار السياسي داخل الحزب، وإصدار «دائرة الحوار» بانتظام لنشر ما يرد إليها من آراء أعضاء الحزب وقياداته، وتقديم تقرير عن نتائج الحوار إلى دورة خاصة للجنة المركزية في النصف الثاني من شهر سبتمبر ١٩٨٧ لحسمه وتحديد الاتجاه الغالب فيه) [٨]، وتم فتح باب النشر بالفعل في النشرة الداخلية «دائرة الحوار» على مدى تسعة أعداد حتى منتصف أكتوبر ١٩٨٧ وتضمنت أربعين مقالا حول هذا الموضوع، كما قام أعضاء اللجنة المركزية في المحافظات بتنظيم جلسات استماع حول هذا الموضوع.

وقد أسهمت هذه الإدارة الديمقراطية اللازمة التى نجحت عن تراجع نتائج الحزب فى انتخابات ١٩٨٧، فى احتواء حالة الإحباط الشديد والاستياء التى سادت المستوى القاعدى فى ذلك الوقت، وأعطت الأمل فى تدارك الأمر بغض النظر عما إذا كان ذلك ممكناً بالفعل.

أما بخصوص موقف الحزب من المشاركة فى الانتخابات، فقد تحدد فى معظم الحالات من خلال التوافق وفى أقلها عبر وجود أغلبية كبيرة، ولم يحدث أن أثار هذا الموضوع خلافات مهمة داخل الحزب، لكن الموقف من انتخابات عام ١٩٩٠ أثار قدراً محدوداً من الخلاف، فكان هناك تيار يرى ضرورة للتضامن مع أحزاب المعارضة التى قاطعت هذه الانتخابات، ويؤكد أنه لا جدوى من خوضها دون ضمانات لحريتها وأن الظروف للحصول على مكاسب جزئية من خلال الضغط على النظام الذى يواجه أزمات متعددة، لكن كانت الأغلبية تؤيد المشاركة لثلاثة عوامل: أولها تزايد الشعور بخطورة عزلة الحزب وغيابه عن مجلس الشعب لدورتين متتاليتين، وثانيهما عدم الثقة فى استعداد الأحزاب المقاطعة للسير فى هذا الطريق لنهايته، وثالثهما أن رئيس الوفد أخذ قرار المقاطعة دون التشاور مع الأحزاب التى بدت مصاحبة له(١) وقد أسفر التصويت فى الأمانة العامة عن تأييد المشاركة بأغلبية أربعة وثلاثين مقابل تسعة أصوات.

وبالنسبة لحزب الوفد أيضاً لم يحدث غير خلاف محدود حول المشاركة فى الانتخابات ثلاث مرات، ففى الأولى كان الخلاف حول المشاركة فى آخر انتخابات تكميلية لمجلس الشعب المنتخب فى ١٩٧٩، عندما خلا مقعد بدائرة كرموز فى بداية عام ١٩٨٤، فكان هناك اتجاه يرى عدم تقديم

مرشح للحزب، وتأييد مرشح حزب للتجمع[٢٠]. لكن كان الاتجاه الغالب يفضل تقديم مرشح لتأكيد وجود الحزب الذي لم يتخلف لتوه النشاط السياسي وكانت المرة الثانية بشأن فكرة دخوله انتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٨٧ في قائمة مشتركة مع بقية أحزاب المعارضة، فقد كان رئيس الحزب محبذا لهذه الفكرة كما سبق إيضاحه، لكن بعض أعضاء الهيئة العليا من القانونيين عارضوها[٢١]، وحسم الخلاف بأسلوب ديمقراطي من خلال التصويت في اجتماع لهذه الهيئة أسفر عن فوز الموقف الرافض، وكان الخلاف في المرة الثالثة حول مقاطعة انتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٩٠، حيث كانت قلة من أعضاء الهيئة العليا المشاركة فيها (ياسين سراج الدين، وعلوي حافظ، ومنى مكرم عبيد، وحسن المقلاوي)[٢٢]، وقام هذا الموقف على أساس أن (وجود نواب وفديين في المجلس أيا كان عددهم يجعل هناك رقابة على الحكومة، وإن المهمة الأولى للأحزاب هي الانتخابات والمشاركة بها)[٢٣] لكن صدر قرار المقاطعة بأغلبية كبيرة، والتزم به جميع أعضاء نخبة الحزب باستثناء علوي حافظ الذي استقال من الحزب لخوض الانتخابات مستقلا، وكانت بقية غير الملتزمين (ثمانية وثلاثون عضوا) من غير أعضاء النخبة الحزبية، كما أدى قبول منى مكرم عبيد للتعيين في مجلس الشعب عقب تلك الانتخابات إلى قيام رئيس الحزب بفصلها دون عرض الأمر على الهيئة العليا، بل دون قرار حزبي واضح برفض التعيين.

ولذلك كان رأيها أنها احترمت القرار الخاص بمقاطعة الانتخابات رغم معارضتها له، ولم يكن هناك قرار آخر بشأن التعيين، وفسرت تجنب عرض فصلها على الهيئة العليا بأن بعض أعضائها كانوا سيعترضون

ويفضلون بقاءها كهمزة وصل بين الحزب والحكم(١٤)، ومع ذلك فالثابت أن رئيس الحزب اعتبر قرار المقاطعة شاملاً كل ما يترتب على الانتخابات من آثار، وحذر مبكراً من قبول التعيين مؤكداً بوضوح أن {كل من يقبل التعيين سيتم فصله من الحزب}(١٥). كما أن البيان الصادر عن رؤساء الأحزاب المعارضة التي قاطعت الانتخابات تضمن صراحة أنه تم: {الاتفاق على رفض التعيين في المجلس بحيث يفصل من يقبل التعيين}(١٦).

كما واجه حزب الوفد مشكلة فريدة من جراء تداعيات انتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٨٧، وهي استبعاد عدد من مرشحيه الناجحين في مقاعد الفئات لصالح آخرين من العمال والفلاحين بسبب قانون الانتخابات الذي كان معمولا به حينئذ فقد تضمن نصاً على أن تلتزم الجهة المختصة بإعلان النتائج بترتيب الأسماء طبقاً لورودها بالقوائم مع مراعاة نسبة الخمسين بالمائة للعمال والفلاحين، عن كل دائرة على حدة، ويلتزم الحزب صاحب القائمة الحاصلة على أقل عدد من الأصوات والتي يحق لها أن تمثل باستكمال نسبة العمال والفلاحين طبقاً للترتيب الوارد بها. ولذلك تم استكمال هذه النسبة من قوائم الوفد في عدة دوائر، وترتب على ذلك استبعاد رؤساء الفئات لصالح من يلونهم من المرشحين كعمال وفلاحين.

وانطبق ذلك على بعض أعضاء النخبة الحزبية مثل ممتاز نصار وعبدالمنعم حسين، ود. إبراهيم أباظة، وآخرين ممن اعتبرهم الحزب ضروريين لفعالية هيئته البرلمانية، حيث فاز ستة فقط من مرشحيه للفئات مقابل ثمانية وعشرين من الآخرين (١٧)، وقررت قيادة الحزب تقديم

طعون في نتائج الدوائر التي اكتسحت نسبة العمال والفلاحين بها من قوائمه [١٨]، وكان من الطبيعي أن يثير موقفها هذا توتراً داخلياً لما فيه من تفضيل لمرشحين على غيرهم خاصة وأن رئيس الحزب تضامن مع المرشحين الطاعنين، كما قام محامو الحزب من أعضاء نخبته العليا والعامة بالدور الرئيسي في عملية الطعن. ووصل التوتر إلى ذروته عندما قرر رئيس مجلس الشعب أن يقوم المجلس بالتصويت على شرعية أعضائه المطعون في صحة عضوية الأعضاء المقدمة ضدهم طعوناً، وهو ما يعني أن يصوت هؤلاء أنفسهم فرفضوا بطبيعة الحال [١٩]. ومع ذلك حرصت قيادة الحزب على عدم تصعيد الخلاف معهم، بل وسعت لاحتوائه بعد ذلك مع إدراكها لصعوبة تماسكها في استبدالهم، حتى لا يحدث مزيد من التراجع في التمثيل البرلماني للحزب الذي تقلص من ثمانية وخمسين عام ١٩٨٤ إلى أربعة وثلاثين عضواً عام ١٩٨٧.

أما حزب العمل فقد واجه عدة خلافات تتعلق بالانتخابات وتداعياتها أدارها بأسلوب ديمقراطي غالباً، ورغم أن أول خلاف خلال انتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٧٩ كان محدوداً، فقد اقترن بخلافات أخرى أسهمت في إحداث أول انشقاق عن الحزب، فقد عارضت مجموعة صغيرة من نخبة الحزب على رأسها نائب رئيسه حينئذ محمود أبو وافية وإصدار بيان يدين التدخل الإداري في الانتخابات، على أساس أنه سيثير الويلات على الحزب [٢٠].

لكن كان هناك خلاف أكبر حول المشاركة في الانتخابات التالية لمجلس الشعب، عام ١٩٨٤، فقد دعا بعض أعضاء نخبته إلى مقاطعتها لعدم توفر أي ضمانات لنزاهتها، وتم حسم هذا الخلاف خلال المؤتمر العام

الثاني للحزب في ديسمبر ١٩٨٣، حيث صوتت الأغلبية لصالح المشاركة، لكن ظل المعارضون على موقفهم الذي استند إلى أن «المعركة الانتخابية تحتاج إلى مناخ حر من كل قيد، بينما القوانين سيئة السمعة تعكر المناخ وترهب الجماهير، كما أن قانون الانتخاب الجديد فصل تفصيلاً لتعطيل المسيرة الديمقراطية بطريقة شيطانية»[٣١].

وقد تلا هذه الانتخابات خلافان آخران، فكان أولهما امتداداً للخلاف حول المشاركة فيها، وتركز حول تفسير نتائج الحزب، فقد أكد الذين عارضوا المشاركة صواب موقفهم وخطأ الآخرين الذين أحالوا إلى أخطاء في ترتيب القوائم ونقص المندوبين وتقصير بعض الأعضاء، فضلاً عن التدخلات والضغوط الإدارية، وكان الخلاف الثاني حول العرض الذي قدم للحزب بتعيين أربعة من أعضائه بمجلس الشعب، وقد طغى هذا على سابقه، وكاد أن يتحول إلى أزمة شاملة داخل الحزب.

والملاحظ أنه رغم إصرار الرئيس على قبول العرض، فقد لجأ إلى تقرير ذلك من خلال أسلوب ديمقراطي، فأحيل الموضوع إلى اللجنتين العليا والتنفيذية اللتين وافقتا على قبول التعيين بأغلبية طفيفة: عشرون مقابل ستة عشر وامتناع أربعة مع تخلف خمسة وثلاثين في الأولى، وثمانية مقابل ستة مع امتناع ستة في الثانية بكامل أعضائها[٣٢]، وقد وصف أحد المعارضين تعيين اجتماع اللجنة العليا بأنه «تضمن حواراً ساخناً، فكانت الأغلبية في صف التعيين»[٣٣].

ومع ذلك فقد ظل الخلاف قائماً يهدد وحدة الحزب، حيث قام بعض أعضائه في المحافظات بتجميد عضويتهم لكن رئيس الحزب أبدى حرصاً بالغاً على السعي لاحتوائه، وقام بزيارات لبعض المحافظات التي اشتدت

المعارضة فيها للتعيين ومن أبرزها محافظة أسيوط التي قام أمينها وعدد من أعضاء لجنتها بتجميد عضويتهم، وانتهى الحوار فيها باتفاق على إحالة الخلاف للمؤتمر العام القادم للحزب الذي كان مقرراً عقده بعد حوالي خمسة أشهر [33]، وقد ارتاحت غالبية المعارضين في الحزب لهذا الاتفاق الذي تم بلغ قبول التعيين، لكنه أسفر وفقاً لما أعلنه الرئيس عن إنه «إذا كانت قواعد الحزب لا توافق على التعيين، يمكن أن يطرحه مرة أخرى في المؤتمر العام وتطرح الثقة في رئيس الحزب وقياداته، ويمكن أن يصدر قرار بحسب أعضاء الحزب من المجلس» [34]، وعبر أحد المعارضين عن ترحيبه بهذا الحل بقوله «إذا كانت قضية التعيين قد حسمت، فليس بصفة نهائية لأن الحسم جاء عن طريق أدنى من المؤتمر العام» [36]، وتدل هذه الظاهرة على إمكانية قيام هذا المؤتمر بدور فعال في الحد من تحول الخلافات الكبرى إلى أزمات حادة تشق صفوف الحزب إذا توفرت الرغبة في استخدامه لهذا الغرض، وهذا ما يحدث بالفعل في المؤتمر العام الثالث للحزب في ديسمبر ١٩٨٤، حيث أعيد طرح موضوع التعيين ووافق عليه المؤتمر بأغلبية محدودة أيضاً: مائتان وأربعة وثمانون مقابل مائتين وأربعة وعشرين مع وجود ثمانية وثلاثين صوتاً باطلاً [37].

وقد واجه الحزب مشكلة أخرى من هذا النوع لكن أقل حجماً بكثير عقب انتخابات مجلس الشورى في أكتوبر ١٩٨٦.

قد اتخذت قيادة الحزب موقفاً معاكساً لما اتخذته تجاه التعيين في مجلس الشعب حيث رفضت التعيين في مجلس الشورى، وصدر قرار بذلك من اللجنة العليا [38]، لكن كان بعض أعضاء النخبة الحزبية يفضلون قبول التعيين، مثل الدمرداش العقالي نائب الرئيس وأحمد مجاهد عضو اللجنة التنفيذية.

وقد أدلى الأخير بتصريح بهذا المعنى[29] انتقدته صحيفة الحزب ضمنيًا عبر إشارة إلى أن قرار اللجنة العليا الذي يلتزم به أحمد مجاهد هو رفض مبدأ التعيين[30]، أما المعقالي فقد فاجأ قيادة الحزب بقبول تعيينه بمجلس الشورى، مما استدعى عقد اجتماع طارئ للجنة التنفيذية أسبقه هو بتقديم استقالته التي قبلتها اللجنة[31].

وهكذا يتضح أن أسلوب إدارة هذا النوع من الخلاف يعد أكثر ديمقراطية في مختلف الأحزاب من أسلوب إدارة الصراعات المتعلقة بالنفوذ.

ثالثًا: إدارة الخلاف حول الخط السياسي في أحزاب المعارضة

شهدت ثلاثة من هذه الأحزاب خلافات حول الخط السياسي للحزب وكذلك لصحيفته لكن بدرجات متباينة، فكان أعلاها في حزبي التجمع والعمل وأقلها في حزب الوفد، ويحسن تناول الخلافات حول خط الحزب وخط الصحيفة كل على حدة لوجود بعض التمايز في أسلوب إدارتهما رغم وجود ارتباط وثيق بينهما.

١ - إدارة الخلاف حول الخط السياسي للحزب:

كان هذا النوع من الخلاف أكثر وضوحاً في حزبي التجمع والعمل اللذين تباينا في أسلوب إدارتهما له، ففي حزب التجمع حرصت قيادته على إجراء حوار حزبي تولت الأمانة العامة مسئولية الإشراف عليه من خلال إصدار النشرة الداخلية «دائرة الحوار» التي تم اعتبارها «الأداة المركزية للحوار الديمقراطي والصراع الفكري داخل الحزب» وفقاً للتقرير السياسي للمؤتمر العام الثاني[32].

والملاحظ أنه لم يظهر خلاف واضح حول الخط السياسي للحزب حتى أوائل الثمانينيات، والمرجح أن توفر اتفاق واسع على تبني خط مساند

للسياسات للرئيس السادات أسهم فى عدم ظهور مثل هذا الخلاف فى السنوات الأولى للحزب، رغم أن الحزب تعامل مع عهد مبارك في أشهره الأولى باعتباره امتدادا لسابقه فلم يمض وقت طويل حتى بدأ الخلاف حول ما إذا كان هناك تغيير جاء به مبارك يستدعى إعادة تحديد الخط السياسى للحزب، وإزاء ذلك طالب المؤتمر العام الطارئ للحزب (إبريل ١٩٨٣) الذى انعقد عند تأجيل عقد المؤتمر العام الثانى بإدارة حوار سياسى داخل الحزب، وقامت الأمانة العامة بتنظيم هذا الحوار تحت شعار «تعميق الوحدة الفكرية السياسية للحزب»(٣٣)، كانت نتائج هذا الحوار بمثابة الأساس الذى بنى عليه مشروع التقرير السياسى المقدم للمؤتمر العام الثانى. لكن الحوار لم ينته بانعقاد المؤتمر «يونيو ١٩٨٥»، حيث ظلت التطورات السياسية والاجتماعية تثير قضايا تفرض استمراره.

ولذلك عادت اللجنة المركزية في أكتوبر ١٩٨٦ لتكلف الأمانة العامة (بتطوير الحوار الداخلى فى الحزب وتنظيمه لمعالجة القضايا الخلافية أولا بأول من خلال انتظام نشرة «دائرة الحوار» فى الصدور ومشاركة أعضاء الأمانة العامة فى مناقشة القضايا الأساسية بلجان المحافظات (٣٤)، ومع ذلك يمكن القول بأن قضية الخط السياسى للحزب لم تصبح موضع خلاف جوهرى إلا عقب انتخابات مجلس الشعب فى إبريل ١٩٨٧ بسبب تراجع نتائج الحزب فيها، ولذلك فقد حظيت باهتمام رئيسى فى الحوار الداخلى الذى شهده الحزب بعد هذه الانتخابات، فرغم تباين التفسيرات التى ظهرت لهذا التراجع، برز تفسير يركز على «ما يشوب الخط السياسى للتجمع من خلل وانحراف انعكس فى الإعلام الحزبى»(٣٥)، كما أشار التقرير التنظيمى المقدم إلى اللجنة المركزية فى يونيو ١٩٨٧ إلى أن

«بعض قياداتَ الحزب تعزو عرقلة بنائه كحزب جماهيري إلى فقدانه لهويته وتمايزه عن سائر الأحزاب مما أفقده جماهيره التي وقعت في بلبلة دفعت البعض منها إلى الجماعات الدينية وألحقت البعض الآخر بالأغلبية الصامتة، فضلا عن الاختلافات داخل الحزب حول الخط السياسي والعمل الجماهيري»[٣٦]، وقد أقر البيان الصادر عن ذلك الاجتماع للجنة بأهمية الخلاف حول الخط السياسي، حيث أشار إلى أنه «لما كان تحقيق مزيد من الاتفاقات والوضوح حول الخط السياسي للحزب سيزيد من فاعلية نضالنا، فإن اللجنة تكلف الأمانة العامة بتكثيف وبلورة الحوار السياسي داخل الحزب»، وحدد البيان قضايا أساسية لهذا الحوار أهمها من منظور الخط السياسي الموقف من السلطة والفئات الوسطى[٣٧].

وقامت الأمانة المركزية على الفور بتشكيل لجنة لإدارة هذا الحوار وكانت نشرة «دائرة الحوار» أهم منبر له على مدى تسعة أعداد «من العدد الثاني والعشرين إلى الثلاثين» فيما بين شهري يوليو وأكتوبر ١٩٨٧، فلم نشر واحد وأربعين مقالا كتبها ثمانية وثلاثون من نخبة وأعضاء الحزب كما قامت بعض المحافظات بعقد اجتماعات للحوار، وأعقب ذلك عقد ندوة للحوار التي دعى إليها المشاركون بالكتابة في النشرة الداخلية وبعض أعضاء النخبة الحزبية، وخلصت لجنة إدارة الحوار إلى إعداد تقرير عن نتائجه، ووصفت هذا الحوار بأنه «لأول مرة يجرى حوار حقيقي في التجمع يستحوذ على اهتمام الكثير من الكوادر وبعض القوى السياسية خارجه»[٣٨].

وقد أظهر الحوار وجود خلاف واضح بين اتجاهين فيما يتعلق بالموقف من السلطة، فقد اعتبرها أحدهما الخصم الرئيسي للحزب لأن ثقل تحالف

البرجوازية الكبيرة والطفيلية يكمن في الحزب الوطني ومؤسسة الرئاسة. أما الآخر فقد رأى تحديد الموقف منها على أساس السياسات التي تتخذها ومدى ابتعادها أو اقترابها من برنامج الحزب، واتسم هذا الاتجاه الأخير بتنوع الآراء داخله، فأكد البعض أن مصلحة الحزب تفرض التمسك بالمرونة في تحديد الخصم حتى تتاح له مساحة واسعة من حرية الحركة، ورأى آخرون أن تحديد الخصم الرئيسي يجب أن يأخذ في الاعتبار الوضع في المجتمع كله، وليس فقط السلطة، لأن الجبهة المعادية للتقدم تمتد عبر أحزاب أخرى كالوفد والتحالف الثلاثي، وبالتالي يمكن أن يكون هناك بديل لهذه السلطة. ولم يتضح أن هذا الحوار أسهم في حل الخلاف بما يتجاوز إقرار الاتجاه الأول الأكثر تشدداً بأهمية التناول الموضوعي لحركة ومواقف السلطة[٣٩]. لكن برز خلال الحوار نقد من بعض المشاركين لتأثير الحزب بالخط السياسي لقوى يسارية خارجه، ولم يشر تقرير نتائج الحوار إلى ذلك صراحة حيث اكتفى بالإشارة إلى إقامة علاقات صحيحة مع أقسام اليسار الأخرى على أساس عدم التدخل في الشئون الداخلية لأي حزب[illegible]. لكن أوضحه أحد أعضاء نخبة الحزب في مقال عن نتائج الحوار تضمن الإشارة إلى الخلاف حول مدى تأثير التجمع باتجاهات بعض قوى اليسار خارجه والتعامل معها وكيف يمكن الحفاظ على استقلاله بحيث تكون آليات الديمقراطية الداخلية هي القاعدة التي يلتزم بها الجميع في صياغة سياسات الحزب[٤٠].

وكان تقويم قيادة الحزب لهذا الحوار إيجابياً للغاية من زاوية أن «تخلقت للحزب لأول مرة آليات للحوار تعمق الديمقراطية الداخلية في الحزب، وتم إرساء تقاليد الحوار الديمقراطي بين زملاء يمكن أن يختلفوا دون أن يدفعوا

الاختلافات القائمة بينهم إلى مواقف شقاق أو تكتلات أو انقسامات[٤٣].

ويبدو من هذا التقويم، الذي لم يتطرق إلى توحيد الخط السياسي للحزب، إنه يقر ضمنياً بمحدودية إسهام الحوار في هذا المجال، لكن واضح منه الاهتمام بوظيفة الحوار الواقعية من تطور الخلافات في اتجاهات انقسامية؛ لكن هذا الاهتمام لم ينعكس في سلوك قيادة الحزب بشكل منتظم.

والملاحظ أن هذا الحوار تخلله حلول موعد الاستفتاء على تجديد رئاسة مبارك، الأمر الذي فرض على الحزب اتخاذ موقف عملي وثيق الصلة بالخط السياسي الذي كان الحوار دائراً حوله، وقد ظهر بالفعل انعكاسات الخلاف داخل الحزب حول الموقف من السلطة فكان هناك اتجاه يرى أن الخطر الرئيسي هو إرهاب الجماعات المتطرفة، وأن مبارك حريص على الطابع المدني للدولة وعلى الديمقراطية، وبالتالي فأي خلافات معه تعتبر ثانوية بالقياس لهذا الخطر، أما الاتجاه الآخر فرأى أن هذه ليست مبررات كافية لتأييد مبارك، وأنه ليس من المنطقي أن يقول التجمع لا لمبارك حين أعلن قولا إنه سيلتزم بسياسات السادات في بداية حكمه ثم تراجع عن هذا الموقف بعد أن نفذ فعلا تلك السياسات[٤٤]، ويظهر من معالجة صحيفة الحزب للخلاف أن قيادته اعتبرت الاتجاه الأول ممثلاً لأقلية استناداً إلى مناقشة كانت قد دارت حول هذه القضية في اجتماع سابق للجنة المركزية في أكتوبر ١٩٨٦، وقد صدر موقف الحزب معبراً عن الاتجاه الآخر المعارض لمبارك بالفعل بعد تصويت الأمانة العامة. ويعد هذا مؤشراً على أن الخلاف القائم داخل الحزب حول خطه السياسي ظل مستمراً.

أما بشأن حزب العمل فرغم أنه لم ينظم أي حوار سياسي، إلا أنه سمح لمختلف الاتجاهات داخله بالتعبير عن مواقفها في صحيفته ونشراته ونشراته الداخلية، وذلك قبل هيمنة للجناح الإسلامي عليه، ففي الفترة السابقة على هذه الهيمنة، بدا أن الحزب يعاني من أزمة توجه، خاصة وأن ارتباط نشأته بالحزب الوطني ورئيسه دمر مصداقية فكرة إحياء مشروع «مصر الفتاة» الذي كان في جوهره مشروعاً احتجاجياً رافضاً.

وفي ظل هذه الأزمة تعددت الاتجاهات داخله في مرحلته الأولى ما بين تيار غالب مؤيد لثورة ١٩٥٢ ويستقطب أعداداً متزايدة من الناصريين، وآخر ذي ميول أصولية، وثالث ذي توجه شبه ليبرالي، ولذلك ظهر الحزب في هذه المرحلة مدافعاً عن قضايا متعددة مثل الاشتراكية والديمقراطية والعروبة والإسلام، دون تقديم صياغة محددة تربط بينها.

ويمكن القول بأن الحزب شهد خلال تلك المرحلة نوعين من الخلافات حول خطه السياسي:

أولهما: الخلاف حول الموقف من السلطة عقب انتهاء فترة الوفاق المحدودة بين الحزب والرئيس السادات، عندما بدأ التوجه نحو ممارسة معارضة جدية، فقد برز اتجاه يسعى للحد من هذا التحول عبر عنه نائبا رئيس الحزب محمود أبو وافية وحسن درة والأمين المساعد د. حلمي المجيدي، وكان الأول أكثرهم معارضة لهذا التحول حيث طالب بتهدئة خطاب الحزب واعترض على بعض البيانات الصادرة عنه، ولما فشل في ذلك استقال مع مجموعة من أعضاء الحزب بمجلس الشعب هم فتحي السكري، وأحمد عبدالحق، وعبدالغفار أبو طالب، وعلي عوض الله، وكرم عيسى، ومحمد صفيون، وسعد شلبي، ومحمد عاشور، ومحمود داود،

والحلمي عبدالعزيز، وحامد كريم، وممدوح قريطم، ومصعب رمزي إستينو، وركزوا في بيان سبب استقالاتهم على خروج الحزب عن نطاق المعارضة الموضوعية [٤٤]، وقد علق رئيس الحزب على هذا الخلاف بأن (من يريد السير معنا عليه أن يعرف أن الطريق وعر، ولذا غابت الكلمة الحرة فالويل لنا)[٤٥].

أما الجانب الآخر لرئيس الحزب في ذلك الوقت فقد تركز خلافه مع خط الحزب في نقطتين، الأولى هي معارضة التعاون مع حزب التجمع، «من وجهة نظري الشخصية وموقفي الذي لا أحيد عنه أنني أرفض أي تضامن مع حزب اليسار»[٤٦] والثانية هي معارضة تطور موقف الحزب في اتجاه خصومة مع الحكومة: «إننا في حزب العمل لا يمكن أن نكون في خصومة مع الحكومة لأننا نعتبر حزبنا مكملاً لإطار الديمقراطية الحقيقي الذي لا يستغني عن الرأي والرأي الآخر»[٤٧] وقد اتخذ د. الحديدي موقفاً متفقاً مع دره في هذه النقطة من خلال حرصه على أن يكون «حزب العمل مختلفا عن بقية المعارضة». أطراف المعارضة الأخرى هي أحزاب مختلفة مع النظام أما حزب العمل فهو جزء من هذا النظام ويتحمل مسئوليات فيه [٤٨]. وقد استمر دره في موقعه القيادي بالحزب رغم ذلك، بينما استقال الحديدي في مايو ١٩٨٢ عندما لم يتمكن من التعايش مع الخط السياسي للحزب، وقال بعد ذلك: «تركت الحزب لأنني أحسست أن هناك فرقاً بين ما يرفع من شعارات وما يمارس، ولم يكن أمامي إلا أن أبحث لنفسي عن طريق آخر»[٤٩].

أما النوع الثالث من الخلاف حول الخط السياسي للحزب في هذه المرحلة فكان متعلقاً بالموقف من ثورة ١٩٥٢، وعلى عكس الخلاف

السابق الذى انتهى بسرعة حيث حسمته قيادة الحزب لصالح الاتجاه إلى معارضة أكثر جذرية، ظل الخلاف حول ثورة ١٩٥٢ مستمراً يعبر عن نفسه بين حين وآخر ورغم أن الاتجاه الغالب كان مؤيداً لهذه الثورة. لكن كان هناك اتجاه شبه ليبرالي يمثله نائب رئيس الحزب إبراهيم الزيادى وعضوا اللجنة العليا د. محمد عصفور وإسماعيل عامر من خلال كتاباتهم فى صحيفة الحزب التى كانت تتحفظ أحياناً على بعض آرائهم بالتعليق عليها.

فعلى سبيل المثال تم تذييل مقال لإسماعيل عامر هاجم سلبيات النظام بعبارة «ما ورد فى هذا المقال يعبر عن رأى كاتبه فقط»[٤٠].

ودأب د. عصفور على انتقاد الكثير من أخطاء ثورة ١٩٥٢ التى أطلق عليها حركة الجيش، وخصص مقالا لشرح الأسباب التى تدعوه إلى رفض اعتبار ما حدث فى ثورة يوليو ١٩٥٢[٤١]، لكن كان الزيادى أكثر وضوحا وأوفر إصراراً على نقده لهذه الثورة منذ أن بدأ يكتب فى صحيفة الحزب عام ١٩٨٤، وكان من الطبيعى أن تثير كتاباته هذه خلافات داخل الحزب أشار إليها بشكل غير مباشر بقوله: «كنت على يقين من أن كلماتى لا تروق للكثيرين، ولكن أرجو أن أكون قد ذكرت الحقائق رغم مرارتها، وهى أشد مرارة بالنسبة لنا نحن الذين سعينا إلى الثورة وضحينا بالكثير من أجل قيامها»[٤٢].

لكن فى بعض الأحيان لم تكن صحيفة الحزب تحتمل انتقاداته للثورة، كما حدث عندما أشار إلى أن «الثورة نجحت فى القضاء على الديمقراطية والحرية وصار الحكم الفردى هو الأصل، وتم إلغاء حقوق الشعب التى كان يمارسها قبل ١٩٥٢»[٤٣] فقد علقت الصحيفة بأنه «رغم الاحترام الكبير

الذي نكنه للأستاذ إبراهيم الزيادي فإن (الشعب) تختلف مع التحليل الوارد في مقاله».

والواضح أنه حتى ذلك الوقت كان التيار المؤيد لثورة ١٩٥٢ هو الأقوى داخل الحزب ورغم أن أمينه العام الذي تولى المنصب عام ١٩٨٦ اتهم بالهجوم عليها [٥٤]، فلم يكن هناك ما يؤكد ذلك، وكان الحزب يعقد احتفالات منتظمة في ذكرى الثورة، وشبه منتظمة في ذكرى ميلاد ورحيل عبدالناصر إضافة إلى الندوات التي ينظمها في هذه المناسبات، كما كان الباب مفتوحاً للناصريين الساعين لإقامة حزب لهم من غير أعضاء حزب التجمع للانضمام إلى حزب العمل. فعلى سبيل المثال انضمت إليه مجموعة منهم عشية انتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٨٤ وكتب أحد أعضائه أنه «ليس هناك حائل بين الناصريين وحزب العمل الاشتراكي وعليهم أن يتعاونوا معاً لأن لهم غايات اجتماعية وسياسية واقتصادية على درجة عالية من الاتفاق»[٥٥]. وخلال الحملة الانتخابية شارك خالد عبدالناصر في مؤتمر لحزب العمل بأسيوط[٥٦].

ومع ذلك كانت قيادة الحزب حريصة على نوع من التوازن في موقفها بين الاتجاهين المتعارضين تجاه ثورة ١٩٥٢. فعلى سبيل المثال أوضح رئيسه أن «حزب العمل مهد للثورة وكافح من أجلها، ولذلك فهو يختلف مع من يعتبرون أنفسهم ورثوا في أحضانها وأن واجبهم يحتم عليهم الدفاع عن كل تصرفاتها، ومقابل من يحاولون النيل منها فعليهم أن يتعصبوا في قوالب تأخذ مسميات مشتقة من اسم عبدالناصر، إننا نرى ثورة ١٩٥٢ أنها راية رفعها للشعب المصري، كما رفع من قبل رايات ثورة عرابي وكفاح مصطفى كامل وثورة ١٩١٩»[٥٧].

لكن هذا الخلاف حول الموقف من الثورة أخذ يتضاءل تدريجياً ليحل محله الخلاف حول الخط الجديد ذي الطابع الإسلامي الذي أخذ في التصاعد ببطء منذ أواخر عام ١٩٨٥، مع ملاحظة أن أنصاره لم يعطوا موقفاً معادياً لهذه الثورة، والملاحظ أن إرهاصات الانتقال إلى هذه المرحلة ظهرت عقب انتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٨٤، في صورة تصاعد نسبي للخطاب الإسلامي في ندوات الحزب، والتي أخذت موضوعاتها تتجه صوب قضايا إسلامية مثل العدالة في الشريعة الإسلامية[58]، والحلول الإسلامية للمشكلات الاقتصادية[59]، والجهاد في الإســــــلام[60]. كما تزايد اهتمام النخبة العليا بالحديث عن الشريعة الإسلامية، كما حدث في ندوة حول هذا الموضوع أكد فيها الرئيس على ضرورة تطبيق الشريعة، وناتباه على أن تطبيق المؤمنين للشريعة في صدر الإسلام أتاح لهم الفوز، وأن الإسلام يحال بينه وبين التطبيق الصحيح[61]. وقد بدأت أولى الخلافات حول هذا الخط الجديد مبكراً في مرحلة الانتقال وقبل أن يسود هذا الخط، فقد ارتبط جانب من استقالة د. بكر القباني وعبدالحميد غازي في سبتمبر ١٩٨٥، إلى جانب الصراع على النفوذ، باتهامها لقيادة الحزب «بتغليب الإخوان على الناصريين».

ورغم نفيها لذلك، فقد جاء رد نائب الرئيس ليوضح أهمية التيار الإسلامي الصاعد، حيث أكد أن الحزب يمضي بموجب برنامجه الشريعة الإسلامية، ومع الحرص على إبراز أنه «لا محل لتصفية تيار لحساب تيار آخر، وكل من يحاول إثارة الحساسية والعداوة بين الناصريين والإسلاميين فهو يعمل عكس الاتجاه الصحيح»[62]. كما أبرز أحد رموز التيار الإسلامي الصاعد أن مفهوم الإسلام لدى حزب العمل مختلف عن مفهومه لدى

الإخوان والتيارات الدينية الأخرى» فحزب العمل تيار جديد وليس تجمعاً لقوى غير متجانسة. أما علاقتنا بالإخوان والناصريين فهي علاقة جبهوية»[٣٣] والملاحظ أن هذا التصور كان مقبولاً لدى بعض أعضاء نخبة الحزب من خارج التيار الإسلامي والذين اصطدموا به بعد ذلك، فقد عبر أحدهم عن موقف يتفق مع هذا الطرح السابق من زاوية أن «حزب العمل يمثل مرحلة الالتقاء بين التيارين الإسلامي والناصري وتجاوز الخلافات بينهما»[٣٤].

لكن كان الاستعداد لعقد المؤتمر العام الرابع في يناير ١٩٨٧ ثم التحالف مع الإخوان عاملين رئيسيين وراء تصعيد الخلاف حول الخط السياسي للحزب، رغم أنه لم يكن موضع مراجعة أو مناقشة خلال ذلك المؤتمر، فقد ظل التقرير السياسي في إطار الخط الوطني العام، حيث تبنى «برنامجاً وطنياً للإنقاذ تنهض بتبعاته جبهة وطنية شاملة تلتف حول برنامج من العقد الاجتماعي». حتى عندما أشار إلى «الصبغة الإسلامية لجهادنا المصري والعربي». واقتصر تناوله للشريعة الإسلامية على الدعوة «للبدء بتطبيقها مع التسليم بأن الأمر يتطلب مرور مرحلة زمنية»[٣٥].

ومع ذلك فقد ظهرت دلائل أولية على تحرك يعد له أنصار التيار الإسلامي لتدعيم خطهم في مقابل تحرك مضاد لبعض العناصر التي أطلقت على نفسها بعد المؤتمر «قيادات حزب العمل المدافعة عن كيان الحزب وخطه الاشتراكي الديمقراطي»، وعلى رأسها الأمين العام المساعد ممدوح قناوي.

وقد لجأت هذه المجموعة الأخيرة للتصعيد من خلال بيان هاجم «محاولة من أسموا أنفسهم بالإسلاميين الانقضاض على الحزب وتجهيز

لقرائبهم الفكرية، لكن المؤتمر العام الرابع جاء مخيباً لآمالهم ومحوراً جديداً لحسم ما تراخى حسمه من تلك الخلخلات الفكرية والسياسية حيث أكد ثقة الأغلبية في القيادات المدافعة عن خط الحزب الأساسي[٦٦]، وكان هذا خطأً جسيماً وضعهم في مواجهة مباشرة ضد قيادة الحزب التي اعتبرتهم أداة من أدوات الحزب الحاكم في حربه المشبوهة للنيل من قائمة التحالف.

ودلل الأمين العام على ذلك بأنهم يشنون هذه الحرب على الحزب خلال المعركة الانتخابية، وكان من الممكن الانتظار بضعة أيام لفتح الحوار إذا كانوا يقصدون صالح الحزب[٦٧]. وأثار نقطتين في رده عليهم: الأولى أن حزب العمل لم يعتبر نفسه أبداً من الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية المعروفة في أوروبا، لكن اشتراكيته تأسست من البداية على القيم الروحية والإسلام، والثانية أنهم لم يرفضوا فكرة التحالف عند عرضها، وإنما انتظروا حتى إعداد القوائم الانتخابية فلما لم يجدوا أنهم في الترتيب الذي يضمن لهم الحصول على المقاعد حسب تقديرهم أعلنوا تمردهم.

لكن خروج هذه المجموعة من الحزب لم يضع حداً للخلاف حول خطه السياسي، وقد أسهم أسلوب قيادة الحزب في إدارة الخلاف حول خطه السياسي، وقد أسهم أسلوب قيادة الحزب في إدارة الخلاف في إيجاد أرضية لترسيخه في الفترة التالية، وتمثل ذلك في الإصرار على فصلهم مما كان انتصاراً للتيار الإسلامي.

وتم الفصل بالفعل رغم معارضة ستة من أعضاء اللجنة التنفيذية[٦٨]، مثلوا ثلاثين بالمائة من مجموعة أعضائها الحاضرين للاجتماع، ولم يكن هؤلاء من المعارضين للخط الإسلامي البازغ في الحزب رغم أنهم كانوا

من خارج النخبة التي قادت عملية تشييد هذا الخط، والأرجح أنهم لم يتصوروا إمكان تطور الأمر في اتجاه استبعادهم من نخبة الحزب كلياً في المؤتمر العام الخامس، فقد كان الصراع في هذا الإطار على النفوذ بالأساس كما سبق إيضاحه، يؤكد ذلك أن أبرزهم شاركوا في تكريس الخط الجديد للحزب، بل وكان نائب رئيس الحزب أحمد مجاهد هو صاحب اقتراح أن يكون شعار المؤتمر الخامس «نحو إصلاح شامل من منظور إسلامي»، وقد عبر بعد ذلك موقفه هذا بأن «القضية تتعلق بالاجتهاد الذي يمكن أن نستخلصه من الإسلام لمواجهة ما نحن عليه اليوم، وهو ما رأيت معه أن برنامج حزب العمل حل إسلامي»[69].

أما بالنسبة لحزب الوفد فقد واجه خلافين رئيسيين بشأن خطه السياسي:

فكان الخلاف الأول حول قضية الشريعة الإسلامية والعلمانية، فقد واجه الحزب عند استئناف نشاطه السياسي عام ١٩٨٣ مناخاً عاماً يقتضي اتخاذ موقف أكثر وضوحاً تجاه قضية الشريعة، ولذلك لم يكن بمقدوره أن يحتمل خطاباً علمانياً صارخاً كالذي عبر عنه د. فرج فودة، ورغم أنه لم يكن من أعضاء النخبة الحزبية، لكن قوبل كتابه «الوفد والمستقبل» برفض حاد من صلاح أبو إسماعيل عضو الهيئة العليا، ورغم أن رواية صاحب الكتاب تؤكد أن رئيس الحزب سبق أن وافق عليه قبل استئناف النشاط[70]، فالواضح أن هجوم أبي إسماعيل على الكتاب صنع مأزقاً أثار موضوع الخط السياسي للحزب تجاه القضية برمتها، فقد طالب أبو إسماعيل بأن يعلن الحزب موقفه منها بوضوح، ولجأ رئيس الحزب إلى تجنب تأييد أو معارضة ما تضمنه الكتاب، لكن عندما سئل عنه، أعلن أنه لا يمثل رأي الحزب وإنما الرأي الشخصي لكاتبه[71]، وأدى الخلاف إلى استقالة

د. فودة بعد أن شعر بأن التيار الغالب داخل الحزب لا يميل إلى موقفه واعتقد أن الإخوان المسلمين الذين تحالفوا انتخابياً مع الحزب يريدون خروجه[٧٢]، كما تحدث عن حملات شنتها جريدة الحزب (إلى حد السماح للشيخ صلاح بمهاجمتي على صفحات الجرائد ومنعي عن الرد إلا بعد العرض على رئيس الحزب بحجة الانضباط الحزبي)[٧٣]. ويدل قبول الهيئة العليا للاستقالة بسرعة على أن قيادة الحزب وجدت فيها مخرجاً من المأزق. لكنها مع ذلك لم تكن كافية لإنهاء الخلاف حول خط الحزب، الأمر الذي فرض إدخال تعديل على برنامجه لجعل الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، مع إصدار بيان يحدد طبيعة الخط السياسي للحزب تجاه القضية.

واتسم البيان بنزعة توازنية تتضمن (حرص الحزب على ألا يكون شعار الشريعة الإسلامية موضعاً للمزايدات، وإيمانه بأن هذا الشعار لا يتطلب إلغاء كافة القوانين القائمة أو تعديلها جذرياً لمجرد الرغبة في التغيير، وكما يرفض الحزب العلمانية التي تنادي بفصل الدين عن الدولة، فإنه يرفض بالمثل الدولة الثيوقراطية التي تنادي بسيطرة رجال الدين على الحكم[٧٤].

وقد اقتضى هذا التطور أن يقوم بعض أعضاء نخبة الحزب بإعادة تفسير موقفه من العلمانية، وكان في مقدمتهم نائب الرئيس الذي نفى أن يكون الوفد القديم قد دعا إلى فصل الدين عن الدولة عندما رفض النحاس تتويج الملك في الأزهر موضحاً أنه كان المقصود تجنب سيطرة الدين على الدولة والانتصار للدستور الذي يحتم حلف اليمين أمام البرلمان دون غيره[٧٥]. كما جادل السكرتير العام للحزب بأن مصر لم تعرف العلمانية الكاملة أبداً، ولا يمكن أن تقدر على القطيعة الكاملة بين الدين والدولة لأن لها قيماً

وتقاليد وأعرافاً لا يمكن إغفالها جانباً(٧٢). وفي هذا الإطار أصبح الخط السياسي للحزب يتمثل في رفض العلمانية والثيوقراطية معاً.

لكن هذا التطور أدى إلى استقالة عدد من أعضائه ذوي التوجه العلماني، ومنهم د. محمد أنيس عضو الهيئة العليا الذي اعترض على «الاتجاه الجديد الذي لم يعرفه الحزب طوال تاريخه، والذي أصبح يمثل تخلياً عن مبادئ العلمانية التي تحول دون مزج الدين بالسياسة»(٧٣). كما استقال د. لويس عوض معلناً: «فوجئت في الفترة الأخيرة بتصريحات على مستوى القمة في الحزب تعلن رفض العلمانية التي أؤمن بها كأساس للعقد الاجتماعي»(٧٤)، وركز كمال عبدالرازق في بيان سبب استقالته على أن «النحاس لم يقبل أبداً أي خلط بين الدين والسياسة، ورفض أي تعاون مع الإخوان رغم سعيهم المتكرر لذلك»(٧٦).

ورغم أن هذا التطور في الخط السياسي للحزب كان مرضياً لصلاح أبو إسماعيل، إلا أنه عاد بعد عدة أشهر لإثارة خلاف جديد حول طرح موضوع الشريعة في مجلس الشعب ساعياً لتعميق الخط الجديد والوصول به إلى ذروته، وأدى ذلك إلى صدام مع قيادة الحزب التي صارت هذه القضية مصدر إزعاج مستمر لها منذ استئناف النشاط الحزبي، فسعت على وضع حد له، واعتبرت أن بعض الأحاديث الصحفية التي تحدث فيها أبو إسماعيل عن خلع رداء الحزبية نوعاً من الاستقالة، فقررت قبولها في اجتماع للهيئة العليا أول فبراير ١٩٨٥ (٨٠).

وكان المقصود بذلك حديثاً قال فيه صراحة: «قررت خلع رداء الحزبية، ولن أستأنف نشاطي في المجلس فرداً كما كنت»(٨١).

أما الخلاف الثاني الذي واجهه حزب الوفد فكان حول الموقف من السلطة ويجدر التنويه بداية إلى أن هذا الخلاف لم يكن شبيهًا بخلاف التجمع حول ما إذا كانت السلطة الخصم الرئيسي، وإنما انحصر على حدود الاتصالات السياسية معها ومستوى النقد الملائم لسياساتها، ورغم أن هذا الخلاف لم يناقش علانية، بعكس ما حدث في حزب التجمع، كان واضحاً أن بعض نخبته يفضلون أسلوباً أقل حدة في انتقاد بعض هذه السياسات وإقامة اتصالات أوسع مع السلطة، وخاصة د. وحيد رأفت وياسين سراج الدين، ورغم أنهما لم يعبرا عن هذا الموقف بوضوح تام، فقد انتقد الأول صحيفة الحزب كما سيرد لاحقاً، كما تحدث عن خلافات داخل الهيئة العليا حول بعض القضايا السياسية «لا تصل إلى حد الأزمة - نحن نتناقش ونختلف، ثم نتفق أخيراً أو نخضع لقرار الأغلبية»[189].

وقد حدث خلاف بينه وبين ممتاز نصار داخل هذه الهيئة وخارجها بسبب تصريحات أدلى بها عقب لقاء له مع رئيس الجمهورية وانطوت على إشادة بالتطور الديمقراطي في مصر[190]. كما أكد د. عصفور، وهو من أكثر أعضاء نخبة الحزب حدة في نقده لسياسات الحكومة، عندما كتب مؤبناً د. رأفت أنه كان على خلاف شديد معه، «رغم اختلافي الشديد معه في الكثير من الآراء، إلا أنه ظل بالنسبة لي أباً وأستاذاً»[191].

وقد أدارت قيادة الحزب هذا الخلاف بدرجة عالية من المرونة، طالما أنه لا يشتمل على انتهاك لقرارات حزبية أو الحط من مكانة الحزب، ففي هذه الحالة لجأت إلى الحسم كما حدث عندما استمر ياسين سراج الدين في عضوية برلمان وادي النيل بالمخالفة لقرار صادر عن الهيئة العليا كما سبق بيانه، لكن الحالة الأكثر دلالة كانت موقف قيادة الحزب من أعضاء

هيئته البرلمانية الذين خرجوا على قرار عدم المشاركة في إعادة ترشيح مبارك لفترة رئاسة ثانية عام ١٩٨٧، رغم أن القرار لم يصدر بالإجماع وإنما صدر بأغلبية اثنى عشر مقابل ثلاثة طالبوا بتأييد الترشيح وسبعة، ورأوا رفضه كلياً.

فقد تم فصل ستة أعضاء بالهيئة البرلمانية لم يلتزموا بالقرار هم محمد عطية، وأحمد الشويخي، وأحمدي حمادي وفاروق عوض المهدي، وعبدالعزيز عبدالكريم، ومحمد حسين خليفة[٣٥].

أما حزب الأحرار فيعتبر الوحيد من أحزاب المعارضة موضع الدراسة الذي لم يعرف خلافات أساسية حول خطه السياسي، ورغم التحولات المتعددة التي اجتازها وانطوى مؤخراً على تبني خط إسلامي فكان الخلاف الوحيد الذي ظهر حول خطه بسبب معارضة نائب رئيسه التي أعلنها عند استقالته لما أسماه «تعاون رئيس الحزب مع أحزاب تختلف عن حزب الأحرار في الأيديولوجية، وعقد اجتماعات معها تحت مسميات مختلفة، وقد قاطعتها لعدم اقتناعي بها. وعندما تم الاتفاق على عقد مؤتمر شعبي واسع في ميدان عابدين تدعى إليه التيارات غير الشرعية، قدمت لرئيس الحزب توصية بإرجائه لكنه تجاهلها ومضى في عقد المؤتمر الذي رفضته أجهزة الأمن، ثم اضطر في النهاية مرغماً للإرجاء»[٣٦]. وفيما عدا ذلك لم يظهر خلاف واضح حول الخط السياسي، والأرجح أن طغيان صراع النفوذ في الحزب كما سبق إيضاحه أدى إلى غياب الخلاف حول هذا الخط، وحتى عندما قدم صلاح أبو إسماعيل مطالب بشأن خط الحزب عند انضمامه إليه في فبراير ١٩٨٦، لم يحدث خلاف حولها باستثناء الموقف من كامب ديفيد الذي سيعالجه الباحث لاحقاً، فقد قبلت نخبة الحزب

إجمالا صيغ الحزب بصيغة إسلامية. وكانت الصراعات التي خاضها أبو إسماعيل خلال فترة التحاقه بالحزب متعلقة بالتطرف، وكان معظمها ضد شخصيات ذات توجه إسلامي مثل يوسف البدري والعمزة دعبس.

٢ - إدارة الخلاف حول صحيفة الحزب:

شهد حزب التجمع والعمل أيضاً أهم الخلافات وأكثرها حدة بشأن صحيفة الحزب بالمقارنة مع حزبي الوفد والأحرار. كما تميز حزب التجمع منذ ١٩٨٥ بعلانية هذه الخلافات التي بقيت مكتومة خلال الفترة السابقة. وقد تداخل خلاف حول خط صحيفة «الأهالي» مع صراع القوة داخل الحزب، بصفة خاصة بين مجموعة يقودها ما أطلق عليه «مجموعة الأربعة» ومجموعات أخرى، والملاحظ أن هذا الخلاف لم يكن مثاراً حتى نهاية ١٩٨٣، حيث تم توجيه الشكر إلى إدارة ومجلس تحرير الصحيفة في اجتماعات تنظيمية عدة[١٨٧]، لكن منذ بداية ١٩٨٤ بدأت الانتقادات لرؤية لخط الصحيفة بالظهور، واتخذ الأمين العام للحزب في البداية موقف الدفاع عنها على أساس أنها «لا يمكن «للأهالي» من الناحية النظرية أن تخرج عن خط التجمع، ولم تخرج عنه عملياً، فهي ليست مؤسسة مستقلة عن الحزب، ولكنها صحيفته التي تعبر عن رأيه ومواقفه، ولا صحة للادعاء الذي يحاول الفصل بين الآراء التي تظهر بها وبين مجمل مواقف التجمع»[١٨٨].

ومع ذلك أدى استمرار هذه الانتقادات إلى إثارة أول مناقشة واسعة حول «الأهالي» في اجتماع اللجنة المركزية في أكتوبر ١٩٨٤، لكن جاء القرار النهائي في صالحها، حيث أكد أنها «تلتزم في خطها السياسي ببيانات وأدبيات وقرارات الهيئات الحزبية المسئولة، ولا تلتزم بآراء أعضاء أو

قيادات حزبية تختلف مع الخط السياسي للتجمع، وهذا لا يحول دون طرح آراء مختلفة عن خط الحزب في قضايا بعينها[89].

ومنذ أواخر ذلك العام (1984) أخذ الخلاف يتصاعد ويفرض نفسه بشكل علني، مما دعا أمين اللجنة المركزية حينئذ للدفاع عن الصحيفة على أساس أن «هناك لائحة تحكم الصحيفة وتنظم الاختصاصات والعلاقات وتضمن الالتزام بالخط السياسي الذي يحدده المستوى القيادي مع أعطاء مجلس التحرير حرية كاملة في الترجمة الصحفية لهذا الخط»[90].

لكن ثمة ما يدل على أن هذه الحماية التي وفرتها قيادة الحزب لمجلس تحرير «الأهالي» أخذت تتراجع نتيجة أخطاء ارتكبها هذا المجلس، وكان أبرزها الإصرار على نشرة عدة تحقيقات عن مشكلة أفغانستان انطوت على نوع من التأييد للوجود السوفيتي في نهاية 1987 وأوائل 1988، الأمر وضع الأمين العام للحزب في حرج وجعله يفضل استبعاد رئيس تحريرها[91]، وواكب ذلك اتجاه عدد متزايد من النخبة الحزبية لتحميل «الأهالي» مسئولية التدهور في العلاقات بين الحزب وبعض القوى السياسية[92]، إزاء ذلك أخذ الخلاف حول خطة «الأهالي» يتطور في اتجاه أزمة داخلية، الأمر الذي عالجته قيادة الحزب بفتح حوار واسع وفقا لقرار اللجنة المركزية في أكتوبر 1987، الذي حدد عدة أساليب للحوار أهمها النشر في «دائرة الحوار» ومناقشات في لجان المحافظات، بينها تقرير أولي حول أدائها[93] تضمن انتقادات جوهرية أهمها:

- التناقض المستمر في توزيعها، مما يعكس موقف الجماهير تجاهها.

- تزايد الإحساس باتجاهها إلى المبالغة مما يؤثر على مصداقيتها.

- تزايد الاعتقاد بأنها تعبر عن خط متشدد وتحديداً عن خط عناصر ماركسية متشددة.

- الافتقاد إلى التقدير الصحيح لردود أفعال الجماهير حول بعض القضايا الحساسة، ومثال مقالات أفغانستان واضح بهذا الشأن.

- سوء الأداء خلال حملة انتخابات ١٩٨٧، مما أدى إلى الخلط بين التجمع والحزب الشيوعي مما أثر سلبياً على موقف الناخبين.

وأورد التقرير في نهايته إشارة ذات مغزى واضح تدل على موقف قيادة الحزب الذي تحول بالكامل في غير صالح مجلس تحرير الصحيفة، فقال إن الأمين العام طالب في اجتماعه بلجنة إعداد التقرير «بضرورة مراعاة أن التجمع يجمع قوى سياسية واسعة، وإن المسئول عن الصحيفة لابد أن يسعى للتعبير عن مجمل الاتجاه العام للحزب وليس عما يعتقد أنه صحيح ويتفق مع اختياره الأيديولوجي»(٩٥).

وتنوعت الأفكار التي تم التعبير عنها خلال الحوار، لكن يمكن تصنيفها إلى ثلاثة اتجـــاهات(٩٦)، أحدهمـا يتـهم الأهالي بالانحـراف عن الخط السياسي للحزب، وآخر يدافع عن التزامها به، وثالث يقارن إيجابياتها وسلبياتها. كما جرت سلسلة من المناقشات في بعض لجان المحافظات، ونشرت تقارير عن بعضها في «دائرة الحوار» وتم تنظيم عدة جلسات استماع لصحفيي الحزب وأعضاء مجلس تحرير «الأهالي» وأدى ذلك إلى إعداد تقرير عن الحوار لتقديمه إلى دورة اللجنة المركزية في يونيو ١٩٨٨، وقد استبق رئيس تحرير «الأهالي» هذه الدورة بتقديم استقالته

للأمانة العامة، وتاشدها قبولها دون تصويت حتى لا يقع خلاف داخل اللجنة المركزية، ووافقت الأمانة العامة على ذلك، ومن ثم كان من السهل إحداث التغيير في رئاسة التحرير بعد قبول اللجنة المركزية أيضاً للاستقالة[97].

لكن تغيير مجلس تحرير «الأهالي» وتعيين لطفي واكد ومحمود المراغي رئيسين للتحرير مع تولي الأول رئاسة مجلس الإدارة بدلا من الأمين العام للحزب، ولم ينه الخلاف حول الخط السياسي للصحيفة، وقد أشار الأمين العام إلى ذلك بعد ستة أشهر من التغيير بقوله: (الآن القراء يرتاحون «للأهالي»، وإن كان بعض أعضاء الحزب يرونها أهدأ مما يجب. هناك يقول إن الأسلوب السابق كان أفضل، ولكن هذا نتيجة لاختلاف زاوية الرؤية، وقد نستمر في أسلوبنا الجديد، ثم نكتشف أنه خطأ فنعود للتغيير)[98].

ورغم أن الأزمة التالية التي شهدتها الصحيفة في أكتوبر ١٩٨٩ كانت راجعة إلى قيام رئيس مجلس الإدارة بفصل صحفي لتنفيذه عملاً كلفه به رئيس التحرير الآخر، فقد أكد الأخير أن «الصحفي ذهب ضحية للصراع داخل الحزب وغياب الاتفاق على الخط السياسي للصحيفة، رافضاً مزايدات قطاع من الماركسيين يتهمه بالمهادنة»[99].

كما أن إقالة الصحفي كانت لسبب سياسي لا إداري، حيث نشر تحقيقاً يتعلق بالدعوى القضائية المرفوعة من أحمد أبو الفتح ضد هيكل يتضمن وثائق مقدمة من الأخير تتناول علاقة الأول بالسلطات البريطانية والفرنسية خلال حرب ١٩٥٦. وكان الموقف المتشدد لرئيس مجلس الإدارة ضده انعكاساً لجانب من خلافه مع رئيس التحرير الآخر حول

الموقف من حزب الوفد، فكان الأخير بمحبره عدواً لثورة ١٩٥٢ تجدر مراجهته ، بينما رأى الآخر ضرورة التلاحم مع كل قوى المعارضة، ولذلك بدأت الأزمة تعبيراً عن خلاف حول المدى الذي يمكن أن يذهب إليه رئيس التحرير المستقبل في صبغ الخط السياسي للصحيفة بصبغة ناصرية، وقد أصر على استقالته رغم محاولات إثنائه عنها، وحل محله فيليب جلاب الذي تعرض لنفس الاتهام بالمهادنة لكن دون الاتهام بتغليب الخط الناصري نظراً لخلفيته الفكرية الماركسية، كما تمتع بدعم قيادة الحزب له، حيث كان المجيء به لرئاسة التحرير اختيار الأمين العام نفسه، وقد نجح في فرضه رغم أن الكثيرين من نخبة الحزب كانوا يعتبرون جلاب من خارج الحزب[١٠٠].

أما في حزب العمل، فلم يظهر خلاف جوهري حول الخط السياسي لصحيفته إلا بعد تولي عادل حسين رئاسة تحريرها في نوفمبر ١٩٩٥، خلفاً لحامد زيدان الذي سافر للعمل في دولة الإمارات. كما لم تتح الفرصة لإثارة حوار موضوعي وعلني حول هذا الموضوع.، ففي الفترة الفترة السابقة على رئاسة تحرير عادل حسين، كانت الخلافات حول الصحيفة لا تتعلق بخطها السياسي أساساً وإنما ببعض صراعات النفوذ التي اتهم الأمين العام خلالها بالتحكم في عملية النشر بها كما سبق إيضاحه.

أما في المرحلة التالية فقد اقترن الخلاف حول خط الصحيفة بالخلاف الخاص بالخط السياسي للحزب وتحوله في اتجاه إسلامي، وقد قدم زيدان بعد انضمام الحزب عام ١٩٨٩ تفسيراً جديداً لاستقالته مؤداه أن توجه بعض أعضاء نخبة الحزب عقب انتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٨٤ في اتجاه إسلامي (أحدث تناقضات أخذت تتزايد، وحتى لا أكون طرفاً في هذا

الخلاف المتصاعد والذي لاحظته مبكراً عام ١٩٨٥، ولما كان صعباً أن أكون سلبياً في هذا الخضم وحتى لا أتحمل مسئولية تاريخية في تصعيد الخلاف رأيت أن يكون انسحابي في هدوء)[٤٠١].

ويجدر ملاحظة أن هذا الخلاف حول خط الصحيفة ظهر في وقت مبكر قبل أن يثار بشأن خط الحزب نفسه، حيث تزايدت الانتقادات للاتجاه إلى تغليب الخط الإسلامي عليها، وقد حاول المنتقدون في نهاية ١٩٨٦ إقناع رئيس الحزب بتشكيل لجنة لإعداد خطة إعلامية تلتزم بها «الشعب»[٤٠٢]، ورغم أنه أبدى استعداداً لذلك، فقد توارت الفكرة تحت ضغط ظروف حل مجلس الشعب وما اقتضته من تركيز على الإعداد للانتخابات الجديدة، ومما زاد من هذه الانتقادات أن رئيس التحرير الثاني قفز إلى هذا المنصب فجأة دون أن يكون له دور سابق في الحزب، وكانت أول مرة يظهر فيها اسمه في الصحيفة عام ١٩٨٣ عندما كتب مقالا في ذكرى أخيه أحمد حسين[٤٠٣]. لكن الملاحظ أنه لم يحدث تحولا سريعاً في خط الصحيفة، وإنما راعى التدرج خلال الأشهر الأولى مستفيداً من التزايد النسبي في مساحة الخطاب الإسلامي بها قبل أكثر من عام على توليه مسئوليتها، فعلى سبيل المثال كانت صفحتا «الدين للحياة» و«شباب العمل» قد أصبحتا منبراً مستمراً لهذا الخطاب منذ منتصف ١٩٨٤، كما بدأ بعض قادة الإخوان والجماعات الإسلامية ينشرون مقالات بها. ولجأ عادل حسين عبر أسلوب التغيير التدريجي، إلى توسيع مساحة الخطاب الإسلامي. كما لم يعبر عن رؤيته للهوية الإسلامية لحزب العمل إلا بعد ستة أشهر من رئاسته للتحرير، حيث أكد أنه «ليس حليفاً للتيار الإسلامي، ولكنه عنصر أصيل في هذا التيار»[٤٠٤]. ثم أخذ في تطوير فكرة عدم

التعارض بين الموقف من ثورة ١٩٥٢ والجهاد تحت الراية الإسلامية (على أساس رفض النزعة الاستبدادية لهذه الثورة وتراجع التأثير الإسلامي عليها ديناً وحضارة) مع تقدير (الجهاد الذي خاضته ملايين من الشباب المصري في الجيش والمزارع والمصانع للقضاء على السيطرة الأجنبية رغم تورط سياسة عبدالناصر في أخطاء جسيمة) [١٠٥] وفي هذا الإطار رأى أنه «لا تعارض بين نظلعنا للنهضة الإسلامية وبين استفادتنا من إيجابيات ثورة ٢٣ يوليو»[١٠٦].

وقد أعطى التحالف مع الإخوان دفعة قوية لعملية تحويل الخط السياسي للصحيفة في اتجاه إسلامي، حيث تم تأكيد أنه (تحالف استراتيجي في تيار واحد هو تيار أصولي ومستقبلي في الوقت نفسه)[١٠٧].

وإزاء ذلك تصاعدت الانتقادات للخط الجديد للصحيفة، وتركزت الاتهامات على رئيس تحريرها باعتباره يدبر انقلاباً ضد توجهات الحزب الاشتراكية، فتصدى للرد معتبراً أن هذه الاتهامات (مجرد مهاترات يبررها أصحابها مواقفهم الخاطئة، إن كل ما أقوم به من خلال الجريدة والحزب يتفق تماماً مع برامجنا ووثائقنا المعلنة)[١٠٨]. كما نفى بعد ذلك أن يكون أحد قد تقدم إليه بمقال للنشر أو بوجهة نظر ولم ينشرها، وتحدى أن يكون هناك مقال منع نشره[١٠٩].

أما في حزب الأحرار، فقد بدأت الخلافات حول خط صحيفة «النور» التي خضعت لسيطرة كاملة من وكيل الحزب الحمزة دعبس. فمثلاً أنها لم تلتزم بكونها صحيفة دينية وتعرضت لقضايا سياسية تناولتها بمنهج يخدم اتجاهات وقوى أخرى، وأكد أنه دعا رئيس الحزب (أكثر من مرة لحسم هذا الأمر لكنه لم يأخذ باقتراحي ومضى يشيد بالجريدة متجاوزاً عن أخطائها)[١١٠].

كما تضمنت انتقادات «جبهة الأحرار» التي ظهرت في سبتمبر ١٩٨٥ أن (رئيس تحرير «النور» الذي يحظى بثقة رئيس الحزب يكتب مقالات تدعو للتفرقة بين عنصري الأمة ولا تتماشى مع الخط الليبرالي للحزب بل تسير في طريق معاد للديمقراطية[١٦١]).

وبالنسبة لصحيفة الأحرار، والتي تعد أكثر صحف أحزاب المعارضة من حيث معدل تغيير رؤساء تحريرها، فقد اقترن هذا التغيير بظروف متباينة بخطها السياسي في بعض الأحيان، فقد ارتبط استبعاد أول رئيس لتحريرها (صلاح قبضايا) عام ١٩٨٠ بغضب الحكم عليه حيث أعتبره رئيس للجمهورية مناهضاً للنظام مما أدى إلى تعرض الصحيفة لمشكلات متكررة في طباعتها، واضطرت قيادة الحزب إلى تغيير رئيس التحرير وإسناد المنصب إلى محمد القلبان الذي أثار استياء كذلك في صفوف النخبة بسبب تجاهله للنشاط الحزبي، وكان من نتيجة ذلك أن نجح بعض أعضاء النخبة في تكتيل أغلبية بالأمانة العامة مؤيدة لاستبعاده[١٦٢]، ولم يكن هذا التغيير كسابقه متعلقاً بالخط السياسي للصحيفة الذي تسبب في التغيير التالي، فقد كان رئيس التحرير الذي خلف وحيد غازي من خارج الحزب، بل وكان محسوباً على تيار آخر يعتبره بعض نخبة الحزب متعارضاً مع خطة السياسي «محمود عوض».

فقد أخذ عليه، وفقاً لأحد أعضاء النخبة، أنه حول الصحيفة في اتجاه ناصري بدرجة ما مع وضعها في قالب من الإبهار الصحفي[١٦٣]. ورغم أنه ارتفع بتوزيعها، وحقق إنجازاً مهنياً بارزاً خلال إدارته لها من خلال سعيه إلى الحد من تدخل نخبة الحزب في سياستها التحريرية ولذلك تقرر إقالته في اجتماع للأمانة العامة تلبية لمطلب عدد من أعضائها الذين

عبروا عن عدم موافقتهم على الخط الذي انتهجه(١٦٤). وفي هذه الظروف تمت الاستعانة بمحمد عامر الذي عمل لفترة في صحيفة النور ثم اختلف مع الحمزة دعبس، ولم يكن له عمل آخر، فبقى كاتباً في صحف الحزب حتى توليه رئاسة تحرير الأحرار، ولم يكن لانضمام صلاح أبو إسماعيل أي دور في تعيينه رغم تزامن الحدثين.

وما لبث أبو إسماعيل أن شن هجوماً عنيفاً عليه لما اعتبره زيادة في مساحة الكتابات العلمانية بالصحيفة، ونجح في دفع الأمانة العامة إلى توجيه إنذار له في أكتوبر ١٩٨٦(١٦٥)، واستمر عاماً في منصبه حتى سبتمبر ١٩٨٧ عندما اضطر رئيس الحزب لإعادة وحيد غازي لحصوله على حكم قضائي بعدم جواز إقالته(١٦٦). وكان هذا هو السبب الرئيسي لإقالة محمد عامر، لكن تزامن الإقالة مع تزايد الشكاوى من نشر أخبار غير دقيقة وبعضها على درجة عالية من الحساسية أعطى له فرصة لمحاولة الإيحاء، بأن استبعاده يرجع إلى توجيهات عليا لرئيس الحزب بتهدئة خط الصحيفة(١٦٧). ولم يحدث خلاف بعد ذلك حول خط الصحيفة إلا في منتصف ١٩٨٨ عندما انحازت لوجهة نظر الحكومة خلال أزمة شركات توظيف الأموال، في الوقت الذي كان لارتباط الحزب بحزب العمل وجماعة الإخوان في إطار التحالف الثلاثي يفرض عليه موقفاً مسانداً بدرجة أو بأخرى لهذه الشركات، ولذلك اتهم الأمين العام حينئذ الصحيفة بالخروج على الخط السياسي للحزب(١٦٨).

أما حزب الوفد فرغم أنه لم يحدث خلاف حول الخط السياسي لصحيفته، فقد كان بعض أعضاء نصيته غير مرتاحين أحياناً لهذا الخط، ومن أبرزهم نائب رئيس الحزب الذي أكد أنه «من حيث سياسة الصحيفة

تحت مسؤوليتها، ملتزمة بالأمانة لكل ما ينشر بها، لكن لا يمكن أن نرضي كل الناس من خلال ما تنشره[١١٩]. كما وجه نقداً مباشراً لمعالجتها لقضية الجندي سليمان خاطر الذي أطلق النار على عدد من السياح الإسرائيليين عام ١٩٨٥ مؤكداً أنها لم تعبر عن خط الحزب تجاه هذه القضية، وطالب بالتمييز بين الحزب والصحيفة (لأن الحزب لم يستغل هذه القضية وإن كانت صحيفة الوفد اضطرت لأن تشايع أحزاب المعارضة الأخرى في تعظيم هذا العمل. وكان يجب أن تكون صحيفة الوفد أكثر التزاماً في هذه القضية، لكنها إلى حد ما جارت التيار العام الموجود بعد أن أصبح قوياً)[١٢٠]. لكنه في الوقت نفسه دافع عن حرية الصحافة ورفض أن يكون هناك ضغط على صحيفة الحزب قائلاً: «صحيفة الوفد هي لسان حال حزب الوفد إلى حد ما. ونحن لا نريد مصادرة للرأي وحرية الصحافة، بل علينا أن ندرب صحافتنا لتقول بحرية ولا نضغط عليها»[١٢١]. والملاحظ أن رئيس تحرير صحيفة الحزب في ذلك الوقت طرح تصوراً لعلاقتها بالحزب يقوم على أنها «صحيفة الحزب الناطقة بلسانه وتلتزم بسياسته وتحولها إلى عمل صحفي في الوقت نفسه مستقلة عن الحزب مالياً، حيث لم يحدث أن أعطاها الحزب مليماً كما لم يأخذ من ميزانيتها شيئاً، وبالتالي لا يستطيع أحد من الحزب أن يتدخل في تحرير الصحيفة إطلاقاً، خاصة وأن رئيس الحزب هو رئيس مجلس إدارتها»[١٢٢].

خلاصة

يمكن استخلاص ثلاث نتائج رئيسية من هذا المبحث بشأن أسلوب إدارة الخلافات السياسية والفكرية في الأحزاب.

١ ـ أن هناك تباينا بين طبيعة الخلافات الغالبة من هذا النوع بين الحزبين الحاكمين على التوالي (مصر والوطني) وأحزاب المعارضة الأربعة. فلم تظهر داخل الحزبين الحاكمين اللذين تم استيعابهما خلافات جوهرية حول قضايا سياسية وفكرية. ويرجع ذلك إلى طريقة تكوينهما كامتداد للتنظيم السياسي الواحد وغلبة تراث هذا التنظيم عليهما، خاصة وأن معظم أعضاء نخبتيهما جاءت من عناصر هذا التنظيم. ولذلك فكما كان الحال في الاتحاد الاشتراكي السابق، تركزت الخلافات السياسية داخل حزب مصر ثم الحزب الوطني على تفاصيل وجزئيات في الغالب الأعم.

٢ ـ إن أساليب إدارة أحزاب المعارضة الخلافات السياسية والفكرية تتميز بتوفر قدر من الديمقراطية يفوق ما كان متاحا بشأن الصراعات على النفوذ. فكان هناك حرص واضح في الغالب الأعم على إدارة تلك

الخلافات بأسلوب ديمقراطي أو يستوفي الشكل الديمقراطي على الأقل، وكانت هناك ثلاثة أساليب رئيسية في هذا المجال: أولها اللجوء إلى التصويت في المستوى القيادي للحزب من أجل حسم الخلاف. وحدث ذلك بشكل متكرر في أحزاب التجمع والعمل والوفد الجديد، ومرة واحدة في حزب الأحرار. وقد انفرد حزب الوفد الجديد بأنه الوحيد الذي جاء نتيجة التصويت في هيئته العليا ضد رغبة رئيسه مرة واحدة عندما رفضت الأغلبية المشاركة في انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٧ في قائمة مشتركة مع أحزاب المعارضة الأخرى. لكن رغم أن التصويت في جميع الحالات الأخرى كان ينتهي بقرار منسجم مع رغبة رؤساء الأحزاب (والأمين العام لحزب التجمع)، فقد اتسم هذا التصويت بالجدية والحرية واستوفى الشكل الديمقراطي.

٣ ـ إنه كان هناك، مع ذلك، تفاوت مزدوج في مستوى ديمقراطية إدارة الخلاف حول القضايا السياسية والفكرية في أحزاب المعارضة. فكان ثمة تفاوت ـ أولاً: بين هذه القضايا نفسها. فقد اتسمت إدارة الخلافات حول الانتخابات العامة وتفاصيلها بديمقراطية أعلى مما توفر في إدارة الخلافات حول الخط السياسي للحزب، ويرجع ذلك إلى أن هذا النوع الأخير من الخلافات ذو صلة بالضرورة بالصراع على النفوذ الذي كانت أساليب إدارته غير ديمقراطية إجمالا كما تبين من المبحث السابق في هذا الفصل، وفقاً لقاعدة أنه كلما اقتربت الخلافات من مناطق النفوذ والسلطة أصبح الأسلوب الديمقراطي في إدارتها غير وارد، والعكس. وهذا ما يفسر أن الخلاف الوحيد، من بين الخلافات السياسية والفكرية لحزب العمل، الذي أدير بأسلوب غير ديمقراطي وقاد إلى أكبر انشقاق عن الحزب كان

متعلقاً بخطه السياسي عندما قرر التيار الإسلامي المتصاعد داخله أن يطبع هذا الخط بطابعه ويستبعد التيار الآخر عشية وخلال المؤتمر العام الخامس في ١٩٨٩ .

كما كان هناك تفاوت ـ ثانياً ـ بين أحزاب المعارضة موضع الدراسة من حيث مدى ديمقراطية أساليب إدارة الخلافات السياسية الفكرية . فعلى سبيل المثال كانت قيادة حزب الوفد الجديد أقل نزوعاً إلى التأثير على نتائج التصويت حول الخلافات المتعلقة بقضايا المشاركة في الانتخابات العامة من قيادتي حزب التجمع والعمل، فيما لم يعرف حزب الأحرار غير خلاف واحد من هذا النوع. كما كانت إدارة الخلاف حول الخط السياسي للحزب وصحيفته أكثر ديمقراطية في حزب التجمع منه في حزب العمل، وهما الحزبان اللذان شهدا أهم خلافات في هذا المجال فقد تبين أن قيادة حزب العمل تجنبت فتح حوار منظم وعلني حول هذا النوع من الخلاف عندما تصاعد تدريجياً منذ عام ١٩٨٥ ، وإنما سعت في البداية لإيجاد توازن بين التيارين الإسلامي وشبه العلماني، قبل أن تميل بثقلها في صف التيار الإسلامي وتتيح له الفرصة للهيمنة على الحزب في مؤتمره الخامس عام ١٩٨٩ ، أما حزب التجمع فقد شهد حواراً منظماً واتسم بقدر كبير من الديمقراطية كأسلوب لإدارة الخلاف حول الخط السياسي، الأمر الذي أتاح له أن يتجنب انشقاقاً كبيراً كالذي تعرض له حزب العمل في ١٩٨٩ . ويؤكد ذلك وجود علاقة وثيقة بين أسلوب إدارة الخلافات الحزبية من ناحية وإمكانات محافظة الحزب على وحدته وتماسكه من ناحية أخرى، وإضافة إلى هذه القاعدة، يمكن استخلاص أن أسلوب إدارة الخلاف حول الخط السياسي للحزب أكثر أهمية ـ من منظور هذه العلاقة ـ من أسلوب

إدارة أي خلاف آخر لعاملين: أولهما أن هذا الخلاف هو الأكثر طرداً في حالة حسمه بأسلوب غير ديمقراطي، لأنه لا يترك للتيار المهزوم خياراً آخر غير الانشقاق حيث لا يمكن الاستمرار في ظل فرض خط سياسي لا يقتنع به أو يستطيع تأييده. وثانيهما أن هذه الخلاف يحدث في العادة بين التيارات متبلورة أو شبه متبلورة، وبالتالي يؤدي إلى خروج مجموعة كبيرة من الحزب في حالة تعثر إدارته بأسلوب ديمقراطي وبالتالي بأسها من إمكان تغيير خط الحزب أو تعديله في فترة تالية. وهذا يختلف عن الخلافات المتعلقة بالموقف من الانتخابات أو من قضايا السياسة الخارجية، والتي نادراً ما تؤدي إلى ظهور تيار متبلور. فغالباً ما يتسم هذا النوع من الخلاف بطابع فردي أو بطابع المجموعات الصغيرة، وبالتالي لا يقود ـ حتى في حالة عدم توفر جو ديمقراطي في إدارته ـ إلى انشقاقات كبيرة وإنما يترتب عليه غالباً انسلاخات محدودة عن الأحزاب.

وهذا ما يفسر تعرض حزب العمل لأكبر انشقاق في تاريخه بل وفي تاريخ الأحزاب موضع الدراسة بسبب عدم إدارة الخلاف حول خطه السياسي بأسلوب ديمقراطي رغم توفر هذا الأسلوب في إدارة خلافات سياسية أخرى.

هوامش المبحث الثالث عشر (الفصل الخامس)

١ ـ الأهرام الاقتصادي، العدد ٩٣٠، ١ نوفمبر ١٩٨٦. وانظر أيضاً: أمينة النقاش، زوبعة في فنجان حزب الأحرار مصدر سابق، والأهالي، العدد ٢٦٩، ١٧ نوفمبر ١٩٨٦.

٢ ـ الأهرام الاقتصادي، المصدر السابق.

٣ ـ الشعب، العدد ٣٩٦، ٤ نوفمبر ١٩٨٦.

٤ ـ الأهالي، العدد ١٤٥، ٢٧ يونيو ١٩٨٤.

٥ ـ الأهالي، العدد ١٤٩، ٢٤ أكتوبر ١٩٨٤

٦ ـ عبد الغفار شكر، أخطاء الكبار والمصلحة إلى مف داني على شماخ، الأهالي، العدد ١٨٩، ١٦ إبريل ١٩٨٧.

٧ ـ خالد محيي الدين في حديث صحفي، الأهالي، العدد ٢٤٠، ٩٥ نوفمبر ١٩٨٧.

٨ ـ الأهالي، العدد ٢٦٦، ١ يوليو ١٩٨٧

٩ ـ مقابلة مع الأستاذ عبد الغفار شكر بالمقر الرئيسي لحزب التجمع، في ٢١ إبريل ١٩٩١.

١٠ ـ إبراهيم طلعت في حديث صحفي، مجلة المصور، مصدر سابق.

١١ ـ انظر على سبيل المثال: وحيد رأفت، للقوائم المغلقة، الوفد، العدد ٥٥، ١٩ فبراير ١٩٨٧.

١٢ ـ مقابلة مع السيدة مني مكرم عبيد بمنزلها في ٥ مارس ١٩٩٦.

١٣ ـ يسين سراج الدين، في: الأهرام، العدد ٣٧٩٤٨، ٢١ أكتوبر ١٩٩٠.

١٤ ـ مقابلة مع السيدة على مكرم عبيد بمنزلها في ٥ مارس ١٩٩١ .

١٥ ـ فؤاد سراج الدين خلال المؤتمر الصحفي لرؤساء أحزاب المعارضة، الشعب، العدد ٥٦٩، ١٢ أكتوبر ١٩٩٠ .

١٦ ـ نص البيان في: الشعب، المصدر السابق.

١٧ ـ الوفد اليومي. العدد ٣١، ١٣ إبريل ١٩٨٧ .

١٨ ـ الوفد اليومي: العدد ٣٢، ١٤ إبريل ١٩٨٧ .

١٩ ـ حول الانقسام في الهيئة البرلمانية للوفد على هذه العلاقة، أنظر المصالح، العدد ٦٨١، ١٢ يوليو ١٩٨٧.

٢٠ ـ فؤاد حسني، في العلوان، الشعب، العدد ١١٠، ٦ يونيو ١٩٨١ .

٢١ ـ عمرو الأنبي. لماذا لم أتقدم للترشيح، الشعب. العدد ٢٢٦، ١٥ مايو ١٩٨٤ .

٢٢ ـ الشعب، العدد ٢٢٨، ٢٩ مايو ١٩٨٤ .

٢٣ ـ إبراهيم الدسوقي، في: الشعب، العدد ٢٣١، ١٠ يونيو ١٩٨٤ .

٢٤ ـ حامد زيدان، الحوار في أسيوط الشعب، المصدر السابق .

٢٥ ـ إبراهيم شكري، في: الشعب، العدد ٢٤٨، ١٧ يوليو ١٩٨٤ .

٢٦ ـ إبراهيم المصري، في: الشعب، مصدر سابق.

٢٧ ـ الشعب، العدد ٢٦٤، ٢٥ ديسمبر ١٩٨٤ .

٢٨ ـ الشعب، العدد ٢٤٦، ٢٠ ديسمبر ١٩٨٦ .

٢٩ ـ أحمد مجاهد، في: آخر ساعة، ١ أكتوبر ١٩٨٦ .

٣٠ ـ الشعب، العدد ٣٥٢، ٧ أكتوبر ١٩٨٦ .

٣١ ـ الشعب، العدد ٣٦١، مصدر سابق.

٣٢ ـ وثائق وقرارات المؤتمر العام الثاني لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، مصدر سابق، ص ١٤٢

٣٣ ـ الأهالي، العدد ٨٥، ٢٥ مايو ١٩٨٣ .

٣٤ ـ الأهالي، العدد ٣٦٥، ٥ نوفمبر ١٩٨٦ .

٣٥ ـ عرض أحد أعضاء لجنة الحزب لهذا التفسير مع غيره من التفسيرات. راجع: عبد الغفار شكر، أسطورة القيادة والحاجة إلى نقد ذاتي علني وشجاع، الأهالي، العدد ١٨٩، ٢٠ إبريل ١٩٨٧.

٣٦ ـ الأهالي، العدد ٢٩٨، ٢٤ يونيو ١٩٨٧.

٣٧ ـ الأهالي: العدد ٢٩٩، ١ يوليو ١٩٨٧.

٣٨ ـ حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، تقرير عن نتائج الحوار. د. ت، ص ٥.

٣٩ ـ انظر التفاصيل في: المصدر السابق.

٤٠ ـ المصدر السابق: ص ١٦.

٤١ ـ عبد الغفار شكر، التجمع يقتحم المناطق المحرمة، الأهالي، العدد ٣١٧، ٤ نوفمبر ١٩٨٧.

٤٢ ـ خالد محيي الدين أمام اللجنة المركزية، الأهالي، العدد ٣٢١، ٢ ديسمبر ١٩٨٧.

٤٣ ـ الأهالي، العدد ٣١٠، ١٦ سبتمبر ١٩٨٧.

٤٤ ـ الأحرار، العدد ٧٨، ٢١ يناير ١٩٨٠.

٤٥ ـ إبراهيم شكري، في: الأحرار، العدد ٧٦، ٧ يناير ١٩٨٠

٤٦ ـ محمد حسن درة، في: مايو، العدد ١٤، ١ يونيو ١٩٨١.

٤٧ ـ المصدر السابق.

٤٨ ـ د. حلمي الحديدي، في مايو، المصدر السابق.

٤٩ ـ د. حلمي الحديدي، في مايو، العدد ١٨٨، ١٩ مارس ١٩٨٤.

٥٠ ـ انظر: الشعب، العدد ١٦، ٢٣ ديسمبر ١٩٧٩.

٥١ ـ د. محمد عصفور، ثورة أم حركة، الشعب، العدد ٢١٠، ٢٨ فبراير ١٩٨٤.

٥٢ ـ إبراهيم الزيادي، وماذا بعد: الشعب، العدد ٢٩٦، ٦ أغسطس ١٩٨٥.

٥٣ ـ إبراهيم الزيادي، الفساد والإقطاع والديمقراطية، الشعب، العدد ٣١٨، ٧ يناير ١٩٨٦.

٥٤ ـ إبراهيم يونس، المعارضة تشل نفسها من داخل صفوفها، مصدر سابق.

٥٥ ـ عبد الصمد الشرقاوي، مرحبا بالمصريين داخل حزب العمل، الشعب، العدد ٢٣٦، ١٠ إبريل ١٩٨٤

٥٦ ـ الشعب، العدد ٢٣٧، ١٧ إبريل ١٩٨٤.

٥٧ ـ إبراهيم شكري، في ذكرى ثورة ٢٣ يوليو: مسيرة الشعب مستمرة وكلنا في موقف، الشعب، العدد ٢١٣، ٢٤ يوليو ١٩٨٤.

٥٨ ـ الشعب، العدد ٢٣٦، ١٢ يونيو ١٩٨٤.

٥٩ ـ الشعب، العدد ٢٣٧، ١٩ يونيو ١٩٨٤.

٦٠ ـ الشعب، العدد ٢٣٨، ٢٦ يونيو ١٩٨٤.

٦١ ـ الشعب، العدد ١٨٩، ١٨ يونيو ١٩٨٥.

٦٢ ـ الشعراني النقالي، في: الأهالي، العدد ٢٠٥، ١١ سبتمبر ١٩٨٥.

٦٣ ـ حمدان أحمد حسين، المصدر السابق.

٦٤ ـ إبراهيم الصحصري، نحو تأصيل فكري لحزب العمل الاشتراكي، الشعب، العدد ٤٤، ٨ يوليو ١٩٨١.

٦٥ ـ انظر التقرير في: الشعب، العدد ٣٨٥، ٦ يناير ١٩٨٧.

٦٦ ـ انظر نص البيان: مايو، العدد ٢٦٩، ٣ إبريل ١٩٨٧.

٦٧ ـ د. حلمي مراد في: الشعب، العدد ٣٨٥، ٦ إبريل ١٩٨٧.

٦٨ ـ الأهرام الاقتصادي، العدد ٩٥٣، ٢٠ إبريل ١٩٨٧.

٦٩ ـ أحمد مجاهد في حديث صحفي: الشعب، مصدر سابق.

٧٠ ـ د. فرج فودة في حديث صحفي، المصور، العدد ٣١٠٢، مصدر سابق.

٧١ ـ فؤاد سراج الدين في حديث صحفي، الوفد، العدد ١، مصدر سابق.

٧٢ ـ د. فرج فودة في حديث صحفي، الأحرار، العدد ٢٠٦، ٩ إبريل ١٩٨٤.

٧٣ ـ المصدر السابق.

٧٤ ـ الوفد، العدد ١، مصدر سابق.

٧٥ ـ د. وحيد رأفت في حديث صحفي، المصور، العدد ٣١٠٦، مصدر سابق.

٧٦ ـ إبراهيم فرج في حديث صحفي، المصور، العدد السابق.

٧٧ ـ انظر خطاب استقالة د. لويس في: مايو، العدد ١٦٢، ١٦ إبريل ١٩٨٤.

٧٨ ـ د. لويس عوض في حديث صحفي، المصور، العدد ٣١٠٦، إبريل ١٩٨٤.

٧٩ ـ كمال عبد الرازق، في: المصور، العدد ٣١٠٣، مصدر سابق.

٨٠ ـ الأحرار، العدد ٣٧٦، ١٦ أبريل ١٩٨٥، الوفد، العدد ٤٦، ١٤ أبريل ١٩٨٥.

٨١ ـ صلاح أبو إسماعيل في حديث صحفي، الأحرار، العدد ٣٢١، ١٨ يناير ١٩٨٥.

٨٢ ـ د. وحيد رأفت في حديث صحفي، لمصرور، مصدر سابق.

٨٣ ـ راجع: الأحرار، العدد ١٨، ١٢٦١، ٧ نوفمبر ١٩٨٥.

٨٤ ـ د. محمد حسنين، أستاذي د. وحيد رأفت، الوفد، العدد ٦٦٢، ١٤ مايو ١٩٨٧.

٨٥ ـ الوفد، العدد ١٠٤، ٢ يوليو ١٩٨٧.

٨٦ ـ صلاح الرفاعي، لهذه الأسباب استقلت من حزب الأحرار، أخبار اليوم، العدد ٢٠٥٧، ٢٦ مارس ١٩٨٤.

٨٧ ـ انظر علي حسين الشاذلي: الأهالي، العدد ٨٣، ٤ مايو ١٩٨٣، والعدد ١٠٨، ١٦ نوفمبر ١٩٨٣.

٨٨ ـ خالد محيي الدين في حديث صحفي، الأهالي، العدد ١٤٤، ١٦ يوليو ١٩٨٥.

٨٩ ـ الأهالي، العدد ١٦٩، ٢٤ أكتوبر ١٩٨٤.

٩٠ ـ لطفي واكد، بدلاً من الهجاب عنه عن الحقيقة، الأهالي، العدد ١٠٤، ١٦ سبتمبر ١٩٨٣.

٩١ ـ مقابلة مع الأستاذ محمد سيد أحمد بمنزله في ٣٠ مارس ١٩٩١.

٩٢ ـ الأهرام الاقتصادي، العدد ٣٦، ١٤ يناير ١٩٨٨.

٩٣ ـ نشرة الحوار، العدد ٣١، ١٤ يناير ١٩٨٨.

٩٤ ـ أعد لطفي واكد وإبراهيم سعد الدين وحسين عبد ربه، المصدر السابق، ص ٤١، ص ٤٦.

٩٥ ـ المصدر السابق، ص ٤٥، ٤٦.

٩٦ ـ نشرة الحوار، الأعداد ٣١ ـ ٣٥، مارس ١٩٩١.

٩٧ ـ الأهالي، العدد ٣٤٧ ـ ١ يونيو ١٩٨٨.

٩٨ ـ خالد محيي الدين في صالون الاقتصادي، الأهرام الاقتصادي، مصدر سابق

٩٩ ـ محمود المراغي، في: مصر اليوم، العدد ١٤، ٢٨ أكتوبر ١٩٨٩.

١٠٠ ـ مقابلة مع الأستاذ محمد سيد أحمد بمنزله في ٣٠ مارس ١٩٩١.

١٠١ ـ حامد زيدان لهذه الأسباب حدث الشقاق في حزب العمل، مصدر سابق.

١٠٢ ـ الأهرام الاقتصادي، العدد ٩٢٩، ٣ نوفمبر ١٩٨٦.

١٠٣ ـ عادل حسين، أحمد حسين في تكرار الأولى، الشعب، العدد ١٩٨، ٢٨ سبتمبر ١٩٨٣ .

١٠٤ ـ عادل حسين، حول الشريعة والاقتصاد والبنوك الإسلامية، الشعب، العدد ٣٣٦، ١٣ مايو ١٩٨٦ .

١٠٥ ـ عادل حسين، حزب العمل وثورة يوليو، الشعب، العدد ٣٤٦، ٢٢ يوليو ١٩٨٦ .

١٠٦ ـ عادل حسين، رسالة للشباب الإسلامي والناصري، الشعب، العدد ٣٦٩، ١٦ ديسمبر ١٩٨٦ .

١٠٧ ـ عادل حسين، معنى التحالف بين العمل والإخوان، الشعب، العدد ٣٧٧، ٢٤ فبراير ١٩٨٧ .

١٠٨ ـ عادل حسين، في: الأهرام الاقتصادي، العدد ٩٥٠، ٣٠ مارس ١٩٨٧.

١٠٩ ـ عادل حسين في حديث صحفي، النور، مصدر سابق.

١١٠ ـ صلاح الرفاعي، لهذه الأسباب استقلت من حزب الأحرار، مصدر سابق.

١١١ ـ الأهالي، العدد ٣٠٥، مصدر سابق.

١١٢ ـ مقابلة مع الأستاذ محمد عبد الشافي، بمنزله في ١٣ يونيو ١٩٩٦ .

١١٣ ـ الأهرام الدولي، العدد ٣٦١٨٣، ٢١ ديسمبر ١٩٨٥ .

١١٤ ـ مقابلة مع الأستاذ محمد عبد الشافي بمنزله، في ١٣ يونيو ١٩٩٦ .

١١٥ ـ الأهرام الدولي، العدد ٣٦٤٩١، ٢٩ أكتوبر ١٩٨٦.

١١٦ ـ مقابلة مع الأستاذ محمد عبد الشافي، بمنزله في ١٣ يونيو ١٩٩٦.

١١٧ ـ محمد عامر، في الأهرام الدولي، العدد ٣٦٦٩٠، ١٠ سبتمبر ١٩٨٧ .

١١٨ ـ الأهرام الدولي، العدد ٣٦٦٢٩، ٤ أغسطس ١٩٨٧.

١١٩ ـ د. رفعت في حديث صحفي، مايو، العدد ٦٦، ٧ يوليو ١٩٨٦ .

١٢٠ ـ د. رفعت في حديث صحفي، مايو، العدد ٦٤٧، ٢٧ يناير ١٩٨٩ .

١٢١ ـ المصدر السابق.

١٢٢ ـ مصطفى كامل في حديث صحفي، الأهرام الاقتصادي، العدد ٩٢٨، ١٧ .

الخاتمة

حدود الديمقراطية داخل الأحزاب المصرية

توضح هذه الدراسة أن جميع الأحزاب السياسية المصرية المعاصرة ما زالت تعاني من مشكلات جوهرية تعوق تقدم الممارسة الديمقراطية داخلها، رغم حدوث قدر محدود من هذا التقدم بالمقارنة مع ما كانت عليه تلك الممارسة في أحزاب ما قبل ١٩٥٢ على وجه الإجمال، فرغم تفاوت بتمييز واضح لأحدها أو بعضها. فالواضح من الدراسة أن حزب العمل، الذي بدا أنه حقق قدراً أكبر نسبياً من التقدم في الممارسة الديمقراطية داخله، لا يفترق جوهرياً في هذا المجال عن الأحزاب التي شهدت أقل قدر من التقدم، وهي أحزاب مصر والأحرار والوطني الديمقراطي. كما أن التقدم الذي تحقق في حزب العمل منذ بداية الثمانينيات عاد ليتأثر سلبياً بتصاعد الصراع داخله في الفترة ١٩٨٧ - ١٩٨٩ كما سبق شرحه. وأدت هيمنة تيار واحد بعد ذلك إلى انحسار التنافس الداخلي الذي كان مميزاً له منذ تأسيسه.

وكذلك تبقى أهم نتائج هذه الدراسة هي ما انتهت إليه من حدوث قدر محدود من التقدم في الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب المصرية المعاصرة بالمقارنة مع أحزاب ما قبل ١٩٥٢، رغم تراجع مستوى التطور الديمقراطي في المرحلة المعاصرة بالقياس إلى مرحلة ٢٣ ـ ١٩٥٢. ويؤكد ذلك عدم وجود علاقة ضرورية بين الديمقراطية في نظام الحكم وفي مؤسسات المجتمع.

وسنعود لمناقشة هذه العلاقة بعد تحديد مدى التقدم في مستوى التطور الديمقراطي داخل الأحزاب.

أولاً: تطور الممارسة الديمقراطية دخل الأحزاب المصرية بين مرحلتين.

تكشف هذه الدراسة عن حدوث تقدم نسبي في الاتجاه العام للممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب المصرية المعاصرة بالمقارنة مع أحزاب ما قبل ١٩٥٢. فوفقاً للمؤشرات التي تم الاعتماد عليها، يمكن ملاحظة وجود هذا التقدم بالنسبة لمعظمها لكن بدرجات متفاوتة، ودون بلوغ مستوى الممارسة الديمقراطية الكاملة في أي من الجوانب التي تشملها تلك المؤشرات، التي تم الاعتماد عليها، يمكن ملاحظة وجود هذا التقدم بالنسبة لمعظمها لكن بدرجات متفاوتة، ودون بلوغ مستوى الممارسة الديمقراطية الكاملة في أي من الجوانب التي تشملها تلك المؤشرات، فقد حدث تقدم متفاوت، بالمقارنة مع مرحلة ما قبل ١٩٥٢، في حداثة التنظيم الحزبي نفسه، وعملية صنع بعض القرارات الحزبية، والأطر المؤسسية للمشاركة وخاصة من حيث توفرها للأعضاء حيث أدائها في الغالب، وأسلوب التجديد للنخبة الحزبية في بعض الأحزاب، وطريقة إدارة جانب من خلافات هذه النخبة.

لكن ظلت هناك، بالمقابل - ثوابت في المرحلتين تحول دون تعميق التقدم النسبي الذي حدث، وأهمها الدور المهيمن لرئيس الحزب ومركزية التنظيم الحزبي. وفي هذا السياق ينبغي النظر إلى تجربة حزب الأحرار الدستوريين قبل ١٩٥٢ من حيث حدود دور رئيسه كاستثناء في المرحلتين ما زال هو الحزب الوحيد الذي لم يكن لبعض رؤسائه دور مهيمن، والذي حدث تداول على منصب الزعامة فيه لأسباب غير وفاة الرئيس.

ولكي يتبين حجم التقدم الذي حدث، نقدم مقارنة بين الأحزاب المعاصرة وأحزاب ما قبل ١٩٥٢ بشأن العنصر الذي ظهر أو لم يظهر فيها هذا التقدم.

١ - حداثة التنظيم الحزبي.

حدث تقدم ملموس في عملية بناء الأحزاب المصرية المعاصرة بالمقارنة مع أحزاب ما قبل ١٩٥٢ . لقد اهتمت الأحزاب المعاصرة ببناء تنظيماتها على أسس حديثة، رغم التفاوت من حزب لآخر في مدى هذا الاهتمام من ناحية وفي نتائجه العملية من ناحية أخرى. لكنها باتت تفارق - إجمالاً - في هذا المجال عن أحزاب ما قبل ١٩٥٢ التي لم يتوفر لمعظمها البناء التنظيمي بالمعنى الحديث باستثناء الحزب الوطني في مرحلته الأولى ١٩٠٧ - ١٩١٢ وجماعة الإخوان المسلمين بدرجة ما. ويعكس هذا الاستثناء إحدى المفارقات التاريخية اللافتة، لأن جماعة الإخوان، التي امتلكت تنظيماً حزبياً أقرب إلى الحداثة من بقية أحزاب ما قبل ١٩٥٢، هي بحكم توجهاتها جماعة رافضة للتحديث ونازعة إلى الماضي، فقد ظهر في الفصل الثاني من الدراسة كيف اتسم تنظيم حزبي حديث، فلم تكن هناك تنظيمات متماسكة ومتبلورة على هذين المستويين

ولكشوف عضوية أو حصر للأعضاء، ولذلك كانت تنظيم تلك الأحزاب يكاد يقتصر على قيادة وأعضاء.

ويتمثل جوهر التقدم الذي حدث في ممارسة الأحزاب المعاصرة في امتلاكها تنظيمات حزبية تصل ـ بدرجة متباينة ـ إلى المستوى القاعدي وتؤطره في حدود كل منها، رغم استمرار النمط السلطوي حاكماً للعلاقة بين المستوى القيادي وهذا المستوى القاعدي وكذلك المستوى الوسيط. وبذلك أصبحت مشكلة الأحزاب المعاصرة تتركز في استكمال بناء المستوى القاعدي من ناحية وفي طبيعة العلاقة بين المستويات التنظيمية الرئيسية الثلاثة من ناحية أخرى. وقد عانت هذه العلاقة من عدم رسوخ الانتخاب في بناء تنظيمات الأحزاب المعاصرة، الأمر الذي يحد من عملية تحديث التنظيم الحزبي إضافة إلى التأثير السلبي لدور رئيس الحزب ومع ذلك فقد أصبحت هذه الأحزاب تواجه مشكلة من نوع مختلف تعكس مستوى أعلى من التقدم، بل وتترتب على هذا التقدم نفسه، فلم تعد المشكلة هي غياب التنظيم الحزبي الحديث أصلا، وإنما استكمال عملية تحديثه كمياً باستكمال بناء المستوى القاعدي وكيفياً بترسيخ أسلوب الانتخاب في التنظيم الحزبي. وقد رأينا كيف أصبحت هذه المشكلة في طورها الجديد موضع جدل في الأحزاب المعاصرة، وهي ظاهرة لم تعرفها أحزاب ما قبل ١٩٥٢ إلا بشكل هامشي وعابر في معظم الأحوال.

وترجع أهمية التقدم إلى كونه يوفر ما يمكن تسميته «البنية الأساسية» للممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب. فكلما غدا التنظيم الحزبي أكثر حداثة على المستوى القاعدي، كلما زادت احتمالات تولد الضغوط من

أسفل إلى أعلى، وبالتالي اضطرار المستوى القيادي لأخذ هذه الضغوط في الاعتبار بدرجة أو بأخرى مما يقلل من قدرته على التلاعب بالجسد التنظيمي للحزب، وقد انعكس ذلك في بعض عناصر الممارسة الديمقراطية الأخرى التي حدث بها قدر من التقدم كما سيتضح الآن، مثل عملية صنع القرار التي صارت أكثر ديمقراطية فيما يتعلق بالقرارات التي تنطوي على مصالح قاعدية مباشرة.

٢ ـ عملية صنع القرار الحزبي:

يعد هذا العنصر أقل عناصر الممارسة الديمقراطية التي شهدت الأحزاب المعاصرة تقدماً فيها بالمقارنة مع الأحزاب ما قبل ١٩٥٢، بسبب استمرارية الطابع السلطوي والدور المهيمن لرئيس الحزب، مع اعتبار حالة حزب الأحرار الدستوريين في بعض فتراته استثناءً كما سبقت الإشارة إليه.

ومع ذلك يمكن ملاحظة مظهرين للتقدم المحدود الذي حدث في عملية صنع القرار في الأحزاب المعاصرة بالمقارنة مع أحزاب ما قبل ١٩٥٢:

أولهما: حرص رؤساء الأحزاب المعاصرة في معظم الأحوال على تغليف المضمون السلطوي لعملية صنع القرار بمظهر ديمقراطي، أي السعي إلى استيفاء الشكل الديمقراطي بصدور القرار في نهاية الأمر من الجهاز المختص ـ لائحياً ـ في المستوى القيادي غالباً وفي المستوى الوسيط أحياناً فيما يتعلق بقرارات التصرف في الحزب وخاصة حالتي حله أو تجميد نشاطه، ويمكن هنا في حد ذاته تقدماً إذا قورن بانفراد رئيس الوفد أو المرشد العام الأول للإخوان قبل ١٩٥٢ بصنع واتخاذ الكثير من

القرارات حتى فى حالة الأغلبية فى المستوى القيادى للوفد بالذات. ففى الوفد القديم كان الأسلوب الفردى هو الغالب فى هذه العملية مضموناً وشكلاً. وفى جماعة الإخوان كانت للمكانة المعنوية البالغة لمرشدها الأول تتيح إصدار القرارات التى يصنعها بالتوافق على نحو نلمس قدراً من ملامحه أحيانا فى حالة حزب التجمع بصفة خاصة من بين الأحزاب المعاصرة، لكن حرص الأمين العام لهذا الحزب على استيفاء الشكل الديمقراطى فى كثير من الأحوال عبر الأسلوب التقليدى، وهو طرح الموضوع للتصويت فى المستوى القيادى، وهو ما درج عليه رؤساء معظم الأحزاب المعاصرة بشكل عام، ومع ذلك فقد كانت هناك قرارات شارك المستوى القيادى إجمالاً فى صنعها مشاركة حقيقية وليس من باب استيفاء الشكل وكان أحدها فى الوفد الجديد ضد رغبة رئيس الحزب. لكنه قبل به، وهو أمر لم تعرفه الأحزاب المصرية منذ أن قرر مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين التحالف مع الوفد عام ١٩٢٦ ضد رغبة رئيسه حينئذ عبد العزيز فهمى.

وثانيهما: وهو الأهم اضطرار الرؤساء لأخذ رغبات المستوى القاعدى والوسيط فى الاعتبار بشأن القرارات المتعلقة بالانتخابات العامة، والتى تنطوى على مصالح قاعدية أكثر من غيرها. وبديهى أن قرارات تحديد المرشحين للانتخابات هى التى ترتبط بأكبر قدر من هذه المصالح، وخاصة فى ظل أسلوب الانتخابات بالقائمة الحزبية الذى كان معمولا به فى أهم انتخابين خلال فترة الدراسة: عام ١٩٨٤م وعام ١٩٨٧. فلم يحدث فى أحزاب ما قبل ١٩٥٢ أن عادت قيادة الحزب إلى المستوى القاعدى على أى نحو فيما يتعلق بتحديد المرشحين، بعكس الحال فى

معظم الأحزاب المعاصرة بل وحتى في كلها باستثناء الحزب الوطني على أساس أن حزب مصر لم يدخل أي انتخابات منذ أن أصبح حزباً في نوفمبر ١٩٧٦ وحتى حله في أغسطس ١٩٧٨، وإن كان قد خاض انتخابات في يونيو ١٩٧٦ كتنظيم داخل الاتحاد الاشتراكي. وقد تفاوت مستوى استئناس القيادة بآراء المستوى القاعدي بشأن قرارات تحديد المرشحين فكان أهم دور لهذا المستوى في حزب التجمع عام ١٩٨٤ حيث تم تشكيل لجان محلية لاختيار المرشحين في الوحدات القاعدية، وتقديمهم لأمانات المحافظات، أما في بقية الأحزاب، وكذلك في حزب التجمع عام ١٩٨٧، اقتصر دور المستوى القاعدي على قمته الممثلة في أمانات المحافظات. لكن لم يكن بمقدور هذه الأحزاب تجاهل قواعدها كلياً في قرارات من هذا النوع، وقد واجه الحزب الوطني الديمقراطي مشكلات كبيرة عندما انفردت لجنة ضيقة برئاسة الأمين العام بتحديد وترتيب المرشحين في القوائم وتراوحت بين الاحتجاجات والانسلاخات عن الحزب، واضطرت هذه اللجنة أحياناً للإيحاء بأن الاختيارات النهائية كانت لرئيس الحزب في محاولة لاستثمار مكانته كرئيس للدولة أيضاً للإيحاء بأن الاختيارات النهائية كانت لرئيس الحزب في محاولة لاستثمار مكانته كرئيس للدولة أيضاً من أجل الحد من الضغوط القاعدية. ورغم أن أحزاب المعارضة التي أشركت المستوى القاعدي بدرجة أو بأخرى في اختيار المرشحين واجهت مشكلات أيضاً في هذا المجال، فالواضح أنها كانت أقل مدى وحدة مما واجهه الحزب الوطني.

كما شهدت بعض الأحزاب أدواراً للمستويين القاعدي والوسيط بشأن قرارات المشاركة في الانتخابات العامة، وخاصة حزبي التجمع والعمل عندما كان الرئيس يواجه خلافاً حاداً في المستوى القيادي بين اتجاهين

متعارضين إزاء هذه المشاركة ولا يستطيع حسمه دون خسائر كبيرة، ولذلك كان يلجأ إلى إحالة الموضوع للمؤتمر العام كما فعل رئيس حزب العمل، أو للجنة المركزية كما فعل الأمين العام للتجمع في انتخابات ١٩٨٧.

كما قامت الأمانة المركزية «المستوى القيادي» لحزب التجمع بعقد لقاءات مع أمانات المحافظات «من المستوى القاعدي» عشية تلك الانتخابات. وقد حدث ذلك في الحزبين رغم أن رئيس العمل وأمين عام التجمع كانا راغبين بوضوح في دخول الانتخابات، لكنهما وجدا أن إمكانية التأثير على المستوى الوسيط في الحزبين أكثر فعالية في ضمان اتخاذ القرار المطلوب مع تجنب انشقاق المعارضين له في المستوى القيادي في الوقت نفسه، فضلا عن امتداد الخلاف إلى ما دون هذا المستوى أيضاً كما اتضح من مناقشات المؤتمر العام الثاني لحزب العمل واللجنة المركزية لحزب التجمع، وهما الجهازان اللذان صدر عنهما دخول الحزبين انتخابات عام ١٩٨٤.

ودلالة ذلك أن استمرار المسافة التنظيمية الواسعة بين الرئيس وبين أعضاء المستوى القيادي أو النخبة الحزبية في الأحزاب المعاصرة كما كان الحال في أحزاب ما قبل ١٩٥٢ لم يحل دون حدوث تقدم ما في آلية صنع واتخاذ القرارات التي تنطوي على مصالح قاعدية محددة، وأهمها القرارات الخاصة بالانتخابات العامة. فأصبح للمستويين القاعدي والوسيط دور ما فيها، وهذا هو جوهر التقدم الذي حدث في عملية صنع القرار الحزبي مهما كان محدوداً، حيث لم يعد نموذج رئيس الوفد القديم والمرشد الأول للإخوان قائماً في الأحزاب المعاصرة.

٣ ـ المؤتمر العام:

شهدت الأحزاب المصرية المعاصرة تقدماً مهماً في ترسيخ جهاز المؤتمر العام، الذي يعد الجهاز الرئيسي للمستوى التنظيمي الوسيط أي حزب وبالتالي أهم الأطر المؤسسية للمشاركة باعتباره ساحة الالتقاء والتفاعل المؤسسي بين المستويين القيادي والقاعدي. فقد أصبح المؤتمر العام جهازاً ضرورياً تأخذ به مختلف الأحزاب المعاصرة في مصر وتحرص معظمها على انعقاده بشكل دوري. ولم يكن ثمة استثناء واضح غير حزب الأحرار، لأن حزب الوفد الجديد عقدت جمعيته العمومية بشكل متكرر وإن لم يكن دورياً ومنتظماً. وقد تفاوتت مؤتمرات هذه الأحزاب فيما تتيحه من فرص وإمكانات لشركة قاعدية جدية ولتفاعل حقيقي بين المستويين القيادي والقاعدي، لكن ظلت محصلة المشاركة والتفاعل محدودة كنمط عام. ومع ذلك لا يمكن التقليل من أهمية رسوخ مفهوم المؤتمر العام والانتظام النسبي في عقده باعتباره تطوراً مؤسسياً بارزاً في الأحزاب المصرية المعاصرة بالمقارنة مع أحزاب ما قبل ١٩٥٢. فكما اتضح في الفصل الثاني من هذه الدراسة، لم يعرف حزب الوفد المؤتمر العام بأي شكل. وعرفه حزب الأحرار الدستوريين لائحياً فقط. فرغم أنه تأسس من خلال جمعية عمومية، إلا أن هذه الجمعية لم تنعقد غير مرتين فحسب وفي ظروف استثنائية. ورغم أن جماعة الإخوان عقدت ستة مؤتمرات عامة بين ١٩٣٢، ١٩٤١، فقد كانت المشاركة فيها قاصرة على من أطلق عليها الأعضاء «العاملين والمجاهدين» دون غيرهم، ولم يكن للمستوى القاعدي أي دور في اختيارهم وينطبق ذلك أيضاً على أسلوب تشكيل الهيئة التأسيسية للجماعة والتي حلت محل المؤتمر العام منذ ١٩٤١، حيث قام المرشد العام باختيار أعضائها وأخذت تجدد أعضاءها

بعضها عبر دور مهيمن لهذا المرشد.

كما عقد الحزب الوطني أربعة مؤتمرات في مرحلة ازدهاره الوحيدة بين عامي ١٩٠٧ ؛ ١٩٢٦، لكن اتسم تشكيلها بطابع نخبوي كذلك، لكن كانت أعمال مؤتمرات هذه الحزب الأكثر ديمقراطية قبل ١٩٥٢ بمعياري المشاركة والتفاعل، فهو الحزب الوحيد في تلك المرحلة الذي كانت مؤتمراته تنتخب مستواه القيادي بشكل تنافسي، حيث انتخبت جمعية حزب الأحرار الدستوريين أول مجلس إدارة له من خلال قائمة معدة سلفا. وقد تكرر ذلك في الجمعية العمومية الأولي لحزب الوفد الجديد، حيث انتخبت هيئته العليا بالتصويت علي قائمة أعدها سلفاً لكن كانت الانتخابات التالية أكثر تنافسية، لكنها لم تصل إلى مستوي التنافس الحر الذي شهدته أربعة مؤتمرات لحزب العمل قبل أن يهيمن التيار الإسلامي علي مؤتمره العام الخامس، وبينما لم تشهد مؤتمرات الحزب الوطني أي انتخابات لمستوى القيادي، شهد المؤتمر الوحيد لحزب الأحرار انتخاباً صورياً لهذا المستوى الذي فاز المرشحون له بالتزكية، واقتصر دور مؤتمرات حزب التجمع في هذا المجال على انتخاب جزء فقط من أعضاء جهاز وسيط آخر هو اللجنة المركزية، التي جرت انتخابات الجزء الآخر من أعضائها على المستوى القاعدي مباشرة في المحافظات ودلالة ذلك أن التقدم الذي حدث باتجاه مسئولية المؤتمرات العامة للأحزاب المعاصرة عن انتخاب المستوى القيادي كان محدوداً للغاية نتيجة عدم رسوخ أسلوب الانتخاب أصلا في هذه الأحزاب. لكن حدث تقدم أكثر نسبياً بالمقارنة مع أحزاب ما قبل ١٩٥٢ في مشاركة مندوب المستوى القاعدي في أعمال ومناقشات المؤتمرات العامة للأحزاب المعاصرة، وهي المشاركة التي لم يعرفها غير

للحزب الوطني قبل ١٩٥٢ إلى جانب بعض مؤتمرات جماعة الإخوان بدرجة أقل كثيراً. فقد عرفت مؤتمرات حزبي العمل والتجمع وبدرجة أقل حزب الوفد الجديد مشاركة ملموسة لمندوبي المستوى القاعدي في أعمال مؤتمر العام أو الجمعية العمومية لحزب الوفد الجديد. لكن منذ المؤتمر العام الرابع لحزب العمل بدأ الانقسام المترتب على صعود التيار الإسلامي يؤثر على نمط المناقشات ويضع إطاراً معيناً لها، حتى تكرس هذا الانقسام في المؤتمر الخامس الذي لم تحدث فيه أي مناقشات وقامت قيادة الحزب بفضه فور إجراء الانتخابات التي اتسمت بالتدخل فيها لضمان فوز التيار الإسلامي.

ورغم أن مؤتمرات الحزب الوطني الديمقراطي لم تخل من مناقشات أيضاً إلا أنها تركزت على قضايا تتعلق بسياسة الحكومة أساساً، وغلب عليها في معظم الأحوال طابع تكتيكي مما أدى إلى استبعاد الكثيرين – موضوعياً – من المشاركة فيها. وبديهي أن يكون غالبية هؤلاء أو كلهم من مندوبي المستوى القاعدي.

وهكذا يمكن القول بأن جوهر التقدم الذي شهدته المؤتمرات العامة للأحزاب المصرية بالمقارنة مع أحزاب ما قبل ١٩٥٢ يتمثل في ترسيخ مفهوم هذا المؤتمر كجهاز رئيسي في البناء التنظيمي للحزب، وما يعنيه ذلك من تبلور مستوى وسيط بين القيادة والقواعد، وهو ما لم تعرفه بعض أحزاب ما قبل ١٩٥٢ فيما عرفه بعضها الآخر لفترة محدودة. كما يشكل هذا التقدم مشاركة مندوبي المستوى القاعدي في أعمال مؤتمرات بعض الأحزاب المعاصرة على نحو لا سابقة له إلا في الحزب الوطني خلال مرحلته الأولى القصيرة وبدرجة أقل جماعة الإخوان، مع ملاحظة أن

الأحزاب المعاصرة التي شهدت تفوقاً في هذا الجانب تميزت بتمثيل أدق للمستوى القاعدي في مؤتمراتها. وينطبق ذلك بصفة خاصة على حزبي التجمع والعمل حيث يأتي مندوبو هذا المستوى بالانتخاب في الوحدات القاعدية، وهو تطور لم يكن معهوداً على أي نحو في أحزاب ما قبل ١٩٥٢.

٤ ـ التجنيد للنخبة الحزبية:

حدث تقدم جزئي في الاتجاه إلى أسلوب الانتخاب للتجنيد للنخبة الحزبية بالمقارنة مع مرحلة ما قبل ١٩٥٢. فقد أخذت أحزاب العمل والتجمع والوفد بهذا الأسلوب، واتجه إليه حزب الأحرار بشكل صوري في عام ١٩٩٠.

لكن كان حزب العمل هو الذي أخذ بأسلوب الانتخاب وفقاً لأصوله أي الانتخاب التنافسي الحر في مؤتمراته الأربعة قبل أن يتعذر الانقسام داخله. ولم تكن ثمة سابقة لذلك في أحزاب ما قبل ١٩٥٢ إلا في الحزب الوطني لفترة قصيرة ١٩٠٧ ـ ١٩١٢ قبل أن يتدهور الحال به كما تبين من الفصل الثاني في هذه الدراسة. أما حزبا التجمع والوفد الجديد فقد شهدا قيوداً متباينة على عملية انتخاب المستوى القيادي. لكن كان المؤتمر العام لحزب العمل منتخباً من المستوى القاعدي، بعكس مؤتمر الحزب الوطني، فقد درج التجمع على انتخاب أمانته المركزية والعامة من خلال قائمة لكل منهما تراعى تمثيل مختلف تيارات الحزب، مما يؤثر سلبياً على درجة التنافس كما انعقدت أول انتخابات للهيئة العليا للوفد الجديد ١٩٧٨ بالتنافس حيث تم التصويت على قائمة محددة. لكن كانت الانتخابات الثانية في ١٩٨٩ أكثر تنافسية رغم ثبوت تدخل رئيس الحزب للتأثير على

نتائجها ونجاحه في ذلك كما اتضح في الفصل الرابع من هذه الدراسة، وكما كان لأسلوب الانتخاب التنافسي في حزب العمل سابقة في الحزب الوطني قبل ١٩٥٢ ، كان لأسلوب الانتخاب المقيد في حزب التجمع والوفد الجديد سابقة كذلك في جماعة الإخوان قبل ١٩٥٢ . فابتداءً من عام ١٩٤١ أصبح مكتب إرشاد هذه الجماعة منتخباً من الهيئة التأسيسية، لكن في ظل قيدين: أولهما ضرورة انتخاب ثلاثة أرباع أعضاء المكتب من القاهرة (٩ من أصل ١٢)، وثانيهما: إن الهيئة التأسيسية نفسها لم تكن منتخبة. فقد كانت هيئة مغلقة تقوم باختيار أعضائها بنفسها، بعد أن قام المرشد الأول باختيارها في البداية. ولذلك يتضح أن القيود على أسلوب الانتخاب في جماعة الإخوان قبل ١٩٥٢ كانت أكثر حدة منها في حزبي التجمع والوفد الجديد للمعاصرين. فلم يعرف التجمع والوفد الجديد ظاهرة الحصص الإقليمية التي جعلت نخبة الإخوان قبل ١٩٥٢ قاهرية بالأساس ومن الدائرة المحيطة بالمرشد العام أساساً.

وإذا كان حزب التجمع قد عرف ظاهرة الحصص السياسية فقد كان هناك أساس موضوعي لها نتيجة تعدد التيارات داخل الحزب، بينما لم يكن هناك أساس مشابه للحصص الإقليمية في جماعة الإخوان، ولم يعرف حزب الوفد الجديد هذه الظاهرة، رغم محاولات بذلتها عناصر وفدية قديمة للحصول على حصة من خلال إثارة قضية الوفديين والمستوفدين. ومن ناحية أخرى فإن اللجنة المركزية لحزب التجمع التي تقوم بانتخاب المستوى القيادي هي لجنة منتخبة من المؤتمر العام، عكس الهيئة التأسيسية لجماعة الإخوان.

أما حزبا مصر والوطني اللذان لم يعرفا أي انتخاب للمستوى القيادي

فيمثلان للنمط الذى قدمه الوفد قبل ١٩٥٢ ، ويشمل هذا النمط من الناحية الفعلية حزب الأحرار المعاصر أيضاً لأنه عرف انتخابات صورية بعد ١٤ عاماً من تأسيسه، كذلك حزب الأحرار الدستوريين الذى شهد انتخاباً واحداً لمجلس إدارته عند نشأته عام ١٩٢٤ ومن خلال قائمة معدة سلفاً.

ودلالة ذلك أن الأنماط الثلاثة لتجنيد النخبة الحزبية فى الأحزاب المصرية المعاصرة «الانتخاب التنافسي - الانتخاب المقيد - التعيين» لها سابقاتها في أحزاب ما قبل ١٩٥٢ . لكن تميز تطبيق الأحزاب المعاصرة لنمط الانتخاب التنافسي والمقيد بتوفر جوانب أكثر إيجابية ، فالمؤتمر العام لحزب العمل الذى مارس الانتخاب التنافسي هو نفسه منتخب ، بعكس مؤتمر الحزب الوطني قبل ١٩٥٢ ، فضلا عن أن ظاهرة الحصص السياسية فى نخبة التجمع تعد أقل تقييداً للمنافسة من الحصص الإقليمية فى نخبة الإخوان، فيما لم يعرف حزب الوفد الجديد ظاهرة الحصص فى اختيار نخبته.

٥ - إدارة العلاقات الحزبية :

رغم استمرار غياب التقاليد الديمقراطية في إدارة الخلافات داخل الأحزاب المصرية المعاصرة، شأنها شأن مختلف مؤسسات المجتمع والدولة ، فقد حدث تقدم نسبى فى إدارة الخلافات التى لا تنطوى على صراع سلطة ونفوذ. ومن هنا مغزى التقسيم الذى أخذت به هذه الدراسة بين صراعات على السلطة داخل الأحزاب وخلافات سياسية وفكرية. فى هذه الأخيرة تراجع، نسبياً التأثير السلبى لاستمرار ظاهرة الدور المهيمن لرؤساء الأحزاب على إدارة الخلافات الحزبية . وتبين أنه كلما ابتعدت الخلافات عن المناطق المتعلقة بالنفوذ، كلما أمكن التعامل معها بأسلوب

أكثر ديمقراطية أو على الأقل بقدر أكبر من التسامح بإتاحة الفرصة للاتجاهات المختلفة للتعبير عن نفسها. ويظهر ذلك في إدارة الأحزاب المعاصرة للخلافات التي نشأت داخلها حول قضايا الانتخابات العامة وتداعياتها أو قضايا الأحزاب السياسية الخارجية، وذلك لكن بدرجة أقل القضايا المتعلقة بالخط السياسي للحزب في الحالات التي لا يتقاطع الخلاف مع صراعات حول النفوذ أو لا ينطوي على تهديد لنفوذ الرئيس والحلقة الضيقة المحيطة به، ومن الطبيعي أن يقترن التقدم الذي حدث في هذا المجال بمثيله المتعلق بعملية صنع القرار الحزبي، وهو ما سبقت الإشارة إليه. فكلما أديرت الخلافات بأسلوب أكثر ديمقراطية أو بالأحرى أقل سلطوية، كلما أثر ذلك إيجابياً على أسلوب صنع القرار الحزبي. لكن هذه العلاقة ليست حتمية، لأنه في كثير من الأحوال يستطيع رئيس الحزب للتأثير بشكل حاسم على عملية صنع القرار موضع الخلاف رغم إدارة هذا الخلاف بأسلوب أفضل من المنظور الديمقراطي، بل وأحيانا يلجأ الرئيس إلى هذا الأسلوب لتنفيس احتقان معين داخل الحزب بما يتيح اتخاذ القرار المطلوب في مناخ حزبي أقل توتراً أو أكثر انفراجاً، وبالتالي تجنب حدوث أزمة كبيرة مع المعارضين لهذا القرار. وقد حدث ذلك على سبيل المثال في إدارة الخلاف الكبير داخل حزب العمل حول المشاركة في انتخابات ١٩٨٤، ثم حول تعيين بعض قادة الحزب في مجلس الشعب بعد فشله في تحقيق نسبة الحسم التي كانت ضرورية للتمثيل في هذا المجلس (٨٪)، ففي الحالتين أدير الخلاف بأسلوب ديمقراطي، رغم أن القرارين اللذين اتخذا بالمشاركة في الانتخابات وبقبول التعيين جاءا كما أرادهما رئيس الحزب. وثبتت فعالية هذا الأسلوب في إدارة الخلافات في حماية الحزب من انقسام حاد كان معرضاً له، بعكس ما حدث في إدارة الخلاف

الذي تصاعد في ١٩٨٨ و١٩٨٩ حول الخط السياسي للحزب، فقد رأى الرئيس أن مصلحة الحزب تقتضي تسييد الخط الإسلامي لدعم التحالف مع الإخوان؛ وهو التحالف الذي خلق تحدياً مباشراً وتحفظاً له من بعض المجموعات داخل الحزب، مما أدى إلى ارتباط الخلاف حول الخط السياسي حينئذ بما اعتقده الرئيس أنه تهديد لنفوذه. وعندئذ انتفت إمكانية إدارة هذا الخلاف بأسلوب ديمقراطي أو حتى بقدر من التسامح مع التيار شبه العلماني، كما ثبتت فعالية الأسلوب الديمقراطي في إدارة الخلافات داخل حزب التجمع حول الانتخابات عامي ١٩٨٤ و١٩٨٧، وفي احتواء الخلاف الأهم الذي برز حول المسئولية عن تدهور نتائج الحزب في انتخابات ١٩٨٧ بالمقارنة مع ١٩٨٤. فقد أدير هذا الخلاف من خلال فتح حوار واسع اتسم بدرجة عالية من الحرية، مما أسهم في احتواء الإحباط الذي ساد صفوف الحزب في انتخابات ١٩٨٧. وساعد في ذلك أن هذا الخلاف لم يتطرق إلى نفوذ الأمين العام للحزب و الحلقة المحيطة به، ولهذا السبب أيضاً أمكن لحزب التجمع إدارة الخلاف حول خطه السياسي بأسلوب أكثر انفتاحاً مما أتيح لحزب العمل الذي اتجه الخلاف حول خطه السياسي للارتباط بصراع مباشر على النفوذ انغمس فيه رئيس الحزب نفسه بشكل مباشر. كما أتيح لحزب الوفد الجديد والأحرار إدارة الخلافات داخلهما حول قضايا الانتخابات العامة عن طريق التصويت في المستوى القيادي، لعدم ارتباط هذه الخلافات بصراعات على النفوذ، بما في ذلك الخلاف حول قبول رئيس حزب الأحرار التعيين في مجلس الشورى عقب انتخابات هذا المجلس عام ١٩٨٦. فقد أتاح لجوء المعارضين لهذا التعيين إلى عدم التصعيد وإحجامهم عن فتح معركة مع رئيس الحزب توفير مناخ خال من التوتر، وبالتالي أمكن إجراء تصويت جاءت نتيجته لصالح

الرئيس، ولأن القضايا السياسية الخارجية هي بطبيعتها بعيدة عن صراعات النفوذ نتيجة لعدم تمتعها بأولوية في مختلف الأحزاب موضع الدراسة، كانت من أكثر القضايا التي توفر أسلوباً ديمقراطياً في إدارتها.

ويمكن التمايز الذي أمكن ملاحظته في الأحزاب المصرية المعاصرة بين الخلافات التي تنطوي أو لا تنطوي على صراعات نفوذ جوهر التقدم الذي حدث في أساليب إدارة هذه الخلافات بالمقارنة مع أحزاب ما قبل ١٩٥٢، باستثناء حزب الأحرار الدستوريين الذي يمثل ظاهرة خاصة كما سبقت الإشارة مرجعها غياب الدور المهيمن للرئيس في بعض فتراته. فلم يكن هذا التمايز واضحاً ومتبلوراً في أحزاب ما قبل ١٩٥٢، على النحو الذي يظهر في الأحزاب المعاصرة، رغم وجود بعض حالات أديرت فيها خلافات لا تنطوي على صراع نفوذ بقدر من التسامح. فقد أبدى رئيس الوفد الأول سعد زغلول قدراً من التسامح تجاه بعض الخلافات التي لم تمس زعامته، وأهمها خلافه مع بعض قادة الحزب الذين انضموا لوزارة زيور في نوفمبر ١٩٢٤. كما بدأ الرئيس الثاني مصطفى النحاس غير راغب في التدخل لحسم الخلافات السياسية والفكرية بين مجموعتي كبار الملاك والطليعة الوفدية، وإنما أتاح الفرصة لكلتيهما. فكان دوره أقرب إلى الموازن بينهما، لأن ذلك الخلاف لم يتضمن تهديداً لنفوذه، وإنما على العكس كان مصدر دعم لهذا النفوذ. ويواضح تماماً الفارق الجوهري بين أسلوبه في إدارة هذا الخلاف وفي التعامل مع النقراشي وماهر مكرم عبيد عندما كان الخلاف معهم مرتبطاً بسلطته ونفوذه.

وحتى المرشد العام الأول لجماعة الإخوان الذي يعد نموذجاً في الإدارة السلطوية للخلافات لم يكن يتدخل بشكل حاسم دائماً في الخلافات التي لا تتعلق بزعامته أو لا تمس قضايا جوهرية، لكن لم يحدث في أحزاب ما

قبل ١٩٥٢ أن أدير أي خلاف بأسلوب ديمقراطي من خلال التصويت، باستثناء حزب الأحرار الدستوريين؛ فغاية ما أمكن الوصول إليه حالات محدودة كان للرئيس (أو المرشد العام للإخوان) أقل نزوعاً للحسم السلطوي لبعض الخلافات، وكانت هذه حالات محدودة، حيث كان الارتباط بين الخلافات السياسية ـ الفكرية ـ وصراعات النفوذ التي ينغمس فيها الرئيس عادة هو القاعدة، بما في ذلك الارتباط بدرجة من أهم عوامل التقدم الذي حدث في إدارة الأحزاب المعاصرة للخلافات، المتعلقة بالسياسة الخارجية والتي كانت وثيقة الصلة بالأوضاع الداخلية قبل ١٩٥٢. وكان تراجع ذلك الارتباط بدرجة ما من أهم عوامل التقدم الذي حدث في إدارة الأحزاب المعاصرة للخلافات، حيث أصبحت هناك خلافات سياسية لا ترتبط ارتباطاً مباشراً بصراعات النفوذ، وبالتالي تتوفر إمكانات التعامل معها بأسلوب ديمقراطي أو أقل سلطوية.

كما لا يخفي أن تناقص الارتباط بين الخلافات السياسية ـ الفكرية وصراعات النفوذ في الأحزاب المعاصرة يعكس قدراً من التقدم تجاه «مأسسة» هذه الأحزاب بالمقارنة مع مرحلة ما قبل ١٩٥٢. ويظهر هنا لتأثير التقدم النسبي الذي حدث في طبيعة التنظيم الحزبي نفسه، وسبقت الإشارة إليه فعندما يصبح الحزب أكثر مؤسسية، تزداد إمكانية التمييز بين ما هو موضوعي وما هو شخصي ويقل التداخل بالتالي بين الخلافات السياسية وصراعات النفوذ.

عناصر الاستمرار في الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب المصرية بين مرحلتين

يتضح من المقارنة السابقة أن التقدم الذي حدث في عناصر الممارسة

الديمقراطية الخمسة لم يتصف بالجذرية ولم يؤد إلى تحول نوعي، وإنما هو تقدم نسبي ينطوي على تحولات كمية بدرجات متفاوتة من حزب لآخر. وأحد أهم العوامل التي تفسر حدود هذا التقدم وجود استمرارية في عنصرين رئيسيين، بل وربما الرئيسيين في مجال الممارسة الديمقراطية لكونهما يؤثران بوضوح على عديد من العناصر الأخرى، وهما الدور المهيمن لرئيس الحزب، ومركزية التنظيم الحزبي وهما عنصران وثيقا الصلة بإمكانات تدعيم التطور المؤسسي للأحزاب.

١ ـ الدور المهيمن لرئيس الحزب:

يتضح من هذه الدراسة استمرارية الدور المهيمن لرئيس الحزب في مرحلتي ما قبل ١٩٥٢ وما بعد ١٩٧٦، والاستثناء الوحيد في هذا المجال هو حزب الأحرار الدستوريين بدءاً بقانونه الأساسي الذي انفرد بعدم إعطاء الرئيس صلاحيات واسعة، وانتهاء بالتجربة الفعلية فيما عدا فترة رئاسة محمد محمود الذي لم يصل مع ذلك إلى المستوى الهيمنة التي مارسها قادة الأحزاب الأخرى في المرحلتين: والمؤكد أن التقدم النسبي الذي تحقق في عناصر الممارسة التي سبق إيضاحها في الأحزاب المعاصرة أدى إلى تقليص جزئي لهيمنة الرئيس. لكن ظل النمط العام لهذه الهيمنة مستمراً خاصة وإن جانباً مهماً من هذا التقليص اقترن بالشكل لا أكثر من الجوهر، وهو ما أدى إلى ظهور مسألة استيفاء الشكل الديمقراطي أكثر مما قاد إلى تطور جوهري في الممارسة الديمقراطية، فالواضح أن هناك علاقة معقدة بين دور الرئيس الذي استمر وعناصر هذه الممارسة التي طرأ عليها تقدم نسبي فهذا التقدم يؤثر بدرجة ما على طبيعة دور الرئيس ويوجد إطاراً محتلفاً نسبياً له وخاصة فيما يتعلق بالشكل. لكن استمرارية هذا الدور من

حيث الجوهر تؤثر بدورها على مدى التقدم المتاح وتضع حدوداً له، وهذا وضع شبيه إلى حد كبير بدور رئيس الدولة في الأنظمة السلطوية التي تأخذ بالديمقراطية التي تتمثل غالباً في تعددية مقيدة، وانتخابات دورية تفتقد للحرية الكاملة وللتنافس المفتوح والانتقالية في الالتزام بالحقوق السياسية والحريات العامة.

والواضح أن استمرارية الدور المهيمن لرؤساء الأحزاب كخط هام تؤثر بشكل مباشر على مدى التقدم المتاح في عملية صنع القرار التي يظل الطابع السلطوي غالباً عليها حتى إذا لم ينفرد الرئيس بصنع واتخاذ جميع القرارات الرئيسية، كما أن هذه الاستمرارية من أهم عوامل عدم ترسيخ أسلوب الانتخاب في البناء الحزبي بأشكال مختلفة أكثرها فجاجة لجوء الرئيس إلى تعطيل هذا الأسلوب كما هو حال حزب الأحرار، لكن الشكل الأكثر شيوعاً هو تدخل الرئيس للتأثير على نتائج الانتخابات الحزبية، كما حدث بدرجات متفاوتة في أحزاب التجمع والوفد والعمل. وفضلاً عن ذلك لم يحدث أي انتخاب جدي للرئيس في أي من الأحزاب المعاصرة. كما كان الحال في أحزاب ما قبل ١٩٥٢. فما زالت «قدسية» منصب الرئيس تغلق الباب أمام إمكانية حدوث تنافس عليه. ولذلك تتسم عملية انتخابه أما بطابع الاستفتاء الذي ينتهي بتأييد جماعي دون تصويت في معظم الأحزاب، أو بطابع شكلي حيث يتقدم لمنافسة الرئيس عضو أو أكثر من المغمورين كما حدث في حزب العمل، وفي الحالة الوحيدة التي حاول أحد أعضاء نخبة الأحرار منافسة رئيسه جدياً، تمكن الرئيس بمعاونة أغلبية النخبة الحزبية من القضاء على المحاولة في مهدها وكما سبق إيضاحه في الفصل الخامس من هذه الدراسة وفي الوقت نفسه كان استمرار الدور المهيمن لرئيس الحزب مؤثراً على أسلوب إدارة العلاقات الحزبية، بحيث

لحصر التقدم الجزئي الذي شهدته الأحزاب المعاصرة في إدارة الخلافات التي لا تنطوي على تهديد أو حتى مساس بنفوذ الرئيس والحلقة الضيقة المحيطة به.

٢ ـ مركزية التنظيم الحزبي:

رغم التقدم النسبي الذي حدث في طبيعة التنظيم الحزبي الذي صار أكثر عدالة في الأحزاب المعاصرة مما كان عليه في أحزاب ما قبل ١٩٥٢، فقد بقي هذا التنظيم محتفظا بالمركزية، التي تعد إحدى الخصائص التاريخية للمجتمع المصري، ويؤدي الدور المهيمن لرئيس الحزب من ناحية ومحدودية إقبال القواعد الحزبية على المشاركة من ناحية أخرى إلى تدعيم هذه المركزية التي تتسم في الأحزاب المصرية بطابع مزدوج. فهناك مركزية أفقية يقسم الحزب بمقتضاها إلى مركز في العاصمة ومحيط تابع له في المحافظات الأخرى التي يتفاوت إسهامها في الشئون الحزبية وفقاً لعوامل في مقدمتها القرب والبعد عن المراكز. وهناك مركزية رأسية داخل كل محافظة على حدة، مما يؤدي إلى حلول قمة المستوى القاعدي ممثلة في لجنة المحافظة محل هذا المستوى نفسه في معظم الأحوال، ولذلك كانت مشاركة المستوى القاعدي في عملية صنع القرارات المتعلقة بالانتخابات العامة، وهو النوع الوحيد من القرارات الحزبية التي شاركت فيها هذا المستوى في بعض الأحزاب، محصورة غالباً في قمته.

وتعتبر هذه المركزية مسئولة إلى حد كبير عن عجز مختلف الأحزاب المعاصرة بدرجات متفاوتة عن استكمال بناء المستوى القاعدي، بسبب اعتماد عملية البناء التنظيمي على دور المركز وليس على المبادرات المحلية في معظم الأحوال ولذلك يتوقف مدى الإنجاز في مجال بناء

المستوى القاعدى على قدرة المركز والاهتمام الذى يوليه لهذه العملية والحماس الذى تتم به، وهذا ما يفسر الزيادة التى تحققت فى بناء وحدات قاعدية لحزب العمل فى عديد من المحافظات عندما نشطت عناصر نخبته من التيار الإسلامى فى هذا المجال قبل المؤتمر العام الخامس سعيا إلى تغيير تركيب المؤتمر العام للحزب فى صالحهم، وهو ما تحقق بالفعل، وبالمقابل افتقدت الأحزاب المعاصرة للمبادرات المحلية سواء فى عملية البناء التنظيمى، أو فى الإسهام بالنشاط الحزبى.

وكما هو الحال بالنسبة للدور المهيمن لرئيس الحزب، يصعب تصور إمكان تعميق الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب المصرية طالما بقيت هذه المركزية فى البناء التنظيمى.

ثانياً: العلاقة بين الديمقراطية داخل الأحزاب.. وفى نظام الحكم

الواضح إذاً التقدم الذى حدث فى الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب المعاصرة محدود وجزئى. لكنه يكتسب دلالة مهمة فى ظل عدم حدوث تقدم مواز فى ديمقراطية نظام الحكم بالمقارنة مع مرحلة ما قبل ١٩٥٢.

فالثابت أن نظام الديمقراطية المقيدة الذى تعرفه مصر منذ ١٩٧٦ ينطوى على تراجع فى مستوى التطور الديمقراطى بالمقارنة مع النظام الديمقراطى المقيد أيضاً ٢٣ ـ ١٩٥٢. فقد أصبح هناك قيود لم تكن معروفة قبل ١٩٥٢ على التعدد التنظيمى. وهى قيود آخذة فى التزايد لا التناقص. كما غدت الانتهاكات لحرية ونزاهة الانتخابات أكثر حدة، فرغم أن معظم الانتخابات فى مرحلة ما قبل ١٩٥٢ شهدت تدخلات شتى وأعمال تزوير، فقد توفرت لبعضها الحرية والنزاهة، وهو ما لم يتوفر لأى

انتخابات عامة مصرية منذ ١٩٧٦ . بل إن آخر انتخابات قبل ١٩٥٢ كانت الأكثر حرية «يناير ١٩٥٠»، لكنها ما زالت الأخيرة بهذا المعنى حتى الآن، فقد أعيد بناء النظام السلطوي، رإنما بقي هذا الهامش ضمنه وفي إطاره كما هو الحال في مختلف التجارب التي يطلق عليها «الديمقراطية المقيدة».
ومع ذلك حدث قدر ما من التقدم في مستوى التطور الديمقراطي داخل الأحزاب المعاصرة وبعض مؤسسات المجتمع معها، الأمر الذي يؤثر سلبياً على استقرارها كما تبين في الفصل الأول من هذه الدراسة، ومع ذلك يظل لنظام الديمقراطية المحدودة تأثيره على الديمقراطية داخل الأحزاب التي تعمل في إطار من زاوية ما يفرضه من قيود على حرية النشاط الحزبي، لكن هذه القيود لا تفسر محدودية الديمقراطية داخل تلك الأحزاب إلا بشكل جزئي. ذلك أن انخفاض مستوى التطور الديمقراطي في الأحزاب وفي النظام السياسي معاً يثير مشكلة أكثر عمقاً تتعلق بالتطور التاريخي والدولة إجمالاً.

فهناك حالات تتسم بارتفاع مستوى ديمقراطية نظام الحكم وانخفاض مستوى الديمقراطية في مؤسسات المجتمع، وحالات أخرى تتسم بالعكس. وفي النوع الأول يعاني النظام الديمقراطي من صعوبات تهدد استقراره واستمراره، وأبرز نماذجه التاريخية ألمانيا فيمار كما سبق إيضاحه في الفصل الأول من الدراسة، وفي النوع الثاني تتوفر فرصة تمقرطة نظام الحكم تدريجياً بتأثير تواتر الممارسة الديمقراطية داخل مؤسسات المجتمع، لكن حالة مصر لا تدخل حتى الآن في إطار هذا النوع الثاني، لأن مستوى الديمقراطية داخل الأحزاب لا يفرق كثيراً مستواها في نظام الحكم، أي لا يوجد فارق جوهري، وقد كان مستوى الديمقراطية داخل النقابات المهنية آخذاً في التقدم ليفوق مستواها في نظام الحكم والأحزاب معاً، قبل تدخل

هذا النظام لتقييد الممارسة الديمقراطية في النقابات بإصدار قانون ١٧ فبراير ١٩٩٣.

وعموماً فإن مستوى تطور الديمقراطية في مؤسسات المجتمع المصري مازال أقل من أن يبشر بانعكاسات إيجابية على نظام الحكم، وخاصة وإن العائقين الرئيسيين أمام هذا التطور في الأحزاب هما نفسهما اللذان يحولان دون تجاوز نظام الديمقراطية المقيدة: دور الرئيس، والمركزية الشديدة ومازالت الأحزاب المصرية تفتقد إلى نخب مؤمنة وملتزمة بالديمقراطية، وقادرة على مأسسة هذه الأحزاب. وتلك هي القضية المحورية في أي تطور ديمقراطي، أي القدرة على بناء المؤسسات وتدعيمها والحفاظ عليها، وليس مستوى التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي والثقافة السياسية، فعلى عكس ما كان عليه الحال قبل سنوات، لم تعد التفسيرات الاقتصادية ـ الاجتماعية والتفسيرات الثقافية لأزمة ديمقراطية موضع اتفاق عام، لكن هذا لا يعني استبعادها كلياً، وإنما يعني إدراك أنها لا تعمل دائماً أو بشكل حتمي، وإن أهميتها تزداد في البلاد التي تتسم بضعف مؤسسات المجتمع والجماعات الوسيطة المستقلة، فهذه المؤسسات والجماعات هي التي توفر إمكانات تقليص هيمنة الدولة على المجتمع، وهيمنة نخب محدودة على منظمات هذا المجتمع، وهي أهم مصدر للحيوية الديمقراطية والتدريب على التنافس والمساءلة والمشاركة.

والواقع أن نظرية التفسير المؤسسي للتطور الديمقراطي هي التي تقدم أساساً أكثر صلابة لفهم لماذا وكيف يحدث هذا التطور أو يتعثر، وخاصة في البلاد التي تعاني تاريخياً من ضعف المؤسسة. كما أنها تتجاوز قصور التفسيرين الاقتصادي ـ الاجتماعي، والثقافي عن تقديم نظرية متكاملة.

فقد ارتكز التفسير الاقتصادي ـ الاجتماعي إلى نظرية التحديث منذ

المحسوبيات، ويبقى أسيراً لها في الوقت الذي انطفأ وهجها أو كاد.

ويتمثل جوهر هذا التفسير في أن التحديث يؤدي إلى تغيير طريقة تعامل الأفراد والجماعات مع العملية السياسية، وخاصة عندما يقود إلى أحد من عدم المساواة وتلطيف مشاعر الحرمان النسبي وعدم العدالة في أوساط الطبقة الدنيا، ومن ثم تقليص احتمالات التطرف. فالتنمية المقترنة بالتحديث تزيد الثروة الوطنية، ومن ثم تقود إلى توسيع نطاق الطبقة الوسطى التي تتسم في العادة بالاعتدال والتسامح، ورغم أن هذه السمة لم تثبت في كثير من الدول غير العربية، كما أن تجارب بعض هذه الدول لم تؤكد أن التحديث والنجاح الاقتصادي يضمنان دعم التطور الديمقراطي، وحتى في العالم الغربي ثبت تجريبياً أن العلاقة بين هذا التطور، وبين مستوى ومعدل التنمية الاقتصادية - الاجتماعية أكثر وضوحاً من منظور تاريخي في الدول الأنجلوساكسونية منها في الدول اللاتينية. أما خارج هذا النطاق، فلم يثبت دائماً الافتراض القائل بأن التنمية والتحديث يساعدان على خلق ضغوط وإيجاد هيكل اجتماعي أكثر مواتاة للتطور الديمقراطي. فعلى العكس من ذلك، تبين أن ارتفاع معدلات التنمية قد يضر بفرص هذا التطور، إذا لم تقترن بالتعبئة الاجتماعية السريعة الناجمة عن ذلك الارتفاع زيادة متكافئة في توزيع القوة. كما أن الركود أو النمو المنخفض الذي يعقب فترة من الخط المرتفع "J Curve" يضر كذلك بالتطور الديمقراطي قبل أن يترسخ.

وفضلاً عن ذلك يبدو أن بعض الدول التي سقطت أنظمتها الديمقراطية في فترات تدهور اقتصادي، كان العامل الأكثر أهمية هو ضعف التطور المؤسسي وما ترتب عليه من عجز عن تحمل ذلك التدهور والحد من

تأثيره على الديمقراطية . وينطبق ذلك على معظم دول أمريكا اللاتينية التي حلت أنظمة سلطوية عسكرية محل أنظمتها الديمقراطية، ولا تقدم نظرية التحديث تفسيراً محدداً لهذه الحالات، التي يعجز التفسير الاقتصادي - الاجتماعي عن التعامل معها بفاعلية، فهذا التفسير لا يجيب على سؤال جوهري يتعلق بالانحرافات الكثيرة عن العلاقة التي يفترضها بين التنمية والتحديث وبين الديمقراطية، سواء الحالات التي يسقط فيها النظام الديمقراطي رغم توفر مستوى معقول من التنمية والتحديث، أو الحالات التي يستمر فيها رغم عدم توفر مقوماته المفترضة من تنمية وتحديث وخاصة في بعض دول أمريكا اللاتينية مثل كوستاريكا وجامايكا وكولومبيا وجمهورية الدومنيكان.

ويعاني التفسير الثقافي للديمقراطية من قصور شديد أيضاً، رغم أنه ما زال شائعاً في الدراسات المقارنة للأنظمة السياسية، وهو يتلخص في ضرورة توفر نوع معين من القيم السياسية والاجتماعية كشرط لازم لوجود واستمرار الديمقراطية، ولا ينكر التفسير المؤسسي للديمقراطية أهمية الثقافة السياسية، لكنه يركز على ضرورة توفرها لدى النخب والنشطاء في العمل السياسي وليس للجمهور بصفة عامة، فالتطور الديمقراطي يتوقف على أداء النخب السياسية والمثقفة في الدولة والمجتمع قبل أي شيء آخر، وخاصة في مجال قدرتها على بناء مؤسسات ديمقراطية من شأنها تدريب المواطنين على المشاركة والتنافس والتسامح والمساومة. وهذه تحديداً هي معضلة التطور الديمقراطي في مصر، والتي أكدتها دراستنا على صعيد الأحزاب السياسية التي هيمنت عليها نخب لا تؤمن بالديمقراطية إيماناً حقيقياً، ولا يتوفر لديها استعداد كاف للالتزام بها. وتفترض نظرية التفسير

المؤسسي ـ التفسيري للتطور الديمقراطي، بهذا المعنى أن انتشار القيم الديمقراطية في أوساط النخب الحزبية المصرية يمثل عاملاً جوهرياً لتقدم الممارسة الديمقراطية في مصر، ويختلف هذا الافتراض الغربي، فلا يفسر لنا هذا التفسير الأخير لماذا يحدث تطور ديمقراطي في بلاد لا تنسجم ثقافاتها التقليدية مع القيم الغربية في أمريكا اللاتينية وآسيا، بل إفريقيا الآن، كما أن هذا التفسير لا يأخذ في الاعتبار وجود تعدد ثقافي في الكثير من المجتمعات، فضلاً عما يتسم به طابع سكوني «إستاتيكي»، نتيجة عدم التفاته لكون الثقافات التقليدية قابلة للتغيير التدريجي عبر الممارسة الديمقراطية نفسها، ولذلك يتعارض هذا التفسير مع اتجاه قوي في العلم الاجتماعي يميل للنظر إلى النظام الديمقراطي كمؤثر على الثقافة السياسية، على أساس أن وجود المؤسسات الديمقراطية هو الذي شكل الاتجاهات الإيجابية تجاه المشاركة السياسية ويخلق روح العمل العام والتسامح مع الآراء بل والمصالح المخالفة ويدفع إلى التفاوض والمساومة والحل الوسط للخلافات.

وعلى هذا النحو يمكن القول ـ ختاماً ـ بأن ضعف تطور مؤسسات المجتمع في مصر وغياب نخب سياسية ملتزمة بالديمقراطية هما العاملان الأكثر أهمية في تفسير أزمة التطور الديمقراطي سواء داخل الأحزاب في نظام الحكم، ولذلك يتوقف تجاوز هذه الأزمة على وجود نخب تؤمن بالديمقراطية وتلتزم بها وتتحلى بثقافتها، وخاصة في الأحزاب السياسية التي بإمكانها تقديم نموذج مشع يؤثر على منظمات المجتمع الأخرى وعلى نظام الحكم في آن معاً، فوجود نخب حزبية بهذه المواصفات نتيج «مأسسة» الأحزاب كخطوة جوهرية باتجاه تدعيم التطور الديمقراطي،

وليست هذه عملية سهلة بأي حال. فعندما لا تتوافر تقاليد لمؤسسات مستقلة عميقة الجذور، لا يكون تأسيسها أمراً يسيراً. وكذلك فإن «مأسسة» الأحزاب المصرية تقتضي، جهوداً كبرى تشمل أيضاً تدعيم الاستقلال بالموارد والخبرات والمهارات التنظيمية، وعندئذ، فقد يمكن توقع نقلة كبرى في مستوى التطور الديمقراطي لا تقتصر على الأحزاب السياسية وحدها.

الفهرس

منافذ بيع مكتبة الأسرة

الهيئة المصرية العامة للكتاب

مكتبة المعرض الدائم

١١٩٤ كورنيش النيل - رملة بولاق

ت: سويتش [illegible]

مكتبة المبتديان

١٣ش المبتديان - السيدة زينب

مكتبة مركز الكتاب الدولي

٣٠ ش ٢٦ يوليو - القاهرة

ت: [illegible]

مكتبة ١٥ مايو

خلف مبنى جهاز مدينة ١٥ مايو - حلوان

ت: سويتش [illegible]

مكتبة ٢٦ يوليو

١٩ ش ٢٦ يوليو - القاهرة

ت: [illegible]

مكتبة ساقية عبد المنعم الصاوي

الزمالك - نهاية ش ٢٦ يوليو من أبو الفدا

ت: [illegible] - [illegible]

مكتبة شريف

٣٦ ش شريف - القاهرة

ت: [illegible]

مكتبة الجيزة

١ ش مراد - ميدان الجيزة

ت: [illegible]

مكتبة عرابي

٥ ميدان عرابي - القاهرة

ت: [illegible]

مكتبة جامعة القاهرة

الجيزة - بجوار كلية الإعلام بالحرم الجامعي

ت: [illegible]

مكتبة الحسين

٥ ش الباب الأخضر - الحسين - القاهرة

ت: [illegible]

مكتبة رادوبيس

ش الهرم - الجيزة - محطة المساحة

ت: [illegible] - [illegible]

مكتبة أكاديمية الفنون

مبنى أكاديمية الفنون ش الهرم

ش جمال الدين الأفغاني

من ش محطة المساحة - الجيزة

ت : سويتش ٣٥٨٥٠٢٦١

مكتبة الإسكندرية

٤٩ ش سعد زغلول - الإسكندرية

ت : ٠٣/٤٨٦٢٩٢٥

مكتبة الإسماعيلية

الإسماعيلية : التمليك - المرحلة

الخامسة - عمارة ٦ مدخل (أ)

ت : ٠٦٤/٣٢١٤٠٧٨

مكتبة جامعة قناة السويس

الإسماعيلية، مبنى الملحق الإداري -

بكلية الزراعة - الجامعة الجديدة

ت : ٠٦٤/٣٣٨٢٠٧٨

مكتبة بورفؤاد

بورسعيد، بجوار مدخل الجامعة

ناصية ش ١٦، ٢٣

مكتبة أسوان

السوق السياحي - أسوان

ت : ٠٩٧/٢٣٠٢٩٣٠

مكتبة أسيوط

٦٠ ش الجمهورية - أسيوط

ت : ٠٨٨/٢٣٢٢٠٣٠

مكتبة المنيا

١٦ ش شعيب - المنيا

ت : ٠٨٦/٢٣٦٤٤٥٤

مكتبة المنيا (فرع الجامعة)

مبنى كلية الآداب - جامعة المنيا

ت : ٠٨٦/٢٣٦٤٥٦٠

مكتبة طنطا

ميدان الساعة - طنطا عمارة سينما أمير

ت : ٠٤٠/٣٣٣٢٥٩٤

مكتبة المحلة الكبرى

ميدان المحطة - المحلة

عمارة الضرائب سابقاً

مكتبة دمنهور

ش عبد السلام الشاذلي - دمنهور

مكتبة المنصورة

٥ ش الثورة - المنصورة

ت : ٠٥٠/٢٢٤٦٧١٩

مكتبة منوف

مبنى كلية الهندسة الإلكترونية، جامعة منوف

ت : ٠٤٨/٣٦٦١٢٦٦

WWW. [illegible] .org.eg
E-mail: info@egyptbook.org.eg

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب
ص.ب : ٢٣٥ الرقم البريدي : ١١٧٩٤ رمسيس



يظل الإنسان المتطور الأقدر [illegible] الخلق الفكري [illegible]
وتخيليه، حين يتطلع أبدًا أمامه إلى الغد والمستقبل، واستيعاب
العلوم، وإدراك المجهول، وحين يطلق [illegible]،
تظل قراءة تجارب المعرفة تحريرًا لنا من العجز أمام المشكلات،
وتمنحنا الثقة والإمكانات على تحسين الحياة، بأن نوظف معارفنا
لكل ما هو نافع ومفيد، فالمعرفة القوة [illegible] والدافع لكل
إنجاز في الحياة، [illegible] الإنسانية، ووعيه
بالتجدد والتطور، تتعدد لديه الإبداعات والإمكانات
[illegible] المحاور والثروة، [illegible]، [illegible] في كل
المجالات. إنها تجسد القراءة تجسد ممارسة الحياة.
إنها كانت رسالتي ودعوتي إلى القراءة للحاضر.. إلى القراءة
للمستقبل.. إلى القراءة للحياة









